LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الأبعاد الإستراتيجية
- العالم الإسلامي والعالم الغربي: الصّور النمطية المتبادلة
- أزمة المياه والصراعات حولها في منطقة المشرق العربي
- الحرب الأميركية على العراق: الأسباب والأهداف
- النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية
- مستقبل النزاع العربي-الإسرائيلي في ضوء المستجدات الفلسطينيه
- Irak facing the new international order after sep. 11
- La privatisation: Vecteur dynamique

الدفاع اللبناني الوطني

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثالث والأربعون – كانون الثاني ٢٠٠٣

في الفترة الحرجة

يعيش العالم هذه الأيام فترة حرجة لم يتّضح فيها بعد نوع العلاقات الدولية. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإعلان جورج بوش الأول قيام النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، بدا للمراقبين أن حقبة هذا النظام سوف تستمر عقوداً قبل أن تتبلور طبيعة العلاقات الدولية. وبعد مضي عقد ونيّف على عالم خالٍ من صراع دولي لافت، برز وبشكل مفاجئ العدو الجديد وهو الإرهاب، حيث يجري إستنساب الساحات ولصق التهم وإشعال الحروب. بالأمس حرب أفغانستان وإزاحة نظام طالبان وضرب القاعدة لم تنه الإرهاب حتى في أفغانستان نفسها. واليوم مشروع حرب ضد العراق – حيث تبرز تهمة حيازة أسلحة الدمار الشامل كذريعة – يبدو في الحسابات الدولية أبعد من الأهداف المعلنة، وقد يطاول المنطقة العربية برمتها، حتى أن بعض المحللين ذهبوا في حساباتهم وتخيلاتهم إلى رسم خرائط لأوطانٍ ودول جديدة.

لكن يظهر ومن وسائل الإعلام الدولية، على رغم مشاركة قسم كبير منها في التمهيد الإعلامي لهذه الحرب، أن المزاج الشعبي العام في العالم لم يعد يستسيغ شنّ مثل هذه الحروب غير المبررة، وهذا المزاج يظهر جلياً في استطلاعات الرأي وفي التظاهرات الصاخبة وفي مواقف بعض الدول الكبرى.

في هذه الفترة الحرجة التي يحتمل فيها أن تأخذ الأحداث وجهات مختلفة، لا بدّ من مواجهة الأخطار الناجمة عن هذه الإحتمالات بنظرة استراتيجية واضحة ومحددة، تستند على الثوابت الوطنية، لا سيما الموقف من النزاع العربي الإسرائيلي، وبالتمسك بالحقوق العربية المشروعة وعدم التفريط بها مهما كانت الأسباب، والتركيز على الوحدة الوطنية كمنطلق اساسي لمجابهة التحديات.

مهما استغل العدو الإسرائيلي المتغيرات الدولية باستخدام آلته الإعلامية وقدراته الاقتصادية، تبقى الإرادة الوطنية والإلتزام بالحقوق المشروعة أقوى من كل الهجمات المحتملة.

في الفترة الحرجة أشدّ ما نحتاج إليه هو التوحّد ورصّ الصفوف لمواجهة العدو.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرُراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **العنوان الالكتروني:** *tawjih@lebarmy.gov.lb* ـ **تلفون:** ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠(٠١) **السعر:** ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي:** في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.
في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الإعلانات والاشتراكات: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الثالث والأربعون - كانون الثاني ٢٠٠٣

إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

الأبعاد الإستراتيجية ..... العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ٥

العالم الإسلامي والعالم الغربي: الصوَر النمطية المتبادلة ..... د. أحمد الموصللي ٦٥

أزمة المياه والصراعات حولها في منطقة المشرق العربي ..... د. عبد الأمير دكروب ١١٣

الحرب الأميركية على العراق: الأسباب والأهداف ..... د. حسن كريّم ١٥٣

النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية ..... د. كمال حمّاد ١٧١

مستقبل النزاع العربي-الإسرائيلي في ضوء المستجدات الفلسطينية ..... د. إدوار صيّاح ١٨٧

الليكود: الكتلة الحرجة المعادية للسلام ..... إحسان مرتضى ٢١٩

الدفاع الوطني

إنتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط
إسرائيل في مصاف الدول الكبرى

العميد الركن المتقاعد
نزار عبد القادر *

شكّل موضوع اسلحة الدمار الشامل المحور الأساسي للسياسة الخارجية بين الشرق والغرب، وبالتحديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إبّان فترة الحرب الباردة. وكان من الطبيعي ان تخيّم الأسلحة النووية على أجواء كل المباحثات الدولية، سواء بين الكتلتين او داخل الأحلاف العسكرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية برعاية أميركية او روسية.

بعد خمسين عاماً من بدايتها، انتهى الفصل الأول من الدراما النووية بنهاية سعيدة، فزال الكابوس المخيّم والذي كان يتمثل بإمكانية حصول حرب نووية شاملة يجري فيها تدمير البشرية جرّاء تبادل القصف النووي بعشرات الآلاف من الرؤوس النووية التي تصل القوة التدميرية لكلٍّ منها الى عشرات لا بل مئات ألوف الأطنان من المتفجرات. وتخلّص المجتمع الغربي، الذي كان يعي هذا الخطر، من عقدة الخوف التي كانت قد دفعت الى الواجهة، مقولة «أن تصبح احمرَ أفضل من أن تكون ميتاً».

صحيح أنه ومع انتهاء الحرب الباردة وما تبعها

(*) عميد ركن متقاعد شغل وظائف قيادية. منها: قائد المدرسة الحربية ونائب رئيس أركان الجيش للعديد. ملحق عسكري في السفارة اللبنانية في لندن. خرّيج كلية الحرب العليا وخرّيج كلية القيادة والأركان في الولايات المتحدة. دراسات عليا في الإدارة العامة وإدارة الأعمال من جامعة القديس يوسف وجامعة بنسلفانيا الأميركية.
باحث في الشؤون السياسية الاستراتيجية. محاضر سابق في كلية إدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية. كاتب في جريدة «الديار» اليومية. ومؤلف لعديد من الدراسات المنشورة في السياسة والاستراتيجيا والأمن ونزع السلاح.

جهود للتخلص من أكبر عدد من الأسلحة النووية التي كانت مصوّبة الى المدن والاهداف الأخرى ذات القيمة العالية، تراجعت نسبة التهديد التي كانت تشعر بها المجتمعات الى ادنى مستوى ممكن، لكن الهواجس لدى المسؤولين في العواصم الكبرى لم تتراجع بنفس النسبة وخصوصاً في واشنطن، حيث تبدلت روزنامة المسألة النووية لتحتل مكانها روزنامة جديدة تتحدث عن مخاطر أسلحة الدمار الشامل بأشكالها النووية والكيماوية والبيولوجية وانتشارها المتسارع، في ظل بروز سعي حثيث لدى مجموعة من الدول الكبرى والمتوسطة والصغيرة لتطوير أسلحة الدمار الشامل[١].

ان تراجع مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة بعد انتهاء الحرب الباردة لم يجعل من العالم مكاناً اكثر أماناً واستقراراً، حيث ان انتاج اسلحة الدمار الشامل وانتشارها في عدد من الدول، ما زال يشكل قلقاً لمعظم دول العالم، ولم تعد الأسلحة النووية وحدها مصدر القلق، فقد أضيف إليها سلاحان جديدان: الكيماوي والبيولوجي، خصوصاً وان إنتاج بعض الأصناف من هذين السلاحين لا يتطلب تكنولوجيا خاصة معقدة او متقدمة، بل يمكن إنتاجهما في مختبرات عادية، ومن مواد أولية أو نصف مصنّعة يمكن استيرادها من الاسواق العالمية لانها تصلح للاستعمال المزدوج، اي صناعة المستحضرات الكيماوية والأدوية او لحاجات تتعلق بالبحوث العلمية.

وهكذا يمكن القول ان التهديد لم ينته مع انتهاء الحرب الباردة ومع سعي الولايات المتحدة وروسيا لإجراء تخفيضات دراماتيكية في عدد الاسلحة النووية التي يمتلكها كل منهما، ولكن المخاطر الناتجة عنه تبدلت، فبدل الخوف الذي كان سائداً من إمكانية اندلاع حرب نووية قادرة على إفناء البشرية، فقد تدنت المخاطر الى مستوى التدمير الشامل الذي يمكن ان يقتصر على مسرح محدّد للعمليات.

ويترتب على التبدل الجديد الحاصل مخاطر أكثر احتمالاً من امكانية استعمال عدد أصغر من الرؤوس النووية، في وقت تغيّرت فيه المفاهيم والقواعد الإستراتيجية التي كانت معتمدة للتقليل من مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة[٢].

مع ازدياد دور الولايات المتحدة تعاظماً بعد ان أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم غداة تفكك الاتحاد السوفياتي، كان من الطبيعي ألا تتجاهل تنامي

الخطر الجديد الناتج عن الانتشارالمتسارع لأسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً في مناطق الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والشرق الأقصى، والتي ما زالت غارقة في نزاعات إقليمية مزمنة، تهدد باندلاع حروب يمكن ان تتوسع لاستعمال اسلحة الدمار الشامل، خصوصاً في غياب الاستراتيجيات والمفاهيم المتطورة التي يمكن ان تضبط او تحدّ من استعمالها.

إستحوذ موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل على اهتمام صُنّاع القرار في الولايات المتحدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة أكثر من أي وقت مضى، حيث ركّزت دوائر وزارتي الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية على متابعة برامج وأبحاث الدول الطامحة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، كما تابعت عن كثب انتقال التكنولوجيا المتطورة لصناعة السلاح النووي والصواريخ والمواد الداخلة في صناعة السلاح الكيماوي والبيولوجي باتجاه مناطق أبرزها: الشرق الأوسط، جنوبي آسيا وأميركا الجنوبية. وانطلاقاً من المصالح الحيوية الاميركية في منطقة الشرق الأوسط فقد ركّزت الإدارة الأميركية اهتماماتها لمتابعة النزعة المتنامية لانتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقة[٣]، كما بذلت جهوداً مكثّفة لاحتواء التهديدات المحتملة القادمة، ولكن الموضوع بقي ضمن دائرة اهتمامات دوائر الإدارة ولم يبلغ المستوى الشعبي، كما كان عليه الوضع في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وانصبّ الاهتمام على التهديد الذي يمكن ان تشكله هذه الاسلحة على الانتشار والتواجد العسكري الاميركي في الخارج، اكثر من التهديد الشامل للولايات المتحدة نفسها وإمكانية قتل أعداد كبيرة من المواطنين المدنيين[٤]..

عالم يتهدده الإرهاب

أثبتت هجمات ١١ أيلول على مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون ان المخاوف والهواجس التي شغلت الدوائر الاميركية خلال عقود من مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل، لم تبلغ المستوى المطلوب لتطرح امكانية تعرّض الولايات المتحدة نفسها لهجوم محدود تشنّه مجموعات إرهابية او دول تطلق عليها تسمية «الدول المارقة» بأحد اسلحة الدمار الشامل. ولقد اظهرت الرسائل الملوثة بالجمرة الخبيثة، رغم محدودية عددها ومستوى التلوث المنخفض، مدى تعرّض

المجتمع الأميركي لمثل هذا الهجوم.

لقد رأى العالم على شاشات التلفزة النتائج الرهيبة لهجمات ارهابية تشنها جماعات بواسطة طائرات مدنية، حوّلت حمولتها من المحروقات والتي تزيد عن ٢٠٠ الف رطل الى سلاح دمار شامل، قتل بنتيجته ما يقارب ثلاثة آلاف مدني، وبشكل يزيد على عشرة أضعاف ما يمكن ان يتسبّب به انفجار شاحنة محملة بالمتفجرات[٥].

منذ هجمات ١١ أيلول أصبح موضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل، خصوصاً في أعقاب الصدمة التي تبعت ذلك جرّاء الرسائل المحمّلة بمادة «الإنتراكس» المعروفة بالجمرة الخبيثة، الهاجس الأساسي الذي يحرك سياسة الولايات المتحدة، سواء على الصعيد الديبلوماسي او الصعيد الأمني. ويمكن اعتبار امتلاك أسلحة الدمار الشامل وخصوصا النووية والبيولوجية، من قبل جماعات ارهابية او دول «مارقة» او معادية للولايات المتحدة أكبر تهديد للأمن الاميركي وبالتالي للأمن والإستقرار الدوليين. وتعتبر الولايات المتحدة بأنها تتعرض لتهديد مباشر وكبير في ظل الجهود السرية التي تبذلها دول عديدة «معادية لها» من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية تمهيداً لصنع السلاح النووي. ولا يقتصر الخطر على هذه الدول بل يتعداها ليشمل المنظمات الإسلامية الأصولية، والتي تناصب الولايات المتحدة العداء، خصوصاً بعدما خرج هذا العداء الى العلن حيث لا يمر اسبوع دون ان نسمع بياناً أو تصريحاً متلفزاً لقيادة هذه المجموعات تعلن فيه عن خطط تعدّها لقتل أكبر عدد من الاميركيين او مهاجمة اهداف اميركية حيوية.

وما يقضّ مضجع القادة الاميركيين هو ان المنظمات هذه، «كالقاعدة» أو ما شابهها من المنظمات الاصولية، قد درّبت آلاف النشطاء والارهابيين ووزعتهم على عدد كبير من الدول لانتقاء وترصّد الاهداف الاميركية للانقضاض عليها في الوقت المناسب. ان الخطر الذي تشعر به الولايات المتحدة يتعاظم بعدما نجحت هذه الجماعات في تطوير أدوات الهجوم من السيارة المحمّلة بالمتفجرات الي الطائرة التي تشبه السلاح التكتي النووي، وهي وفق بعض المعلومات، تسعى للحصول على أسلحة بيولوجية، أو نووية من نوع «القنابل الوسخة» التي تعمل بالتلوّث الاشعاعي. وبالواقع فقد ورد في التحقيقات مع افراد من «القاعدة» بأن أسامة بن لادن قد أبلغ

مساعديه بأن السعي للحصول على اسلحة الدمار الشامل يشكل مهمة مقدسة. وتبقى المسألة المطروحة في ما اذا كان سينجح في الحصول عليها[٦].

في التقويم العام لموضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً في منطقتي غربي آسيا والشرق الأوسط، لعب النزاع الهندي - الباكستاني المزمن في كشمير، والصراع العربي - الإسرائيلي المتمادي مع استمرار إسرائيل في احتلالها للاراضي العربية، بالاضافة الى تطوير اسرائيل لترسانة نووية كبرى، دوراً أساسياً في إيجاد الدوافع والمبررات للبحث في تطوير أسلحة دمار شامل للحفاظ على توازن الرعب كما حصل بين الهند وباكستان، او التعويض عن العامل النووي بامتلاك اسلحة كيماوية او بيولوجية، أومن خلال قوة صاروخية ذات رؤوس تقليدية، بهدف تحقيق حالة تصحيح محدود للتوازن العسكري بين بعض الدول العربية وإيران من جهة واسرائيل من جهة ثانية.

وبرزت مع نهاية الحرب الباردة مخاوف من ان تتسرب بعض الرؤوس النووية الجاهزة او على الأقل المواد المشعّة الجاهزة لصنع سلاح نووي باتجاه الشرق الاوسط أو شبه القارة الهنديّة. كما برزت مخاوف جديدة أخرى من ان تتسرب المعارف والتقنيات اللازمة عن صنع السلاح النووي عبر شبكة الانترنت. كذلك فإن الإحتمال المتمثل بالسوق السوداء بالاضافة الى انتقال المعلومات التقنية عبر الحدود دون رقابة، وضع مؤسسات الرقابة الدولية على الطاقة النووية في حالة إنذار، خصوصاً بعد ان شهدت السوق السوداء لتجارة المواد المشعة حركة نشيطة وغير اعتيادية، استدعت تحركاً ديبلوماسياً اميركياً واسعاً وضاغطاً باتجاه عدد من الدول كالعراق وايران وكوريا الشمالية وباكستان. ويرى المسؤولون الاميركيون ان هناك امكانية ان توفر النزاعات المتعددة لامتلاك اسلحة الدمار الشامل بعض الظروف المادية، في السنوات القادمة، لوقوع حادث نووي تكون نتائجه كارثية، تتعدى النتائج التي عرفها العالم بتفجير قنبلتي هيروشيما وناكازاكي عام ١٩٤٥، حيث قتل ما يزيد على مئة ألف ياباني وشوّه عشرات الألوف[٧].

الأخطار المتغيّرة للإنتشار

مع انتهاء الحرب الباردة تبدلت مصادر التهديد حول إمكانية اندلاع حرب نووية مدمّرة، حيث لم يعد محصوراً بالاخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل

التي تمتلكها الدول الكبرى. من هنا فقد تبدّل التقويم الأميركي لمصادر وحجم التهديد الجديد، وعلى أساس أن دولة صغيرة وفقيرة تمتلك عدة رؤوس نووية وتمتلك القدرة على إيصالها الى الاهداف التي تنتقيها، يمكن ان يتسبب ذلك بتهديد كبير لأمن الولايات المتحدة، وان المخاطر ستكون كبيرة جداً في ما لو استعملتها ضد أهداف اميركية ذات قيمة عالية، كالمدن الأميركية الكبرى. وانه حتى في حالة عدم اللجوء لاستعمال هذه الرؤوس النووية، فإن مجرّد امتلاكها من قبل إحدى الدول في مناطق تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي او الامني في آسيا أو الشرق الأوسط، سيؤدي الى إخلال كبير في موازين القوى المحلية والدولية. وسيطرح مثل هذا الخلل الاستراتيجي تحدياً جديداً للولايات المتحدة سواء في ممارسة دورها كالقوة العظمى الوحيدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، او في تأمين الضمانات اللازمة لأمن أصدقائها وحلفائها في المناطق هذه.

وهكذا فإن الخطر الكبير الذي تواجهه في التعامل مع التهديد النووي بعد تفكك العالم الشيوعي، لم يعد محدداً في دولة معينة، بل تبدّل بحيث اصبح المطلوب محاربة النزعة المتسارعة للانتشار النووي[٨].

توقّع الرئيس جون كينيدي عام ١٩٦٣ ان يرتفع عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي الى ما بين ١٥ و٢٠ دولة في العام ١٩٧٥. ولكن الجهود التي بذلت في سنوات الحرب الباردة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لاحتواء نزعة الانتشار قد تكللت بالنجاح حيث تمكّنا من الحؤول، عن طريق المنع او التأخير، دون توسّع النادي النووي كما توقع الرئيس كينيدي، واستطاعت اسرائيل وحدها وبمساعدة فرنسية وأميركية الإنضمام الى هذا النادي في وقت مبكّر، فيما تأخر دخول الهند وباكستان إليه حتى أواخر الثمانينات او مطلع التسعينات على وجه التأكيد.

نظراً للقدرة التدميرية الهائلة للسلاح النووي والتي تشكل قوة جذابة جداً لعدد من الدول التي تسعى لدعم نظامها الأمني الإقليمي ولعب دور القوة المهيمنة، فقد بذلت دول عديدة جهوداً وأموالاً طائلة لتطوير قاعدة للتكنولوجيا النووية بهدف الإنضمام الى لائحة الدول النووية التي اقتصرت بداية على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وانكلترا وفرنسا والصين، حيث نجح بعضها في اختراق الطوقين الدولي والأميركي، فيما فشلت الجهود الأخرى، إما عن

طريق المنع المادي او الإقناع بضرورة وقف البرامج، عبر مجموعة من وسائل الضغط السياسي والاقتصادي او التهديد او الضمانات الأمنية او عن طريق المساعدات المتنوعةوالسخية.

وقد حققت الجهود الدولية للحد من انتشار الاسلحة النووية إنجازات ضخمة كان ابرزها ما تحقق في المراجعة الخامسة لاتفاقية عدم الانتشار عام ١٩٩٥، التي وافقت على التوقيع عليها ١٦٨ دولة، كما انضمت اليها في مرحلة لاحقة أربع دول جديدة، فيما رفضت التوقيع عليها كلٌّ من اسرائيل والهند وباكستان. وكانت اتفاقية الحدّ من انتشار السلاح النووي قد أقرّت ودخلت حيّز التنفيذ عام ١٩٧٠، في وقت كان يقتصر فيه امتلاك هذا السلاح على الدول الخمس الكبرى. ولكن نظام عدم الانتشار بموجب الاتفاقية لم يملك الضوابط والموانع اللازمة لوقف جهود عدد من الدول الطامحة في الحصول على السلاح النووي، مما استدعى ان تقوم الولايات المتحدة ببذل جهود واسعة ومتواصلة، باعتماد مجموعة من السياسات المعقدة لإقناع عدد كبير من هذه الدول بالتخلي عن برامجها عبر مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية او عبر ضمانات امنية تقدمها الولايات المتحدة لبعض الدول. وأنتجت هذه السياسات مجموعة من الإتفاقيات الإقليمية لإقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية، كما أقنعت الضمانات الاميركية كلاً من المانيا واليابان بعدم سلوك الطريق باتجاه دخول النادي النووي[٩]. وبقي خارج اطار النجاح الأميركي ثلاثة دول منتشرة في منطقتين من أخطر مناطق العالم وهي اسرائيل والهند وباكستان. ولكن الخروج على «الارادة الاميركية والدولية» والذي أفضى الى تملّك الدول الثلاث للسلاح النووي قد حدث بسبب تعقيدات السياسة الاميركية في مواجهة السياسات السوفياتية إبان الحرب الباردة في ما يعود للبرامج النووية لكل من الهند وباكستان، وبسبب التراخي الاميركي والذي وصل الى حد تقديم المساعدات غير المعلنة للبرنامج النووي الاسرائيلي تحت ضغط ونفوذ اللوبي الصهيوني الأميركي.

التحديات الداخلية والخارجية لنظام منع الانتشار

يؤشر توقيع ١٧٢ دولة على معاهدة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية على ان المعاهدة تحظى اليوم بتأييد عالمي شبه كامل، وبأن المجتمع الدولي يعلق أهمية

كبرى على هذا النظام الذي اصبح له صفة القانون الدولي بحيث ان اية مخالفة لنظام الحدّ من الانتشار تعتبر وكأنها انتهاك للقانون الدولي، وكان قد انطلق هذا المفهوم قد انطلق في عام ١٩٩٢ عبر اعلان اطلقه رئيس مجلس الامن اعتبر فيه ان انتشار السلاح النووي يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ويعزز هذا الاعلان الاعتقاد الذي كان سائداً بأن أي خرق لمبادئ اتفاقية الحدّ من الانتشار يشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي.

لم يستطع هذا المبدأ بوضوحه وبالتأييد الواسع الذي يلقاه دولياً، ان يحقق الحلول اللازمة للمشاكل والتحديات التي تتعرض لها أتفاقية الحدّ من الإنتشار. وتبيّن ان مواجهة هذه التحديات لا يمكن ان تلاقي اي نجاح اذا لم تقترن بتعاون إقليمي يتلاقى او يسير بخط مواز مع الجهود والضوابط الدولية، وتمثل المعالجة للمسألة النووية مع كوريا الشمالية أفضل مثال لمعالجة التحدي الذي كان يتمثل بالبرنامج النووي الكوري الشمالي.

لكن نظام الحدّ من الانتشار لم يتمكن من مواجهة التحديات الأخرى المتمثلة بالبرامج النووية لكلٍ من اسرائيل والهند وباكستان التي رفضت الانضمام للاتفاقية الدولية للحدّ من الانتشار، وهي غير راغبة بالاعلان عن التزام ضد الانتشار النووي. وهنا لا بدّ من طرح السؤال الملحّ: ما هي البدائل التي تسمح بخفض المخاطر الناتجة عن بقاء دول تمتلك السلاح النووي خارج نظام الحدّ من الإنتشار؟

جرى تداول عدد من الاقتراحات، في محاولة للإجابة عن هذا السؤال، تركز الأول على فتح الباب امام هذه الدول للانضمام الى النادي النووي الرسمي المؤلف من الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن، فيما تركز الثاني على إنشاء نادٍ نووي ثانٍ يضم فئة الأعضاء الجدد على أساس انهم تحت السقف النووي للدول الكبرى، فيما تركز الثالث على ضرورة إيجاد حلول اقليمية لهذا التحدي، ولم يكن أيٌّ من الاقتراحات مقبولاً من هذه الدول الثلاث (اسرائيل والهند وباكستان). ولا يبدو ان هناك اية حلول لمواجهة هذا التحدي الخارجي الذي تواجهه معاهدة الحدّ من الانتشار في المستقبل المنظور.

في مقابل هذا التحدي الخارجي لنظام الحدّ من الانتشار النووي هناك تحديات داخلية تضطلع بها بعض الدول الموقّعة على النظام. ويشكل العراق

وكوريا الشمالية المثال الأبرز للتحدي الداخلي الذي تواجهه المعاهدة، حيث عملت الدولتان على تطوير برامج نووية بصورة سرية، ومخالفة لتعهداتهما، وضعتهما على طريق امتلاك السلاح النووي. بالإضافة الى العراق وكوريا الشمالية، تساق الاتهامات اليوم ضدّ إيران بأنها تسعى لتطوير قدراتها لانتاج السلاح النووي، وتجري في هذا الخصوص محاولات اميركية حثيثة لإقناع روسيا بالتوقف عن تزويد ايران بالطاقة التي تسمح لها بانتاج قنبلة من البلوتونيوم أو من الأورانيوم المكثّف.

وهناك جهود مكثفة تبذل لتمكين الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) من اكتشاف اي خرق من الدول الموقعة على المعاهدة، ولكن في رأي الخبراء فان كل هذه التدابير الضرورية لن تكون كافية، للحؤول دون حدوث خروقات. من هنا تبرز الحاجة أكثر الحاحاً لإيجاد منظمة أمنية داخل نظام الحد من الانتشار تملك القدرة على فرض نظام المنع المطلوب[١٠].

لا يمكن بالوسائل المتوفرة الآن الإعتماد على ان معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية توفر الوسائل اللازمة لضمان التزام الاعضاء الموقعين، وان القبول بالضمانات دون مراجعة سيؤدي الى إضعاف الثقة والسقوط التدريجي للمعاهدة والقبول بمخاطر جديدة على أمن الانسانية.

أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية

عندما نتحدث عن اسلحة الدمار الشامل اليوم فان الحديث لا يمكن ان يقتصر على السلاح النووي، الذي شكّل بمفرده في الماضي السلاح الأخطر والأكثر تدميراً بحيث بذلت الجهود لاحتواء مخاطر استعماله، ولكن لا بدّ مع التطور العلمي من إضافة سلاحين آخرين هما السلاح الكيماوي والسلاح البيولوجي الى هواجس المجتمع الدولي في الحدّ من مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل.

صحيح انه لا يمكن وضع السلاحين الكيماوي والبيولوجي على درجة الخطورة نفسها التي يمثلها السلاح النووي، فهما لا يتمتعان بنفس القدرة على الإفناء، ولكن بإمكانهما ان يتسببا بعمليات قتل جماعي لعدد كبير من الناس او لتلويث كمية كبيرة من الموارد او مساحات شاسعة من الأماكن المأهولة، او نشر أوبئة

تتطلب السيطرة عليها جهوداً كبيرة ومكلفة وخسارة آلاف القتلى.

منذ انتهاء الحرب الباردة، وعلى ضوء عمليات الخفض المتتالية للترسانتين النوويتين الروسية والاميركية، انخفضت مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة تدمّر العالم. لكن تراجع هذا الخطر ترافق مع تنامي خطر آخر يهدد بنتائج كارثية جراء انتشار تكنولوجيا صنع السلاحين الكيماوي والبيولوجي، الذي فتح الباب أمام عدد كبير من الدول للمغامرة بسلوك طريق التعويض عن عدم القدرة على امتلاك السلاح النووي لتصحيح خلل استراتيجي في موازين القوى على الصعيد الإقليمي، او من اجل زيادة القدرات العسكرية لبعض هذه الدول ترجيحاً لدورها في لعبة النفوذ والتوازن الاقليمي.

مع تنامي الخطر الناتج عن انتشار السلاحين الكيماوي والبيولوجي ازدهرت صناعة وضع سياسات جديدة للحدّ من هذه التهديدات الجديدة، فنشطت الجهود داخل وزارة الدفاع الاميركية وفي وكالة المخابرات المركزية من أجل تحضير القواعد والمبادرات اللازمة لمواجهة التهديدات الجديدة، إنما غاب الاهتمام الشعبي الاميركي والدولي عن هذا الموضوع. ذلك ان السياسات الاميركية تركزت حول مفهوم الدفاع وطرائق إيجاد الحماية اللازمة للقوات الاميركية العاملة خارج الولايات المتحدة، بدل التركيز على استدراك المخاطر التي يمكن ان يواجهها المجتمع الاميركي[١١].

هناك حاجة لمواجهة موضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل بانواعها الثلاثة من خلال الأخذ بعين الاعتبار العاملين الآتيين:

- الأول، هو ان الدور الذي يمكن ان تلعبه اسلحة الدمار الشامل في الصراعات الدولية قد تغيّر في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بحيث انه لم يعد السلاح المحصور امتلاكه بالدول المتطورة تكنولوجياً، بل هناك نزعة قوية لدى الدول الضعيفة او المتخلفة على غرار باكستان او ليبيا او كوريا الشمالية او ايران او العراق لامتلاكه وذلك كتعويض عن نقص في القوة تجاه النظام الاقليمي الذي تعيش به، والمترافق مع طموحاتها للعب دور اكبر أو لتقليد دور الكبار في اجتراح سياسات خارجية مستقلة. ومع الضوابط المفروضة على انتقال التكنولوجيا النووية وتعقيدات صنع السلاح النووي في حال توافر المواد الانشطارية، فقد تحوّل اهتمام عدد من الدول الصغيرة والمتوسطة، وبصورة خاصة دول الشرق

الأوسط، من السلاح النووي الى السلاحين الكيماوي والبيولوجي. وإذا كان لا بد من ترتيب لاهتمامات هذه الدول لامتلاك سلاح الدمار الشامل فإن السلاح البيولوجي يحتل المرتبة الأولى، يتبعه السلاح النووي وبعده السلاح الكيماوي.

والثاني، يتمثل في صعوبة لا بل استحالة تطبيق النظام الامني الدولي الذي كان معتمداً أثناء الحرب الباردة لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل عبر اتفاقيات بين الدول الكبرى او عبر اعتماد سياسة الردع التي كانت تقوم على خطر التدمير المتبادل. هناك تهديدات جديدة لا يمكن ضبطها سواء من خلال اعتماد برامج سريّة من بعض الدول لإنتاج السلاح البيولوجي او الكيماوي وذلك نظراً للاستعمال المزدوج لمعظم المكونات اللازمة لصنعه من جهة، كما ان هناك خطراً متنامياً لإمكانية امتلاك هذين السلاحين من قبل مجموعات ارهابية لا تخضع لأية رقابة، وذلك قياساً على هجومين نفّذا، الأول في اليابان من قبل مجموعة ارهابية باستعمال السلاح البيولوجي، والثاني رسائل محملة بالجمرة الخبيثة أرسلت في البريد الاميركي لعدد من الاشخاص بينهم عدد من المسؤولين، وذلك في اعقاب هجمات نيويورك وواشنطن عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢.

وبالرغم من محدودية الهجومين فقد تسببا بحالة من الهلع الشعبي داخل دوائر الأمن الياباني والأميركي.

تنامى خطر السلاح البيولوجي بشكل متعاظم ومتسارع في العقد الأخير. إن مخزون الدول التي دخلت مضمار صنع السلاح البيولوجي كان محدوداً بأصنافه وكمياته حتى منتصف الثمانينات، فكانت لوائح المخزونات تقتصر على عدد من السموم و«الباتوجانات» المعروفة، وكانت المخاطر تقتصر على إمكانية قتل عدة آلاف في الطرف المعادي في ما لو استعملت السموم والفيروسات كسلاح من خلال نشرها بواسطة الصواريخ او الطائرات. كان من السهل حتى عام ١٩٨٥ مواجهة هذا التهديد، من خلال مخزون المضادات الطبية التي صنعتها الدول الكبرى والمتطورة، والمتناسب مع تقديرات حجم التهديد. لكن الوضع لم يستمر على ما كان عليه، فعلوم البيولوجيا التي كانت في الثمانينات ما كانته الفيزياء في الأربعينات والخمسينات، قد حققت قفزة جبارة، وما كان غير ممكن في الثمانينات، أصبح حقيقة في التسعينات ومع مطلع القرن. لقد تمكّن المهندسون في البيولوجيا من وضع خريطة للتطور الجيني للفيروسات مثل «الإيبولا» كما

توصل علماء مركز فريدريك لأبحاث السرطان في ولاية ماريلاند الاميركية لمعرفة كيف تهاجم الجمرة الخبيثة «انتراكس» الخلايا البشرية وتقتلها[١٢]. وكان رد الجيوش الغربية على الخطر الجديد القيام بحملة تلقيح لمواجهة خطر بعض هذه الفيروسات، كما خزّنت كميات من اللقاحات والمواد المضادة، وخصوصاً المضادات الحيوية. لكن هذه التدابير لا تحمي السكان المدنيين في حال حدوث حرب تستعمل فيها الاسلحة البيولوجية، او تعرّضها لهجوم مفاجئ من قبل جماعات ارهابية استطاعت الحصول على كميات من الفيروسات القاتلة.

يتبيّن من هذه المعطيات مدى المخاطر التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط من انتشار السلاح البيولوجي، اذ ان الخطر لا يقتصر على عامل استعماله او التهديد به، بل يتعدى ذلك من خلال رسمه خطوطاً جديدة لنتائج الاستعمال والتهديد بالاستعمال، والذي يمكن ان يترك آثاراً كبرى على الاستقرار ودورة الحياة للشعوب من خلال الشعور بمدى تعرّضها للخطر في وقت لا تملك فيه هذه المجتمعات وسائل الحماية السلبية او المخزون اللازم من المضادات الحيوية. وتشكل اسرائيل في هذا المجال الاستثناء الوحيد حيث يمتلك معظم المواطنين فيها أقنعة للوقاية الفردية، كما ان هناك ملاجئ جماعية مجهزة للحماية من مخاطر اسلحة الدمار الشامل، الى جانب الاحتفاظ بمخزون كبير من المضادات الحيوية.

النزعة الجديدة لانتشار أسلحة الدمار الشامل

بدأ البحث لامتلاك اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط بعد سنوات معدودة من انشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٩، عبر جهود اسرائيلية مكثفة باتجاه فرنسا من أجل إدخال أول مفاعل نووي الى منطقة الشرق الاوسط، وكانت اسرائيل، المحاطة بدول عربية لا تعترف بوجودها، (تعتبر ان قيامها هو عمل عدواني يهدد الأمن العربي بعدما سلب الشعب الفلسطيني ارضه)، تريد ان تمتلك السلاح النووي لمواجهة هذا التهديد العربي ولتصحيح الخلل في الموازين العسكرية سواء كانت لجهة العدد او العمق الجغرافي.

اما من وجهة النظر العربية فان عملية تطوير وامتلاك السلاح النووي من قبل اسرائيل تشكل تهديداً كبيراً للأمن العربي، لا يمكن مواجهته إلا من خلال العمل

على تطوير سلاح مماثل، حيث ان خطر التدمير المتبادل هو وحده الكفيل بإعادة تصحيح الخلل في التوازن الإستراتيجي بين الطرفين. وبما ان إقامة برنامج لتطوير القدرات النووية تشكل عملية علمية وهندسية معقّدة، فقد تعثّرت الجهود العربية لدخول حقل التكنولوجيا النووية. وكانت الدول الغربية قد رفضت التعاون مع اي دولة عربية في مجال التكنولوجيا النووية وذلك لاعتبارات عديدة منها الجهود الاميركية لوقف الانتشار النووي لاعتبارات اسراتيجية او بسبب الضغوط الاسرائيلية، عبر اللوبي الصهيوني تحقيقاً للتفوق والمزيد من الضمانات الأمنية لإسرائيل. وعندما تعاونت فرنسا مع العراق لبناء مفاعل «أوزيراك» كانت اسرائيل قد تجهزت بالقوة الجو ية اللازمة وبالخطة المتطورة لمهاجمة المفاعل وتدميره.

بعد تدمير «مفاعل تموز» في العراق لم تنجح أيّ من «المحاولات» المزعومة لدخول اي دولة عربية عصر التكنولوجيا النووية، كما لم تنجح الجهود الديبلوماسية التي بذلت سواء عبر الامم المتحدة او من خلال المطالبة غير الجادّة للجبارين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في وضع المنشآت النووية الاسرائيلية تحت الرقابة الفعلية ووقف الجهود الاسرائيلية لصنع الاسلحة النووية ونشرها عملانياً.

كان من الطبيعي ان تدفع الدينامية لبعض الدول العربية باتجاه إيجاد البدائل للسلاح النووي من اجل استعادة توازن جزئي مع التهديد النووي الاسرائيلي المتفاقم، بعدما تأكد بما لا يقبل الشك امتلاك اسرائيل لعدد كبير من الرؤوس النووية، مع سعي حثيث لتطوير اسلحة الحمل اللازمة لها.

ان الديناميات الأمنية في البيئة الشرق أوسطية، وتحت تأثير عامل غياب السلام واحتلال اسرائيل عام ١٩٦٧ للضفة وغزة وسيناء والجولان قد أوجدت الدوافع المبررة لدى اكثر من طرف للبحث عن بديل للسلاح النووي. وهكذا ظهر بوضوح ان هناك نزعة نحو انتشار اسلحة الدمار الشامل الأخرى في المنطقة وذلك من اجل سد الفجوة الأمنية الناتجة عن تفوّق اسرائيل من خلال امتلاك السلاح النووي.

وسعت الدول العربية لامتلاك اسلحة الدمار الشامل، مركزة وفق التقارير الغربية على ما يسمى «قنبلة الفقراء» اي السلاح الكيماوي والبيولوجي، وذلك باستثناء العراق الذي كان يُعتقد بأن لديه برنامجاً لتطوير السلاح النووي، والذي

جرى القضاء عليه كلياً بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وجهود المفتشين الدوليين من لجنة «أونسكوم» التابعة للأمم المتحدة[١٣]. وينتقل التركيز الاميركي والاسرائيلي الآن ليشمل إيران بعد العراق، حيث تتهم طهران بالسعي لامتلاك السلاح النووي عبر برنامج تطوره بالتعاون مع روسيا من خلال بناء مفاعل نووي كبير في مدينة بو شهر.

وشهدت المنطقة مجموعة من البرامج والتجارب من اجل تطوير اسلحة صاروخية متوسطة وبعيدة المدى، فدخلت الى جانب اسرائيل التي طورت عدة نماذج من الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، بعض الدول العربية وايران، حيث تتوافر معلومات عن نجاحها في انتاج مجموعة من الصواريخ المتوسطة المدى.

الإعتبارات والدوافع للإنتشار

تحدث الرئيس جورج بوش الإبن عن التهديد الجديد المتمثل بانتشار اسلحة الدمار الشامل «ان اخطر ما تواجهه الحرية يتمثل بتزاوجٍ ما يحصل بين التطرف والتكنولوجيا،مع انتشار اسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية وكذلك تكنولوجيا الصواريخ البالستيه، فإنه اصبح بمقدور دول ضعيفة ومجموعات صغيرة امتلاك قدرة فائقة (كارثية) لمهاجمة دول عظمى. لقد اعلن اعداؤنا عن نواياهم، وقد ضبطوا وهم يحاولون الحصول على مثل هذه الاسلحة الرهيبة. انهم يبغون الحصول على هذه الإمكانية لتهديدنا او إنزال الأذى بنا او بأصدقائنا، وإننا عازمون على مواجهتهم بكل ما نملك من قوة[١٤]».

من المؤكد ان منطقة الشرق الاوسط تمثل الجزء الاساسي في تقويم الرئيس بوش للتهديد الجديد الناتج عن انتشار اسلحة الدمار الشامل، سواء كان مصدر التهديد دولاً تطلق عليها الولايات المتحدة «الدول المارقة» والتي سمّى بعضها الرئيس بوش في مناسبات أخرى «محور الشر» وهي العراق وايران وكوريا الشمالية، او كان مصدر التهديد جماعات ارهابية اصولية كتنظيم القاعدة الذي يرأسه اسامة بن لادن، وينتشر في اكثر من ٦٠ دولة وفق التقارير والمعلومات التي تتناقلها وسائل الاعلام عن مصادر اميركية.

لكن فات الرئيس بوش أن يذكر الأسباب والدوافع والإعتبارات الأمنية والاستراتيجية الكامنة وراء بحث بعض الدول عن برامج لتطوير أسلحة الدمار

الشامل، خصوصاً وأن الدول التي يعنيها الرئيس بوش في منطقة الشرق الاوسط لم تبادر لإدخال هذه الاسلحة بقصد الهيمنة، بل جاءت محاولاتها كردّ فعل طبيعي على تطورات اقليمية ومتغيرات استراتيجية دفعتها للشعور بالخطر الشديد، بعدما امتلك غيرها اسلحة الدمار الشامل بكميات مخيفة.

يمكن وضع البرنامج النووي الاسرائيلي، وامتلاك اسرائيل لمخزون كبير من الرؤوس النووية، والصواريخ والطائرات القادرة على إيصالها الى اي نقطة في العالم العربي وايران، كالسبب الرئيسي المباشر في نمو نزعة انتشار اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الاوسط.

كان من الطبيعي ان يشجع استمرار الصراع العربي الاسرائيلي دون حلّ، بعض الدول العربية لتقابل سياسة التفوق العسكري التي تتبعها اسرائيل بدعم مباشر من الولايات المتحدة، بسياسات عسكرية عربية ترمي الى تحقيق الحد الادنى من التوازن الاستراتيجي، سواء لجهة التزود بالسلاح التقليدي، او لجهة امتلاك بعض اسلحة الدمار الشامل كالصواريخ واطلاق بعض البرامج لتطوير «قنبلة الفقراء» الكيماوية او البيولوجية، من أجل إيجاد الحد الادنى من عامل «الردع العربي» في مواجهة التهديد الاسرائيلي الناتج عن المخزون النووي الكبير.

لا يمكن البحث في موضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط بمعزل عمّا يجري في جنوبي غربي آسيا او شبه القارة الهندية، حيث اجرت كل من الهند وباكستان مجموعة من التجارب النووية، التي اعتبرت اعلاناً رسمياً لدخولهما نادي «الدول الكبرى» التي تمتلك السلاح النووي.

وترخي التجارب الهندية والباكستانية في ظل الصراع حول كشمير وما يجري الآن من تطورات في افغانستان،بثقلها على منطقة الشرق الاوسط، نظراً للامتداد الجغرافي والتداخل التاريخي بين المنطقتين، خصوصاً وان لإيران حدوداً طويلة ومشتركة مع المنطقة وتتأثّر بشكل مباشر بما يجري هناك. ولا يمكن إهمال تأثير الروابط السياسية والأمنية والثقافية التي تربط باكستان بدول الخليج. ويطرح امتلاك باكستان للسلاح النووي سؤالاً كبيراً حول صحة مفهوم «القنبلة الاسلامية»، وما يمكن أن يقدمه هذا المفهوم في المعادلة الاستراتيجية بين العرب واسرائيل، خصوصاً في ظل المعلومات عن تقديم اسرائيل مساعدات ملموسة للبرنامج النووي الهندي.

اما ايران التي تجد نفسها محاصرة من كل الاتجاهات بوضع أمني متفجر أو معاد، فان سعيها لامتلاك اسلحة الدمار الشامل وخصوصاً السلاح النووي يجيء كردةً فعل على هذا التبدّل الخطير في البيئة الاستراتيجية في المنطقة. فإيران تجد نفسها معنية مباشرة بدخول الهند وباكستان العصر النووي واكتسابهما صفة الدولة الكبرى، يشجعها على ذلك ردود الفعل الضعيفة التي واجه بها العالم التجارب النووية الهندية والباكستانية. ويشكّل اندفاع العراق لاقتناء اسلحة الدمار الشامل حافزاً قوياً لإيران للدخول في سباق معه لتطوير عدة انواع من الصواريخ والدخول في برامج لتطوير اسلحة الدمار الأخرى بما فيها السلاح النووي عبر مشروع المفاعل النووي في بو شهر. لا يمكن أيضاً إغفال عامل تملك اسرائيل لمخزون كبير من اسلحة الدمار الشامل، والتهديدات التي توجّهها لإيران بين الحين والآخر مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المهيمن الذي تحاول ان تلعبه اسرائيل في المنطقة، كل ذلك يشكل ايضاً اعتبارات استراتيجية لا بدّ لإيران من أن تأخذها بعين الاعتبار وعلى اساس الضرورات الخاصة بأمنها او الضرورات التي تفرضها طموحاتها لتكون دولة اقليمية ذات نفوذ وتأثير واسعين.

ان تراجع عملية السلام بين العرب واسرائيل، والتي ترافقت مع الحرب الوحشية التي تشنها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بالاضافة الى التهديدات المتكررة التي توجهها لكلٍّ من لبنان وسوريا، تنعكس سلباً على الأوضاع الامنية برمتها. ويرى العالم العربي وإيران ان اسرائيل تعمل من خلال الدعم الاميركي السياسي والعسكري، ومن خلال التحالف مع تركيا على لعب دور قوة اقليمية قادرة على فرض هيمنتها الأمنية على منطقة واسعة تتعدى محيطها المباشر، لتشمل منطقة شرقي المتوسط وشمالي افريقيا والبحر الاحمر والخليج وصولاً الى شبه القارة الهندية من خلال علاقات وبرامج تعاون في حقول التكنولوجيا مع الهند. وهكذا يمكن طرح هذا الواقع كواحد من أبرز الاسباب التي تشجع الدول العربية وايران على متابعة جهودها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل لمواجهة التهديد ونزعة الهيمنة الاسرائيليين.

الى جانب الصراعات ولعبة النفوذ والقوة التي تشكل الاسباب الرئيسية للنزعة القوية لانتشار الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية في المنطقة فهناك مجموعة من الأسباب الأخرى الخاصة بعلاقات الدول بجيرانها او بالمحيط

الإقليمي ككل، والتي يمكن وضعها تحت عناوين مختلفة بعضها داخلي يعود الى تطلّع الحاكم لتأكيد أهمية دوره الداخلي من خلال اللعب على عامل القوة الوطنية وموقع الاحترام الذي يستطيع تأمينه عربياً ودولياً من خلال امتلاك سلاح الدمار الشامل، وقد تمثل هذا الاتجاه في سياسة عبد الناصر لتطوير صواريخ مصرية، كما يمثل عاملاً قوياً في سياسة وتطلعات رؤساء آخرين على غرار معمر القذافي، وصدام حسين. ويمكن القول ان الدوافع لدى صدام كانت تنطلق من اسباب استراتيجية يفرضها موقع ودور العراق في المعادلة الاقليمية، وجاءت هذه الاسباب لتتداخل بشكل عضوي مع الدوافع الشخصية، بحيث لم يعد من الممكن التفريق بينها.

ساعد الغرب وخصوصاً فرنسا والولايات المتحدة اسرائيل لبناء قوتها النووية وتحقيق التفوق في كل المجالات العسكرية من خلال تزويدها بأفضل نظم الاسلحة للهجوم والدفاع، فانقلبت المعادلة في الصراع العربي - الاسرائيلي بحيث اصبحت الدول العربية بحاجة لدعم قدراتها الدفاعية والحصول على ضمانات لأمنها. فإسرائيل تملك قوة هائلة من الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل، ترى كل الدول العربية نفسها مكشوفة امام هذا التهديد الاسرائيلي الفعلي والذي بلغ ذروته في الغارة التي شنتها الطائرات الاسرائيلية لتدمير مفاعل تموز على مقربة من بغداد للحؤول دون تمكن العراق من امتلاك قوة نووية رادعة. ان اختلال المعادلة القائمة على امتلاك اسرائيل لسلاح الدمار الشامل بكل انواعه سيشكل دافعاً قويا للدول الأخرى في المنطقة للبحث عن اسلحة الدمار الشامل التي تشكل قوة رادعة مقبولة للتهديد الاسرائيلي.

الموقف الأميركي والدولي من الإنتشار

في الوقت الذي يستمر فيه التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا، بعد انتهاء الحرب الباردة، في مجال خفض عدد الرؤوس النووية الموجودة لدى الدولتين، برزت تحديات جديدة للأمن الأميركي والدولي تتمثل وفق التسمية الاميركية بـ «الدول المارقة» او «محور الشر» بالاضافة الى الخطر الذي تشكله المجموعات الارهابية.

لا يمكن، وفق آخر تقويم للقيادة الاميركية، المقارنة بين التهديدات المعاصرة

والقدرات التدميرية التي كان ينشرها الاتحاد السوفياتي لمواجهة القوة الاميركية، ولكن طبيعة العدو الجديد ودوافعه للحصول على اسلحة الدمار الشامل واستعمالها ضد الولايات المتحدة او ضد قواتها ومصالحها المنتشرة حول العالم، تجعل من التهديد الجديد اكثر خطورة وتعقيداً[١٥].

وتندرج في التقويم الأمني الأميركي الجديد مجموعة من «الدول المارقة» التي ظهرت في التسعينات، وهي تركز في سياستها على:

١ - عدم احترام القوانين الدولية، ويظهر ذلك جلياً في المواقف العدائية التي تتخذها ضد جيرانها ولمخالفتها لكل القوانين والاتفاقيات الدولية بما فيها خروجها على اتفاقية عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل التي سبق ووقعتها قبل سنوات عديدة.

٢ - بذل الجهود للحصول على اسلحة الدمار الشامل، والتكنولوجيا المتطورة لصناعة الأسلحة خصوصاً الصاروخية منها، وذلك من اجل ممارسة سياسات عسكرية هجومية من اجل التهديد او الابتزاز.

٣ - ممارسة الارهاب او تشجيعه عبر دعم وتأمين الملجأ للمنظمات الارهابية.

٤ - اضطهاد شعوبها وإقامة حكم جائر لا يحترم الحريات ولا يراعي القيم وحقوق الانسان.

واذا اعتبرنا بأن سياسة الولايات المتحدة تنطلق من هذه المبادئ، يمكن الاستنتاج بأن الولايات المتحدة ستجد نفسها في موقع تناقض مع معظم الدول العربية وايران، بحيث يمكن تصنيف العراق بالدرجة الاولى ضمن هذه الفئة كما يمكن إدراج عدة دول عربية اخرى على اللائحة الاميركية نفسها وخصوصاً ليبيا والسودان.

ان كل الدول التي تصنفها الولايات المتحدة «مارقة» موجودة في منطقة الشرق الأوسط باستثناء كوريا الشمالية، التي تحاول الولايات المتحدة إقناعها بالتخلي نهائيا عن برامج اسلحة الدمار الشامل، بحيث تتركز جهودها لمنع الانتشار في منطقة الشرق الاوسط من خلال الضغوط على الحكومات للتخلي عن برامجها وجهودها للحصول على اسلحة الدمار الشامل والتخلي ايضاً عن دعم او تشجيع المنظمات الارهابية. ويمكن ان تشمل الجهود الاميركية مجموعة واسعة من التدابير، من انشاء تحالف دولي الى التعاون الثنائي وخصوصاً التعاون مع روسيا

والصين لمنع تصدير المواد والمعدات التي تستعمل في صنع سلاح الدمار الشامل باتجاه دول الشرق الاوسط. ويمكن في هذا الاطار اتخاذ السياسة التي تعتمدها الولايات المتحدة تجاه العراق من خلال اتهامه بحيازة سلاح الدمار الشامل كنموذج للسياسة الاميركية التي ستعتمد تجاه دول اخرى في مراحل لاحقة والتي تفترض ممارسة كل انواع الضغوط وانتداب فرق للتفتيش، واستعمال القوة العسكرية للضرب بقسوة عند اللزوم، الى جانب استعمال افضل انواع التكنولوجيا للتجسس على هذه الدول.

في المرحلة التي تلت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، كانت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط تتركز حول تأمين تدفق النفط من منابعه وتأمين خطوط شحنه باتجاه الغرب واليابان، وتحقيق أمن اسرائيل في مواجهة «التهديدات العربية». وكان التركيز الاساسي على الأمن الاسرائيلي قبل المصالح النفطية، ومن هنا فإن الولايات المتحدة قد اعتمدت سياسة مركّبة، تسمح بمنع المفاجآت التي تهدد الامن الاسرائيلي على غرار ما حدث عام ١٩٧٣ من ابرز عناصرها:

أولاً: زيادة التفوق العسكري الاسرائيلي بتزويد اسرائيل بآخر ما أنتجته التكنولوجيا الاميركية من اسلحة جديدة في وقت خسر فيه العرب المصدر الاساسي لمدهم بالسلاح، ألا وهو الإتحاد السوفياتي.

ثانياً: رفع العلاقة مع اسرائيل الى درجة الحليف الاستراتيجي والتي بدأت في عهد ريغان وتطورت في ما بعد لتصبح اسرائيل في مصاف أقرب وأهم الحلفاء للولايات المتحدة سواء خلال التنسيق الأمني وتبادل المعلومات، وتخزين الذخائر والمعدات بمليارات الدولارات، مع برامج مشتركة لتطوير نظم اسلحة جديدة كالصاروخ «هايتس» وانشاء شبكة دفاع مضادة للصواريخ.

ثالثاً: تزويد اسرائيل بطائرات قادرة على حمل السلاح النووي الى مسافات بعيدة تغطي وسط ايران ومعظم العالم العربي والسماح لها بتحويرها لهذه الغاية، والتزام الصمت الكامل عن برامجها لتطوير صواريخ بالستية، واجراء تعديلات على الغواصات التي اشترتها من المانيا بحيث اصبح بإمكانها اطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية، وهكذا اصبحت اسرائيل القوة النووية الكبرى التي تملك مئات الرؤوس النووية القادرة على اطلاقها من البرّ والجوّ والبحر، أي النظام الثلاثي الذي كانت تمتلكه الدول الكبرى حصراً.

رابعاً: أما مع الدول العربية وايران فقد مارست الولايات المتحدة كل وسائل الضغط المباشر وقامت بجهود جبارة لمنع وصول الاسلحة بما في ذلك الاسلحة التقليدية. اما في مجال اسلحة الدمار الشامل فقد ضغطت بكل ثقلها السياسي والاقتصادي على الصين وروسيا وكوريا الشمالية لمنع اية مساعدة ممكنة لانتاج اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الصواريخ المتوسطة المدى. وذهبت الولايات المتحدة في اكثر من مناسبة لاستعمال قواتها الجوية والصاروخية لقصف منشآت في العراق والسودان وليبيا بحجة انها مصانع لصنع اسلحة الدمار الشامل او بعض مركباتها، وتبيّن في وقت لاحق انها منشآت مدنية كمعمل الأدوية في السودان.

ويبدو بوضوح ان الولايات المتحدة وبتحريض ظاهر من اسرائيل ستعتمد سياسة اكثر تشدداً لمنع الدول العربية وايران من إقامة أية انشاءات تتيح لها القيام بأية مغامرة لصنع سلاح الدمار الشامل من اي نوع كان. ويظهر ذلك من خلال الاستراتيجية التي تعتمدها حيث تعمل في اكثر من اتجاه بما فيه إستعمال القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف.

وتنص الإستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في أعقاب هجمات ١١ ايلول على بذل جهود فعّالة، لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل من خلال منع التهديد او الدفاع ضده في عمليات هجومية وقائية ومانعة وقبل حصوله.

ويقتضي ذلك التركيز على «الدول المارقة» والارهابيين لمنعهم من الحصول على المواد والتكنولوجيا والخبرات اللازمة لصنع هذه الاسلحة، «اننا سنكثف العمل الديبلوماسي، ونظام الرقابة على السلاح، وتدابير مراقبة الصادرات وكل التدابير الاخرى المتوافرة لتخفيف التهديد الذي يمكن ان ينتج عن حصول هذه الدول «المارقة» والارهابية على اية مساعدة في مجال اسلحة الدمار الشامل. وسنلجأ الى اعتراض ومصادرة المواد والتكنولوجيا اذا لزم الأمر»[١٦].

وتضيف الاستراتيجية الامنية الاميركية في محاولتها للتهرب من ضوابط القانون الدولي الذي يمنع مهاجمة الدول الاخرى إلا في حال الدفاع عن النفس من خلال الدعوة الى تغيير مفهوم الخطر الداهم: «يجب ان نغيّر مفهوم الخطر الداهم (الذي يسمح بمهاجمة دولة اخرى) ليتناسب مع اهداف وإمكانيات اعدائنا

الحاليين. فالدول المارقة والارهابيون لا يهاجموننا باستعمال الوسائل التقليدية، لأنهم يدركون ان مثل هذه الهجمات ستفشل. فهم يلجأون الى الارهاب مع امكانية استعمال اسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة التي يمكن اخفاؤها ونشرها بصورة سرية ودون إنذار[١٧]. وترى الولايات المتحدة انطلاقاً من تجربة ١١ أيلول بأن الاهداف التي ستهاجمها «الدول المارقة» والارهابيون لن تفرّق ما بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية بهدف النيل من هيبة وأمن الولايات المتحدة وقتل أكبر عدد من الأميركيين.

وتشير كل التقارير والدراسات الأميركية بالإضافة الى تصريحات كل المسؤولين الى أن الجهود الأميركية لمنع الإنتشار ستتركز بصورة أساسية على كل من ايران والعراق وليبيا وسوريا، وستتابع أيضاً الحرب على الإرهاب التي تشنها ضد فلول تنظيم القاعدة أينما وجدت، وستتوسع هذه الحملة لتشمل منظمات إسلامية أخرى ومن ضمنها حزب الله ومنظمتا حماس والجهاد الإسلامي.

في المقابل تحتفظ اسرائيل بكل برامجها لتطوير إمكاناتها الهجومية بسلاح الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، كما أنها ستعزز بدعم أميركي مالي نظام دفاعها الجوي المضاد للصواريخ بحيث يؤمن درعاً واقية متكاملة لا تملك مثله أي دولة أخرى في العالم. ومن المتوقع في أعقاب الهجوم على العراق أن يتوسّع دور إسرائيل الإقليمي على الصعيدين الأمني والإقتصادي.

البرامج الخاصة بالإنتشار

هناك نزعة قوية جداً لدى دول الشرق الاوسط وشمالي إفريقيا، لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة، ويشكل الشرق الاوسط في هذا المجال مصدر قلق للولايات المتحدة ولأجهزة الأمم المتحدة المكلفة بالرقابة على انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطبيق الإتفاقيات الدولية الموقعة من كل دول المنطقة باستثناء اسرائيل.

واذا كانت الأبحاث لتطوير الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية تجري ضمن برامج سرية تنكرها الحكومات، فان العمل على تطوير الصواريخ المتوسطة والطويلة المدى، لا يمكن اخفاؤه مهما تسترت الدول على وجوده لأن خطط التطوير تتطلب إجراء تجارب كفيلة بفضح وجود مثل هذه البرامج وتحديد نوعية

الصواريخ التي يجري تطويرها.

وتنطلق البرامج المعتمدة من قبل بعض الدول العربية وايران من مشتريات لبعض النماذج من الدول الخارجية او استيراد بعض المكونات وتطوير السلاح او النظام الصاروخي ضمن برامج خاصة، على غرار ما فعل العراق مع صواريخ سكود-ب والتي طورها ليزيد من مداها.

الى جانب الجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة ووكالاتها الخاصة، تبذل الولايات المتحدة كل الجهود الممكنة في مختلف الاتجاهات لمنع او تأخير نزعة الانتشار القوية وذلك عبر الإقناع بالطرق الديبلوماسية عند اكتشاف البرنامج. وهي تعتبر ان هذه النزعة تصبح خطرة، عندما تتمكن الدول من التقدم في عملية صنع السلاح بصورة مستقلة، لأنها تصبح أقل تعرضا للانكفاء تحت الضغوط الديبلوماسية. ويمثل العراق وكوريا افضل مثال لهذه الحالة، حيث استوجب موضوع نزع اسلحة العراق جهوداً دولية واسعة ترافقت مع تطبيق عقوبات اقتصادية وتدابير حظر الى جانب عمليات التفتيش الطويلة واللجوء الى اعمال عسكرية متواصلة قد تصل هذه المرة، اذا لم ينجح المفتشون في مهمتهم الجديدة، الى حرب شاملة.

اما مع كوريا الشمالية فقد دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات صعبة جداً، للتوصل الى اتفاق مقبول، ولكن تطبيق الإتفاقية وفق ما نقلته بعض التقارير الاعلامية والتي تأكدت باعتراف السلطات الكورية الشمالية لم يتحقق بالشكل الكامل.

قبل الدخول في عرض البرامج الخاصة ببعض دول المنطقة، لا بد من إبداء مجموعة من الملاحظات الهامة، والتي تلفت الى المصاعب التي يواجهها الباحث في موضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل، وأهم هذه الملاحظات:

أولاً: يجد الباحث صعوبات للحصول على المعلومات الدقيقة والمؤكدة حول وجود مثل هذه البرامج لدى معظم دول المنطقة، وتتأتى هذه الصعوبة من أن دول المنطقة قد وقعت على الاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم انتشار اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية، وأن أي اكتشاف او اعتراف بمثل هذه البرامج يعني خرقاً للمواثيق الدولية تترتب عليه نتائج خطيرة، بما فيها امكانية فرض عقوبات وحظر للتعامل معها، كما انه لا يستبعد القيام بعمل عسكري تحت

مظلة الامم المتحدة، ويمثل العراق أفضل نموذج لذلك.

ثانياً: تعتبر برامج تطوير الأسلحة سرية بطبيعتها، حيث انها تخضع للحماية العسكرية، وتؤكد هذه الحماية الصارمة على عدم إعطاء اية معلومات عن البرامج، والتزام الصمت او نفي اية تكهنات يمكن ان تنتشر حول هذه البرامج ومدى تقدمها. ويمثل الموقف الاسرائيلي عبر عقود طويلة من عدم الاعتراف بامتلاك السلاح النووي النموذج الافضل للاحتفاظ بهذه السرية. ويترتب على هذه السرية القدر الأكبر من الصعوبات التي يجدها الباحث لعرض حجم ومدى تقديم البرامج، وما يتبع ذلك من تحليل لتقدير ظروف استعمالها او التهديد بها والعقيدة المعتمدة لها، وتقدير المخاطر المترتبة التي قد تنتج عنها.

ثالثاً: ان المصادر الاساسية للمعلومات حول برامج اسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط هي مصادر أميركية، وهي جيدة وتتضمن فيضاً من المعلومات، ولكن معظم المعلومات الواردة هي غير مدققة، وبعضها يقع في خانة التهويل والمغالاة الى حد الوقوع في خطأ الدعاية السياسية العدائية لبعض الدول كما هو الحال مع العراق وايران وليبيا الخ...

في المقابل تتجنب التقارير الاميركية الرسمية الحديث عن برامج الإنتشار التي تقوم بها الدول الصديقة او الحليفة للولايات المتحدة كاسرائيل ومصر والسعودية. وتمتلك الولايات المتحدة دون شك الكثير عن البرامج الاسرائيلية لتطوير اسلحة الدمار الشامل، خصوصاً وانها ساعدتها في البداية على الحصول على المواد الانشطارية بكميات كبيرة، وهي تضطلع اليوم بالدور الأساسي في الإشراف على تحقيق تدابير الأمان والحيطة للمنشآت النووية الاسرائيلية.

رابعاً: يمكن النظر الى الجهود العربية وابرزها الجهود التي بذلها العراق من اجل امتلاك اسلحة الدمار الشامل بأنها تعود في الأصل الى الشعور بضرورة مواجهة خطر الاسلحة النووية الاسرائيلية من جهة، والى غياب السلام الشامل وتعنت اسرائيل في سياستها تجاه الفلسطينيين ورفضها الانسحاب من الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ من جهة ثانية، الى جانب ذلك فان العراق الذي واجه ايران في حرب استغرقت ٨ سنوات، أراد من خلال برامجه النووية والكيماوية تملّك السلاح لترجيح المعادلة الاستراتيجية لصالحه، بالاضافة الى اعتقاده بأن هذه البرامج ستدخل العراق الى عصر الحداثة، وتجعل منه قوة إقليمية تلعب

دوراً اساسياً في أمن الخليج. ومن هذا الباب يمكن النظر الى الدوافع وراء النزعة القوية لانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بأنها عديدة ومتنوعة ومعقدة، وبعضها يعود الى سياسات الغرب في الكيل بمكيالين، فيتهاون مع البرامج الاسرائيلية فيما يفعل كل ما بوسعه لمنع العرب وايران من ولوج هذا الباب الذي يعتبر المدخل الفعلي للحداثة في نظر الحكومات والشعوب على حد سواء.

خامساً: هناك صعوبة في إيجاد العديد من اسماء المواد بالعربية او ترجمة بعض التقارير الخاصة وخصوصاً في مجال الأسلحة البيولوجية، وهذا سيفرض على الباحث استعمالها كما وردت باللغة الانكليزية.

ويمكن باختصار كليّ إيجاز ما يتوافر من معلومات عن البرامج (التي يعتقد انها جارية في بعض دول المنطقة)، دون الدخول في التفاصيل التي تحمل الكثير من التناقض ومظاهر المغالاة.

من الطبيعي أن يتركّز الاهتمام في عرض هذه البرامج الخاصة على بعض الدول التي من الثابت انها طوّرت برامج واسعة ولسنوات عديدة من اجل امتلاك اسلحة الدمار الشامل في كل من: اسرائيل والعراق وايران... وهناك حاجة دون شك لاستعراض البرامج الخاصة ببعض الدول الاخرى التي أبدت طموحا لدخول هذا المجال او انها أقامت بعض المنشآت وأجرت بعض الابحاث، وفق المصادر المتوافرة لتطوير بعض الأنواع.

وفي هذا الاطار لا بدّ من التنبيه بأن النيّة تتركز على اجراء بحث علمي ولكنه غير دقيق لأن المعلومات لن تكون محققة بالكامل، وان الهدف من ادراج بعضها ليس من باب الاتهام او كشف الأسرار، او التعبير عن رأي شخصي.

إسرائيل

بدأت اسرائيل باستكشاف الطريق لامتلاك اسلحة الدمار الشامل منذ السنوات الاولى لاستقلالها، لذلك فان كل الأبحاث والمنشورات حول اسلحة الدمار الشامل تؤشر الى اسرائيل كواحدة من الدول التي تمتلك كل القدرات المتطورة في حقول اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك نظم الاسلحة اللازمة لحملها من صواريخ وطائرات. وقد اصبحت اسرائيل بذلك الدولة السادسة بعد

الدول الخمس الكبرى التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل بما في ذلك القدرة على استعمالها بفعالية وضد أهداف بعيدة المدى.

السلاح النووي:

تمتلك اسرائيل كما هو معروف الآن مفاعلين نوويين: الأول بقوة ٥ ميغاواط في ناحال سوراك من الطراز الذي يستعمل المياه الخفيفة. والثاني في ديمونا بقوة ٤٠- ١٥٠ ميغاواط يعمل بالماء الثقيل وهو يعمل على اليورانيوم الطبيعي ويستعمل بالتالي لانتاج المواد الإنشطارية. وقد قبلت اسرائيل بوضع مفاعلها الأول تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية التابعة للامم المتحدة فيما رفضت وضع مفاعل ديمونا تحت اية رقابة، كما انها رفضت التوقيع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي فيما وقّعت المعاهدة الخاصة بحظر التجارب (CTBT) وبالكيماوي (CWC).

ليس هناك حاجة في هذا البحث للحديث عن تاريخ دخول اسرائيل الى الصناعة النووية والتي كانت قد بدأت عام ١٩٤٩ بالبحث عن اليورانيوم في صحراء النقب، ومن ثم انشئت الوكالة النووية عام ١٩٥٢ وحصلت اسرائيل على اول مفاعل نووي فرنسي عام ١٩٥٦ بقوة ١٨ ميغاواط.

وتمتلك اسرائيل ايضاً المنشآت الخاصة بالتخصيب سواء تلك التي تستعمل تكنولوجيا اللايزر او تلك التي تعمل عن طريق الطرد المركزي وذلك من اجل انتاج المواد اللازمة لصناعة الرؤوس النووية.

ويقدر آخر تقرير للعلماء الاميركيين نشرته «بي بي سي أونلاين» على موقعها على الانترنت بأن التدقيق في مفاعل ديمونا يشير الى قدرة المفاعل على انتاج عشرين كيلوغراماً من مادة البلوتونيوم سنوياً وهذا يكفي لصناعة ما يقارب ٢٠٠ رأس نووي يستعمل البلوتونيوم كمادة للتفجير.

وذكرت وسائل الاعلام في عدة تقارير خلال الاشهر الماضية معلومات حول القوة النووية الاسرائيلية بعضها يتعلق بعدد ونوع القنابل النووية، ومن مجمل هذه التقارير فإن اسرائيل تمتلك اليوم ما يقارب ٦٥٠ رأساً نووياً من بينها قنابل هيدروجينية تصل قوتها الى مئات الكيلوطن، كما ذكرت بعض التقارير بأن اسرائيل قد توصلت الى صناعة قنبلة النيوترون التي تنحصر مفاعيلها بالاشعاع غاما الذي يقتل في حال إرساله البشر دون ان يدمر المدن، كما ان فترة التلوث

هي قصيرة ولا تتعدى بضعة اشهر بحيث تعود المدن والارض صالحة للاستعمال.

اما انطوني كوردسمان الباحث الاستراتيجي الاميركي فانه يورد نقلا عن تقارير وكالة المخابرات المركزية، بأن اسرائيل قد أجرت تجربة تعرف بـZero Yield في النقب عام ١٩٦٦، وبأنها امتكلت في العام ١٩٦٨ أربعة رؤوس نووية. وقد ارتفع هذا العدد في عام ١٩٧٤ الى ٢٠ رأساً. وهناك اعتقاد بأن اسرائيل أجرت تجربة نووية بالاشتراك مع جنوبي إفريقيا في جنوبي المحيط الهندي عام ١٩٧٩، وفي العام ١٩٨٩ اعلن مدير وكالة المخابرات المركزية عن اعتقاده ان اسرائيل قد توصلت الى صنع السلاح النووي الحراري او القنبلة الهيدروجينية.

اما مجلة جاينز للإستخبار فقد أوردت ان هناك أبنية محصنة حول قاعدة صواريخ جيريكو ٢ في قاعدة زكريّا جنوبي شرقي تل أبيب وقاعدة تل نوف في الشمال الغربي. ويستنتج المقال بأن العدد الكبير لهذه الأطمات المحصنة يدل على انها تستعمل لخزن الاسلحة النووية بما يؤشر بأن لدى اسرائيل ما يزيد على ٤٠٠ رأس نووي تزيد قوة كل منها على خمسين ميغاطن.

تختلف التقديرات لمخزون الرؤوس النووية في اسرائيل باختلاف المصادر، وتقدّر مصادر اخرى ذكرها انطوني كودسمان المخزون على الشكل الآتي:

٦٠-٨٠ رأس مجهز بمادة البلوتونيوم.

١٠٠ رأس نووي مجهز بمادة اليورانيوم المخصّب تزيد قوة كل واحد منها على ١٠٠ كيلوطن.

عدد غير معروف من القنابل الحرارية بقوة متغيرة وأحجام عدة.

عدد غير معروف من القنابل الاشعاعية من احجام عدة.

كما ان المخزون العام وفق هذا التقدير يتراوح ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رأس. أما تقديرات رابطة العلماء الاميركيين فإنها تقول بأن اسرائيل كانت تمتلك إبان حرب ١٩٦٧ رأسين نووين، وقد أمر رئيس الوزراء أشكول بتحضيرهما للطوارئ.

اما في حرب ١٩٧٣ فقد حضرت اسرائيل ١٣ رأسا نوويا للإستعمال اذا دعت الضرورة.

وتقدر الرابطة ارتفاع المخزون الاسرائيلي في بداية التسعينات الى حدود ٢٠٠ رأس.

في العام ١٩٨٦ نشرت صحيفة صنداي تايمز اللندنية معلومات قدمها لها

العالم الاسرائيلي موردخاي فعنونو عن وجود مصنع للقنابل النووية تحت الارض، مما سمح للخبراء بإجراء تقديرات حول امتلاك اسرائيل من ١٠٠ الى ٢٠٠ رأس نووي. وهناك تقديرات عن وجود ما يتراوح بين ٧٥ و ١٣٠ رأس اخرى مجهزة بالبلوتونيوم، ويمكن حمل هذه الرؤوس وفق المعلومات بواسطة الطائرات وصواريخ جيريكو-١ او جيريكو-٢ المتحركين، واستناداً لمعلومات الصنداي تايمز فان التقديرات ترفع عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية في العام ٢٠٠٠ الى ١٢٥ رأس مجهز بالبلوتونيوم وبأن المخزون الكامل قد يصل الى ٤٢٥ رأس من كل الاحجام والأنواع.

الأسلحة الكيماوية

تذكر التقارير الرسمية الاميركية ان اسرائيل هي واحدة من عدد محدود من الدول التي تمتلك السلاح الكيماوي. وهناك اتهامات متكررة لاسرائيل من قبل الاتحاد السوفياتي السابق وبعض الدول العربية لإقدامها على استعمال السلاح الكيماوي ضد القوات السورية اثناء غزوها للبنان عام ١٩٨٢ وضد المدنيين الفلسطينيين في لبنان واثناء الانتفاضة الأولى، ولكن لم تقدم الدلائل القاطعة على ذلك.

توافرت تقارير عديدة عن مصنع سري لغاز الخردل وغازات الاعصاب تمّت إقامته قرب مفاعل ديمونا وهو يعمل منذ العام ١٩٨٢، ويبدو ان الاهتمام الاسرائيلي قد زاد بهذا الموضوع وجرى توسيع المصنع قرب ديمونا في منتصف الثمانينات بعدما توفرت معلومات حول امتلاك سوريا والعراق وايران لأسلحة كيماوية.

لقد وقّعت اسرائيل على معاهدة حظر الاسلحة الكيماوية ولكنها لم تقرها لتصبح سارية المفعول.

إن ما يؤكد علىتوسع برنامج انتاج الاسلحة الكيماوية في اسرائيل سقوط طائرة العال فوق مدينة أمستردام في تشرين اول ١٩٩٢ والتي قتلت ٤٣ شخصاً في البناء الذي سقطت عليه، وقد تبين انها كانت تحمل ٥٠ غالونا من مادة Dimethyl Methyl Phosphate التي تستعمل لصنع غاز للأعصاب، وكانت هذه الكمية من اصل صفقة مع شركة اميركية تبلغ ٤٨٠ رطل انكليزي. وكان ايضاً على الطائرة شحنتان من مواد اخرى تستعمل في صنع غاز الأعصاب. وحاولت

اسرائيل إنكار ذلك ولكنها عادت واعترفت مدعية انها كانت ستستعملها لفحص صلاحية القناعات الواقية.

وهناك معلومات من مصادر اسرائيلية بأن اسرائيل تمتلك مخزوناً من غاز الخردل وغاز الاعصاب ومستحضر ثالث غير معروف وبأنه يمكن تجهيز اسلحة منها لاستعمالها بواسطة الطائرات والصواريخ والمدفعية.

الأسلحة البيولوجية

لم توقع اسرائيل المعاهدة الخاصة بالسلاح البيولوجي، وكل المعلومات تشير الى وجود برنامج واسع لتطوير أسلحة بيولوجية وايضاً وسائل الحماية منها بما في ذلك انتاج المضاد ات الحيوية.

وتشير المعلومات الى قدرة اسرائيل على إنتاج كميات من هذه الأسلحة خلال فترة زمنية قصيرة.

وتمتلك اسرائيل منشآت للأبحاث ومنشأة واسعة لإنتاج السلاحين البيولوجي والكيماوي. وتشير التقارير الاميركية الى وجود مختبر للأبحاث البيولوجية ضمن مؤسسة الأبحاث البيولوجية في نيسطونا جنوبي تل أبيب. وقد جرى تطوير غاز الأعصاب في هذه المنشأة وبلغت نشاطات هذه المؤسسة الرأي العام الذي طالب البلدية المحلية بوجوب نقلها لأنها تشكّل خطراً على السلامة العامة. وتتوافر معلومات عن امتلاك اسرائيل لكميات من مادة انتراكس او الجمرة الخبيثة. وقد أثبتت العملية التي قام بها عملاء الموساد لاغتيال خالد مشعل أحد قادة حماس في عمان في عام ١٩٩٧ امتلاك اسرائيل لغازات سامة أخرى.

ويقام جدار حول مؤسسة الابحاث في نيسطونا، وهناك تدابير حماية ويعمل داخل المنشأة ٣٠٠ شخص من بينهم ١٢٠ عالم متخصص في التكنولوجيا البيو-كيماوية.

وتتضمن اللوائح الرسمية الأميركية اسم اسرائيل كإحدى الدول التي تمتلك كميات من غاز الأعصاب، وبأنها تمتلك مواد ازدواجية صالحة للاستعمال كسلاح. ويعتقد الاميركيون بأن اسرائيل تمتلك رؤوساً حربية لنشر مواد بيولوجية ناشفة على شكل مساحيق، وبأن لديها مواد متطورة اكثر من مادة الجمرة الخبيثة.

وهناك تقارير غير مؤكدة حول نشر هذه الأسلحة عملانياً، ولكن وفق الرواية التي

نقلتها صحيفة «صنداي تايمز» نقلاً عن موردخاي نعنود فإن اسرائيل قد جهزت اسلحة كيماوية وبيولوجية يمكن استعمالها ضمن قنابل مجهزة لطائرات أف١٦.

نظم الأسلحة الاسرائيلية

بعد أيام على تسريب اسرائيل معلومات عن خطتها لتوجيه ضربة نووية للعراق تزيله من الوجود اذا ما تعرضت لهجوم عراقي، كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية نقلاً عن نشرة أميركية متخصصة قولها ان المقاتلات (اف ١٦) وهي عماد الجو الاسرائيلي ستستخدم على الارجح لحمل الرؤوس النووية.

وذكرت الصحيفة الاسرائيلية ان عدداً ضئيلاً من الطيارين مدرب على توجيه ضربات نووية. واشارت الصحيفة الى ان قاعدة تل نوف القريبة من تل ابيب هي واحدة من القواعد الجوية التي ستنطلق منها الطائرات. وعدّد المقال الذي نقلته (هآرتس) الأسراب المجهزة لحمل الرؤوس النووية: ١١١ و١١٥ و١١٦ و١٤٠ و٢٥٣، وبإمكان هذه الأسراب الإنطلاق من قاعدتي نيفابكم جنوبي شرقي بئر السبع ورامون في صحراء النقب.

ويذكر التقرير أيضاً ان طائرات (اف ١٥) التي يمكن ان يبلغ مداها ٤٤٥٠ كلم يمكن ان تستعمل لتنفيذ هذه الهجمات.

كما تمتلك اسرائيل سلاح صواريخ ارض-ارض يمكنها حمل اسلحة الدمار الشامل الى أهدافها البعيدة.

صاروخ اريحا-١ (Jericho-1) وهو نسخة عن الصاروخ الفرنسي MD-620، وهناك تقارير تقول بأن ١٤ صاروخاً بنيت بداية في فرنسا، وتمتلك اسرائيل ٥٠ صاروخا من هذا الطراز، محملة على ناقلات متحركة ويبلغ مداها ٥٠٠-٦٠٠ كلم وحمولتها ما يقارب ١٠٠٠ كلغ.

صاروخ اريحا-٢ (Jericho-2) الذي بدأ تطويره في السبعينات وشهد اول تجربة عام ١٩٨٦ حيث اطلق فوق المتوسط، وكانت آخر تجربة له في ايلول ١٩٨٩، ويعتقد الأميركيون أن مداه الاقصى هو ١٤٥٠ كلم مما يسمح له بتغطية كل العالم العربي.

وهناك معلومات عن تحضير بعض صواريخ اريحا-٢ للاطلاق اثناء حرب الخليج.

وعادت اسرائيل لتحسين الصاروخ في عام ١٩٩٥ من اجل ان يبلغ مداه الى

حدود ٢٢٠٠ كلم. وذكرت تقارير أخرى ان اسرائيل تحاول تطوير صاروخ عابر للقارات (Jericho-3) يستعمل جهاز إطلاق أساسي، ويستعمل محركه الذاتي في مرحلة ما بعد الإطلاق.

وتفيد التقارير ان هناك ٥٠٠ من صواريخ أريحا-٢ موجودة في مخابئ تحت الأرض في منطقة كفر زخريا.

صواريخ (لانس Lance) الأميركية، التي اشترت إسرائيل منها ١٦٠ صاروخاً مع أجهزة النقل الخاصة بها.

هناك تقارير عن برنامج اسرائيلي لتطوير صواريخ جوّالة انطلاقاً من تطوير محركات مشابهة لبعض الذخائر الذكية والتي تستعمل نماذج (Tercom) أو نظام (GPS) المستعمل على صاروخ (Po Peye). ويمكن إستعمال هذه النماذج من الارض أو من على المراكب.

والجديد في ترسانة أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية يتمثل بتقرير رابطة العلماء الاميركيين الذي تحدث عن تجهيز ثلاث غواصات اسرائيلية من نموذج دولفين- صناعة المانية بصواريخ جوّالة، جرت تجربتها في أيار عام ٢٠٠٠، وقد جرت التجربة في المحيط الهندي، وبلغ مدى الصاروخ ١٥٠٠ كلم.

ووفق التقارير فان اسرائيل ستنشر هذه الغواصات على الشكل التالي: واحدة في البحر الأحمر والخليج وواحدة في المتوسط فيما تبقى الغواصة الثالثة احتياطاً.

إيران

ان احتياجات ايران الأمنية وطموحها للعب دورإقليمي بارز لم تتغير في عهد الجمهورية الاسلامية، عمّا كانت عليه في زمن حكم الشاه. وكل ما شهدته المنطقة المحيطة بها من تطورات لم يبدّل من أولويات ايران الأمنية والدفاعية وخصوصاً لجهة بناء قوة عسكرية تؤهلها للدفاع عن مصالحها في اكثر من اتجاه.

من الطبيعي أن تؤثر الحرب مع العراق على توجهاتها الدفاعية، وهذا ما يدفع ايران للسعي الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل بعدما تعرضت قواتها اثناء الحرب الى هجوم بالاسلحة الكيماوية، وبعدما تعرضت مدنها لقصف بالصواريخ العراقية بعيدة المدى.

والى جانب المخاطر التي واجهتها ايران من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل فان التواجد العسكري الاميركي في منطقة الخليج يثير مخاوفها هو الآخر، كما انها لا يمكن ايضاً أن تتجاهل التهديدات الاسرائيلية المتكررة، خصوصاً وأن هذه الاخيرة تمتلك كل أصناف أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة القادرة على ضرب معظم الأهداف الايرانية ذات القيمة العالية. وتدرك ايران في هذا الإطار النوايا الاسرائيلية، خصوصاً في ظل السياسة الخارجية التي تتبعها في دعم لبنان وسوريا والفلسطينيين لاسترجاع أراضيهم المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

يضاف الى هذه الدوافع الاساسية عاملان جديدان: الأول، ويتمثل بالتواجد الاميركي في أفغانستان وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى القريبة من ايران، ويتمثل الثاني في التجارب النووية التي اجرتها باكستان في ردها على التجارب الهندية ودخول جنوبي آسيا مرحلة من السباق في مجال السلاح النووي.

والسؤال المطروح: أين اصبحت الجهود الايرانية لتطوير اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية؟

البرنامج النووي الإيراني

تتهم الولايات المتحدة رسمياً ايران ببذل محاولات حثيثة للحصول على المواد الإنشطارية التي تصلح لبناء سلاح نووي. وتشير التقارير الى ان الجهود الايرانية في هذا المضمار قد ذهبت في اتجاهين: الأول، شراء المواد الجاهزة اذا توفرت، والثاني، العمل لاقامة منشآت خاصة بها تفتح امامها الباب لتخصيب اليورانيوم او شراء كميات منه كوقود لمنشآتها وتحويل قسم لبناء السلاح النووي.

وتذهب التقديرات الاميركية والاسرائيلية الى ان ايران ستسعى خلال سنوات محدودة لصنع اول سلاح نووي، وتمّ تحديد نهاية ٢٠٠٠ كموعد، ولكن ذلك لم يتحقق لأن بناء المنشآت الايرانية في بوشهر قد تأخر بعض الشيء بسبب الضغوط الاميركية على روسيا.

ويبدو من المعلومات المتوافرة وغير السرية ان هناك إرادة ايرانية لكي تصبح ايران دولة نووية، ولكن ليس من المؤكد بعد متى يمكن لها ان تحقق هذه الإرادة.

تعود الطموحات الايرانية لامتلاك السلام النووي الى زمان حكم الشاه الذي أطلق منظمة الطاقة النووية عام ١٩٧٤، وبدأ بعدها مفاوضات لإقامة محطات

نووية، توصل بنتيجتها الى اتفاقيات بهذا الخصوص مع الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ وألمانيا عام ١٩٧٦ وفرنسا عام ١٩٧٧، كما اشترى عام ١٩٧٥ ١٠٪ من محطة يورويف لتخصيب اليورانيوم المشتركة بين فرنسا وبلجيكا وأسبانيا وايطاليا لتخصيب اليورانيوم. ويقضي الإتفاق بإدخال إيران الى التكنولوجيا النووية عبر خطة لانشاء ٢٣ محطة نووية تكون عاملة في أواسط التسعينات. وكانت طموحات الشاه لا تقتصر على دخول التكنولوجيا النووية بل تعدتها الى برنامج لصنع السلاح النووي والذي بدأ في اواسط السبعينات.

في عام ١٨٩٤ أحيت إيران برنامجها النووي في ظل الجمهورية الاسلامية، حيث جرى تفعيل البرنامج من خلال استعمال المفاعلات العلمية المخصصة للبحث، كما جرت عدة محاولات لإنشاء محطات لتخصيب اليورانيوم بواسطة اللايزر.

لقد وقعت ايران اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية، ودعا قادتها تكراراً لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط. وصرح وزير خارجية ايران رداً على الإتهامات الإسرائيلية والأميركية في تشرين الأول ١٩٩٧: «بالتأكيد اننا لا نطوّر قنبلة نووية، لاننا لا نؤمن بالسلاح النووي، اننا نؤمن وندعم قيام شرق أوسط خالياً من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل». ووضع خرازي جهود إيران النووية في إطار سعي بلاده لتنويع مصادر الطاقة لديها.

تتحدث التقارير الرسمية والاعلامية الغربية والاسرائيلية عن استمرار الجهود الايرانية المكثفة، من اجل تطوير برنامجها النووي وتدريب العلماء والتقنيين، ولكن ليس هناك من معلومات دقيقة، تشير الى ان ايران هي في صدد الإعداد الفعلي لصنع اول سلاح نووي. ويتمحور الكلام الايراني الآن على عقد مع روسيا تزود ايران بموجبه بأربعة مفاعلات في محطة بوشهر على ان يكون اثنان منها بقوة ١٠٠٠- ١٢٥٠ ميغاواط واثنان بقوة ٤٦٥ ميغاواط.

وتردّ روسيا على الضغوط الاميركية الهادفة الى وقف المشروع بان هذه المفاعلات تعمل بالماء الخفيف ولا يمكن ان تستعمل لإنتاج السلاح النووي وبأنها من نفس نوع المفاعلات التي ستزود بها الولايات المتحدة كوريا الشمالية من ضمن الصفقة التي عقدتها معها لوقف برامجها النووية. كما تضغط الولايات المتحدة على روسيا لعدم بيع إيران أية معدات لتخصيب اليورانيوم بطريقة الطرد المركزي

(Centrifuge plant).

في عام ١٩٩٩ وضعت المخابرات المركزية الاميركية تقريراً ذكرت فيه ان المساعدات الروسية للبرنامج النووي الايراني ستساعد ايران على بناء قنبلة نووية وبان هناك مساعدات هندية، ولكن بمستوى ادنى في هذا الاتجاه. واعتبر التقرير ان ايران تأتي في طليعة الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي، وبانها تسعى جاهدة للتزود بهذه التكنولوجيا الخاصة من روسيا والصين.

وكانت الصين قد اتفقت مع ايران على تزويدها بمفاعلين بقوة ٣٠٠ ميغاواط في سنة ١٩٩٠، ولكنها عادت وعدلت عن رأيها تحت تأثير الضغوط الاميركية[٣١].

وعاد تقرير المخابرات المركزية الاميركية للعام ٢٠٠٠ ليعيد تأكيد ما ذكره في العام ١٩٩٩ حول نيّة ايران وجهودها لصنع السلاح النووي

بالرغم من كل التقارير والتي كانت مبنية على تقديرات اكثر منها على حقائق، كان آخر اتهام لإيران يشير الى شرائها مفاعلين من كوريا الشمالية وتركيبهما تحت الارض.

ولكن بعد كل ذلك يبدو أن إيران لم تصنع السلاح النووي الخاص بها، كما انه لم تتوفر معلومات دقيقة حول إمكانية حصولها على رأس نووي اشترته بـ٢٥ مليون دولار من كازاخستان - وفق رواية اسرائيلية [٣١] - وفي حال حصول ذلك فإنه لا يمكن القول بأنها تمتلك السلاح النووي،وأن كل ما يمكن الاستفادة منه هو تسريع عملية بناء السلاح في حال الحصول على الكميات اللازمة من المواد الانشطارية[٣٢]. يبدو ان المهندسين الايرانيين يواجهون بعض المصاعب في التعامل وتعقيدات التكنولوجيا النووية،وأن هذا العامل،بالتوازي مع الضغوط الاميركية المتواصلة في كل الاتجاهات،سيؤخر لسنوات إمكانية دخول ايران الى النادي النووي كقوة قادرة على صنع ونشر هذا السلاح.

الأسلحة الكيماوية

تفيد المعلومات ان ايران وبالرغم من توقيعها على اتفاقية الاسلحة الكيماوية فانها قادرة على استعمال السلاح الكيماوي وهي في صدد توسيع برامجها لصنع هذا السلاح. كما انها تسعى لتطوير وتحديث الاسلحة الكيماوية رغم تعهدها بموجب الاتفاقية بالتخلص من هذا السلاح بعد فترة زمنية محددة. وتشير معلومات رابطة العلماء الاميركيين الى أن وسع البرنامج الايراني يبعث على

الإعتقاد بان ايران مصممة على الإحتفاظ بهذا السلاح. تشير كل المعلومات أيضاً الى أن إيران دخلت مضمار السلاح الكيماوي كردّ فعل على الهجمات العراقية التي تعرضت لها، وقد ردّت على تلك الهجمات بعدة هجمات مضادة[٣٣].

في معلومات وكالة المخابرات المركزية المعلنة، تملك ايران عدة أطنان من الكيماويات بينها غاز الخردل وفوسجين وسموم السيانيد Phosgène & Cyanide وأن قدرتها على انتاج هذه المواد هي في حدود ١٠٠٠ طن سنويا، وتعتقد الوكالة ان ايران تمتلك القدرة على إنتاج كل ما تريده من هذه المواد[٣٤]، ولكن هذا لا يعني ان ايران لا تحتاج الى التكنولوجيا الخاصة بالسلاح الكيماوي، وهي تعتمد على مساعدة كبيرة من الصين على هذا الصعيد. وهناك خشية من ان تتحول هي نفسها الى مورد للسلاح الكيماوي لدول اخرى.

ويوجز تقرير وكالة المخابرات المركزية في آب ٢٠٠٠ انتشار الاسلحة الكيماوية في ايران على الشكل الآتي[٣٥]:

تبقى إيران في رأس قائمة الدول الساعية للحصول على اسلحة الدمار الشامل وهي تسعى لتطوير هذه الاسلحة بالتعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوروبا.

وإن ايران رغم انها دولة موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيماوية (CWC) قد صنعت وخزنت كميات من الاسلحة الكيماوية والتي تتضمن مواد لحرق الجلد Blister and Chocking agents Blood، كما انها صنعت القنابل وقذائف المدفعية اللازمة لها. وتابعت طهران في النصف الثاني من العام ١٩٩٩ جهودها للحصول على التكنولوجيا المتطورة لدعم انتاجها واستيراد المشتقات والمواد اللازمة او الداعمة لهذه الصناعة من مصادر روسية وصينية، كما استعملت بعض العملاء للحصول عليها من دول غربية.

وتبقى روسيا مصدراً اساسياً للتكنولوجيا والأسلحة البيولوجية والكيماوية بالنسبة لإيران.

اما كوريا الشمالية فقد استمرت في هذه الفترة بتوريد المعدات ذات العلاقة بالصواريخ. وهي تهتم بهذه التجارة الخاصة بالصواريخ مع ايران وعدة دول في الشرق الاوسط وشمالي افريقيا لانها تدرّ عليها كميات كبيرة من النقد النادر.

وكانت الصين قد صدّرت تكنولوجيا تتعلق بالاسلحة الكيماوية الى ايران، ولكن

العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الشركات الصينية وعددها سبعة قد أوقفت هذه التجارة. والمعلومات تؤكد ان ايران ما زالت تحاول استيراد هذه التكنولوجيا من الصين. ومن غير المعروف ان كانت التدابير كافية لمنع حصول ذلك.

وشكّلت دول اوروبا الغربية في السابق مصدراً اساسياً للمساعدة الفنية التي تحتاجها برامج الاسلحة الايرانية. لكن الرقابة المشددة التي تمارسها الحكومات على المعدات والمواد ذات الاستعمال المزدوج قد دفع بأصحاب برامج صناعة أسلحة الدمار في ايران وغيرها الى الاتجاه نحو مصادر اخرى وخصوصاً في روسيا والصين وكوريا الشمالية.

الأسلحة البيولوجية

تفيد تقارير الوكالات الاميركية ان ايران قد أجرت أبحاثا بيولوجية متعددة في مجال الجراثيم الحيّة والسموم (Toxins) وقد تكون قد صنّعت بعض الأسلحة منها، وتشير هذه التقارير الى ان ايران قادرة على إطلاق هذه البرامج لوحدها ودون مساعدات خارجية، وهي تتجه عادة لطلب مثل هذه المساعدة من روسيا التي تعتبر رائدة في الأبحاث. وهناك اعتقاد بأن ايران قد توصلت لتطوير رأس بيولوجي لصاروخ طويل المدى حوالى العام ٢٠٠٠، ويبدو ان الرأس يحتوي على عدة قذائف لمنع تسريب المواد التي يمكن اطلاقها في مرحلة صعود الصاروخ. وهناك معلومات عن تحضير رؤوس خاصة للصواريخ الجوّالة (Cruise Missile) ولنظم الأسلحة الأخرى. وذكرت وكالة المخابرات المركزية في شهادة أمام الكونغرس عام ١٩٩٦ بانها تعتقد ان ايران قد صنعت اسلحة بيولوجية وأعدتها للاستعمال.

ويؤكد تقرير وكالة المخابرات في آب ٢٠٠٠ الآتي[٣٦]:

«زادت ايران من جهودها لاستيراد معدات ومواد ذات استعمال مزدوج أي عسكري ومدني بما في ذلك استيراد بعض الخبرات من روسيا وأوروبا الغربية. لقد بدأت ايران نشاطها لإنتاج السلاح البيولوجي أثناء الحرب مع العراق وهي تمتلك إمكانيات محدودة يمكن ان تكون قد حولتها الى سلاح ولكن بكميات محدودة ايضاً. وتبقى روسيا المصدر الأساسي للمساعدات والمعدات والمواد التي يحتاجها البرنامج الايراني لصنع السلاح البيولوجي».

وقد أكد جورج تينيت مدير المخابرات المركزية هذه المعلومات امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٢٠ آذار ٢٠٠١.

نظم الأسلحة الإيرانية

تحاول ايران تطوير قواتها المسلحة على أساس بناء القدرة العسكرية اللازمة لمواجهة المتغيرات في البيئة الاستراتيجية الأوسع المحيطة بها سواء باتجاه جنوبي آسيا او جمهوريات وسط آسيا او باتجاه الخليج وشرقي المتوسط.

وهي تحاول فرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة، وكانت قد طمحت الى هذا الدور في أيام الشاه، ولكنها لم تتخلَّ عنه مع قيام الجمهورية الاسلامية، لا بل يستدل من سياساتها وبرامج التسلح انها جادة أكثر من أي وقت مضى لفرض وجودها كقوة أساسية في موضوعي السلام والحرب.

كان من الطبيعي ان تطوّر ايران قدراتها العسكرية بحيث تتمكن من التأثير في ميادين بعيدة المدى تتعدى الخطر العراقي الى حماية مصالحها في الخليج. فهناك من جهة التواجد العسكري الاميركي الذي يطوّقها الآن، وهناك أيضاً الخطر الاسرائيلي الناجم عن العداء المستحكم مع اسرائيل بسبب علاقاتها مع سوريا ودعمها لحزب الله في جنوب لبنان.

ولا يغرب عن البال ان هناك حاجة ماسة لتطوير نظم الاسلحة بشكل يتناسب مع برامج أسلحة الدمار الشامل التي تجدّ القيادة الايرانية لامتلاكها لمواجهة الإنتشار الحاصل في جنوبي آسيا ومواجهة التهديدات والمخاطر الاسرائيلية.

تمتلك ايران دون شك قوات جوية مجهزة بطائرات قادرة على تنفيذ هجمات بعيدة ابرزها طائرات سوخوي ٢٤، كما انها تمتلك أسراباً من طائرات فانتوم إف ٤ الأميركية.

الى جانب قواتها الجوية فان ايران تمتلك قوة صاروخية كبرى، كانت قد بدأت بتنظيمها وتجهيزها أثناء الحرب مع العراق.

- ❖ هناك أولاً مجموعة من الصواريخ المتوسطة المدى من ٨٠ الى ١٢٠ كلم.
- ❖ يشكل صاروخ سكود ب (E17) الروسي الصنع العمود الفقري لسلاح الصواريخ الايراني ويبلغ مداه ما بين ٢٩٠ و٣٠٠ كلم ويمكن تجهيزه برؤوس خاصة بأسلحة الدمار الشامل.
- ❖ إستوردت ايران صواريخ سكود بي وسي من كوريا الشمالية بكميات غير

معروفة.

❖ تسعى إيران منذ بداية التسعينات لتطوير صواريخ بعيدة المدى خاصة بها من طراز شهاب، بدلاً من اعتمادها على شراء الجيل الجديد من الصواريخ الكورية من طراز نو دونغ.

وظهرت معلومات تفيد ان مدى الصاروخ الذي تعمل على تطويره سيكون مداه ما بين ١٧٠٠ و١٨٠٠ كلم مع حمولة تصل الى ٦٠٠ كلغ، ويقترب بذلك في مواصفاته الصاروخ الصيني. Css - 5 او Css - N3.

رأى قائد سلاح الجو الاسرائيلي إيتان بن الياهو في تصريح نشرته وسائل الاعلام الاسرائيلية في نيسان ١٩٩٧ ان الصاروخ الذي جربته ايران قادر على الوصول الى اسرائيل وبان مداه يتراوح ما بين ٦٢٠ و٧٨٠ ميلا. واعتبرت وكالات المخابرات الاميركية في حينه بأن النجاح الايراني في تطوير نظام شهاب ٣ قد حصل بسبب المساعدة الفنية الروسية لايران، كما اشارت الى مساعدات صينية في هذا الاتجاه.

وذكرت مجلة جاينز للدفاع الأسبوعية نقلاً عن المخابرات الاسرائيلية في ٢٢ آذار ٢٠٠٠ ان الصاروخ شهاب ٣ قد نشر عملانياً.

وأعلنت إيران من جانبها في ١٥ تموز ٢٠٠٠ بانها أجرت تجربة ناجحة على نظام معدّل لصاروخ شهاب. وصرح ناطق باسم وزارة الدفاع بأن الصاروخ المعدّل هو جزء من البرامج الصناعية الدفاعية ولن يستعمل لتهديد دول أخرى.

ويبدو أن إيران مستمرة في تطوير نظام شهاب حيث نقل عن وزير دفاع ايران الأميرال علي شمخاني قوله بان ايران تعمل على تطوير صاروخ اكبر وستطلق عليه اسم «شهاب ٤».

وتفيد المصادر الاميركية والاسرائيلية ان لدى ايران مشروعين آخرين:

الأول، تطوير صاروخ جوّال بعيد المدى (صاروخ كروز) بمساعدة صينية، والثاني، تطوير صاروخ يمكن اطلاقه من المراكب البحرية.

وفي تقويم اميركي أجرته وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٩٩، حول انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط استنتاج بأن البرامج الايرانية لتطوير الصواريخ قد تتوصل خلال ١٥ سنة الى اختبار صاروخ عابر للقارات (ICBM).

العراق

يشكل الكلام عن اسلحة الدمار الشامل في العراق مفارقة كبرى اذ انه يأتي بعد اسبوعين من صدور القرار ١٤٤١ عن مجلس الامن الدولي ووصول السيدين محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وهانس بليكس رئيس لجنة أنموفيك المعيّنة من قبل مجلس الامن الدولي لنزع أسلحة العراق الى بغداد وبرفقتهما طليعة المفتشين الدوليين.

هذه المفارقة قد تستوجب ان نعكس المقاربة التي اعتمدناها في الحديث عن اسلحة الدمار الشامل بدل الحديث عنها من بداياتها.

أُخضع العراق لعمليات تفتيش متواصلة منذ العام ١٩٩١ ولغاية خروج المفتشين عام ١٩٩٨، ووفق التقارير الرسمية والأقوال التي صدرت عن بعض هؤلاء المفتشين ومنهم الاميركي سكوت ريتر يمكن الافتراض ان معظم اسلحة الدمار الشامل والبرامج الخاصة بها في هذا البلد قد دُمّرت أو عُطّلت، وبانه لا يمكن بعد هذه التجربة الطويلة والمريرة ان يكون بمقدور العراق المغامرة من جديد لإطلاق اي برنامج لتطوير اي من اصناف اسلحة الدمار الشامل بصورة سرّية او علنية.

عشية وصول هانس بليكس الى بغداد مع طلائع مفتشيه أكدّ نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ان بلاده «لم تطوّر أسلحة نووية ولا جرثومية ولا كيماوية منذ رحيل مفتشي الأمم المتحدة أواخر عام ١٩٩٨»[٢٧] كما أنه اكد في مقابلة تلفزيونية، مع القناة البريطانية (اي تي في) بان الحكومة العراقية «ستضمن وصول المفتشين فوراً الى المواقع التي يريدون تفتيشها».

وأفادت التقارير الواردة في وسائل الاعلام ان العراق سيلتزم بتقديم اللوائح المطلوبة عن اسلحة الدمار الشامل والبرامج الخاصة بها في الوقت الذي حدده القرار ١٤٤١.

لو أخذنا بالحملة الدعائية والعدائية التي يوجهها الرئيس بوش وإدارته ضد العراق والذي يسميه محور الشر مع كل من ايران وكوريا الشمالية، لصدّقنا بأن العراق يمتلك مخزونا كبيراً من أسلحة الدمار الشامل، وبأنه النظام الأخطر في العالم. لكن يبدو أن الإتهامات التي تساق ضد العراق لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل ما هي إلا مسرحية تستعمل للتستّر على الأسباب الحقيقية لعملية الغزو

التي تعدّ لها أميركا، وأنه لمن الظلم أن تستمرّ الحملة الأميركية على العراق بتهمة إخفاء اسلحة الدمار الموجودة لديه في حين يبرئ محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية العراق «منذ العام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٨ نجحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية... في إحباط جهود العراق الرامية الى التسلح النووي. لقد قامت بتفكيك عدد كبير من المرافق العراقية المتعلقة بالاسلحة النووية». ويضيف البرادعي «من خلال عملياتنا التفتيشية قمنا بتحييد البرنامج النووي العسكري العراقي، وقد صادرنا المواد الصالحة لصنع اسلحة كما دمرنا أو أبطلنا مفعول جميع المرافق والمعدات ذات الصلة بإنتاج أسلحة نووية».

أما بشأن الإنشاءات النووية الأساسية قبل تدميرها بواسطة القصف الجوي أو عبر عمليات التفتيش فيمكن إيجازها بالآتي:

- مفاعل أوزيراك/ تموز ١ بقوة ٤٠ ميغاواط يعمل بالماء الخفيف دمرته اسرائيل ١٩٨١.
- إيزيس/ تموز ٢ بقوة ٨٠٠ كيلوواط يعمل بالماء الخفيف دمره الطيران الاميركي ١٩٩١.
- أي أر تي ٥٠٠٠ (IRT 5000) بقوة ٥ ميغاواط يعمل بالماء الخفيف عطّله القصف الأميركي ١٩٩١.

واستعمل العراق عدة طرق للحصول على المواد الإنشطارية، منها طريقة الطرد المركزي حيث أقام منشأة للتخصيب في الرشيدية. كما تفيد المعلومات عن عمليات لمعالجة البلوتونيوم والمعالجة الكيماوية، والمعالجة بواسطة (EMIS) Calutron. ولجأ بعد تدمير مفاعل أوزايراك الى البحث عن شراء المواد الإنشطارية من الخارج.

وتذكر التقارير الأميركية بأن العراق قد سرّع برنامجه النووي بعد دخول الكويت بمعالجة الوقود الذي جمعه من المفاعلين الفرنسي والروسي لديه على أمل أن ينتج سلاحاً نووياً صغيراً في نيسان ١٩٩١. لكن الهجوم الحليف الذي قادته أميركا قد دمّر المنشآت وأوقف البرنامج العراقي.

وأجرى العراق أثناء الحرب مع إيران أبحاثاً وتجارب لبناء سلاح إشعاعي، أي قنبلة تنشر غباراً مشعّاً لاستعماله في مناطق معينة، لمنع الهجمات الإيرانية. وقد أجرى ثلاث تجارب وكانت النتائج مخيبة للآمال وفق الرواية العراقية لمفتشي

لجنة التفتيش الدولية أونسكوم (UNSCOM).

وتفيد تقارير أونيسكوم أن اللجنة قد صادرت، ودمّرت، ووضعت تحت الحراسة موادَ مشعة ومنشآت ومعدات للأبحاث أو لإنتاج تلك المواد ومنها معدات Calutron للتخصيب.

وتعتقد لجنة أونسكوم في تقارير رفعتها قبل خروجها من العراق عام ١٩٩٨ بأنها عطّلت البرنامج النووي العراقي، لدرجة أنه لا يمكن له أن يقوم من جديد. ولكنها حذّرت من قدرة بغداد على إقامة شبكة من العلاقات لشراء المواد الممنوعة من الخارج.

وتذهب الإدارة الأميركية في حملتها على العراق الى اتهامه بإخفاء بعض المعدات أو إخفاء مستندات عائدة لبرنامجه، وتُبدي ظنوناً غير مدعومة بأية براهين حول وجود برنامج سرّي. وتذهب الى أبعد من ذلك لتتحدث عن القدرة العراقية من خلال احتفاظ العلماء الذين شاركوا في البرنامج بالمعارف الفنية ونتائج التجارب التي قاموا بها مما يسمح للعراق باستئناف أبحاثه النووية في المستقبل، وهذا ما ذهبت اليه وكالة المخابرات المركزية الأميركية في تقرير أعدّته بعد خروج المفتشين بسنة أي في كانون الثاني ١٩٩٩. وعاد مدير الوكالة في شهادة أمام اللجنة الخارجية لمجلس الشيوخ في ٢٠ آذار ٢٠٠٠ ليقول «لدينا هواجس من أن تتمكّن جماعات إرهابية ودول من الحصول على مادة البلوتونيوم او اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية، أو مواد انشطارية أخرى أو حتى الحصول على سلاح نووي جاهز.. يمكن لإيران والعراق تحقيق طموحاتهما النووية من خلال الحصول بعمليات سرّية على المواد الإنشطارية والتكنولوجيا بعمليات سرية».

وهكذا يبقى العراق في قفص الاتهام الأميركي وتنقل وسائل الإعلام بشكل يومي تصريحات أميركية تتوعّده، وأن ساعة الفرج التي ينتظرها العراق ترتبط بنتائج لجنة التفتيش الدولية التي عادت اليه بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٤١. واذا لم ينفع ذلك أو لم يحدث لسبب أو لآخر فستستغل الولايات المتحدة الوضع لشنّ حرب واسعة لاحتلال العراق ووضعه تحت الإنتداب الأميركي، ليس لنزع سلاح الدمار الشامل منه ولكن لأسباب جيو - ستراتيجية تتعلّق بشكل مباشر بالنفط وبأمن اسرائيل.

الأسلحة الكيماوية

من المؤكد أن برنامج صنع الأسلحة الكيماوية في العراق كان الأكثر تقدّماً بين برامج صنع أسلحة الدمار الشامل، ويمكن وضع الطموحات العراقية، في مجال صنع الأسلحة الكيماوية على مستويات ثلاثة: قضت المرحلة الأساسية الأولى أن يصمم العراق السلاح الكيماوي وينتج كميات كبيرة منها للاستعمال التكتي. وقضت المرحلة الثانية بعد ١٩٨٨ بأن يسعى العراق لخلق حالة من الإكتفاء الذاتي بجعل برنامج إنتاج السلاح الكيماوي جزءاً من الصناعة الكيماوية وصناعة مواد أكثر ثباتاً وخزنها كاحتياط. أما في المرحلة الأخيرة فقد هدفت الى تطوير سلاح كيماوي استراتيجي. وقد اعترف العراق في صيف ١٩٨٨ أن القرار الكبير بتطوير اسلحته الكيماوية الى هذا المستوى الاستراتيجي قد اتّخذ من قبل السلطات على أعلى المستويات[٤٠].

يعتبر العراق في نظر المجتمع الدولي أول دولة لجأت الى استعمال سلاح الدمار منذ الحرب العالمية الثانية. وتتّهمه المصادر الإستخباراتية باستعمال الأسلحة الكيماوية في عشر هجمات مختلفة أثناء الحرب مع ايران ما بين آب ١٩٨٣ وآذار ١٩٨٨[٤١]. ويورد تقرير نظمه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في أيار ١٩٨٤ أن هناك اتهامات للطرفين العراقي والإيراني باستعمال الأسلحة الكيماوية وذلك بالرغم أن الدولتين قد وقّعتا على اتفاقية جنيف التي تحرم استعمال الغازات السامة: إيران ١٩٢٩ والعراق ١٩٣١. ويحدّد التقرير بعض أنواع الغازات التي استعملت: غاز الخردل، غاز تابون بالإضافة الى غازات سامة أخرى تسبب الاختناق والتسمم[٤٢].

ان الدوافع التي وضعها العراق لصنع أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية تتمحور حول اعتقاد السلطات بأنها تشكّل وسيلة فاعلة لمواجهة التفوّق العددي الإيراني، فيما اعتبرت في تبريرات لاحقة، بانها سلاح الخيار الأخير يستعمل للردّ على استهداف بغداد بالسلاح النووي، غامزاً بذلك من مخاوفه من التهديد الذي تمثله الاسلحة النووية الإسرائيلية، هذا التهديد في الواقع كان وراء قرار العراق بإعداد السلاح الكيماوي كسلاح هجومي استراتيجي وتصنيع رؤوس يمكن تركيبها على «صواريخ الحسين» طويلة المدى، وذكرت تقارير لجنة أونسكوم بأن الأوامر قد صدرت أثناء حرب الخليج للردّ باستعمال هذا

السلاح فيما لو أقدمت اسرائيل على ضرب بغداد بالسلاح النووي[٤٣].

طالب مجلس الأمن الدولي العراق بقبول تدمير ونزع أو تفكيك كل أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته وخصوصاً أسلحة الدمار الكيماوية بموجب القرار ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١ والذي فرض على العراق القبول بالقرار خلال ١٥ يوما، والإعلان عن أمكنة وجوده والكميات المتوافرة في مجال السلاح الكيماوي. كما أنه مطلوب من العراق التعاون بصدق مع لجان التفتيش ونظام الرقابة. وقد تأخرت اللوائح التي قدمها العراق الى عام ١٩٩٢. وتأخرت المعلومات التي استلمتها أونسكوم من دول اخرى عن شحناتها للعراق لمواد ومعدات تتعلق بصناعة السلاح الكيماوي الى سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

كان البرنامج الكيماوي العراقي كبيراً، حيث أوردت أوسكوم في تقريرها في تشرين الأول ١٩٩٧ إستناداً للوائح العراقية والمعلومات المستقاة من الدول الموردة[٤٤] ما يلي:

١ - مواد كيماوية أنتجت: ٤٠٠٠ طن لم يجر التحقق منها.

مواد كيماوية استوردت: ٢٠٠٠٠ طن لنقص في معلومات اعطيت من الموردين.

٢ - عامل كيماوي حربي: ٣٨٥٠ طن بسبب نقص في المعلومات،فإنّ عدة مئات من الأطنان لم يجرِ التأكد منها.

٣ - عامل كيماوي حربي: ٢٨٧٠ طن،لم يقدّم العراق مستندات تثبت استعماله الكمية،ولذلك لا يمكن التأكد منه بصورة قاطعة.

٤ - عامل كيماوي حربي: ٦٩٠ طن جرى التأكد منها، دمّر بإشراف أونسكوم.

٥ - عامل كيماوي حربي فكّك أثناء فترة الصناعةأودمّر بالقصف الجوي: ٢٩٠ طن لم يقدّم العراق مستندات أو براهين، وتحدّث عن ١٣٠ طناً جرى التخلص منها من قبله.

أما بشأن الذخائر المصنّعة أو المستوردة وفق اللوائح العراقية في حزيران ١٩٩٦:

١ - ذخائر فارغة أنتجت أو إستوردت، ٢٤٧٢٦٣ قذيفة منها ١٠٧٥٠٠ قذيفة لم يجرِ التأكد منها.

٢ - ذخائر معبأة بالعامل الكيماوي: ١٥٢١١٩ قذيفة، هناك شكوك حول زيادة في الأرقام لم يُعلن عنها.

٣ - ذخائر عُبئت وأُفرغت ودُمّرت من قبل العراق: ٢٩١٧٢ قذيفة، ١٥٦٢٠ لم يجرِ التأكد من تدميرها.

٤ - ذخائر عُبئت واستهلكت في الفترة ٨١ - ٨٨: ١٠١٠٨٠ قذيفة، لا مستندات لدى العراق تثبت ذلك.

٥ - ذخائر عبئت وأُفرغت ودمرت بإشراف أونسكوم: ٣٨٥٣٧ قذيفة، جرى التأكد منها.

٦ - ذخائر عطلها العراق: ٧٨٢٦٤ قذيفة، لا مستندات تثبت التخلص من ١٦٠٣٨ قذيفة.

اما المواد المستعملة كسلاح كيماوي فقد أوردت تقارير أونسكوم المواد الآتية:

- غاز الخردل: جهّز العراق وفق اعترافاته ١٢٧٩٢ سلاحاً من هذا النوع منها قذائف للمدفعية ومنها ١٥٥٠ قنبلة للطيران. بعضها وُجد والبعض الآخر ادعى العراق تدميره.
- غاز VX: اعلن عنه حسين كامل صهر صدام بعد هربه للاردن. الكميات المنتجة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ هي ٣,٩ طن - هو غاز للاعصاب - وقد جرّب على صواريخ. أونسكوم تعتقد ان العراق امتلك مواد لصنع ٤٠٠ طن ولم تتأكد من تدمير الاسلحة المعبأة بهذا الغاز.
- غاز Tabun: غاز سام. إدعاءات ايرانية باستعماله من خلال قصف جوي بأربع قذائف، ولا إثبات على الارض.
- Binary Sarin: جهّزت به قذائف صاروخية عيار ١٢٢ ملم به وقذائف للطائرات - اعتراف العراق بتجربة السلاح في نيسان ١٩٩٠ على صاروخ بعيد المدى.

وكانت لجنة أونسكوم قد انسحبت من العراق في عام ١٩٩٨، حيث عادت الامم المتحدة واعادت تأليفها تحت اسم أونموفيك (UNMOVIC). ويفيد تقرير وكالة المخابرات المركزية في آب ٢٠٠٠ ان العراق قد أعاد بناء وتجهيز بعض المنشآت التي كانت تستعمل لصنع الأسلحة الكيماوية لأغراض استعمالها لصناعاته وبأنه قد جرى تفكيك الكاميرات وكل أجهزة المراقبة التي كانت قد

ركّبتها أونسكوم، ويتّهم التقرير العراق بأنه لم يكتف بعد عملية ثعلب الصحراء بإعادة بناء هذه المنشآت وقد أجرى تصليحاً للمعدات ذات الاستعمال المزدوج. والآن يبدو أن على لجنة أنموفيك أن تأتي بالجواب الناجع حول نشاط العراق لإنتاج السلاح الكيماوي.

الأسلحة البيولوجية

بعد ثلاث سنوات من إنتهاء حرب الخليج وتطبيق نظام التفتيش على العراق أبدى الاستراتيجي الأميركي انطوني كوردسمان ثلاث ملاحظات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية ما زالت صالحة للإستشهاد بها على أهمية البرامج حتى اليوم. الملاحظة الأولى، تفيد صرف العراق من المال والوقت لتطوير أسلحة الدمار الشامل أكثر مما فعلت أي دولة إقليمية،حيث تقدّر المبالغ بعشرة مليارات دولار وفق التقديرات. الملاحظة الثانية، إنّ حرب الخليج دمّرت معظم المنشآت والمعدات العراقية، التي تُستخدم لتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، والملاحظة الثالثة، أنّه وبسبب الجهود التي بذلها العراق لإخفاء بعض أسلحته فهناك اعتقاد بأنه استطاع إخفاء بعض الأسلحة البيولوجية والكيماوية، وخصوصاً كميات من السلاح البيولوجي والتي عادت لجنة أونسكوم لتؤكد شكوكها في نفس الإتجاه في آخر تقاريرها عام ١٩٩٨.

وفق التقارير الاميركية أحيط البرنامج العراقي لصنع الاسلحة البيولوجية بسرية فاقت تلك التي أحيط بها البرنامج الكيماوي. وتذكر هذه التقارير وجود ١٨ مركزاً لتطوير هذا السلاح قبل حرب الخليج، ولم يحمل أيّ منها أي إشارة على نوع النشاط في الداخل وقد أُنشئت جميعها بعيداً عن المراكز العسكرية والحكومية لئلا تجلب الانتباه. وقد نجح العراق في ذلك لأن الطيران الأميركي لم يكتشف أثناء الحرب سوى موقع واحد فيما أصيب موقعان آخران لأسباب أخرى.

حاول العراق بعد الحرب وحتى عام ١٩٩٥وفق تقارير أونسكوم متابعة التستّر وإخفاء حجم نشاطه لإنتاج السلاح البيولوجي، وادعى في البداية، بأن أبحاثه كانت لإيجاد المضادات الدفاعية وبأنه لم يقم بأية أبحاث لإنتاج أسلحة هجومية. ولكنه عاد في تشرين الأول عام ١٩٩٥ واعترف ببرنامجه لإنتاج هذا السلاح، وبأن المشرف على البرنامج كانت الدكتورة طه وبأنها ترأست فريقاً من ٥٠ عالماً وفنياً، ولكن أونسكوم تعتقد أن حجم البرنامج يتطلّب أكثر من هذا العدد أي

بضعة مئات. ولم يعترف العراق بأبحاثه البيولوجية المتطورة وصنع السلاح البيولوجي بكميات للإستعمال إلا بعد هرب حسين كامل المجيد الى الاردن وكشفه معلومات واسعة عن البرنامج البيولوجي، بما في ذلك كل الواردات التي حصل عليها العراق من الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية ومن الإتحاد السوفياتي قبل ذلك.

ويبدو أن العراق وفق المعلومات قد ركّز أبحاثه على ٧ أنواع من العوامل البيولوجية ولكنه ركّز إنتاجه على ثلاثة منها لإنتاج السلاح وهي: الإنتراكس (Anthrax) او الجمرة الخبيثة، البوتولينوم (Botulinum) وفلاكتوكسين (Flactoxin).

لقد أنتج العراق وفق المعلومات المتوفرة: ١٩٠٠٠ ليتر من مادة Botulinum وعبّأ عشرة آلاف ليتر منها في ذخائر، كما أنتج ٨٥٠٠ ليتراً من Anthrax عبّأ ٦٥٠٠ ليتراً منها في ذخائر. وأنتج ٢٥٠٠ ليتر من مادة Aflatoxin المكثف وعبأ منها ١٨٥٠ في ذخائر.

وتضمّنت هذه الذخائر قذائف مدفعية من عيار ١٥٥ ملم وصواريخ ١٢٢ ملم كما تضمّنت رؤوساً مخصصة لصواريخ الحسين بعيدة المدى وقنابل تحمل على الطائرات. وعلم أن مادة الانتراكس قد عُبئت في ٥٠ قنبلة للطيران R - 400 كما جرى إعداد خمسة رؤوس للصواريخ بعيدة المدى.

وفق المعلومات المتوافرة في التقارير الأميركية، كان لدى العراق ١٦٦ قنبلة طيران R - 400 يحوي كلّ منها ٨٥ ليتراً من العامل الكيماوي، و٢٥ رأساً لصواريخ سكود ب - أو الحسين.

ويخلص تقرير أعدته وكالة المخابرات المركزية الأميركية في آب ٢٠٠٠ الى أنها لا تملك أية دلائل على إعادة إحياء البرنامج البيولوجي، ولكن ذلك لا يعني بأن ذلك غير ممكن وذلك استناداً لسياسة الإخفاء التي اعتمدها العراق في السابق. ولكن من المعلوم أن العراق قد استمر في العمل لتطوير طائرات دون طيارين مستعملاً لهذه الغاية طائرات التدريب L - 29 التي كان اشتراها من أوروبا الشرقية. وهناك اعتقاد بأنه يعدّ طائرات L-29 لاستعمالها كوسيلة لحمل السلاح البيولوجي الى الاهداف التي يختارها.

نُظم الأسلحة العراقية

قبل حرب الخليج كان لدى العراق مجموعة واسعة من نظم الأسلحة التي يمكن ان تستعمل لحمل كل أنواع أسلحة الدمار الشامل التي أنتجها أو التي كانت قيد البحث كالسلاح النووي.

ويورد تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن (CSIS) في تقريره عن الميزان العسكري في الشرق الأوسط للعام ٢٠٠١ نظم الاسلحة العراقية الصالحة لحمل أسلحة الدمار الشامل على الشكل الآتي:

- طائرات تي يوم - ١٦ وتي يو - ٢٢ وهي قاذفات بعيدة المدى.
- مقاتلات ميغ ٢٩.
- مقاتلات ميراج اف ١ ومقاتلات اس يو ٢٢ ومقاتلات ميغ ٢٣ بي أم.
- قوة صاروخية من طراز سكود مع عدد يصل الى ٨١٩ صاروخاً.
- صاروخ الحسين والذي يصل مداه الى ٦٠٠ كلم.
- صاروخ العباس الذي كان يجري تطويره ليبلغ ٩٠٠ كلم.

وكان لدى العراق برامج لتطوير صاروخ تموز مع محرك بالوقود السائل وبمدى ٢٠٠٠ كلم بالاضافة الى صاروخ آخر يعمل بالوقود الصلب.

لقد خسر العراق أفضل طائراته أثناء حرب الخليج، فمنها ما دُمّر ومنها أسراب كاملة بلغت ١٢٥ طائرة هربت الى ايران ولم تتم إعادتها.

يشير تقرير لجنة أونسكوم الى إشراف اللجنة على تدمير ٤٨ صاروخ سكود والى انها استطلعت مراكز دمر فيها العراق ٨٣ صاروخاً و٩ مراكز إطلاق.

ويمتلك العراق الآن اسلحة اقصر مدى وأدنى مستوى وذلك بموجب الإتفاقيات مع الأمم المتحدة.

وذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية في ١٩٩٩ أن العراق يطور صاروخين بمدى ١٥٠ كلم ضمن ما هو مسموح به في الاتفاقيات مع الامم المتحدة: فهناك صاروخ العمود بمحرك يستعمل الوقود السائل وهناك الصاروخ أبابيل - ١٠٠ مع محرك بالوقود الصلب.

في الإستنتاج العام يمكن القول إن البرامج العراقية لصنع أسلحة الدمار الشامل قد جرى تدميرها بشكل شبه كامل من قبل لجنة أونسكوم وبعضها دمّر أثناء حرب الخليج جرّاء القصف الحليف. ومن المنتظر أن تتحقق الآن لجنة

أنموفيك من ذلك وستقوم هي بتدمير الباقي. وسيرضخ العراق لسنوات طويلة قادمة لنظام دقيق من الرقابة والتحقق وسيكون بالتالي من الصعب عليه اطلاق أيّ من برامج الأبحاث والإنتاج لأسلحة الدمار الشامل.

سوريا

بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه سوريا في الصراع العربي - الاسرائيلي وسعيها العلني قبل تفكك الاتحاد السوفياتي لتصحيح الخلل الاستراتيجي بإيجاد نوع من التوازن في القوة العسكرية مع اسرائيل، فإن الجهود السورية للحصول على اسلحة الدمار الشامل لم تحظ بالاهتمام الكبير (على الأقل ظاهراً) من قبل مؤسسات الدراسات والتقارير الرسمية، وهذا ما يؤكده حجم المعلومات المتوافر (في المصادر المفتوحة للمعلومات) والتي تعتبر نادرة اذا ما قيست بحجم المعلومات المتوافرة عن ايران او العراق او اسرائيل.

ولكن بالرغم من ضآلة المعلومات فإنه يُنظر الى سوريا كأحد البلدان الساعية لتطوير أسلحة الدمار الشامل وبصورة خاصة الاسلحة الكيماوية. واستعملت اسرائيل كل الوسائل الدعائية الممكنة، لتضخيم الخطر الذي تمثله سوريا على الأمن الاسرائيلي، وكان التركيز الاسرائيلي على استثارة المجتمع الأميركي وخصوصاً المجتمع السياسي، فعمل أصدقاؤها داخل الكونغرس للضغط على الإدارة الأميركية لتتبنى الموقف الاسرائيلي وتعمل بالتالي على منع سوريا من عقد أي صفقة سلاح من النوع الهجومي، بما فيها الصواريخ أرض - أرض من المصادر الجديدة بعدما خسرت المصدر الأساسي لسلاحها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

وبقيت الدعاية الاسرائيلية على حالها وبقي الانحياز في الموقف الأميركي الى جانب اسرائيل، وذلك بالرغم من مشاركة سوريا في حرب الخليج من أجل تحرير الكويت، ومشاركتها في مؤتمر مدريد، ودخولها في المفاوضات الثنائية مع اسرائيل.

وواجهت سوريا أيضاً جملة من المتغيرات في الموقف الاستراتيجي العربي. ولم تكن البيئة الاستراتيجية الناشئة عن كل هذه المتغيرات مؤاتية، ولكن استطاعت سوريا مواجهتها من خلال اعتماد استراتيجية مواجهة جديدة كبديل عن التوازن العسكري الذي كانت تعمل من أجله بعد خروج مصر من معادلة المواجهة بتوقيعها

معاهدة كامب دافيد، وأبرز المتغيرات الضاغطة تمثلت بتوقيع الفلسطينيين إتفاقية أوسلو، وتوقيع الاردن على معاهدة سلام مع اسرائيل.

وكان الردّ السوري على هذا التبدل الكبير في المعادلة من خلال اعتماد موقف استراتيجي متعدد الأبعاد: أولاً الاعلان عن أن السلام هو خيار استراتيجي، ومن هنا كان قرارها بالانفتاح على جميع المبادرات الاميركية والدولية على اساس مبدأ الارض مقابل السلام وبالاستناد الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

ثانياً، التمسك بتلازم المسارين السوري واللبناني، ودعم المقاومة اللبنانية العاملة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي للشريط الحدودي. وشكل الموقف مع لبنان في جبهة الجنوب المفتوحة عنصراً ضاغطاً على اسرائيل، ثالثاً، دعم قدراتها الهجومية من خلال تنظيم وتجهيز قوة صاروخية قادرة على تهديد كل المدن الاسرائيلية الكبرى، وبالتالي تطوير قدراتها من اسلحة الدمار الشامل وخصوصاً السلاح الكيماوي وفق ما ذكرته بعض مراكز الدراسات الاميركية[٤٦]. رابعاً، توثيق علاقات التحالف مع إيران وحل الخلافات مع تركيا لمنع اسرائيل من استغلال ذلك من خلال علاقات التحالف التي وثقتها مع تركيا لحمل هذه الأخيرة على الضغط على الحدود السورية الشمالية. والسؤال الآن: هل لدى سوريا برامج لتطوير أسلحة الدمار الشامل؟

الأسلحة النووية

لا ترى دوائر الدفاع والمخابرات في الولايات المتحدة بأن لدى سوريا اية برامج فعلية لإنتاج السلاح النووي، وسوريا هي دولة موقّعة على إتفاقية عدم الانتشار NPT، وقد طالبت بقوة وتكراراً بإقامة منطقة خالية من كل اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط.

وباعتراف الدوائر الرسمية الاميركية فإن سوريا لا تقوم بأية أبحاث تؤدي الى إنتاج كميات من المواد الانشطارية كما أنه لم يُسجّل عليها أية اتصالات لشراء مثل هذه المواد من الخارج. وتملك سوريا مفاعلاً صغيراً بقوة ٣٠ كيلوواط مخصّص للأبحاث العلمية وهو غير قادر على الانتاج من أجل صنع قنبلة نووية.

لقد حاولت سوريا شراء مفاعل للأبحاث من الصين ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حالت دون استكمال العقد، وفي العام ١٩٩٥ ضغطت الولايات المتحدة على الارجنتين للحؤول دون بيع سوريا مفاعلاً نووياً.

في تموز ١٩٩٨ وقّعت سوريا مع روسيا على اتفاق لشراء مفاعل يعمل بالماء الخفيف وبقوة ٢٥ ميغاواط، واستتبع هذا الاتفاق عام ١٩٩٩ بتوقيع بروتوكول تعاون بين الدولتين من أجل التعاون في النطاق النووي السلمي[٤٧].

الأسلحة الكيماوية

في البحث عن دخول سوريا مجال الأسلحة الكيماوية نجد أن التقارير التي نقلتها وسائل الاعلام الغربية والاسرائيلية هي سطحية، وجلّها اتهامات وتخمينات تلتقي تماماً مع الدعاية الاسرائيلية. ولكن هناك بعض الدراسات التي قامت بها بعض المراكز ومنها رابطة العلماء الاميركيين، ومجلتي ميدل إيست كوارترلي Middle East Quarterly وفوراين افيير Foreign Affairs، بالإضافة الى التوازن العسكري في الشرق الأوسط الذي يعدّه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، وأن معظم هذه المعلومات المدرجة تستند على التقارير والدراسات التي تضعها المؤسسات الحكومية الأميركية وعلى شهادات المسؤولين فيها أمام لجان الكونغرس.

تعيد معظم المصادر المذكورة أعلاه أول دخول لسوريا ميدان الأسلحة الكيماوية الى الفترة التي سبقت حرب ١٩٧٣، حيث حصلت على عدد من قذائف المدفعية وقنابل الطائرات المعبأة بغاز الأعصاب Sarin وغاز الخردل Mustard Gaz وقد شكّل ذلك أول تبادل بين دولتين عربيتين للسلاح الكيماوي[٤٨].

عبّر الوزير الشرع عن الموقف السوري من اتفاقية الاسلحة الكيماوية بأن ربط الموافقة السورية على التوقيع بموافقة اسرائيل على التخلي عن كل أسلحة الدمار الشامل[٤٩]. وعاد ليؤكد هذا الموقف بالتنسيق مع مصر التي رفضت بدورها التوقيع على الاتفاقية في كانون الأول ١٩٩٢ أي قبل اسابيع من التوقيع[٥٠].

إنطلق البرنامج السوري وفق تقرير لرابطة العلماء الاميركيين من خلال توسيع سوريا لصناعات الأدوية لديها والتي جرت بعقود مع شركات المانية. وكانت الشركات الفرنسية المتخصصة في هذه الصناعات قد سجلت نشاطاً بارزاً في الثمانينات، وهناك معلومات عن دخول بعض هذه الشركات في مشاريع مشتركة مع الصناعات السورية[٥١]. في شهادة أمام الكونغرس اعتبر ويليام وبستر مدير المخابرات المركزية الاميركية أمام إحدى لجان الكونغرس عام ١٩٨٩ بأن «المساعدات الخارجية هي ذات أهمية مفصلية بالنسبة لسوريا في سعيها لتطوير

قدراتها في الحرب الكيماوية وبان الشركات الاوروبية الغربية قد لعبت دورا اساسيا في هذا المجال وبانه لو لم تحصل دمشق على هذه العناصر الاساسية لما استطاعت إنتاج الأسلحة الكيماوية».

ويذكر في تقرير آخر لوكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٩٧ أن سوريا قد حصلت في العام ١٩٩٦ على تكنولوجيا حديثة لصنع الاسلحةالكيماويةمن روسيا ومن دول اوروبا الشرقية.

ويضيف انطوني كوردسمان ان هناك شركات هولندية، وسويسرية وفرنسية ونمساوية تقدم بعض المعدات والخبرات للبرنامج السوري.

وثمة دراسة وضعها مركز الدراسات لمنع الانتشار والمتفرع من معهد مونتيراي للدراسات الدولية في كاليفورنيا وتوجز تقديراتها للبرنامج السوري على الشكل الآتي:

- ❖ تمتلك سوريا أكبر قدرة من الأسلحة الكيماوية في الشرق الاوسط.
- ❖ التقارير تفيد عن وجود رؤوس كيماوية لصواريخ سكود وقنابل للطائرات.
- ❖ يبلغ المخزون الكيماوي السوري مئات الاطنان.
- ❖ المخزون يتضمن Sarin, Vx, Mustard Gaz.
- ❖ ما زال البرنامج بحاجة لاستيراد مواد ومعدات من الخارج.
- ❖ سوريا لم توقع المعاهدة الخاصة بالاسلحة الكيماوية.

ويبدو ان الجدول أعلاه يستند على الشهادات أمام الكونغرس، وكل المصادر التي ذكرت سابقاً بما فيها دراسة حول «أسلحة سوريا الإستراتيجية» نشرته مجلة جاينز للاستخبار في أيار ١٩٩٣.

الأسلحة البيولوجية

تجمع المصادر والدراسات المتوافرة على أن هناك جهوداً سورية تبذل لتوسيع القاعدة الصناعية الخاصة بالصيدلة والأدوية، لكنها كلها تؤكد على عدم وجود أية مؤشرات لتجارب تتعلق بالسلاح البيولوجي.

وكانت سوريا قد وقّعت على الإتفاقية الخاصة المعروفة باسم BTWC والتي تتناول الأسلحة البيولوجية السّامة وذلك في ١٤ نيسان ١٩٧٢.

ولكن غياب المؤشرات عن وجود برامج سورية للابحاث البيولوجية الخاصة بإنتاج الاسلحة لم يمنع جورج تينت مدير وكالة المخابرات المركزية الحالي من الشهادة امام الكونغرس في آذار ٢٠٠٠، والإشارة الى أن سوريا تسعى للحصول على الاسلحة البيولوجية.

نُظم الأسلحة

في حديثها عن نظم الأسلحة السورية تركّز كل الدراسات الاميركية والاسرائيلية على القوة الصاروخية التي تمتلكها سوريا، وتحمل التقديرات التي اعتمدتها هذه الدراسات على وجود أربعة ألوية للصواريخ، لواء مجهّز بصواريخ فروغ ولواء مجهز بصواريخ سكود ب ولواء مجهز بصواريخ سكود سي ولواء مجهز بصواريخ اس اس ٢١. وتعتمد تلك الدراسات أرقاماً متضاربة حول عدد الصواريخ من كل نوع، ولكنها تذهب كلها الى أن بعض هذه الصواريخ معدّ لحمل رؤوس كيماوية.

وهناك تقارير صادرة عن أكثر من مؤسسة رسمية وخاصة تتحدث عن برنامج سوري لتطوير صواريخ سورية: فوكالة المخابرات المركزية تتحدث عن تطوير محرك لصاروخ يستعمل الوقود الصلب منذ عام ١٩٩٩، فيما تحدثت صحيفة واشنطن بوست في ١٣ تموز ١٩٩٦ نقلاً عن المخابرات المركزية عن شحنات صينية لمكوّنات صناعة الصواريخ، وتذهب مجلة جاينز في عدد آذار ١٩٩٩ الى أن سوريا بدأت بتصنيع الصاروخين: إم ١١ (M 11) الذي يبلغ مداه ٢٨٠ كلم وإم ٩ (M 9) ويبلغ مداه ٦٠٠ - ٨٠٠ كلم.

ويتحدث تقرير المخابرات المركزية (آب ٢٠٠٠) عن مساعدات روسية وكورية شمالية لمساعدة سوريا لبناء محرك صاروخ بالوقود الصلب وبأن سوريا تعمل على تجميع صاروخ سكود سي بمساعدة كوريا الشمالية.

وهناك دون شك القوات الجوية السورية التي تمتلك قدرات جيدة تشمل عدة أسراب من المقاتلات القادرة على نقل الأسلحة الكيماوية،خصوصاً وأن بعض التقارير يتحدث عن استعمال الجسم الخارجي لقنابل كانت معدّة لاستعمالات أخرى. ويدرج كوردسمان أسراب طائرات سوخوي ٢٤ و٢٢ و٢٠ كما يدرج طائرات ميغ من طراز Mig 23 BM المعدّة للقصف الارضي.

مصر

بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد للسلام مع اسرائيل يبدو ان مصر قررت الخروج نهائيا من البحث عن تصحيح للمعادلة الإستراتيجية مع اسرائيل، خصوصاً لجهة تطوير طاقاتها في مجال اسلحة الدمار الشامل النووية. وهي تستعمل الديبلوماسية، وخصوصا بعد حرب الخليج والدخول في عملية مدريد من أجل إيجاد مخرج للخلل الكبير على صعيد التسلح في منطقة الشرق الأوسط وذلك بقيادة الجهود الداعية الي انشاء منطقة شرق أوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل. ويمكن استعراض انعكاسات معاهدة السلام في مجال امتلاك مصر لأسلحة الدمار الشامل على الشكل الآتي:

الأسلحة النووية

ان كل المعلومات المتوفرة تشير الى ان مصر قد تخلّت عن طموحاتها لاجراء أبحاث في المجال النووي بغرض التوصل الى صنع السلاح منذ عدة عقود.

وكانت مصر قد اشترت أيام عبد الناصر في العام ١٩٦١ أول مفاعل نووي من روسيا وكان بقوة (2 Megawatts) وركّزته في أنصاص في دلتا النيل، ويبدو أن البرنامج المذكور قد توقف منذ العام ١٩٦٧ على إثر النكسة، مما أدّى الى هجرة كل العلماء الى الخارج بحثاً عن عمل.

وقّعت مصر على اتفاقية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعت في عام ١٩٧٤ كل دول المنطقة للتوقيع عليها كخطوة لجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووي. وعادت في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ بعد مؤتمر مدريد لتقديم مبادرة جديدة لتجديد دعوتها. وفي عام ١٩٩٦ وقعت على اتفاقية جعل افريقيا خالية من السلاح النووي.

الأسلحة الكيماوية

ان لمصر تاريخاً طويلاً مع الأسلحة الكيماوية وهو يعود الى مطلع الستينات حيث ذكرت التقارير الغربية بأن القوات المصرية، قد استعملت بعض الاسلحة الكيماوية من مخلفات الجيش البريطاني في بعض العمليات التي خاضتها في الحرب اليمنية.

وهناك معلومات تعيد البرنامج المصري لإنتاج غاز الأعصاب وغاز السيانيد الى ما قبل العام ١٩٦٣.

وهناك تقارير غربية تتحدث عن استعمال الجيش المصري لغاز الخردل في الحرب اليمنية ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٧.

بعد توقيع اتفاقية كامب دافيد أحاطت الشكوك بالنشاط المصري في موضوع الأسلحة الكيماوية،ولكن ليس هناك من معلومات مؤكدة حول وجود برنامج مصري لصنع أسلحة جديدة. وهناك شكوك ابدتها وكالة المخابرات الأميركية الاميركية عام ١٩٩٠ حول النشاط المصري في الأبحاث الكيماوية. وذهبت صحيفة التايمز اللندنية في أيلول ١٩٩٣ الى اتهام مصر بشراء ٩٠ طناً من المواد الأساسية لصنع غاز الخردل من الهند.

وتشير معلومات اتحاد العلماء الاميركيين (FAS) الى احتفاظ مصر بقدرات كيماوية وبأنّ المخزون الذي تحتفظ به يتضمن غاز الخردل والفوسجين وغاز الاعصاب VX،وبأن بمقدورها استعمال هذا السلاح الكيماوي في رؤوس تزوّد بها صواريخ سكود.

الأسلحة البيولوجية

إن كل التقارير والمعلومات الأميركية والغربية تشير الى عدم وجود أيّ دليل على أن مصر تعمل على تطوير أيّ من الأسلحة البيولوجية. وتشير معلومات الخارجية الاميركية الى ان مصر قد وقّعت على الاتفاقية الخاصة بانتشار السلاح البيولوجي ولكنها تشير الى أنها قد طوّرت في عام ١٩٧٢ بعض المواد، ولا تتوافر معلومات عن تخلّصها منها.

نُظم الأسلحة

إلى جانب أسراب الطيران التي تمتلكها من طائرات اف ١٦ وميراج ٥ وميراج ٢٠٠٠ تمتلك القاهرة قوة صاروخية مرتكزة على صواريخ سكود ب وسكود سي. وهناك معلومات عن تعاون مصري مع كوريا الشمالية من أجل زيادة قدرات مصر الصاروخية بإنتاج أنواع جديدة من الصواريخ البعيدة.

ليبيا

حاولت ليبيا بقيادة القذافي منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٧٠ ان تلعب دوراً أكبر من قدراتها الذاتية، ومن هنا جاءت سياساتها باتجاه العالمين العربي والإسلامي وباتجاه القارة الافريقية مربكة ومتناقضة في معظم الأحيان.

واستعلمت ليبيا عائداتها النفطية من أجل التجهيز العسكري ظناً منها بأن مثل هذا البرنامج سيسمح لها بلعب دور سياسي وعسكري أكبر في الصراع العربي - الاسرائيلي كما سيسمح لها بأن تكون القوة الفاعلة في المغرب العربي وفي بعض الدول الافريقية.

هذا الطموح الذي مثّله حكم العقيد القذافي كان لا بدّ من أن يسلك الى جانب بناء القوة العسكرية التقليدية، طريق البحث عن برامج لتطوير أسلحة الدمار الشامل.

الأسلحة النووية

وقّعت ليبيا على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية في أيام الملك إدريس عام ١٩٦٩ وأقرّت الاتفاقية في عهد القذافي عام ١٩٧٥.

في أواخر السبعينات أعلن القذافي تكراراً ان ليبيا مصممة على الحصول على السلاح النووي من أجل مواجهة الخطر الاسرائيلي. وعاد القذافي لينادي بضرورة حصول ليبيا على السلاح النووي في نيسان عام ١٩٩٠.

وقدّمت طرابلس بعض المساعدات المالية للبرنامج النووي الباكستاني، وكميات من اليورانيوم غير المخصّب حصلت عليها من النيجر، ولكنها عادت عام ١٩٨٦ وغيّرت موقفهامن مساعدة باكستان معلنة أنها تعتبر «إنتاج الأسلحة النووية غلطة كبيرة ضد الانسانية»[٥٢].

تمتلك ليبيا مفاعلاً للأبحاث اشترته من روسيا عام ١٩٧٩. وحاولت في مرحلة لاحقة شراء مفاعل أكبر بقوة ٤٤٠ ميغاواط ولكن العقد لم ينفّذ. وتبع ذلك محاولة مع بلجيكا لبناء مفاعل بعقد يصل الى مليار دولار، لكن الضغوط الاميركية حالت دون ذلك. وتقول معلومات وكالة المخابرات المركزية ان ليبيا جددت مباحثاتها مع روسيا في العام ٢٠٠٠ لبناء محطة نووية لإنتاج الطاقة بقوة ٨٨٠ ميغاواط.

الأسلحة الكيماوية

تعيد التقارير الغربية البرنامج الليبي لصنع الأسلحة الكيماوية الى بداية الثمانينات. وتركز التقارير الغربية على مركزي ربطة وترحونا في إنتاج الأسلحة الكيماوية.

هناك تقديرات حول القدرات الإنتاجية لمصنع ربطة تجعل طاقته الإنتاجية في حدود ١٠٠ طن متري من غاز الخردل.

وتتلقى ليبيا وفق التقارير الغربية مساعدات فنية من الصين وكوريا الشمالية وألمانيا وسويسرا وبعض الدول الغربية الأخرى.

وتشير وكالة المخابرات الأميركية الى أن البرنامج الليبي لصنع الأسلحة الكيماوية يعتمد على شحنات المواد والمساعدات الفنية الخارجية، وأن ليبيا لا تمتلك المعارف اللازمة لصنع سلاح متطور،ويجب اعتبار ما يمكن ان تنتجه دون المستوى الفني اللازم.

وأسفر نظام العقوبات الذي طُبّق ضد ليبيا عن تأخير كلّ برامجها لتطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

الأسلحة البيولوجية

بالرغم من الاتهامات الأميركية وأبرزها اتهام مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت حول الطموح الليبي لإنتاج أسلحة بيولوجية، إلاّ أنه لا تتوافر أية معلومات عن أعمال فعلية تصبّ في هذا الاتجاه.

الجزائر

لا يبدو أنّ الجزائر تسعى جدياً للحصول على أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية، وإن كانت قد أخذت جهودها لدخول التكنولوجيا النووية طابع السرية في بدايات سلوكها لهذا الطريق.

الأسلحة النووية

سعت الجزائر بداية لبدء مشروع للأبحاث النووية لأغراض عسكرية بالتعاون مع الصين، حيث أقامت مفاعلاً نووياً في الصحراء بعيداً عن الأماكن المأهولة. وكانت قوة المفاعل وفق التقديرات ما بين ١٠ و١٥ ميغاوات.

بعد اكتشاف المفاعل بواسطة الأقمار الصناعية الأميركية قبلت الجزائر بوضعه تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما وقّعت في ٣٠ آذار ١٩٩٦ إتفاقية شاملة مع الوكالة تضع فيها كلّ البرامج النووية تحت الرقابة.

تسعى الجزائر لتوسيع تعاونها مع الصين من أجل تطوير أبحاثها النووية لأغراض طبية.

وتبقى هناك مخاوف من امتلاك الجزائر للمعارف الفنية والتجهيزات النووية لصنع السلاح النووي عن طريق فصل مادة البلوتونيوم عن الوقود المستعمل.

الأسلحة الكيماوية

ليس هناك من دليل على وجود برامج لصنع هذه الأسلحة.

الأسلحة البيولوجية

لا يتوافّر الدليل على جهود أو أبحاث في هذا الاتجاه.

الدول العربية الأخرى

لا تتوافّر معلومات حول وجود أيّ جهود فعلية من قبل أيّ من الدول العربية الأخرى لإنتاج أيّ صنف من أسلحة الدمار الشامل، حيث ثبت أن الإتهامات الاميركية للسودان بعد ضرب معمل الأدوية كانت دون أساس، لأنّ المعمل كان تابعاً لشركة خاصة لإنتاج الأدوية.

الإستنتاجات

ان موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة اللازمة لاستعمالها هو موضوع شائك ومعقّد، ولذلك فإنّ العرض المقدّم في هذا البحث ما زال بحاجة للكثير من التحليل والإستقراء، تمهيداً لدراسة الخيارات التي يمكن اعتمادها من أجل تخفيف المخاطر المترتبة على وجود هذه الأسلحة، بين أيدي دول تتحكم بها مشاعر العداء جرّاء وجود صراعات مزمنة لم يسعَ المجتمع الدولي جدياً لحلّها حتى الآن.

يشكّل امتلاك اسرائيل لهذا الكمّ من السلاح النووي والتفوّق العسكري في كلّ المجالات عاملاً أساسياً في النزعة المتنامية لانتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والسكوت الأميركي عمّا تملكه إسرائيل لتلك الاسلحة يصيب بالعقم ديبلوماسيتها الضاغطة للحدّ من هذه الأسلحة .... وهذا ما يدفعها باتجاه اعتماد سياسات لا تتّسم بالحكمة والتوازن كما هو الحال بالنسبة للمواقف العدائية التي تتّخذها تجاه إيران والعراق وبعض الدول العربية الأخرى، وخصوصاً عندما تلجأ الى التهديد باللجوء الى الخيار العسكري لنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وتضع ايران في خانة دول «محور الشرّ».

تواجه منطقة الشرق الأوسط خطر الإنزلاق نحو مغامرة مدمّرة تستعمل فيها أسلحة الدمار الشامل أكثر من أيّ منطقة أخرى في العالم بما في ذلك شبه القارة الهندية، ويتأتّى هذا الخطر من غياب أيّ توازن في الرعب بين الأطراف

المعنية بالصراع المزمن والمستمر دون وجود أيّة ضوابط له، وبسبب السرية التي تحيط بها كلّ الدول المالكة أو الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل برامجها بالإضافة الى عدم وجود عقيدة واضحة تحدّد ظروف اللجوء لاستعمال هذه الأسلحة. وهنالك مؤشرات سابقة على مدى الخطورة حيث ثبت أنّ إسرائيل قد حضّرت بعض أسلحتها النووية للإستعمال في ثلاث مناسبات: عند اندلاع حرب ١٩٦٧،وكرّرت ذلك في حرب ١٩٧٣، كما كانت مستعدة لضرب العراق بالقنابل النووية لو استعمل أيّ سلاح دمار شامل ضدّها خلال حرب الخليج.

إنّ الظروف التي نشأت في أعقاب هجمات ١١ أيلول قد أضرّت كثيراً باستقرار وأمن الشرق الأوسط، فهناك حالة من الغموض والشكّ تجتاح المنطقة في ظلّ إصرار أميركا على ضرب العراق في وقت تستمرّ فيه الحرب الشرسة التي تشنّها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين. إنّ سكوت أميركا على ما تفعله إسرائيل في فلسطين وتهديداتها المستمرّة للدول العربية والتي كان آخرها التهديد بمحوِ العراق من الوجود من خلال اللجوء لترسانتها النووية، كل ذلك لا يساعد على التهدئة في الوقت الحاضر كما أنّه لا يشجّع على الاعتدال اللازم لمعاودة مفاوضات السلام والتي هي المدخل الفعلي لأيّ نظام أمني مستقبلي يسمح فعلياً بوقف نزعة الإنتشار ويحضّر الأرضية لنزع تدريجي للأسلحة المتوافرة الآن. يبدو من العرض لبرامج الدول العربية لتطوير أسلحة الدمار الشامل أنّ التفوّق في الميزان العسكري سيستمرّ لصالح إسرائيل، حيث يتبيّن أنّه لا تتوافّر لأية دولة عربية إمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة لصنع السلاح النووي، وأنّ «قنبلة الفقراء» من السلاح الكيماوي غير صالحة لتصحيح هذا الخلل وهي لا تشكّل تهديداً بالضخامة التي تتحدّث عنها الدعاية الأميركية أو الإسرائيلية. وهنا تبرز الحاجة ملحة لإعادة تعريف منطقة الشرق الأوسط، بإدخال تركيا كدولة شرق أوسطية خصوصاً بعد التحالف المعقود بينها وبين إسرائيل، وأيضاً في ظلّ الدور العسكري الذي ترشّح نفسها للعبه تجاه العالم العربي وفتح قواعدها للقوات الأميركية لغزو العراق وللقوات الإسرائيلية للتدريب وجمع المعلومات عن كلّ من سوريا والعراق.

في النهاية، لا بد من الإشارة الى أنّ أهمية موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمخاطر المترتبة على هذا الانتشار تفترض العودة ثانية للموضوع لمزيد من المناقشة والتحليل والبحث عن إمكانية الحدّ من الإنتشار في المستقبل.

المراجع

١. ان اسلحة الدمار الشامل لا تعني فقط تملك السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي كمادة او كسلاح معد للاستعمال على شكل رأس او قذيفة او لغم، بل تعني ايضا تملك الوسائل اللازمة. لايصاله الى الهدف او الاهداف المنوي الهجوم عليها.

2- Betts Richard K. The New Threat of Mass Destruction. Foreign Affairs Magazine, January / February 1998.

3- Hajjar Sami G. Securigy implcations of the Proliferations of The Weapons of Mass Destruction In The Middle East. Strategic Studies Institute, carlisles Pa, Dec. 17, 1998

4- Betts Richard K. The New Threat of Mass Destruction. Foreign Affairs Magazine. January/ February 1998.

5- Perry William J. U.S. Secretary of Defense from 1994 to 1997.
Preparing for the Next Attak. Foreign Affairs Magazine. November/December 2001.

6- Ibid.

7- Ibid.

8- Mandelbaum Michael. Lessons of The Next Nuclear War. Foreing Affairs, March/ April 1995.

9- Several nuclear, Weapon free zones that meet a number of long-standing criteria for such zones:
The treaty of Tlateloleo establishing a nuclear free zone in Latin America and The Caribbean. The treaty of Rarotong a establishing a free zone in the south pacific. The African free zone Treaty of pelindaba. The South-East Asia free zone (SEANWFZ) signed in Bangkok in December 1995.

10- Lawrence Scheinman, Challenges and Opportunities in The Post NPT Conference Environment, CFISS, York Univ. Toranto, Canada, 1996.

11- Betts Richard K. The New ThreatÖ cited in number 3.

12- Garrett Laurie. The Nightmare of Bioterrorism.
Foreign Affairs Magazine, Jan-Feb. 2001.

13- Hajjar Sami G. Security implications of The proliferations of WMD in the M.E. cited in ref(3).

14- George W.Bush, the U.S. President. Speech delivered at the U.S. Army Academy at West point, New York. June 1, 2002. This speech was used as the foundation for iThe National Security Strategy of the United States.

15- President Bush's New National Security strategy of the United States. Published in the New York Times, September 20, 2002.

16- Ibid.

17- Ibid.

18- U.S. Department of defense Prolification Threat and Response at WWW. Defense link. Mil/Pules/Prolif 97.

19- Institute for National Defense Studies, 1998, Strategic Assessment, Wash-N-Defense univ.

20- B.B.C. Online Network. B.B.C. Arabic News

زيادة كبيرة في قدرات اسرائيل النووية.

24 August 2000- Also review special report of the Federations Of American Scientists at web sight WWW.fas.org.

21- Cordesman Anthony. The Military Balance in the Middle East.
Center for Strategic and International Studies. June 2001.

22- Janeís Intelligence Review. Published in London. September 1997.

23- Cordesman Anthony. Cited in Ref. 21.
24- U.S. Department of Defense, Proliferation. Threat and Response cited in ref. (18)
25- Hajjar Sami E. cited in ref. (13).
26- Statement of special assistant to the Director of CIA John A. Lauder on worldwide Biological warfare to the house committee on intelligence. March 3, 1999. cited by Anthony cordesman Military Balance.
27- Unclassified Report by CIA to the congress on Acquisition of Technology relating to WMD and Advance conventional Munitions, January 1 to June 30, 1999.

٢٨- جريدة السفير التي تصدر في بيروت العدد الصادر بتاريخ ٢٠ آب ٢٠٠٢-١١-٣٠
وذكرت السفير ان (هاآرتس) قد استقت معلوماتها من نشرة علمية اميركية
Nuclear Note Book...
والتي تصدر عن
Bulletin of the Atomic Scientists....
والتي صدرت في ايلول ٢٠٠٢.

29- Cordesman Anthony. The Military Balance... also Janeís Intelligence Review Published Satellite photos spotting Jericho II missiles in the same area, put on mobile transporters The missile is 14 meters long, 1.5 meter wide- The configuration is similar to that used to carry the U.S. pershing I missile.
30- Hajjar Sami, cited in ref 13 page 11.
31- The Jerusalem post reported on April 9, 1998 that Iran has purchased four tactical nuclear weapons from Russian surugglers for 25 million dollars in early 1990, the Weapons had been obtained from Kazakhstan in 1991, and that Argentine technicians were helping to activate the weapon.
32- Institute for Foreign Policy- Iran Headed for A National Deterrent? Exploring Missile Defense Requirements in 2010: What Are the Policy and Technology Challenges- Analysis, April 1997.
33- Ibid- Iran Chmical Weapons- WMD Around the World. The Internet: WWW.fas. Org.
34- Ibid.
35- CIA, Unclassified Report to Congress on The Acquisition of Technology Relating to WMD and Advanced Conventional Munitions. Aug. 10, 2000. Internet edition.
36- Ibid.

٣٧- جريدة الشرق الاوسط عدد الاثنين ١٨ تشرين اول ٢٠٠٢- ص ١.
٣٨- البرادعي محمد، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. اسلحة الدمار الشامل العراقية: فلنعط فرصة لعمليات التفتيش. جريدة الحياة. عدد الاحد ٣ تشرين الثاني، ٢٠٠٢.

39- William Broad J. Document Reveals 1987 Bomb Test by Iraq. The New York Times, April 29, 2001. Internet Edition: WWW. Nytimes. Com.
The effect of the radioactive cloud was meant to cause vomiting, cancer, birth defects and slow death, according to a secret Iraqi report.
40- Federation of American Scientists (FAS). UNSCOM and Iraqi Chemical Weapons. Report on WMD around the World. Internet WWW. Fas. Org.
41- Cordesman Anthony. The Military Balance. Cited in ref 13 page 75, A table stating Date, area, type of Gas, and Cusualties.
42- Stockholm International Peace Research Institute. SIPRI Fact Sheet I, May 1984. Chemical Warfare in The Iraq- Iran war. Julian Perry Robinson and Jozef Goldblat.
43- Federation of American Scientists. Cited in ref (40).
44- Ibid. PP. 3-4.
45- Ibid. PP. 5- 6- 7. The use of the Tabun Gaz was reported in SIPRI Report cited in ref. (42).
46- Hajjar Sami G. Security implications of the Proliferation of WMD in the M.E. cited in ref. 3 page 14.

47- CIA report, August, 2000 and Cited by the Federation of American Scientists Report on proliferation.
48- Dany Shaham. Guile, Gaz and Germs: Syria's ultimate Weapons, Middle East Quarterly summer 2002. See also the Military Balance in the Middle East on WMD page 38.
49- Le Monde, January 6, 1989.

٥٠- جريدة الحياة (الصادرة في لندن) في ١٨ كانون اول ١٩٩٢.

51- Cordesman Anthony, The Military Balance... page 38.
52- Ibid. Page 39.
53- Ibid. Page 18 part two, who's proliferating.

العالم الإسلامي والعالم الغربي:
الصّور النمطية الدينية والسياسية المتبادلة

د. أحمد الموصللي *

١) الصور النمطية الغربية عن العالم الإسلامي وحضارته

مقدمة

إعتبرالأستاذ الأميركي الأكاديمي صموئيل هنتنغتون، الذي نظّر لمفهوم صراع الحضارات، أن في إمكان الولايات المتحدة تجنّب صراع محتمل بين الغرب والاسلام اذا ما ابتعدت الولايات المتحدة عن اسرائيل، كما يمكن للدول الاسلامية المساهمة في ذلك بتعزيز ديموقراطيتها، داعياً العرب إلى الاختيار بين نموذج تنظيم "القاعدة" او إمارة دبي التي تثبت أنه يمكن التقدم من دون فقدان القيم التقليدية. وجاء كلام هنتنغتون، أستاذ التاريخ في جامعة هارفرد، خلال ندوة عقدت في دبي. ومما قاله: "إذا تمكن اسامة بن لادن من جذب الناس الى قضيته، فان هذه الحرب ستصبح حقاً صِدام حضارات".

وأضاف الى ذلك أنه ينبغي على الغرب العمل على أربعة محاور لتقليل احتمال نشوب معركة مع الإسلام. وأوضح أن على الولايات المتحدة اولاً التخلي عن فرضيتها على أن ثقافتها ثقافة عالمية وأن الآخرين يرغبون في ان يكونوا مثل الاميركيين. وعليها، ثانياً، وقد قامت بعمليات عسكرية في ١٦ دولة اجنبية خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، الحدّ من العمليات العسكرية الخارجية إلا عندما تكون مصالحها

(*) أستاذ العلوم السياسية والدراسات الإسلامية، الجامعة الأميركية في بيروت.

الحيوية مستهدفة. وثالثاً إن "الولايات المتحدة في حاجة الى ان تباعد بينها وبين اسرائيل"، وأن تشارك في الجهود التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس التي يمكن اقتسامها مع الاسرائيليين، وعليها أن تدعم الجهود الخاصة بضمان إزالة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكنه أقرّ ان ذلك سيكون مشروعاً بالغ الصعوبة. واعتبر أيضاً أن هناك مسلمين في فلسطين والشيشان وكشمير تحكمهم حكومات غير اسلامية. وهذه كذلك حال الفلسطينيين في إسرائيل، وسيكون من المرغوب فيه كثيراً بالنسبة إلى هؤلاء المسلمين ممارسة حقهم في تقرير المصير". وفي إمكان الغرب رابعاً أن يساعد في تنشيط التنمية الاقتصادية في الدول الاسلامية الفقيرة بطرق عدة، منها اتفاقيات للتجارة الحرة كالإتفاق بين الولايات المتحدة والاردن.

عن دور الدول الاسلامية، قال إنه يمكنها ان تساهم في ذلك من خلال تبنّي التحديث بديلاً من التشدد الاسلامي، وكذلك ان تدرك أن الحكومات القمعية وغير الديموقراطية غالباً ما تنتج معارضة متطرفة. و"هناك عنصران مؤثران هنا، أحدهما أن معظم الدول الاسلامية ليست دولاً ديموقراطية وتقمع المنشقين وحتى المعارضة المعتدلة، وهو ما يتسبب غالباً بتشدد حركات المعارضة". والثاني ان الحكومات الاسلامية تنتهج سياستين بالنسبة إلى الغرب. فهي على المستوى الحكومي تتعاون معه، "وعلى المستوى المحلي تتسامح وتشجع الاتجاهات النقدية من خلال البيانات في المدارس والمعاهد الدينية، وتنشر العداء للغرب".

وشدد أنه "لا بد من الاختيار بين القاعدة ودبي"، في اشارة الى إرهاب تنظيم "القاعدة" والدور الذي تضطلع به إمارة دبي كقاعدة للتكنولوجيا المتقدمة، وان "العالم العربي يمكن أن يتطور من دون فقدان قيمه التقليدية". ومن المعلوم ان هنتنغتون هو الذى أدخل مصطلح "صراع الحضارات" في القاموس الأكاديمي أواسط التسعينات عندما استخدمه عنوانا لكتاب أكّد فيه أن الثقافة الغربية التي تعاني الانكماش تواجه تحديات من الصين الصاعدة ومن الصحوة الاسلامية[1].

نسوق كل هذا من أجل القول أنه آن الأوان للدول العربية وشعوبها للعمل على بلورة رؤية عصرية للغرب عوضاً عن الصور النمطية السائدة في العالم العربي، وكذلك العمل على تطوير صورة حضارية عن العرب والمسلمين في الغرب عوضاً ايضا، عن الصور النمطية السائدة الآن في الغرب. إن الحرب الأميركية اليوم

على الإرهاب ليست هي الهدف، إذ انها حاجة نفسية للتوازن في اميركا بعد اهتزاز التوازن الداخلي للنظام الاميركي بعد ١١ ايلول. فالحرب الحقيقية ليست فقط ضد الارهاب، ولكنها تشن من أجل إعادة المشروعية للنظام السياسي الأميركي الذى خسر من مشروعيته بعد الضربة العسكرية على البنتاغون. فالولايات المتحدة اليوم قادرة على الهيمنة على العالم، مع علمها بوجود معارضة من روسيا والصين واوروبا وغيرها، وهي اليوم تعيد تجربة حرب الخليج الثانية، لكن في آسيا الوسطى مجدداً.

من هنا فإن اميركا تسعى الى استغلال الأحداث من خلال إعادة إحياء "المخافر الدولية" في العالم، وذلك بالطلب من كل الدول تلبية طلبات أمنية معينة بهدف السيطرة والهيمنة، ومن ثم إقامة ما يشبه مخافر دولية، كما هو الحال في الخليج. ان وضع آسيا مهم جداً في المستقبل، مع الاشارة الى أن ايران وطاجكستان وتركمانستان والصين وباكستان، كلها دول لها موقف معين من الولايات المتحدة وتخضع لصراع غير معلن على النفط وعلى إنتاج الذهب العالمي المتوقع انتاجه من هذه المناطق، التي هي ايضاً المصدر الأول لإنتاج الفضة في العالم.

المهم في كل هذا ان الولايات المتحدة ادركت اليوم انها لا تستطيع القيام بعملية ما إلا إذا حظيت بموافقة إسلامية وعالمية، وهذا الغطاء الاسلامي لا يمكن ان يتحقق إلا بغطاء عربي، والغطاء العربي لا يمكن ان يغطي المشروع الاميركي إلا بغطاء فلسطيني. وهذا ما دفع بوش الى الإعتراف بدولة فلسطينية، ولذلك قال شارون: "نحن لسنا مرشحين لأن نكون تشيكوسلوفاكيا". لكن ما يقوم من تحالف ضد العرب والمسلمين، والمتصل بالواقع الاسرائيلي القائم، أصبح عائقاً أمام تحقيق الغطاء المطلوب من العرب والمسلمين لاستكمال المشروع الأميركي، وهذا يعني ان شارون يرفض ان يضحّي بمصالح اسرائيل من أجل تحالف دولي مع اميركا لتحقيق مشروعها العالمي، وهو يراهن على إعادة التوازن داخل الادارة الاميركية لصالح فريق البنتاغون المدعوم يهودياً، وأن يقوم هذا الفريق بالتعاون مع القوة الضاغطة في الكونغرس بالتغلب على تيار كولن باول الذي يريد أن يسلك خيار الإجراءات المعقلنة نسبياً في ما يتعلق بحماية تحقيق المشروع الأميركي.

واليوم تعيد اميركا رسم استراتيجيتها عبرالعامل العسكري، والذي هو جزء أساسي في هذه الاستراتيجية، وستتحكم المنظومة الأمنية الأميركية بالعالم على حساب تحكم المنظومات الاقتصادية والسياسية الأميركية. وبما ان مفهوم الارهاب هو مفهوم مطّاط ويشمل دولاً وافراداً وجماعات عدة، لذلك تكوّن الولايات المتحدة شبكة أمنية عالمية، إلا ان اميركا حالياً ما تزال في حالة ردة الفعل ولم تستفق بعد من الصدمة، كما انها تعيش صراع التيارين الحاكمين: تيار الخارجية الضعيف وتيار البنتاغون القوي. ولكن هذه هي المرة الاولى، ولفترة وجيزة التي تمكنت فيها الخارجية من فرض سياسة مرنة. وهنا لا بد من ان يكون سقف العالم العربي عالياً جداً وموحداً، مستفيداً من هذه الظروف لتحقيق المصالح العربية، خصوصاً بعدما أصبحت اسرائيل عبئاً على الولايات المتحدة وعلى حساب اميركا نفسها، وبات الشعب الاميركي يسأل: لماذا تكرهنا الشعوب الإسلامية؟

تنقسم الاستراتيجية العالمية اليوم الى قسمين: استراتيجية ما قبل ١١ ايلول واستراتيجية ما بعده؛ ما قبل ١١ ايلول لم يكن أحد يظن أن العالم سيجتمع على هدف واحد، وأن القوة العظمى في العالم ستجيّش معظم الدول لخدمة مصالحها. أسدلت هذه الاستراتيجية الستار على ما قبل ١١ ايلول، ولم يعد بامكان دولتين او ثلاث ان تجتمع لتنفيذ عمل معين دون موافقة الولايات المتحدة، وأصبح العالم كله محصوراً في حلقة معينة ضد اهداف عالمية مشتركة. واذا بقي الارهاب هدفاً عالمياً سيبقى العالم كله معدّاً لمواجهة أي عمل سيحدث على الساحة الدولية. وهنا اذا كانت الدول العربية تريد الحفاظ على ما هي عليه، فإن الاستراتيجية الجديدة لما بعد ١١ ايلول تفرض عليها ان تكون متحدة. فالمطلوب إذاً رصّ الصفوف لأن احدى المراحل المستقبلية لا بد أن تستهدف الوضع العربي والاسلامي برمته، لذا يجب على العرب أن يحموا المواقع المهمة في تاريخهم الحديث، كقضية فلسطين.

وسيوظف الاميركيون مفهوم الارهاب لتحقيق أهداف اخرى، إذ يبدو أنه في المرحلة الاولى هناك سعي اميركي الى قيام كيان استراتيجي لمواجهة الديمغرافيات الكبرى في العالم، وأكبر ثلاث ديمغرافيات هي الهند والصين وباكستان. فأميركا حيّدت كل الدول الكبرى، ولكنها لم تحيّد لمرة واحدة أياً من

الهند والصين وباكستان، وهذه دول تملك السلاح النووي. ومع انه من المستبعد أن يقع الصدام بين هذه الدول واميركا بسبب توازن الرعب القائم، تحاول اميركا تقريب هذه الكتلة الجغرافية منها لخلق جغرافية سياسية جديدة في باكستان، خصوصاً وأن تلك المنطقة لم تتشكل فيها دول جيوبوليتيكية كبرى، إذ ان الاتحاد السوفياتي الذي مكث هناك عشر سنوات، لم يوحّد القبائل ولم يجعل منها دولة بحسب المفهوم المعروف للدولة، ومن هنا فإن الاميركيين يجدون سهولة في اختراق هذه القبائل والشعوب من خلال ضربهم بعضهم ببعض من أجل السيطرة على الجميع.

من ناحية أخرى تتطلب حماية منظمات المقاومة من اي محاولات اميركية جهداً على عدة موجات، أولها التأكيد على إبراز كل ما يدعم شرعية المقاومة. وفي لبنان لا بد من التركيز على شرعية حزب الله من خلال شرعية الدولة اللبنانية ومن خلال شرعية تفاهم نيسان الذي وُضع بموافقة ومشاركة الولايات المتحدة الاميركية. وهذا الامر ينطبق الى حد كبير على حماس والجهاد الاسلامي اللتين تعملان تحت شرعية السلطة الفلسطينية.

على كل حال لا بد من وضع تعريف لمفهوم الارهاب وأن يجتهد العرب والمسلمون في وضع هذا التعريف وطرحه على الأمم المتحدة لمناقشته، إذ أن أخطر ما في هذه الحملة هو ان مفهوم الارهاب ليس محدداً،مما يسمح للادارة الاميركية ان تتوسع في تحديده الى حدّ اعتبار الخطبة الدينية او المقالة الصحفية عملاً إرهابياً.

وقد وضعت واشنطن أربعة أهداف استراتيجية في المنطقة هي: البترول، والسيطرة على البحر الأبيض المتوسط للوقوف في وجه اوروبا، وعلى رأسها فرنسا، والهدف الثالث هو مواجهة الأصولية الممتدة من الشمال، ورابعاً الإرهاب: كل هذا بالاضافة الى الهدف الثابت لدى اميركا، وهو الوقوف في وجه الدول النووية الثلاث:الهند والصين وباكستان. فالمدّ الاصولي الإسلامي هو الخطر الأكبر في الإستراتيجية الاميركية، لا سيما وأن افغانستان صدّرت واستوردت الكثير من الأصوليين اليها. فالمسلمون يخضعون اليوم لاستراتيجية جديدة تعتبر الاصولية، ومعها الإسلام، الخطر الأكبر، لذا، ستهدف هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة الى القضاء على البؤر الأصولية.

وستظهر هذه الدراسة أن الرؤية الغربية، والأميركية تحديداً، للعالم الإسلامي تنبع أساساً من مصالح الدول الغربية المادية والسياسية، مع الأخذ في الحسبان البعد الغربي التاريخي والديني والحضاري المسيحي واليهودي، والذى يطفو على السطح في الأزمات الشديدة. اما رؤية المسلمين عموماً، وخاصة الإسلاميين للعالم الغربي، فتنطلق أساساً من رؤية دينية إسلامية تاريخية وحضارية، مع الأخذ في الحسبان عامل المصالح.

الولايات المتحدة والإسلام السياسي

هناك اتجاهان أساسيان في الولايات المتحدة يتحاوران ويتصارعان اليوم في محاولتهما لفهم الأصولية الإسلامية والإسلام وكيفية تعامل الولايات المتحدة معهما. فوزارة الخارجية، على سبيل المثال حاولت في أواسط العقد الماضي استيعاب هذا التيار بينما قامت وزارة الدفاع بالنظر الى الأصولية على أنها خطر أيديولوجي وجيوسياسي، ولهذا كان لا بد من تحطيمه.

سأقوم هنا أولا بعرض آراء الاتجاه المناهض للحركة الإسلامية وهو تيار له شعبية أكثر في الصحافة وخصوصاً عند المعلقين السياسيين الذين يعتبر اغلبهم من المناصرين بشدة لإسرائيل. ومن المفيد هنا التركيز على دراسة صدرت حديثا في العاصمة الأميركية لباحث هو "ليون هاردر" رئيس مكتب صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية والباحث في المعهد نفسه. ويَعنون هارد تحليله السياسي بعنوان "الخطر الأخضر: خلق التهديد الأصولي الإسلامي". فيقول ان إنتهاء الحرب الباردة جعل الإدارة تبحث عن أعداء جدد، منهم: عدم الاستقرار في أوروبا[٢]، سواء عن طريق نهضة أوروبا. او إمبريالية روسية حديثة، او الانتشار العسكري النووي والإرهاب. وجاء الخطر الأصفر على رأس اللائحة بسبب الخطر الاقتصادي الذي يمثله شرق آسيا ،ثم يلي الأصفر الخطر الأخضر المتمثل في الأصولية الإسلامية الشرق أوسطية. وأكثر من هذا فقد اخترعت مجلة الإيكونوميست The Economistتعبير "فندي- Fundie" على انه مخلوق مشابه في مظهره للإمام الخميني ومسلح بإيديولوجيا متشددة ومجهز بالأسلحة النووية وعاقد العزم على إعلان الجهاد ضد الحضارة الغربية.

بل ان جورج ويل، وهو معلق سياسي معروف ومشهور بعدائه للعرب ومناصرته

لإسرائيل، يقول: ان المعركة الألفية بين المسيحية والإسلام قد تنفجر مجدداً، وجاء هذا في رده عن سؤال حول إمكانية احتفال الغرب بمولد الرسول"ص" بعد عشرين سنة من الآن، أي أمكانية النظر الى المسلمين كجزء من الحضارة الغربية.

ومن الواضح ان خطراً جديداً تحاول الصحافة الأميركية غرسه في نفوس الاميركيين[٣] وتروّج ضده على أنه أكثر شراً من اللينينية الماركسية. لقد أدى نهوض الإسلام السياسي في شمال افريقيا وخصوصاً في الجزائر، ونشوء عدة دول إسلامية في آسيا الوسطى، بالإضافة الى العلاقات الإقليمية والدولية بين إيران والسودان، الى اعتبار الإسلام قوة ضد الديمقراطية والعدو للولايات المتحدة[٤]، وساعدت في هذا أحداث ١١ أيلول.

لنقرأ ما يقول أحد المعلقين السياسيين في الواشنطن بوست: إن الأصولية الإسلامية هي حركة ثورية عدائية يماثل عنفها وتشددها الحركات الثورية العدائية كالحركات البولشفية والفاشية والنازية في الماضي. وهي حركة استبدادية وضد الديمقراطية وضد العلمانية، لذا لا يمكن استيعابها في العالم المسيحي العلماني، وبما ان هدفها إنشاء الدولة الإسلامية المستبدة فلا بد ان تقوم الولايات المتحدة بوأدها عند الولادة[٥].

ان نموذج التعارض هذا بين الإسلام والغرب بدأ بالانتشار في واشنطن العاصمة. وهذا يذكّرنا بالتطورات التي حدثت في الصحافة الأميركية قبل أزمة الخليج الأولى في الأشهر التي سبقت الحرب ضد العراق. لقد تمكنت قوى عديدة، (بالإضافة الى بعض اللاعبين من الخارج)، وعبر استغلالها للإعلام، من جعل صدام حسين الرجل الأكثر خطورة في العالم، وأحد أهم أعداء الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة. هذه التطورات بالإضافة الى الإدعاء بأن العراق يعمل على السيطرة على الشرق الأوسط، أدت الى تمهيد تقبل الرأي العام الأميركي وكذلك النخبة الأميركية للتدخل في الخليج في السابق والآن.

إلا انه لا بد ان هناك فرقاً بين الصورة التي رسمت عن صدام حسين والخطر الأخضر، إذ أن صدّام أعتبر رجل شارع خطير قام بالخروج على أسس اللعبة الموضوعة، ولذا يمكن لواشنطن إنهاءه عسكرياً. فصدام قد شكل ويشكل تهديداً للتوازن الإقليمي، وليس للأسلوب الأميركي في الحياة. اما التهديد المفترض والآتي من إيران والإسلام السياسي فيختلف في طبيعته، وقد وصل إلى القلب

الأميركي. ويُصور الصراع بين الإسلام السياسي والغرب على انه صراع لا يحتمل إلا نجاح طرف وسقوط الآخر. وحسب الرأي السائد في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة فان آيات الله في إيران وحلفاءهم لا يمكن استمالتهم بالأساليب العسكرية التقليدية، مع انه من الممكن التوصل الى تسوية تكتيكية معهم، كما حدث في شان الرهائن الأميركيين في بيروت والأفغان العرب الآن، إلا أن البعد الاستراتيجي يقوم على صراع طويل الأمد.

وكما كان الأمر مع الخطر الأحمر في فترة الحرب الباردة، فان الخطر الآخر ينظر اليه على انه سرطان دولي يفتك بالقيم الغربية. لهذا يجب تحضير الشعب الأميركي لصراع لا هوادة فيه ولتطوير سياسة احتواء ومبادئ عملية جديدة ولإيجاد نخبة جديدة في السياسة الخارجية مختصة في الإسلام وشؤونه. ويبدو ان هناك إشارات عديدة الى ان عملية نشوء هذا الخطر الكبير من قبل العالم الإسلامي قد بدأت قبل أحداث ١١ أيلول. وما انفجار نيويورك الأول وكيفية توظيفه إلا بينة على هذا الاتجاه. ان أطروحة الخطر الأخضر يستمر الآن توظيفها لتفسير الحوادث العديدة المتفرقة في المنطقة (الآن في الولايات المتحدة؟)، كما ان طهران وعواصم أسلامية أخرى بدأت في الحلول مكان موسكو كخطر عسكري والإسلام كبديل روحي عن الشيوعية.

لقد قال أحد المعلقين السياسيين: يبدو ان الإسلام مناسب لملء دور الشرير بعد زوال الحرب الباردة. فهو ضخم ومخيف وضد الغرب، ويتغذى على الفقر والسخط. كما انه ينتشر في بقاع عديدة من العالم، لذا يمكن إظهار خرائط العالم باللون الأخضر كما كانت الدولة الشيوعية تظهر باللون الأحمر[٦]. وقد بدا فعلا خبراء السياسة الخارجية باستعمال مصطلحات الحرب الباردة لوصف الصراع الحالي مع الإسلام. فهناك مناقشات حول ضرورة احتواء النفوذ الإيراني حول العالم والآن إحتواء الإسلام السني، وخصوصاً في أواسط آسيا. فقد زار وزير الخارجية السابق هذه الدول للدلالة على هذه الضرورة، كما يقوم الاستراتيجيون الآن برسم الخطوط الحمر التي لا يمكن للقادة الأصوليين تخطّيها. فقد أعلن سابقاً بيان مسؤول ديبلوماسي وجوب امتناع الخرطوم عن تصدير الثورة والارهاب[٧]، كما نوّهت سابقاً واشنطن بسياسة القمع التي مارستها الحكومة الجزائرية ضد الإسلاميين ومنعها عملية استكمال الانتخابات.

ويبدو ان فكرة وجوب إيقاف الإسلاميين عند حدود معينة، ما هي إلا صدى لنظرية الدومينو التي استعملت خلال الحرب الباردة. على سبيل المثال، يقول ارنولد بيكمن، الباحث في هوفر انستيتيوت، ان لإيران أربعة أهداف جيوستراتيجية: جمهوريات آسيا الوسطى، المغرب العربي، ومصر ودول الخليج. ويقترح بيكمن وهو من رافعي شعار "الخطر الإسلامي" ان الهدف الأساسي الأول لإيران واستراتيجيتها المتشددة هو المملكة العربية السعودية، لذا فان عدم تمكن العرب من وقف هذا التحدي، يحذر بيكمن، سيؤدي الى إقامة ستار أخضر حول الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى، والتي بدورها ستصبح توابع للدول الأكثر توسعية وعسكرة في العالم اليوم، وهو نظام اصبح فيه الإرهاب هو القانون الحاكم[٨].

وكما ظهر من حادثة نيويورك الأولى عام ١٩٩٣، فان مقولة التهديد الإسلامي أصبحت اكثر شيوعاً في بعض قطاعات مؤسسة السياسة الخارجية. ويشجع على هذا العديد من الدول الأجنبية التي تحبذ رؤية الولايات المتحدة منغمسة في صراع مع الإسلام. الخلاصة انه أوجد خطراً جديداً في رأي هذا الاتجاه، ولا بد من معالجته سريعاً وجذرياً.

من ناحية أخرى، يبحث المنظّرون الإسلاميون بالإضافة الى الدوائر الأكاديمية والصحافة الغربية والإسلامية، مسائل الاستيعاب والإستبعاد تحت موضوع "الديمقراطية التعددية". ويحدد تيموسي سيسك اهتمام الغرب بالظاهرة الأصولية بقدرتها على التأقلم والتناغم مع المؤسسات الديمقراطية والتعددية. ويعتبر سيسك أن الظاهرة الإسلامية هي ظاهرة عالمية، كما يميز بين تيارين أصوليين، أحدهما تقدمي يتقبل الديمقراطية العددية، والآخر متشدد يرفض الديمقراطية الليبرالية ويستبدلها بمطالب العدالة الاجتماعية والديمقراطية الأغلبية (أي حكم المسلمين فقط)[٩].

وتعالج فصلية المنظور الجديد (New Perspective Quarterly) الحركات الإسلامية تحت عناوين مدهشة مثل "من بيروت إلى سارايفو"، "معارضة الإرهاب الحضاري"، "عندما يقابل غالليو الله"[١٠]. إلا أن رئيس تحرير الفصلية يجد المشكلة في أن الإسلام، في عالم متعدد، يبقى وحده وحداني المحتوى والممارسة. ففي الفضاء الثقافي المعولم، سيواجه الإسلام، لا محالة، مجموعة من

التحديات التي ستضع القرآن في مواجهة كل من الأدبيات الغربية، مثل قصة سلمان رشدي، والعالم غير الدوغماتي مثل الهندوسية، هذا إن لم نقل أي شيء عن أوروبا الليبرالية وأميركا... وفي مواجهة هذه التحديات، هل سيتمكن الإسلام من الإقتراب من التعددية، وهل سيعود الغرب إلى الإيمان؟[١١]

أما الإجابة فتأتي من أكبر أحمد الذي يرى أن الحضارة الإسلامية هي الوحيدة التي تقف على أرضيتها الثابتة. فالعالم الإسلامي له رؤية للعالم مع دور بديل عن الغرب محتمل على الساحة العالمية. بهذا المعنى، فإن الإسلام يسير إلى اصطدام مع العالم الغربي. فبينما يقوم الغرب على المادية العلمانية والعقل العلمي للحداثة وغياب الفلسفة الأخلاقية، يقوم الإسلام على الإيمان والصبر والتوازن. ويرى أنه لا إمكانية للتناغم بين الحضارتين، فهو صراع متناقضين.[١٢]

وتأتي مثل هذا المقولة كذلك من صموئيل هنتنغتون في مقالته "الرابط الكنفوشيوسي الإسلامي" ومقالته الأكثر شهرة "صدام الحضارات"، فيقول أن الصراعات التي حدثت منذ توقيع سلام وستفيليا عام ١٦٤٨ حتى الحرب الباردة، كان حروباً أهلية غربية صغيرة. أما الآن فقد عاد الانقسام الحضاري لأوروبا حول المسيحية الغربية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام إلى الظهور[١٣]. كما أن هنتنغتون، والذي خدم في مجلس الأمن القومي في رئاسة الرئيس كارتر، ينظر إلى الإسلام نظرة آحادية ويجعل منه كلاً مخيفاً، فلا يلتفت إلى التنوع في تفسير الإسلام في العصر الأول والتطورات الحديثة، فيخبرنا بأن الإسلام هو دين متشدد لا يفرّق بين ما هو علماني وما هو ديني. إن الخصوصية اللاهوتية (الكلامية) للإسلام تجعل المجتمعات الإسلامية غير قادرة على استيعاب غير المسلمين. كما تتعقد محاولة المسلمين في التعايش مع المجتمعات غير الإسلامية[١٤]. فبالإضافة إلى جهله بالتاريخ الإسلامي والفلسفة الإسلامية، يتجنب هنتنغتون المقارنة بين الإسلام والأديان الأخرى، كاليهودية، والتي تجمع ما بين الدين والسياسة، إلا أنه يعتبرها جزءاً من الحضارة الغربية، مع أن الغرب عموماً استبعد واستأصل اليهود سياسياً وحضارياً، مما أدى إلى قيام الصهيونية. كما رفض العديد من اليهود في أوروبا التمازج مع المجتمعات الغربية. وبعد قيام هتلر بما قام به، تحولت "معاداة السامية" إلى تعبير توبيخ في الغرب وظفتها بحذاقة الدعاية الصهيونية. أما أميركا البروتستانتية، على عكس الفاتكيان،

والتي أعادت الاعتبار إلى العهد القديم كجزء مكمل للكتاب المقدس، فقد كانت متعاطفة مع الصهيونية.

وعموماً إذا، لقد تم استبعاد ما هو إسلامي، أو استيعابه بصورة سلبية، عبر توظيف القوة العسكرية الاستعمارية في الماضي والقوى المسيطرة على العالم اليوم، وعبر توظيف التهديد بالعقوبات الاقتصادية والأسلحة المتطورة. فلماذا لا يستوعب الغرب، والذي يتميز بالتعددية، المسلمين؟

وتدعو جوديث ميلر إلى توظيف توجه غير ديمقراطي بل واستبعادي تجاه العالم الإسلامي، إذ أن الإسلام لا يتناسب مع قيم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان. يعني كل هذا أن على صانعي القرار في الغرب ألا يؤيدوا الانتخابات الديمقراطية في العالم الإسلامي لأنها ستوصل أصوليين متشددين إلى السلطة. كما تحثّ الإدارة الأميركية وغيرها على رفض أي تصالح مع الإسلام السياسي واستيعابه لأن الحكومات الغربية لا بد أن تعارض الحركات الإسلامية. وهي ترى أنه بغضّ النظر عن التزام الحركات الإسلامية بمفهومي الديمقراطية والتعددية، فإن كل الأصوليين يرفضونهما. فهم الآن ضد الغرب، وضد أميركا، وضد إسرائيل. والأرجح أن يبقوا على حالهم. كما ترفض ميلر التفريق بين المعتدلين والمتشددين. فهم يشكلون صنفاً واحداً. وهذا ايضاً رأي مارتن كريمر الذي يقول بأن الحركات الإسلامية لا يمكن أن تكون ديمقراطية، وكذلك رأى برنارد لويس الذي يقول أنه لا يمكن الجمع بين الإسلام والديمقراطية الليبرالية. وبهذا تختتم ميلر مع لويس أن الدكتاتورية هي حال الإسلام وأن الإسلام السياسي يضع الغرب أمام معضلة. فعندما يتحدث الليبراليون عن الحاجة إلى التنوع مع التساوي، يعتبرها الإسلاميون ضعفاً. فالليبرالية لا تعلّم معتنقيها القدرة على المحاربة. فالحاجة إذاً هي إلى أمور متناقضة. أي ليبرالية متشددة[١٥].

ومن حسن الحظ، لا يفكر كل المفكرين وواضعي السياسة والديبلوماسيين الأميركيين بالطريقة نفسها. يطرح إدوارد دجرجيان، مساعد وزير الخارجية وسفير الولايات المتحدة لدى سوريا وإسرائيل سابقاً، الموضوع بطريقة مختلفة، فيقول إن الإدارة الأميركية لا تنظر إلى الإسلام كالأيديولوجيا المناوئة المستقبلية، إذ أن هذه الفكرة هي نظرة مبسّطة لواقع شديد التعقيد. فلم تحلّ مكان الحرب الباردة منافسة جديدة بين الإسلام والغرب. ومن الواضح أن الحروب الصليبية

قد ولّت منذ زمن طويل. فأميركا تعترف بالإسلام كأحد الأديان العظمى في العالم، وهو يتواجد في جميع القارات ويعتنقه عدة ملايين من المواطنين الأميركيين. وكغربيين، نُقر بأن الإسلام هو قوة حضارية تاريخية أثّرت بالحضارة الغربية وأغنتها. فالحضارة الإسلامية هي حضارة غنية بعلومها وفنونها وثقافتها والتعايش مع المسيحية واليهودية ,إذ أن الاسلام يعترف بالشخصيات الأساسية في التراث المسيحي-اليهودي، كإبراهيم وموسى والمسيح[١٦]. إلا أن الولايات المتحدة تختلف، بحسب دجرجيان، مع تلك المجموعات التي لا تتقبل التعددية السياسية ,والتي تستبدل التواصل مع العالم بالمواجهة السياسية والدينية، فترفض حل الصراع العربي-الإسرائيلي بالوسائل السلمية وتسعى إلى تحقيق أهدافها بالإرهاب[١٧].

هنالك أيضا مواقف لمختصّين في دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي يتخطون فيها المواقف الرسمية المعلنة. وكمثال على ذلك، يرى أوغسطس ريتشارد نورتن أنه لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية، إذ أن المسلمين أنفسهم يطالبون بتطبيق الديمقراطية في أنظمتهم السياسية، وهو يرى أن التطبيق الفعلي للديمقراطية، لا التشكيك بقدرة الأنظمة على تحمل مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي الفعلي، هو المدخل إلى التطور الديمقراطي في العالم الإسلامي. فالإسلاميون قادرون على العمل ضمن القواعد الموضوعة للمشاركة السياسية[١٨]. إلا أن إستبعادهم عن هذه المشاركة سيدفعهم إلى رفع شعارات متشددة. ومن هنا يجد أن ثمة ضرورة يجب على الأنظمة تطبيقها، وهي إيجاد الطرق الآيلة إلى المشاركة الشعبية. كما يتوجب على الغرب دفع الأنظمة للإنفتاح على شعوبها[١٩].

كما لا يجد وليام زارتمان أي تناقض بالضرورة بين الإسلام السياسي والديمقراطية، إذ أن هناك إمكانية لقيام نظام إسلامي ديمقراطي مع ضوابط دستورية. ويقترح خمس خطوات من أجل تطبيق الديمقراطية، منها، ممارسة الانتخابات الحرة[٢٠]. كما يؤكد جون أسبوزيتو وجايمس بيسكتوري أن العملية الديمقراطية والليبرالية في العالم الإسلامي تتطلب، وكما حدث في الغرب، حركة إعادة تأويل النصوص الدينية. فمع أن الإسلام لديه قابلية لعدة تفسيرات أو تأويلات، إلا أن العديد من المسلمين بدأوا فعلاً عملية التوفيق بين الديمقراطية

والليبرالية[٢١].

يدل هذا على بروز تيار إسلامي أصولي يعمد إلى استيعاب مفاهيم الديمقراطية والليبرالية والنظام الاقتصادي الحر، مما يدل على بداية عقلية إسلامية إستيعابية في الإسلام السياسي ؛ كما أنها تدل على وجود مجموعة مهمة جداً من المفكرين والسياسيين الغربيين الذين يرفضون حتى شرعية أسلمة الديمقراطية والليبرالية، ويصرّون، في نفس الوقت، على الإستيلاء على الأسواق الإسلامية والمواد الخام للعالم الإسلامي بحجة الأمن القومي أو صراع الحضارات.

أن التيار الذي يقف ضد صعود التيار الإسلامي عبر الديمقراطية لأنه يعتقد أن للأصولية طبيعة استبدادية، هو نفس التيار الذي يدعم الأنظمة الاستبدادية التي تقوم على رفض الديمقراطية، وهذا ما يظهر تناقض تلك الرؤية الغربية التي لا تريد تياراً إسلامياً يُفتَرض أن يكون استبدادياً ،خوفاً من إزالة أنظمة أثبتت التجربة أنها إستبدادية. وهذا يدل على وجود تيار غربي قوي لديه منطق مغلوط تجاه الفكر الإسلامي. ويبدو حتى الآن أن القوى الإقليمية والدولية لديها مصلحة معينة في منع الإسلاميين من الحصول على أي دور مشروع في السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

كما أضاف انهيار الاتحاد السوفياتي إلى أهمية تطبيق الديمقراطية وتقبل التعددية وتبني حقوق الإنسان. لذا، يرى مفكرون علمانيون وإسلاميون، وبصورة مشابهة، إن أسباب الظروف الصعبة والمرضيّة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي فقدان الديمقراطية والتعددية. إلا أن العالم الغربي ومعه كثير من الأنظمة العربية تركز فقط على مخاطر الأصولية الإسلامية، دون النظر إلى الطبيعة القمعية للعديد من هذه الأنظمة وإلى غياب الديمقراطية؛ فنرى عنوانين لمقالات محيّرة، مثل "هل ستدوم الديمقراطية في مصر؟" و"صراع الحضارات". وبالرغم من محاولات بعض الأكاديميين الغربيين التعامل مع مشكلات العالم العربي كما يراها العرب والمسلمون، إلا أن الغرب يفضّل النظر إلى هذه المشكلات على أنها مشكلات محلية[٢٢]. غير أن الحقيقة تشير إلى أن ما يحدث في العالم الإسلامي، ولا سيما في مصر والجزائر وتونس والسودان وأفغانستان وباكستان، قد أنتج سلسلة من المناقشات الفكرية والسياسية، حول إمكانية تناسق الخطابات

الإسلامية المعاصرة وخصوصاً مفهوم الدولة الإسلامية، مع الديمقراطية، في النظام العالمي الجديد (المعولم).

إن الظاهرة الإسلامية، أو الصحوة الإسلامية، ليست كلاً إستئصالياً إستبعادياً، لا من حيث التعريف ولا الصورة، كما أنه برغم وجود جماعات متشددة إستئصالية إستبعادية، إلا أنها لا تمثل كل الخطابات الإسلامية، إذ أن الحركات الإسلامية الأساسية والشعبية تتبنى مفاهيم تعددية وديمقراطية ,فهي تدعو إلى القبول بالآخر وإلى توسيع دائرة الحريات السياسية. لذلك نقول أن أصول الاستئصال والاستبعاد لم تنشأ من الأصول الدينية الفكرية والكلامية الإسلامية حول الكون، كما أنها لم تنشأ عن تجليات تجريدية صوفية أو علمية. وكذلك، فإن الإستئصال والاستبعاد ليسا حكراً على بعض الحركات الإسلامية فقط، بل يدعو إليهما دعاة النظام العالمي الجديد والقديم وتمارسهما غالبية الأنظمة العلمانية في العالم الإسلامي. إلا أن الملفت للنظر أن الإسلام وحده، وخصوصاً الأصولية الإسلامية، أُلصقت به تهمة الإستئصال والاستبعاد دون غيره من الأديان (وحتى اليهودية) والأيديولوجيات وجُعلت جزءًا من علم كلام إسلامي وفقه سياسي جديد يقوم على مفاهيم ميتافيزيقية ومبادئ مجردة إيمانية (استئصالية واستبعادية).

وفي حقيقة الأمر، تشكل الأصولية الإسلامية تعبيراً مطاطياً لمجموعة متفاوتة من الخطابات والأنشطة، تشتمل على درجة عالية من قبول التعددية المعتدلة والديمقراطية الإستيعابية، وكذلك على درجة عالية من التطرف الإرهابي والاستبعاد الإستئصالي، وبالتالي فهي حكم فئة من المسلمين فقط. بالإضافة إلى هذا، هنالك بعض المجموعات الإسلامية التي تتقبل التعددية في العلاقات مع الآخر ومع الأقليات، بينما هناك مجموعات أخرى ترفض التعددية الدينية لكنها تتقبل التعددية السياسية. كما أن هناك خطابات تتقبل الأخذ من الفكر والاقتصاد الغربي، لكن هناك خطابات أخرى ترفض الغرب، جملة وتفصيلاً، وكذلك علومه وتقنياته. والأكثر أهمية من هذا، أن العديد من المفكرين الإسلاميين يدعو إلى تبني الديمقراطية التعددية على أسس إسلامية، كما أن هنالك آخرون متشددون يدعون إلى نبذ الديمقراطية لأنها نظام سياسي كافر.

ويبدو جلياً أن الخطاب المتشدد كان ردة فعل على الظروف السائدة اقتصاديا

واجتماعياً وسياسياً وطريقة تعاطي الأنظمة السياسية مع المسائل الأساسية، كالحرية والعدالة الاجتماعية والدين. إلا أنه لا يمكننا اليوم دراسة هذا الخطاب المتشدد في سياقاته التاريخية فحسب، إذ أنه تحوّل إلى خطاب ديني أو علم كلام سياسي يجب دراسة أفكاره الأساسية بحد ذاتها.

قامت الصحافة وكتابات علماء الاجتماع والسياسة، من الغربيين والشرقيين بإضفاء نعوت مختلفة في وصف ظاهرة العودة الى الجذور الإسلامية، قال البعض أنها نهضة او أصولية او يقظة او صحوة، وقال آخرون أنها تشدد او تجديد او عودة الى الإسلام. وما اختلاف الوصف هذا إلا نتيجة شمولية الصحوة والى التركيز على أصل من أصولها. اما التركيز المبالغ به على الطابع السياسي للحركة الإسلامية في بعض الحركات الإسلامية ,فهو تحوير للمغزى الحقيقي لدور الإسلام الإيماني، وحصر للصحوة الإسلامية في بعض الحركات الإسلامية او حتى بعض من فصائلها. إلا ان الحقيقة أن الصحوة تشمل جميع قطاعات المجتمع وليست محصورة فقط بحركات سياسية محددة.

فقد كان وما يزال وعي الأمة الإسلامية بكينونتها ودورها من التاريخ في صراع دائم مع القوى السياسية المهيمنة من مراحل التاريخ المتعاقبة. هذا الوعي ما هو الا نتيجة تحرير الإسلام للفرد من الأنانية وبالتالي التركيز على مشاكله الذاتية وتحويل مشكلته المادية الى صراع فكري يتمحور حول الهوية. وعند تواجد أفراد مسلمين على هذه الدرجة من الوعي يتحول هذا الصراع من مفهوم نفسي الى وعي اجتماعي وثقافي وسياسي يتبلور من عمليات توليد ردود فعل تتمثل في خطاب سياسي يحدد القيم ويسترجع التراث ويولد حركية ديناميكية منظمة.كل هذا يؤدي الى المشاركة في العمل السياسي وخصوصاً عند الشعور بان التراث والكينونة والصيرورة التاريخية هي في مواجهة شاملة وكاملة مع الخارج او الآخر الذي يحاول طمس الهوية الإسلامية حتى يسهل انقياده.

شهدت الأمة منذ بداية الإسلام حركات نهضوية وثورية وتغيرات، ولاسيما بعد الهزائم العسكرية او الغزو الأجنبي او الشعور بالانحطاط. وقامت في القرنين التاسع عشر والعشرين حركات إسلامية عديدة، كالوهابية والسنوسية والمهدية. ولا تعود نشأة مثل هذه الحركات في الأساس الى ضغوطات الأوضاع الاقتصادية او اكتشاف النفط ,لكن العامل الأهم هو المقومات الروحية والحضارية للإسلام.

فالحركات الإسلامية نشأت قبل التنمية النفطية كحركة الأخوان المسلمين.

فالحركة الإسلامية لم تأتِ من عدم، بل هي خلاصة تراكمات تاريخية وتراثية حرّكتها تحديات فكرية وسياسية وثقافية وعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية. وهدفت اغلب الحركات الإسلامية ,وعلى مرّ العصور، الى تحرير الفكر الإسلامي والمجتمع الإسلامي من شوائب الفكر والسلوك والى تحرير الفكر الإسلامي من جموده ,والواقع من فساده.

ان العالم في العصر الحديث يحكمه نظام دولي ارتبط في الوعي الإسلامي والعربي بظلم الغرب للمسلمين وتقوية السيطرة اليهودية الصهيونية على العالم ككل وعلى العالم الإسلامي بصورة خاصة (وعد بلفور، معاهدة سايكس بيكو، قيام إسرائيل). يقوم النظام الدولي الجديد بتنمية خصائصه التي تترجم في العالم الإسلامي زيادة في الضعف والتخلف والتجزئة والتبعية عن طريق تجريد العالم الإسلامي من الأسلحة غير التقليدية والقدرات العلمية والتكنولوجية والصناعية ,والتحكم بالسياسات التنموية الداخلية عن طريق السيطرة على مصادر المواد الخام عالمياً ,واحتكار الأسواق العالمية ,وسياسة الفرض والإخضاع والتهديد باستخدام القوة ,وإثارة قضايا حقوق الإنسان كسلاح في وجه الدول العربية والإسلامية.

وعلى سبيل المثال، فقد قام العالم "المتحضر" بمحاصرة ليبيا بسبب تفجير طائرتي ركاب أميركية وفرنسية. اما إسقاط إسرائيل عام ١٩٧٣ لطائرة ليبية مدنية وعلى متنها ١١١ راكباً، وإسقاط سفينة عسكرية أميركية لطائرة ركاب إيرانية عام ١٩٨٩ فهذا تمّ التغاضي عنه واعتباره مجرد خطأ تقني تمحى آثاره باعتذار رسمي في أحسن الأحوال. لكن عندما تتحول هذه الطائرات الى الجنسية الغربية، فانه يصبح صراعاً حضارياً و"لا يُسمح بالسكوت عن مثل هذا العمل البربري". وقد استغلت قضية الطائرتين من اجل وصم العرب والمسلمين بالإرهاب وبالتخلف وخرق القانون وعدم الأهلية لإدارة أمورهم. وعندما يغزو العراق الكويت تقوم الدنيا ولا تقعد، أما عندما تدكّ منازل المسلمين فوق رؤوسهم ويفتك الضرب بآلاف المسلمين ,فإن الأمم المتحدة والقوة التي وراءها، تكتفي بالمواقف المنددة الشاجبة، مما أدى حتى بجامعة الأزهر الى اتهام الأمم المتحدة بالتراخي والتهاون في شأن البوسنة والهرسك.

لكن لماذا هذا القتل الوحشي والتهجير القسري؟ الجواب هو ان المسلمين يريدون إنشاء دولة أصولية على نمط الدولة الإيرانية، مستغلين المعدل المرتفع للولادات لديهم لتحقيق غالبية مطلقة تفوق نسبتهم الحالية التي تبلغ حوالي ٤٢ في المئة.... وكذلك الحال مع الفلسطينين فهم جزء من هذا العالم الذي يقول عنه رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو لجماهير الغرب:"يجب ان يكون واضحاً لدى الجميع ان صراع الغرب ضد الإسلام هو محاولة لنشر الحضارة بين البرابرة. وقد ردّ عليه وعلى الصحافة الغربية أيضاً إدوارد دجرجيان مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط رداً خجولاً بان الإسلام "لا يتناقض مع القيم الغربية"، وأكد ان الحرب الباردة لم يستبدل بها التنافس بين الإسلام والغرب، لكنه أضاف ان أميركا تختلف "مع أولئك الذين يستبدلون التعاطي البنّاء مع بقية العالم بالمواجهة الدينية والسياسية، والذين لا يشاركوننا التزام حلّ النزاعات سلمياً ،خصوصاً النزاع العربي- الإسرائيلي،ومع أولئك الذين يسعون الى تحقيق أهدافهم بالقمع والعنف".

فالنظام الدولي الجديد عند الكثير من الإسلاميين عازم على منع الإسلام من استئناف دوره الحضاري، وهو امتداد للحروب الصليبية والحملات الاستعمارية القديمة التي لا ترمي فقط الى السيطرة على النفط وإعادة تقسيم المنطقة العربية، بل الى تدمير الثقافة الإسلامية والهوية العربية أيضاً. فالمواجهة هي مواجهة حضارية-ثقافية بأشكال سياسية لتحطيم الإسلام كنموذج حياة ومجموعة قيم وآليات وقواعد سلوك وأعراف تتناقض مع الليبرالية الغربية. (قارن مثلا ما حدث في قضية سلمان رشدي وآياته الشيطانية وكيف دافع الغرب عنه مع مهاجمة كلود بارو للإسلام).

ويقوم الإعلام الغربي على العموم بتشويه صورة العرب والمسلمين في الوعي العام، فالمسلم هو مخرّب يقاوم وجود إسرائيل الضعيفة ويقاوم الحضارة الغربية ومصالحها الاقتصادية. ويصوَر العربي في الإعلام، ولاسيما في الأفلام والمسلسلات، بأنه فاسق وغادر ومتعطش للدم ومنحلّ جنسياً، وفوق هذا، ما زال راكباً للجمال. وخلال أحداث الحرب الثانية في الخليج، كانت وسائل الأعلام الأميركية تظهر صورة لبعض الجمال في الصحراء كلما تحدثت عن الجزيرة العربية. وكذلك فان ثروة المسلمين تجعل لهم تأثيراً سلبياً وتخلّ في الإقتصاد

العربي. وكذلك فإن ثروة المسلمين تجعل لهم تأثيراً سلبياً وتخلّ في الاقتصاد الأميركي (قضية فيرست أميركان ناشيونال بنك، أو بنك الاعتماد والتجارة).

ويريد الغرب تكريس انتصاراته العسكرية وتكنولوجيته الى انتصارات سياسية وثقافية تلغي الهوية الخاصة للآخر وتؤكد الجوهر الحضاري المتفوّق لحضارة الرجل الأبيض ,مما يؤهلها الى تبوّء سدة الحاكم والحَكَم والقاضي الذي تمثل مصلحته الذاتية مصلحة العالم بأسره. لهذا أصرّ الغرب، مثلاً، على محاكمة المتهمين الليبيين في تفجير الطائرة في الغرب، إذ ان العرب وليست ليبيا فقط، متخلّفون ولا يعرفون التقاضي العادل. وقد رفضت حكومات أميركا وفرنسا وبريطانيا موقف المؤتمر الإسلامي ومقترحات الجامعة العربية بتشكيل لجنة تحقيق دولية وأصر النظام الدولي الجديد على المحاكمة لانه المرجع الوحيد القادر على البت بهذه الأمور. كذلك أثيرت قضية حقوق الإنسان في سورية من أجل الابتزاز السياسي، بينما كان الفلسطينيون والعديد من الإسلاميين في دول عديدة يتعرضون للتعذيب والاعتقال والتنكيل.

إذاً، ما يحدث اليوم يؤكد الفكرة القائلة بأن المجتمع الدولي (او الغربي بتعبير أصح) يستخدم الحق المزدوج للقانون والشرعية الدولية! فالغرب يكيل بمكيالين ويقيس بمقياسين. فالمسيحية البروتستانتية الأصولية تبنّت ضرورة دعم إسرائيل من اجل انتصارها تحقيقاً لنبوءة توراتية. كما دعم العلمانيون الصهيونية، ويحاولون جعل الإسلام البديل الأيديولوجي للخطر الشيوعي. فالإسلام يمتد من شواطئ البحر المتوسط الى الصين ويشمل الدول العربية والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى مما يؤهلها الى إنشاء إمبراطورية إسلامية وامتلاك أسلحة نووية مهددة بذلك السلام في العالم. ولهذا قامت حكومة الولايات المتحدة، بالاشتراك مع حكومة إسرائيل، بإرسال وفود مشتركة من اجل إنشاء اتفاقيات تجارية وصناعية مع الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي المنحل. إلا ان الحركات الإسلامية في حالة تجذّر، تتجاوز تأثيراتها الحدود المألوفة الفاصلة، وتتفاعل وتتأثر ببعضها البعض، فهي، مثلا، تعمّ المغرب العربي ودول آسيا الوسطى وغيرهما من المناطق. وتحاول إسرائيل الاستفادة من هذا عن طريق طرح نفسها كقيمة إستراتيجية وكرأس حربة في محاربة الأصولية الإسلامية التي تهدد المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا

وإسرائيل. فهي تساعد الجمهورية الصربية في قتل المسلمين واحتلال أراضيهم ومع جمهوريتي أرمينيا وجورجيا بإثارة مخاوفهما من الجمهوريات ذات الغالبية الإسلامية. وسبق أن أعلن رئيس إسرائيل حاييم هارتزوع في زيارة لأوروبا ان الإسلام هو الخطر القادم.

كذلك، تحاول إسرائيل إظهار أهميتها الاستراتيجية عن طريق تكريس وضعها كمركز متقدم لتخزين الأسلحة التي قد يستعملها الغرب مجدداً في الشرق الأوسط والتي يجب سحبها من أوروبا. وهي كذلك تقوم بدور الحدّ من طموح الدول القومية كسوريا والدول الإسلامية. إذ أنها تمثل نقطة انطلاق الغرب في محاربته للقومية العربية والأصولية الإسلامية. هذا بالمقابل يتطلب غضّ النظر عن الانتفاضة القومية والإسلامية في فلسطين وإنهاء مشكلة الفلسطينيين وكذلك الجولان وجنوب لبنان لصالح إسرائيل.

ولا بد من ذكر ان الصدمات العسكرية بالإضافة الى الحملات التبشيرية هي بداية الاحتكاك والتعامل بين الغرب والمسلمين على نطاق كبير ،خصوصاً مع حملة نابوليون على مصر عام ١٨٩٨، وقد كرّس هذا في فكر المسلمين والعرب تفوق الغرب العسكري ودوره كقوة استعمارية بقوة السلاح من أجل نهب ثروات المنطقة وإزالة مقوماتها الحضارية والصناعية. وتعمقت هذه الصورة في وعي الأمة بعد الحرب العالمية الأولى ،وعبر معارك التحرير ،وفي إقامة دولة إسرائيل على أرض سلخت من أصحابها الشرعيين ،وفي تقسيم العالم الإسلامي واقامة الانتداب والوصاية على هذه الأمم المتخلفة، وآخرها الحملة على ليبيا. وتحاول أميركا وتحالفها الغربي اليوم إزالة البيئة الاستراتيجية النووية وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، إذ انه من الجائز ان تتمكن دول عديدة كسوريا وإيران وليبيا والعراق من امتلاك أسلحة دمار شامل ،مهددة بذلك المفهوم الأميركي للسلام. ومن هنا، فإنه من غير المسموح به تطوير القدرات الكيماوية وغير التقليدية عند العرب والمسلمين، إذ ان قيام دول غير تقليدية في العالم الثالث، وباستثناء إسرائيل طبعاً، يمثل تحدياً للهيمنة الرأسمالية الغربية ولهيمنة الشمال على الجنوب. فالضغط العسكري من قبل تحالف دول الشمال يهدف الى أحكام السيطرة على الجنوب وقمع الاضطرابات والتمردات والثورات.

يقول نعوم تشومسكي ان النظام الجديد يقوم على السيطرة الاقتصادية

الإمبريالي السابق بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي، اي ان ثقافة واحدة ستقوم في مواجهة ثقافات وشعوب العالم الأخرى. هذه الثقافة تولّد أعداءها من الإسلاميين عبر جعلهم من حملة الأسلحة الفتاكة الفكرية والمادية.

أما إسرائيل، وهي العامل الأكثر أهمية في شحن الرأي العام الغربي، لا ضد الأصولية الإسلامية فقط بل من خلالها ضد الإسلام عامة، فانها لا تتورع عن وصف أهميتها الاستراتيجية اليوم، وخصوصاً بعد زوال الخطر الأحمر، على أنها القوة الوحيدة القادرة على وقف الخطر الأخضر. أما مقولة الخطر الإسلامي وإرهابه فهي تتطور تدريجيا على طريقين، هما رغم تناقضهما، يريان في ما يسمى بالإسلام السياسي خطراً كبيراً. فإسرائيل "ذات القيمة الاستراتيجية في الشرق" تجعل نفسها حاملة لواء الحضارة الغربية... أليست هي، كما تدّعي، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط؟ كما ان العديد من الأنظمة العربية تسعّر هذه المشاعر العدائية للإسلام السياسي من اجل ضمان ديمومة أنظمتها.

اما المشكلة الأعمق في الوعي الغربي فهي مساواته للعقلانية برفض الدين الذي يعتبر لا عقلانياً، وكذلك لإخضاع الدين للمعطيات البرغماتية والاجتماعية. إلا ان فصل الدين عن الدولة في السياق الغربي لا ينطبق بالضرورة على العالم الإسلامي. فعلى الرغم من العلمنة الحثيثة التي تعرض لها العالم الإسلامي لقرنين من الزمن ما زال المعسكر العلماني يخوض معارك حادة ضد المعسكر الديني في كل العالم الإسلامي. ويخلص الدكتور اسبوزيتو الى ان الخوف من ثورة إسلامية عالمية غير مبرر ومبالغ فيه، وهو نابع من مبالغة المحللين الغربيين في الجهل بأمور العالم الإسلامي والدعم المطلق لإسرائيل في وسائل الأعلام. ومن هنا يطالب الدكتور اسبوزيتو من الغرب فهم الإسلام والمسلمين من المنظور الصحيح. فالصور النمطية الغربية عن الإسلام نابعة من جهل بالإسلام ومن عدم قدرة على فهم تعددية وحيوية الظاهرة الإسلامية العالمية. فعلى الغرب النظر الى المسلمين على انهم أصحاب قيم متشابهة ويريدون العيش في عالم تسوده العدالة والسلام. اما اعتبار الخطر الإسلامي شامل للعالم فانه يفضي الى رفض للقيم الديمقراطية التي يحاول، من جهة أخرى، ان يقوم بنشرها في باقي العالم. ومن هنا ضرورة ان يقوم الغرب بفهم الآخر واحترام قيمه وتقاليده، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يجب ان تطور الحركات الإسلامية رؤيتها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية المفصّلة، إذ أن لديها رؤية محددة حول ما لا تريده وترفضه، الا أنها في حاجة الى رؤية إيجابية تحدّد فعلا ما تريده، وخصوصاً في حال وصولها إلى السلطة من خلال الوسائل المشروعة.

اما الغطاء الأخلاقي الذي وظّفته الولايات المتحدة في حروبها وسياساتها الخارجية فهو الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والآن محاربة الإرهاب. فقد أوردت كل من الهيرالد تريبيون،وول ستريت جورنال وكريستشن ساينس مونيتور أن واشنطن لن تقاتل فقط في سبيل مصالحها الاستراتيجية بل أنها ستبادر الى استخدام القوة العسكرية لإعلاء القيم الإنسانية. أضافت ان الحرب بأشكالها العسكرية ستتخذ قدوة أخلاقية عالمية لتحرير الشعوب من الظلم والاستبداد بالإضافة الى الإرهاب. فالتدخل العسكري، كما تجمع التحليلات السياسية في الهيرالد تريبون، منذ ١٩٩٢/١٢/١٢ وحتى اليوم، يصبح أمراً ضرورياً في القارات الخمس دون استثناء. كما شددت الصحيفة على ان هناك فارقاً بين التدخل الأميركي في الصومال، وتلكؤ واشنطن، في ذلك الوقت من تدخل مماثل في البوسنة لإنقاذ المسلمين من جرائم التطهير العرقي، فهناك إبادة جماعية يتعرض لها شعب بأكمله، بينما يتعرض مسلمو البوسنة لجرائم التطهير العرقي بقصد التهجير الجماعي.

فالولايات المتحدة ضد قيام أي هيمنة إقليمية من قبل دولة واحدة أو عدة دول قادرة على الاستيلاء على منابع النفط او تهديدها. وهذا يتطلّب منظومة أمنية جديدة تأخذ في الاعتبار وضع إسرائيل. فالعلاقة مع إسرائيل هي علاقة عاطفية واستراتيجية، فللولايات المتحدة، كما تقول الهيرالد تريبيون، أولويتان اثنتان في الشرق الأوسط ,أولاهما المصالح الأميركية في المنطقة، وعلى رأسها النفط وثانيتهما، الالتزام الأخلاقي بمساعدة إسرائيل.

ومع ان الخبير والمحلل الأميركي المعروف وليام كوانت، رأى سابقاً، انه ليس لكلينتون آراء راسخة قوية حول الشرق الأوسط، إلا أنه محاط ببعض المستشارين شديدي الولاء لإسرائيل. كما أن نائب الرئيس في ذلك الوقت آل غور كان من أشد مؤيديها. ولقد أعلن كلينتون وآل غور قبل أنتخابهما، ولاحقًا بوش وتشيني، بأنهما سوف يعترفان بالقدس كعاصمة لإسرائيل. وقد إعترف بوش بهذا بالفعل. ومن المعروف ان آراء العديد من الرؤساء الأميركيين حول مناصرة إسرائيل تنبع

من نظرتهم العالمية، كأعضاء في جماعة "حلقة معمدانيي الإنجيل". وعلى سبيل المثال، وعد كلينتون الآباء الإنجيليين بأنه لن يخذل إسرائيل. وقد عرف عن كلينتون وآل غور في الكونغرس بأنهما إسرائيليان اكثر من الإسرائيليين.

فأكثر مستشاري الرئيس كلينتون كانوا من اليهود، ومارتن انديك، المدير السابق لمعهد سياسة الشرق الأدنى، قد يصبح مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، وهو من أبرز المؤيدين لإسرائيل. كما يقوم المعهد بدراسات استراتيجية مؤثرة على الكونغرس والإدارة الأميركية. فسياسة الرئيس الانتخابية أعدتها مجموعة من اليهود: فافشين، مثلاً، هو المستشار العام لحملة كلينتون الانتخابية، وهو في الوقت نفسه الأمين العام لمجموعة الضغط اليهودية. كما ان أحد كبار مستشاري الرئيس، شنفتر، استثنى الشرق الأوسط من التحولات الديمقراطية لان العرب لا تناسبهم الديمقراطية لانها ستعزز أنظمة معادية لإسرائيل. اما تعيين كريستوفر وزيراً للخارجية، وانطوني ليك مستشاراً للأمن القومي، واللذان عملا في وزارة الخارجية ،فيعكس رغبة الرئيس كلينتون في استعادة روح كامب ديفيد، وقد قام هذان الإثنان بصياغة سياسة العودة الى حدود عام ١٩٦٧، إذ ان كلينتون كان يرفض حتى الالتقاء بالعرب الأميركيين بصورة قاطعة في مؤتمر الحزب الديمقراطي في نيويورك.

تتربع الولايات المتحدة في اللحظة الحاضرة، على الأقل، على عرش العالم والأمم المتحدة. وبالتأكيد يرى الأسلاميون ان غزوها للمنطقة ليس من منطق العدالة بل بهدف الحفاظ على المصالح المادية والعسكرية والمؤدية بالتالي الى السيطرة على النظام العالمي. لكن لماذا ينظر الإسلاميون الى الغرب بهذا المنظار؟

يقول الإسلاميون انهم على الرغم من معارضتهم لنظام صدام حسين، فهم يرون في الغزو الأميركي للعراق والآن لأفغانستان سيطرة عملية على المنطقة وليس فقط ردعاً لقوة باغية أو إرهابية. فالإسلاميون، إضافة الى القوميين، ينظرون الى أميركا ومعها إسرائيل كطامحين وكعاملين للهيمنة على المنطقة ومصادرها وشعوبها، واستخدام مواردها للتحكم بالعالم، إضافة الى قهر تطلعات الأمة.

أليس من الصحيح أيضًا ان أميركا بعد انتصارها على العراق في حرب الخليج

الثانية لم تعد تطالب بتنفيذ مقررات مجلس الأمن وهي ادعت أنها لن تلزم اية دولة في المنطقة بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وخصوصا أنها تتعلق بالعرب وحقهم في استعادة أرضهم؟ هذه إحدى نتائج النظام الدولي الجديد-القديم والذي يرى فيه الأصوليون بنية ظالمة وامتداداً لبنية أقدم. لذا ترى الأصولية المتشددة أن النظام العالمي جاهلي وكافر. ويشهد على هذا ان فلسفته الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية والديكتاتورية أدت الى حروب طاحنة كالحروب العالمية الأولى والثانية والكورية والفيتنامية وآخرها حرب الخليج الثانية ثم أفغانستان. كما انه يستخدم نظام العصبيات العرقية والقبلية والدينية لإثارة المشاغل في داخل الأمة وخارجها. فالنظام العالمي القديم نجح من خلاله الإنكليز في إلغاء اللغة العربية في الصومال، والنظام العالمي الجديد يسمح اليوم بإزالة المسلمين في البوسنة-الهرسك، فمنذ زوال الدولة الإسلامية العالمية، أي الدولة العثمانية عام ١٩٢٣، مرّت الأمة بأزمات ونكبات جلّها قام لخدمة الغرب (الاشتراكي والرأسمالي). كذلك يرى الأصوليون ان الغرب أفرز وشجع "أدلجة" مفهوم الدولة العلمانية القطرية على حساب الأمة الدينية الجامعة، فكرّس التغريب، وبذر أصول العداء بين الشعوب الإسلامية وضمنها، فتحولت أكثرية الاقليات الى سلاح يستخدمه النظام الدولي القديم الجديد. وما يحدث اليوم في شمال العراق هو نموذج مثالي، وليس استثناء، إذ ان الأمة تخطت عتبة المليار نسمة وممتلكة لمعظم المصادر الحية والخام.

ان التهديد بإثارة النزاعات يشكل، إذاً، سلاحاً يستخدمه النظام القديم الجديد من اجل ضمان مصلحة النظام القديم الجديد، ومن ورائه إسرائيل بالطبع. فمن في المنطقة، ما عدا السعودية وإيران أو سوريا أو تركيا، يستفيد من تقسيم العراق الى دولتين أو ثلاث؟ ألم يستخدم، أو بالأصح، يستغل مبدأ حق تقرير المصير، من اجل إعادة تقسيم العالم الإسلامي الى مناطق نفوذ للقوى الكبرى عندما انهارت الدولة العثمانية؟ أكراد العراق هم نموذج على قدرة الدول الكبرى على تهديد أمن الأنظمة القائمة وزعزعة استقرارها من اجل تليين مراسها وإخضاع قراراتها بما يلائم مصالح النظام الدولي ومن خلاله دولة إسرائيل.

وعلى عكس ما يجري، ترى الحركة الإسلامية أنها جامعة للشعوب الإسلامية

تحت راية واحدة، فترى ان الأمة، عبر التاريخ، في صراع دائم مع القوى التي تحاول الهيمنة عليها. وتقوم الحركة الإسلامية في مصر وتونس والجزائر والأردن ودول آسيا الوسطى الإسلامية وفي غيرها بتوحيد الإطار الفكري الجامع للامة عبر مطالبتها بإعادة دور الإسلام الى الحياة السياسية والاجتماعية والأخلاقية. فهي ترى أنها صاحبة مشروع قادر على الوقوف في وجه نظام دولي (وبالتالي إقليمي) ارتبط في وعي الأمة بظلم الغرب للمسلمين وتقوية السيطرة اليهودية والصهيونية من خلال وعد بلفور وسايكس بيكو وبناء إسرائيل والمعاهد المصرية-الإسرائيلية والمطالبة الآن بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والى أمور عديدة أخرى. فالمطلوب حتى يتحقق الوعد الإسرائيلي، هو زيادة الوهن والتخلف والتجزئة والتبعية، فتجرّد الأمة من عقيدتها وتدمر أسلحتها وقدرتها على التصنيع، وتمنع عنها التكنولوجيا. فالعالم المتقدم لا ينسى ان يحاصر ليبيا لأنها متهمة بتفجير طائرة. اما تفجير إسرائيل لطائرة إيرانية وعلى متنها ١١١ راكباً وإسقاط سفينة عسكرية أميركية لطائرة إيرانية فهما مجرد أخطاء تقنية.

الا ان هذه القاعدة ليست جديدة في تاريخ تفاعل هذه الأمة مع الغرب، إذ ان الصدامات العسكرية كانت هي نقطة بداية تفاعل الأمة مع الغرب مما كرس في الوعي الإسلامي والعربي صدامية الغرب من أجل مصالحه. فالتوسع الاستعماري قوض مستقبل هذه الأمة عن طريق إثارة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الفكرية، للدول الكبرى مما ساهم ويساهم اليوم في امتصاص خيرات الشعوب. وقد أدى، مثلاً، استغلال الموارد الخام، الى تعميق الهوة بين العالم الصناعي والعالم الثالث، وبين الشمال والجنوب، كما انه لم يسمح ولن يسمح لهذه الشعوب بان تستغل موادها الخام او الحصول على التكنولوجيا الكفيلة بنهوضها. فالدول المستعمرة أقامت للدول المستعمرة اقتصاداً وحيد الجانب يقوم على إنتاج وتصدير سلعة واحدة او اكثر من المواد الخام ذات القيمة الزهيدة، وهكذا تحولت البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار، الى قواعد للإنتاج، كما تحولت الدول الزراعية الى دول تستعطي المواد الغذائية من اجل توفير حاجاتها الضرورية بعد تحول الأراضي الزراعية الى أراض بور. ومن خلال التاريخ الطويل للنظام الدولي القديم الجديد، يبدو ان التوجه هو الى إحكام السيطرة على الجنوب وقمع الاضطرابات والتمردات والثورات وطبعاً الأرهاب.

لذا ترى الأصولية انه على رغم التقدم العلمي للغرب لا يصلح أخذه كنموذج أخلاقي. ففي تاريخ حكم الغرب، أصبحت القوة هي المبدأ والغلبة هي المثال والأمم المتحدة توهم بأن العالم يسعى وراء مصالح البشرية، بينما تشكل الديموقراطية سبيلاً تقنياً لصراع الفرد مع الآخرين ،كما أنها (الأصولية) ترفض على العموم كلاً من الرأسمالية المفتقدة للعدل والاشتراكية المفتقرة الى الحرية. وعند الأصولية، إن نقل النماذج الغربية إلى العالم الإسلامي سيفضي لإحداث انقطاع عن ماضي الأمة، مع عدم القدرة على تطوير الحاضر. فمن خلال أتاتورك ورضا خان، مثلاً، تمكّن الغرب من مهاجمة الإسلام وخدمة الغرب ونماذجه ومؤسساته، فتحولت دولتاهما - أيضاً على سبيل المثال- من دول تنتج اللحوم والحبوب الى دول مستوردة. فالتصنيع أزال الزراعة التقليدية في الريف وأدى الى هجرة ضخمة للفلاحين الى المدن وخلق أحزمة فقر في داخل المدن وحولها، كالقاهرة واسطنبول والجزائر، ويعاني هؤلاء النازحون من مشاكل إقتصادية وثقافية وأخلاقية كالبطالة ونقص المساكن وتمزيق الروابط العائلية ومشاكل الهوية.

علاوة على هذا، تلقت القومية العلمانية ضربة قوية في حرب الخليج. وكان لانتصار إسرائيل بعداً معاكساً تبلور في عقدة النقص التي تولّدت عند العرب والمسلمين. ورأى العديد من أبناء الأمة ان أراضيهم المقدسة استلبت منهم باسم دين آخر وعقيدة أخرى. إن مواجهة هذا الواقع أصبحت اليوم أكثر صعوبة، إذ أن النظام الدولي الجديد آحادي القطبية يمكّن الولايات المتحدة من إملاء شروطها على أية منطقة ودولة في العالم. فالعالم اليوم يشهد، إضافة الى هيمنة أميركا شبه المطلقة ،عملها الدؤوب لخدمة مصالحها المادية وعمقها الأيديولوجي والدفع في اتجاه انهيار الأيديولوجيات الأخرى كالماركسية والاشتراكية وحتى القومية. فالقومية العربية شهدت سقوطاً مروعاً مع حرب الخليج الثانية، وخصوصاً من دول الخليج العربي، التي جزّأت العالم العربي والإسلامي الى محاور سياسية واقتصادية. أما السقوط فكان على المستويات الأيديولوجية والسياسية والشعبية في آن واحد.

الصراع العربي-الإسرائيلي

في هذا الجو، ما زالت الحركة الاسلامية تطرح نفسها كبديل لإن الإسلام

دعوة عالمية سياسية وايديولوجية عالمية غير مرتبطة بالشرق او الغرب، وهي تتمتع بشعبية عارمة تمكّنها من ان تتحول الى بديل للقومية العربية العلمانية. ترى الحركة الإسلامية، على سبيل المثال، أن الصراع العربي الإسرائيلي لا يرتبط بالمصالح المادية والسياسية للدول المعنية بهذا الصراع وبمصالح الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية وحسب ،بل يتشكل أيضاً حول أيديولوجيات دينية لا تنظر الى الصراع العربي الإسرائيلي على انه قابل للحل بالطرق السياسية المعروفة ،كالتسويات والإتفاقيات. فموقف الحركة الإسلامية من قضية فلسطين ينطلق من تفسيراتها للنصوص الدينية حول القدس خصوصاً وفلسطين عموماً، وكذلك حول العلاقة مع اليهود بالإضافة الى الصهيونية. ان موضوع القدس تحديداً ما يزال يقف عائقاً،وسيظل كذلك،أمام التسوية الشاملة والتطبيع وبالتالي السوق الشرق أوسطية، إذ أن مثل هذه السوق تتطلّب التعاون الوثيق والتطبيع وإزالة جميع المشاكل الأساسية العالقة على المستويين الشعبي والرسمي ومسألة القدس وفلسطين، إذ أن إصرار إسرائيل على الطبيعة الدينية لفلسطين وتهويد القدس وجعلها العاصمة الأبدية لإسرائيل لن يزيد المسالة إلا تعقيداً، كما انه سيشكل مرتكزاً للمعارضة الأصولية الإسلامية للتسوية والتطبيع.

وكان الدكتور عبد العزيز الرنتيسي المتحدث باسم المبعدين الى مرج الزهور عام ١٩٩٢ وأحد مؤسسي "حماس" قد أعلن أن الوفد الفلسطيني الى المفاوضات لا يمثل إلا نفسه، وأضاف انه لا جدوى من إضاعة الوقت مع إسرائيل، إذ أنها لن تعطي الفلسطينيين حقوقهم. لذا يجب على المفاوضين عدم الوقوف ضد الشعب[٣٣]، وأعلن ان إسرائيل لن تكتفي بفلسطين بل ستمتد الى كل العالم الإسلامي والى العقيدة الإسلامية. فهدف المفاوضات هو إخضاع المسلمين لأهواء إسرائيل ومصالحها. وطالب الفلسطينيين بالإتحاد ورفض المفاوضات وتصعيد النضال. كما طالب الدول العربية والإسلامية بعدم التسليم او التنازل لإسرائيل عن أي شبر من الأرض ورفض الحكم الذاتي[٣٤]. فالحركة الإسلامية تنظر الى الصراع العربي الإسرائيلي على انه صراع ديني أبدي ،والقدس كما قال الشيخ حامد البيطاوي خطيب المسجد الأقصى ،شوكة في عنق المحتل ،وهي إسلامية وستبقى كذلك وستبقى عاصمة فلسطين[٣٥]. إن أسلمة الصراع مع إسرائيل هو سلاح ذو حدين: فهو أولاً يرفض بالمطلق شرعية الوجود الإسرائيلي ويدعو الى

إزالة إسرائيل؛ وفي المقابل يدعو الى إقامة الدولة الإسلامية كطريق للنجاة.

إن تصوير الصراع على انه صراع بين الإسلام واليهودية لا يمنع فقط التوصل الى تسوية دائمة ،بل يحمل في طياته زرع بذور إحباط المشاريع المستقبلية بين السلطة وإسرائيل. لذلك فإن احتمالات التصعيد بين السلطة والحركات الإسلامية لا حدود لها وخصوصاً بعد فشل سلطة الحكم الذاتي في احتواء الحركات الإسلامية. كما ان ارتباطات حركة حماس وحركة الجهاد مع الحركات الإسلامية خارج فلسطين ستؤدي حتماً الى تنامي الصراع بين الأنظمة والحركات الإسلامية ،وهو مما يضعف الأنظمة مع شعوبها وكذلك تجاه إسرائيل. ويمكننا عن طريق تلخيص بعض مواد ميثاق الحركة الإسلامية تجاه إسرائيل معرفة إمكانية التطبيع وقيام منظومة إقليمية جديدة. ان حركة المقاومة الإسلامية لا تقبل إلا الإسلام مرشداً ولا تدين بالولاء إلا إلى الله. لذا فان قيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين هو واجب شرعاً، إذ ان أرض فلسطين وقف إسلامي لكل أجيال المسلمين حتى يوم القيامة، ولا يجوز شرعاً التنازل عن أي شبر من الأرض، سواء تقبّلت الدول العربية ذلك او رفضته. لذا فان مشاريع السلام المعدّة للمنطقة تتناقض والعقيدة الإسلامية[٢٦].

كما ان حركة الجهاد الإسلامي، وكما جاء على لسان أحد مؤسسيها فتحي الشقاقي، تدعو الى تفعيل التعبئة الشعبية ضد الإتجاهات الصهيونية داخل السلطة الفلسطينية، كما يرى ان الجهاد يجب ان يوجه الى جميع الأراضي الفلسطينية. فمنظمة الجهاد الإسلامي ترفض شرعية إسرائيل، إذ ليس هناك من إمكانية للتسوية والتنازل او لإرضاء الطرفين، اذاً فعلى اليهود العودة من حيث أتوا[٢٧].

اما حزب الله في لبنان فينطلق من نفس التوجه الأيديولوجي لحماس ولحركة الجهاد الإسلامي وبالطبع للدولة الإسلامية في إيران التي حدد مرشدها آية الله خامنئي موقفه الرافض للتسوية مع إسرائيل ،معتبراً ان ما يقوم به الرئيس عرفات هو بيع لفلسطين وغير جائز شرعاً. وقد حذّر خامنئي الأنظمة العربية من التوقيع على اتفاقيات سلام مع اسرائيل[٢٨]. اما حزب الله المرتبط استراتيجياً بإيران فانتقد على لسان نائب أمينه العام نعيم قاسم عرفات لتقديمه تنازلات لإسرائيل، لأن المفاوضات لن تقود إلا الى تقوية شرعية وجود إسرائيل. لذلك

طالب بتصعيد الكفاح المسلح وخصوصاً في الأراضي المحتلة،وبدعم الأمة الإسلامية للقضية الفلسطينية ودعم الانتفاضة[٢٩]، وقد وصف العلامة السيد محمد حسين فضل الله محادثات السلام بغير الشرعية لانها تشرعن الوجود الإسرائيلي،إذ أن مثل هذه الأمور لا بد من استشارة الأمة فيها. ودعا حزب الله بعد مؤتمره العام الثالث الى المقاومة المسلحة كبديل عن المفاوضات، معتبراً إسرائيل كياناً غاصباً لحقوق المسلمين وللأماكن المقدسة، لذا فمقاومته واجب شرعي[٣٠].

ان تطورات السنوات الأخيرة تشير الى أن الصراع قد تطوّر من صراع سياسي الى صراع أديان. وعلى الرغم من تداخل الديني مع السياسي في الصراع منذ بداياته، إلا انه يتحول الآن إلى صيغة اكثر جذرية نحو العداء الأبدي المطلق. ومن تداعيات هذا الوضع ان الإسرائيليين والفلسطينيين يتحولون الى وضع يشبه أوضاع دول المنطقة، إذ ان معظم دول المنطقة تعاني من ضعف في شرعيتها وفي بنيتها، وبالتالي فإن العناوين للسنوات القادمة ستكون صراع الأنظمة العربية مع الحركات الأصولية، وإسرائيل مع اصولييها الذين يرفضون بدورهم التنازل عن أي شبر من أراضي إسرائيل، وستدخل المنطقة، او بالأحرى، أنها بدأت في الصراعات الداخلية، وكذلك في صراعات جانبية على الحدود او المياه او النفط.

لكن قيام منظومة إقليمية وحتى في حدّها الاقتصادي يفترض وجود أنظمة قادرة على الصمود أمام مطالب شعوبها قبل التهافت على الدخول في أنظمة، سواء منها السياسي أو العسكري أو غيرهما. ان المطالب المضادة داخل الدول العربية ،وحتى داخل إسرائيل، ستقود أولاً الى مواجهات داخلية، او على الأقل الى برودة في العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، فمصر بعد سلامها لأكثر من عقدين من الزمن، لا تزال غير قادرة على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بسبب الرفض الشعبي. وهذا الرفض هو رفض إسلامي ومسيحي على حد سواء. أما الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة فيبدو أنهم، عوضاً عن تطبيع علاقاتهم، يتجهون الى رفض التطبيع. وسيؤدي استمرار العمليات الى قطع هذه الأراضي عن إسرائيل وليس الى تطبيع هذه العلاقات.

وعوضاً عن الوعود الاقتصادية، فإن الدول العربية وإسرائيل ستحظى بأصولية أكثر تشدداً وخصوصاً مع تدهور الأوضاع في إسرائيل، مما سيزيد من

تفاقم الأزمة الخانقة التي يعاني منها الفلسطينيون، كما ان المساعدات لمصر مرشحة للتناقص، وخصوصاً مع صعود الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. ثم ان عملية السلام لم تستكمل بعد، فسوريا ولبنان ما يزالان خارج التسوية التي قد لا تثمر مع صعود التيار اليميني داخل إسرائيل.

٢) صورة المسلمين عن العالم الغربي وحضارته

الجذور الفكرية للأزمة الراهنة والغرب

من الجدير ذكره، والمؤسف في آن، أن العديد من المفكرين يحددون عوامل النهضة في العالم العربي بعدة قضايا خارجية فُرضت قهرًا على العالم الإسلامي، منها على سبيل المثال:١) الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)، ٢) البعثات العلمية إلى أوروبا والتي ابتدأ بها محمد علي باشا، ثم استقدام الخبراء والتقنيين الفرنسيين أبتداءً من العام ١٨٢٠، ٣) إنتشار حركة تبشيرية واسعة في البلاد العربية في القرن التاسع عشر، وإنشاء جمعيات عديدة نشطت في ميادين الترجمة وتحديث اللغة العربية، مما كان له الأثر الكبير في نهضة الفكرة القومية. كما كانت هناك حركة أدبية كبيرة في بلاد الشام إقتصرت على نشر الكتب الدينية. (أما محمد علي فقد أراد ترجمة الكتب الأوروبية كوسيلة من وسائل تحديث الدولة). كما نشر الأوروبيون الجمعيات العلمية والأدبية في جميع أرجاء العالم العربي، مثل جمعية الآداب والعلوم (١٨٤٧)، والجمعية العلمية السورية (١٨٦٩)، وجمعية شمس البر (١٨٩٦)، والتي كانت فرعًا لجمعية إتحاد الشبان المسيحيين[٣١].

إلا أنّ جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) نظرا الى ضرورة دراسة مقومات الحضارة الغربية والعناصر التي يمكن للمسلمين اقتباسها عن أوروبا دون التفريط في العقائد الدينية والحضارة الإسلامية، وطالبا بالتمييز بين الإسلام كدين والإسلام كحضارة. فالسياسة عندهما لها دور مهم في تخلّف المسلمين[٣٢]. وقد مهّد جمال الدين الأفغاني لتيار فكري قطع صعوده لاحقًا التيار القومي العلماني الذي إستلهم الفكر الليبرالي الغربي عامة، وأفكار الثورة الفرنسية خاصة: فتتلمذ على الأفغاني محمد عبده الذي أصبح

محور جيل كامل من الأدباء، أمثال لطفي السيد ومحمد حسنين هيكل وأحمد أمين، الذين تهافتوا على رهن فكرهم بالفكر الغربي وقطعه عن الفكر الإسلامي. لذا ظلت الفكرة النهضوية فكرة مبسطة لم تلامس البنية الأساسية للمجتمع، إذ انها تبنت دون قيد أو شرط خصوصية الفكر الغربي وعممته على العالم العربي والإسلامي. هذا العمل ساهم في تعطيل الثقافة الإسلامية من جهة، وفي تبعية حركات التحرر التي استعملت أدوات السيطرة الغربية نفسها، من جهة أخرى. من هنا تم استبدال القوى الغربية التسلطية وجيوشها بقوى عربية تسلطية، رفعت، مثل القوى الغربية، شعارات الحرية والتنمية والعلم والعلمانية.

فعملية التحدي بين الإسلام والعرب من جهة، والغرب من جهة أخرى، رسمت معالم الفكر النهضوي الذي تطور وسط التجزئة الإقليمية والإجتماعية. لذلك تحولت حركة الإصلاح الإسلامي إلى حركة ربطت الإنحلال السياسي بالإنحلال الديني. وقد شنّ الأمير شكيب أرسلان حملته المضادة على الغرب ومزاعمه الحضارية والمدنية، فصادر الإستعمار الفرنسي كتبه ومؤلفاته. ولهذا لقّبه السيد محمد رشيد رضا بأمير البيان. أما كتابه "لماذا تأخر المسلمون، ولماذا تقدم غيرهم؟" فهو ثورة موجهة ضد عالمي الإسلام والغرب[٣٣]. ويرى الأمير أرسلان أن سبب التخلف هو إفتقاد المسلمين للعلم، وهو ما وافقه عليه جمال الدين الأفغاني ورفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي. أما الإسلام فهو مدني؛ ولذا، فإن الإيمان العميق بالعقيدة الداعية الى الوحدة والثائرة على الجهل والمناهضة للظلم كان الدافع إلى قيام دولة العرب والمسلمين وتوسعها. أما تخلف وإنحطاط المسلمين فهما نتاج فقدان ذلك الإيمان. و بالتالي، العلم والقوة[٣٤]. إن الأمير أرسلان، والذي عايش الهزائم والإنتصارات وعصر الإنحطاط والنهضة، يمثّل التيار النهضوي الإسلامي في مواجهة التحدي الغربي. فقد كرس كتاباته لإثبات قدرة الإسلام على النهضة وقدرة العروبة على التصدي. إلا أن هذا التيار لم يتمكن من التحول إلى تيار شعبي سياسي وآجتماعي.

إشارة

ورد خطأ اسم الرئيس الباكستاني السابق نواز شريف في الصفحة ٩٤ من العدد السابق (رقم ٤٢)، والمقصود هو الرئيس الباكستاني الحالي الجنرال برويز مشرّف، فاقتضى التصويب والإعتذار.

لقد خرج فكر عصر النهضة إذاً من تقاطع الثقافة الإسلامية التقليدية مع الثقافة الغربية الحديثة، في لحظة سقوط الدولة الإسلامية الجامعة، فتحولت العلاقة مع الغرب إلى سؤال حول عوامل السقوط. إن ولادة ثقافة عصر النهضة جرت في مرحلة ضعف الأمة العربية والإسلامية؛ فتشوهت الأسئلة، وكذلك الإجابات عنها. وهكذا مثّل التراث إحدى الإشكاليات المطروحة لدى رجال النهضة ومحور حوارات المثقفين، سواء كانوا رجال دين أو ليبراليين أو تقنيين. كانت قراءة عصر النهضة للتراث بالتالي قراءة الإصطدام والمواجهة مع الغرب، وبالتالي كان المثقف خاضعًا للشروط نفسها التي قُرأ فيها التراث. فقد كانت القراءات، على تعدادها، قراءات في رؤية الماضي الحاضر الآن فينا، وواقع الحال المتمزق والمؤلم، والتطلع إلى مستقبل مجهول. لذا يصف تيزيني هذا المشروع النهضوي بالهجين، ويرى حنفي غربته واستلابه، بينما يرى الجابري إنقطاعه عن الواقع. كل هذه الأمور تشير إلى حدة الصدمة مع الغرب، ويمكننا القول أن الموروث الثقافي المحلي وقع حقيقة تحت هيمنة الفكر الثقافي العالمي في مرحلة التوسع الرأسمالي الإستعماري، فخضع له بحجة إستيعابه[٣٥].

هذا القرب مع الغرب ولّد أيديولوجية مقاومة شوهت القدرة على نقد التراث الحي. ومن ثم فإن أهم الصعاب التي يواجهها المثقف الإسلامي تتمثل في إنغلاق آفاقه الفكرية أولاً، واكتشافه الهش للثقافة الغربية البورجوازية، مما ساهم في إختلال توازن الوعي عنده؛ وثانياً، في أزمات حروب التحرر الوطني السياسي؛ وثالثاً، في النضال ضد التخلّف وسط مخاطر أيديولوجية[٣٦].

إلا أن عمق الهزيمة الحضارية مع الغرب أدى الى نشوء وعي مشوّه، لم ينظر إلى الإستبداد بوصفه ركن الإنحطاط، بل إعتبر أن الدين هو سبب هذا الإنحطاط، فولّد أزمة هوية لم تتمكن الهوية الوطنية والقومية من تجاوزها. وتحوّل الإستبداد الفكري والسياسي إلى مشروع لنهضة الأمة عبر القومية العلمانية المفروضة من نخب تقطعت وانقطعت عن الفئات الشعبية، فتحول المجتمع إلى مجتمع بطريركي حديث، وظّفت فيه الدولة المثقفين من أجل إنتاج أيديولوجيا إستبدادية شعبوية، تبيح تدمير المجتمع الأهلي وقواته وممثليه، وإنتاج مجتمع معولب على طريقة النخب العشائرية والطائفية والعائلية.

إشكالية الغرب في الفكر الإسلامي

نعالج هنا تطور الفكر الإسلامي المعاصر، وعلى الأخص الأصولية الإسلامية، تجاه الغرب عمومًا والذي ينظر إليه من خلال المسيحية واليهودية خصوصاً. لقد أصبحت مسألة العلاقة مع الغرب عرضة للإنفجار منذ نشوء الدول القومية المستقلة في الشرق الأوسط. ويحلل هذه القسم رؤية الحركات الإسلامية للغرب عبر رؤيتها للمسيحية الغربية واليهودية. ويركز القسم الأول على السياق الذي تمت من خلاله بلورة توجهات الحركات الإسلامية تجاه الأقليات الدينية التوحيدية. ثم تظهر هذه الدراسة ماهية المراجعة النظرية للآراء التقليدية الإسلامية. المهم في هذا الموضوع أن العامل الديني هو العنصر الأساسي في تحليل الإسلاميين للعلاقة مع الغرب وفي إيجاد الصور النمطية عنه.

سأبدأ أولاً بعرض مواقف الأصولية الإسلامية المتشددة ومن ثم الأصولية المعتدلة.

أولاً- الأصولية الإسلامية المتشددة:

يجعل هذا الاتجاه جوهر الإسلام احتجاجاً سلبياً على كل الظواهر غير الإسلامية. وخير من يمثل هذا الاتجاه هو المفكر المعروف سيد قطب الذي يشكّل خطابه حول المسيحية واليهودية الهيكل النظري للمجموعات والحركات الإسلامية المتشددة. يعتقد قطب أن العالم كله يعيش حياة الجاهلية: من إلحاد وعلمانية وآلهة مادية، وأن القوى التي تحارب الدين الحقيقي حية فاعلة، وهو يرى أن المسلم الذي يشعر بدونيّة روحية هو الشخص الذي ينظر الى الإسلام بفعل ضغوط الظروف السيئة أو بفعل الضعف، كعقيدة فقط وليس كنظام حياة. ان العلاقات بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات غير الإسلامية تقوم على محاولات التصفية المتبادلة أو على الأقل على الإخضاع. وهو لئن آمن بحق المسيحيين واليهود بأن يمارسوا عباداتهم وفقاً لشعائرهم الخاصة يعتبر ان على هؤلاء ان يخضعوا للإسلام بوصفه الأساس الوحيد لأي مناخ إيجابي، ويرى قطب أن ذلك يتمثل بدفع الجزية. ولا يمكن إلا أن تكون الشريعة الإسلامية هي الناظم الوحيد لعلاقة الإسلام بالمسيحية واليهودية، وأي شريعة أخرى تؤدي بالمجتمع بأسره الى حال من الكفر، وإذا كان ذلك ينطبق على

المسلمين فهو ينطبق أيضاً على اليهود والمسيحيين[٣٧].

ويعرب قطب عن اعتقاده بأن ظروفاً شتى ذاتية وموضوعية أدّت بالمسيحية التقليدية الى الغياب لتحل محلها "مسيحية جديدة" كما يسميها.

إلا إن هذه المسيحية الجديدة لم تستطع، كما يضيف قطب، أن تنأى بأوروبا عن الحياة المادية والوثنية، الأمر الذي أدّى الى رد فعل غير طبيعي تمثل بكهنة يقمعون رغبات الإنسان الغريزية والطبيعية وطاقاته، خالقين أزمات روحية ولا مبالاة اجتماعية وحضارية. وأخيراً فان أوروبا تمردت على الكنيسة وبشكل خاص على عقائدها وابتعدت عن الدوغماتية باتجاه العقل. لكن العقل ما لبث أن جُعل إلهاً جديداً ينبغي أن يحكم كل مناهل الحياة. ثم أطاحت الوضعية بالعقل في القرن التاسع عشر، وبات يعتقد أن المادة خلقت أفكار الإنسان الذى هو صنيع الطبيعة ليس إلا، ثم جاء داروين وفرويد وماركس لتوجيه الضربة الأخيرة لأي فهم ديني للحياة، إما بالقول إن رغبات الإنسان جميعاً هي جنسية بطبيعتها، أو بأن الإنسان أداة اقتصادية للإنتاج وهو المصدر الحقيقي للتاريخ والأفكار[٣٨].

وهكذا فان ابتعاد الغربيين عن الدين يعود بشكل عام الى الكنيسة من جهة والى إساءة استخدامها للسلطة ونظرتها الى الإنسان من ناحية أخرى. ولكن الإسلام لم يكن لديه المشكلة التي عانى منها الغرب سواء في السياسة ام في الأخلاق، ويعود ذلك عند قطب الى كون الإسلام لم يقم منذ البداية بازدراء حاجات الإنسان ورغباته، ولم يسمح لأي مؤسسة دينية بان تحكم باسم الله، فلم يعزل الحياة عن التفاعل الاجتماعي[٣٩]. ويرى قطب ان البروتستانتية الأولى كانت اكثر قرباً الى الإسلام. فهي كما دعا اليها مارتن لوثر في القرن الخامس عشر، هاجمت "تعاليم الشيطان" أو تعاليم البابوية والتثليث والكنيسة الكاثوليكية، وأنكرت ان يكون البابا هو الذي يمنح الخلاص: ولقد جعل لوثر السيادة العليا للنص "الإنجيل" ودعا الى حرية التأويل وحض على إعطاء الأديان الأولوية على العقل أو الطبيعة. وكذلك جاء كليفن ليعطي كلوثر، ودائماً وفقاً لقطب، الإنجيل السيادة المسيحية العليا ولينكر مبدأ التثليث، ولكن ذلك أدى الى أن يصبح الدين مادة جدال وخلاف بين الأوروبيين[٤٠].

وهكذا فانه من المؤكد ان سيد قطب يبني خطابه على فرضية ان الثيولوجيا المسيحية ذات جذور وثنية. وبرأيه فإن الاعتراض على الكنيسة الكاثوليكية على مرّ التاريخ ربما يعود الى كونها لا تمثل "المسيحية الحقيقية"، أو لا تمثل المسيحية التي أوصى بها الله، ولكنها تمثل تطوراً انسانياً في بعض الحقبات وأهدافاً سياسية محددة. والصراع بين الإيمان والعقل هو في الحقيقة صراع بين الفكر الإنساني والكاثوليكية في الحياة الأوروبية.

واذا كان كل رسل الله، من نوح الى عيسى، قد جاؤوا بالتوحيد الخالص ومركزية موقع الانسان في الكرة الأرضية، إلا ان الاسلام وحده هو الذي بقي نقياً وكما كان في الاصل. والذين لا يتبعون الإسلام يحملون في نظره آراء دينية غير صحيحة. وهو يأخذ على سبيل المثال جوهر اليهودية او ديانة بني إسرائيل. فهي كالمسيحية مليئة بالملامح الوثنية والقومية. فاذا كانوا قد بلّغوا برسالة التوحيد عندما أنزلت عليهم شرعة موسى، إلا انهم أفسدوها باضافة أساطير العهد القديم المماثلة للأساطير اليونانية. وعندما دعا إبراهيم الى التوحيد لم يتبعه سوى عدد قليل من اليهود، وأصرّ الآخرون على عبادة الأصنام ونقضوا مواثيق الله، بل انهم اعتقدوا ان إلههم هو إله قومي وليس إلهاً للجميع، الأمر الذي سمح لهم بتبرير استخدام مبادئ أخلاقية تختلف في ما بينها وتختلف عن تلك التي يستخدمونها مع الآخرين. والعهد القديم مليء بالاشارات الى إله إسرائيل والى تجسيد الله (آدم يختبىء من الله، وحزن الله، وشعوره بالذنب... الخ)[٤١].

وهكذا فان سيد قطب يستخدم التوحيد الخالص بوصفه المقياس الوحيد لصحة أي دين سماوي: وهو على الرغم من اعترافه بالأصول السماوية المسيحية واليهودية إلا انه يساوي بينها في وضعها الحالي وبين الشرك، وهو يعتبر ان الاسلام هو الدين الوحيد الذي حمى رسالته من الأساطير ومن الفساد الاقتصادي والسياسي. فالنص الاسلامي، كما يرى قطب، هو بكل تاكيد كلمة الله التي أوصى بها، في حين ان الديانات الاخرى هي، في أحسن حال، ومن دون ادنى شك أيضاً، ملتبسة ومن صنع

الانسان[٤٢].

وبهذا المعنى، فأن المسلمين مطالبون بتطبيق منهج اسلامي يعيد الانسان الى طبيعته الحقيقية، وذلك عبر عبادة الله وحده وتحريره من كل الديانات والعبادات الاخرى. ففي الاسلام الله هو الحاكم المطلق الوحيد، وهو المشرّع المطلق الوحيد، ولا يوجد اي مشرّع آخر او إله آخر يحظى بالشرعية. وكل من المسيحيين واليهود ومعظم المسلمين أيضا قد ارتكبوا الخطيئة الكبرى بخلطهم بين ما أمر به الله، وبين التأويلات الإنسانية، وبقبولهم التشريع من المسؤولين السياسيين والمجالس التمثيلية. فعندما يقوم الكهنة او الحاخامات، على سبيل المثال، بالتشريع فإنهم ومن اتبعهم انما ينحرفون عن جادة التوحيد.

والاسلام وحده هو الذي لم يعطِ هذا الحق الى مجموعة من البشر، وبالتالي فإنه من المفروض على المسلمين "الحقيقيين" ان يحققوا المنهج الخالص لله على الارض، وذلك بالتزامهم حاكمية الله ورفضهم للجاهلية البشرية، إذ أن تشريع الانسان لا يمكن ان يكون حيادياً او مطلقاً فهو متاثر بالزمان والمكان. وبالتالي فإنه ينبغي عدم الالتزام بالمسيحية واليهودية والاسلام غير المستند الى نص، ولا يجوز الالتزام بها او حتى احترامها، بل ينبغي دحضها[٤٣].

وبالتالي فإن الجهاد، لدى قطب، هو وسيلة تطهير للنفس، وإذا كان الاسلام يتقبل المسيحية واليهودية فهو إنما يفعل ذلك تحت مظلته لان هدفه الرئيسي هو وحدة البشرية في ظل مبدأ التوحيد، وهو لذلك لا يعتبر أي نوع من الاختلاف مصدراً للتمايز، سواء كان في اللون أو العرق أو اللغة أو الثروة. بل ان التمايز، وبالتالي الحقوق والواجبات، إنما تنبع من نقاوة المبادىء وخضوعها للحكم الرباني ودحضها للوثنية، وبالتالي فإن الجهاد بما في ذلك الحرب، هو الوسيلة التي يلجأ اليها المؤمنون لكي يقيموا النظام العادل والمستقيم، أي الإسلام. والناس مخيّرون في ان يكونوا مسلمين او غير مسلمين. فإذا كان الإسلام يمنع فرض الإيمان بالله، إلا أن سيادة النظام الإسلامي وضرورة إقامته أمر لا يقبل الجدل. ذلك ان دار الاسلام هي الارض التي تعتمد الشريعة الاسلامية، سواء كان مواطنوها

مسلمين أم غير مسلمين. وبالعكس، فإن دار الحرب هي الارض التي لا تعتمد الاسلام قانوناً لها،سواء كان مواطنوها مسلمين ام غير مسلمين. إلاّ ان المثير في الأمر أن قطب يجوّز عقد معاهدات السلام بين دار الاسلام ودار الحرب، اذا كانت نيّات الاخيرة جيدة وغير عدوانية او خيانية، ولكن اذا لم تكن هذه النيات خالصة كما هو حال الغرب، بحسب قطب، فان الحرب وحدها هي الكفيلة بحسم الصراع بين الطرفين[٤٤].

ولكن كيف يرى قطب "دار الحرب" المعاصرة؟ إذا جمع المرء بين آرائه السياسية حول العالم المسيحي أو الغرب حالياً واليهودية أو إسرائيل حالياً، فانه يمكن أن تتوضّح آفاق العلاقة بين المسلمين من جهة والمسيحيين واليهود من جهة أخرى. فالخطاب السياسي لقطب في ما يتعلق بالمسيحيين واليهود اكثر حسماً من آرائه الثيولوجية، فهو إذا كان يتقبل وجود المسيحية واليهودية في ظل النظام الإسلامي ،إلا انه يؤمن بأن الإسلام لا يمكن ان يتعايش مع نظام سياسي غير مسلم وخصوصاً في ظل الهيمنة الصهيونية والإمبريالية والاستعمارية. وهو يرى أن الاستعمار الغربي قد احتل كل العالم الإسلامي تقريباً فارضاً نفسه عليه. وقد حاول الاستعمار عبر كل الوسائل أن يقضي على العقيدة الإسلامية من دون أن يتمكن من ذلك. إلا أن العقيدة الإسلامية تشهد نهضة متجددة تمهيداً لاستعادة العالم الإسلامي قوته. ذلك أن الكرامة مرتبطة بالإيمان وليس بقوة مادية عظمى،وعلى المسلمين ان يقاوموا ويناضلوا ليتوصلوا الى مثل التحرير لان الله هو القوة المطلقة. ولقد قاتل العالم الإسلامي بأسره وعمل في سبيل التحرير، ذلك انه لا يمكن الفصل بين وحدة المسلمين واستقلالهم[٤٥].

إلا ان العالم الإسلامي لا يمكن أن يتخلص من السيطرة الفكرية الغربية من دون ان يتخلص أولاً من السيطرة السياسية الغربية. لقد "التهم" الغرب المسلمين فرداً فرداً وحوّل عالمهم الى عدد من الدول التابعة،وجعل في كل دولة طابوراً خامساً أو أقلية متحالفة مع الغرب ومصالحه. ولقد مضى الغرب الحديث في تدميره للعالم الإسلامي الى حدٍ لم يكن له سابق في التاريخ ولا حتى من قبل التتار أو الصليبيين. أضف الى ذلك ان الكتلة

الشرقية التي تظاهرت بأنه لا دين لها عملت على تنفيذ الأهداف الإمبراطورية الروسية. فبينما كان عدد المسلمين خلال الحكم الروسي نحو ٤٢ مليوناً، تقلّص في خلال ثلاثين سنة من الحكم الماركسي الى ٢٦ مليوناً، وتم القضاء على ١٦ مليوناً. كذلك فان يوغوسلافيا وألبانيا قد شهدتا تطهيراً عرقياً ودينياً لم يسبق لهما مثيل في التاريخ، وبالتالي فإن قطب يرى "ان الروح الصليبية" لا تزال حية وتقف وراء تعامل الغرب في كتلتيه الغربية والشرقية مع العالم الإسلامي. وللبرهنة على ذلك يستشهد بمارشال فرنسي هو الجنرال كاسترو الذى قال لدى دخوله القدس في عام ١٩٤١: "نحن أبناء الصليبيين، ويمكن لكل من لا يحب حكمنا ان يرحل". ويرى قطب ان هذه هي روحية أوروبا والولايات المتحدة والبلدان الشيوعية. ولا يكتفي بذلك بل هو يعود الى عام ١٩٠٩ لينقل لنا ما قاله منسق لمؤتمر المبشرين الذي عُقد في جبل الزيتون في القدس:"لقد فشلت جهودنا بشكل مأساوي لانه لم يتحول الى المسيحية سوى واحد أو اثنين. "ويعتبر قطب انه في مثل هذه الحال يصبح الجهاد أداة ضرورية للدفاع عن العالم الإسلامي ونشر رسالة الله الحقيقية. فهو يرى ان كل الحروب الحديثة إنما خيضت من أجل المصالح القومية والاستغلال ونهب الثورات الوطنية للشعوب وجعل بلدانها تابعة للغرب وأسواقاً له؛ فالحربان العالميتان هما نتيجة للإفلاس الروحي للبشرية[٤٦].

فإذا كان الهدف الأول للجهاد هو حماية المسلمين بحيث لا يبتعدون عن الإسلام من طريق الفكر أو القوة،فان عليهم، وهذا هو الهدف الثاني،أن يمتلكوا حرية الدعوة الى الإسلام. أما الهدف الثالث فهو قيام حكم الله على الأرض والدفاع عنه، وبالتالي فان الإسلام لا يبحث عن سلام بأيّ ثمن ولكنه يتطلب، إضافة الى ما ذكرنا، تحقيق العدالة ،مما يعني ألاّ يتعاملوا مع طغاة الأرض، سواء كانوا أفراداً أم جماعات أو طبقات، وألاّ يقبل المسلم من غير المسلم الا واحدة من ثلاث: اعتناق الإسلام أو الجزية أو الحرب[٤٧].

وقد طوّر قطب هذه المفاهيم من زنزانته، وبدأ يطوّر أصولاً انعزالية-استبعادية ،فنظر الى الأديان من منظار عدائي نابع مما سماه بالحملة

الصليبية الدولية (الاستعمار والإمبريالية) والصهيونية على العالم الإسلامي، وأشخاص، أمثال مصطفى كمال اتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة. فهولاء برأيه يخدمون مصالح الغرب عبر علمنة العالم الاسلامي، وإنشاء دولة إسرائيل، كما يضيف قطب، قد كشف للعرب حقيقة الغرب؛ فالبريطانيون، على سبيل المثال، وعدوا العرب بإعادة أراضيهم فيما كانوا يعطونها لليهود[٤٨]. وكذلك فان الولايات المتحدة خانت العرب بوقوفها مع الصهاينة في الأمم المتحدة في ما يتعلق بإنشاء الدولة اليهودية وبالتحيّز ضد العرب بفعل ما تمارسه من حملات معادية للعرب وموالية لليهود[٤٩].

اما صالح سريّة، الذي ارتبط اسمه في البداية بحزب التحرير، والذي أصبح زعيم تنظيم الفنية العسكرية، وهي منظمة راديكالية، فقد تأثر أيضاً بقطب. ويمكن ان نرى استبعاديته من خلال تصنيفه للبشر الى ثلاث فئات فقط: المسلمين والمشركين والمنافقين. فالإسلام ألغى في ما بعد كل الشرائع السابقة واصبح مركز الأيمان والفكر[٥٠].

وكذلك فإن عبود الزمر، ضابط الاستخبارات السابق وزعيم تنظيم الجهاد وزعيم وأحد مؤسسي جماعة الجهاد الإسلامي، يتبع منطق قطب في التشديد على أهمية الانخراط الإيجابي في المعارضة التامة للدولة والمجتمع. وينبغي ان يركز برنامج العمل الفاعل على رؤية إسلامية قابلة للتطبيق تساعد على توحيد الحركات الإسلامية في إطار واحد وتؤدي الى التغاضي عن الاختلافات الفردية والعامة، وهو يستخدم أحد المصطلحات القطبية السياسية الرئيسية-معالم الطريق- ليحض الحركة الإسلامية على التركيز على هدفها الرئيسي: الدولة الإسلامية، وهذا يتطلب موقفاً حاسماً من الأنظمة والمجتمعات والأديان الجاهلية في علاقتها بكل مناحي الحياة. فهدف الإسلام هو القضاء على الشرك والوثنية بما في ذلك القومية والوطنية والعقائد الدينية غير الصحيحة[٥١].

ويعتقد محمد عبد السلام فرج، الأمين العام لتنظيم الجهاد، ان السبب الذي جعل الإسلام يفقد موقعه العالمي، يعود الى ان المسلمين لم يعودوا يطبقون الجهاد. فالطغيان على الأرض لن يختفي من دون القوة. واقامة حكم الله على الأرض واجب ديني على المسلمين. وهو يرى أيضا ان دار

الإسلام هي الأرض التي يقوم فيها حكم الشريعة، ودار الكفر هي الأرض التي تحكمها شرائع أخرى. وبالتالي فان ما يسمى ارض المسلمين و ارض المسيحيين يمثلان دار الكفر. والقانون الذي يحكم العالم كله في أيامنا هذه هو قانون الكفر، فالحكام ينشأون على الصليبية أو الشيوعية أو الصهيونية" وهم كالتتار الذين استعاروا شرائعهم من اليهودية والمسيحية والإسلام[٥٢].

ثانيا: الأصولية المعتدلة:

يضع خطاب حسن البنّا، مؤسس حركة الأخوان المسلمين وأول مرشد روحي أعلى لها، أسس الآراء الاستيعابية السياسية والثيولوجية الإلهية. وعلى الرغم من ان الخطاب قد استخدم في الماضي والحاضر لإقصاء كل ما هو غير إسلامي، فان البنّا يحوّل هذا الخطاب الى مصدر للتعددية والتسامح، وهو ما درجت عليه أغلبية الحركات السياسية الأصولية المعتدلة في ما بعد. وعلى الرغم من ان البنّا لم ينف مطلقاً ان حركة الأخوان المسلمين هي حركة تسعى لإحياء الدين وذات أهداف سياسية وتربوية واقتصادية، الا ان هذا لا يعني انه على الحركة ان تنعزل عن المجتمع.

وفي السبعينات استخدم السادات الإخوان لكي يزيد من شرعية حكمه على الرغم من انه لم يسمح لهم بإنشاء حزبهم المستقل. ولكنهم اختلفوا معه حول زيارته للقدس ١٩٧٧ وما تلاها من اتفاق كامب دايفيد... وأدى احتجاجهم الى اعتقال المئات من الإخوان: إضافة الى أعضاء المجموعات الراديكالية التي تحدثنا عنها. إلا أن الأخوان المسلمين لم يقرّوا رسمياً استخدام العنف أو اللجوء اليه لتحقيق أي هدف ديني أو سياسي في مصر. ومنذ عام ١٩٨٤ حاول "الأخوان المسلمون"، في مصر وفي أمكنة أخرى، وحاولت حركات أخرى مشابهة مثل حركة النهضة في تونس، ان يدخلوا في العملية السياسية، وأخذوا يبنون مؤسسات مدنية محاولين فتح حوار مع غير المسلمين ومع الغرب. وبما ان الأخوان يعملون في الأردن في إطار حزب سياسي منذ الخمسينات فقد احتلوا مواقع بارزة في الحكومة وفي البرلمان.

فلئن كان الإسلام جوهراً تشريعياً أساسياً فإنه لا يمكن حصره أو اشتقاق مضامينه ودلالاته من الظروف التاريخية الماضية وحدها، والأهم من ذلك، ان البنّا حاول ان يظهر ضرورة تعليل الإسلام للحداثة والتعامل معها ليس كقانون فحسب بل وكرؤية عالمية أيضاً. وعلى القانون والرؤية العالمية ان يتعاملا مع العالم الحقيقي ليس بشكل مجرد إنما في إطار سياسي أساساً، وعليهما بالتالي ان يأخذا في الاعتبار التأويلات والأيديولوجيات السياسية والفلسفات والأديان الأخرى. وبما ان الإسلام دين ومجتمع ومسجد ودولة في آن ،فان عليه أن يتعامل بشكل فاعل مع الدين والعالم عبر تضمّنه لتأويلات تعددية جوهرية ومنهجية متنوعة ،مع الحفاظ على الوقت نفسه على المبادئ الرئيسية للدين[٥٣].

ويرى البنّا أيضاً ان الإسلام الذي يحارب الاستعمار لا يسعى ان يسيطر على الآخرين لان الناس مولودون أحراراً. ويدعو الإسلام الى الجهاد للدفاع عن الأمة ولضمانة الانتشار السلمي لرسالة الله. والإسلام يشجع أيضاً على التوصل الى حل سلمي لدى توافر النية الطيبة ،وكان الرسول قد وافق على اتفاقات الصلح وقبل بتحكيم غير المسلمين. ويعتبر البنّا ان الأصل في الحياة هو السلام وليس الحرب، ولكن المرء قد يضطر للقتال أحيانا كي يدافع عن المصالح الفردية والجماعية، وبالتالي فإن الدفاع عن النفس أو الأمة هو أمر مشروع لكي لا تهدد حياة الناس وممتلكاتهم ودينهم. كذلك يمكن للمسلمين ان يدافعوا عن عقيدتهم في وجه الهجمات الأيديولوجية ويمكنهم ان يقاتلوا الذين ينكثون بعهودهم ومواثيقهم. وكذلك يمكن للمسلمين ان يشنّوا الحرب للدفاع عن المظلومين أو المقموعين أينما كانوا. وما عدا ذلك فان الإسلام يحرّم الحرب سواء من أجل المصالح القومية أو المواد الأولية[٥٤].

ومن الناحية الأخرى، فإن الإسلام يدعو الى احترام العقود والإتفاقات والمواثيق، والجزية هي ضريبة تجمع من أهل الكتاب لقاء الخدمات التي توفرها الدولة لهم ولقاء حمايتهم والدفاع عنهم، وكانت تجبى من البلدان التي تخسر الحرب لان المسلمين أصبحوا هم المسؤولين عن أمور دولتهم، والإسلام في هذا المنحى مماثل للمسيحية واليهودية اللتين لا ترفضان

الجهاد والحرب[٥٥]. فالإسلام يقر بوحدة البشر، وأنهم جميعاً أبناء آدم وبالتالي فإن التقوى وحدها هي التي تميّز فرداً أو مجموعة عن الآخرين. فالقرآن الكريم يتوجه الى كل البشر بشكل متساو ويؤكد على الأصل الإلهي للأديان. فالله هو الذي أوحى بالكتب السماوية ،والمؤمنون بهذه الكتب سوف يصلون الى الخلاص أينما كانوا. وبالتالي فانه ينبغي ألاّ يقاتل الناس بعضهم بعضاً باسم الله ويجب ان يتوحدوا بالدين. وعلى المسلم ألاّ يؤمن بالقرآن فحسب بل بالكتب السماوية الأخرى وبكل الأنبياء من دون تمييز. إن أسس تعاليم موسى وعيسى ومحمد هي التعاليم الإبراهيمية، والتوراة والعهد القديم والإنجيل هي كتب مقدسة[٥٦].

وبنو إسرائيل هم أمة موسى والمسيحيون هم اتباع المسيح. وهكذا، فإن العلاقة بين الأديان الثلاثة يجب ان ترتكز على معتقداتهم ومصالحهم المشتركة، وخصوصاً عندما لا يكون هناك من يستقوي على الآخرين ويحتل أراضيه. والمطلوب من المسلمين ان يستخدموا الحكمة والموعظة الحسنة مع أهل الكتاب نظراً لوحدة الرسالة. فالإسلام لا يريد ان يخلق العداوات مع المؤمنين، سواء أكانوا مسيحيين ام يهوداً. ويضيف البنّا ان الإسلام قد أعطى كل الناس حقوقاً روحية، إضافة الى الحقوق السياسية الأخرى[٥٧].

ولكن النزاع مع الحضارات الغربية ليس ذا طبيعة دينية بل سياسية، فالغرب لا يحارب الشرق لانه مسلم، فلقد خاض الغرب حروباً داخلية أشد وأقسى من حروبه مع المسلمين، وهو يساند الصهيونية اليهودية لأنها تخدم مصالحه الاستعمارية. ولكنه في الحقيقة يكرهها، ولقد ارتكب جرائم القتل في حق اليهود. وإذا أردنا تبسيط الأمر لقلنا ان الغرب يريد ان يسيطر على الشرق سياسياً واقتصادياً. فالغرب المادي يريد ان يسيطر على المواد الأولية وان يضطهد باقي العالم بعد أن أُخذ القيادة من تعاليم موسى وعيسى ومحمد. فالغرب الآن ظالم وقمعي وبلا هدف[٥٨].

وفي السياق نفسه يرى عمر التلمساني المرشد السابق للإخوان المسلمين في مصر، انه إذا كان تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر ضرورياً فانه لا ينظر الى الأقليات والى الغرب بوصفهما أعداء. اما بالنسبة الى اليهود والمسيحيين المقيمين خارج العالم الإسلامي فهو يعتقد

ان الإسلام يقيم العلاقات الدولية على قاعدة النيات الحسنة والعدالة، واليهود مشمولون في هذا الإطار الا ان النزاع مع الإسرائيليين هو نزاع سياسي، وطالما لم يؤذوا المسلمين فمن الممكن ان يقيم المسلمون معهم علاقات طبيعية وودية، ولكن اليهود طردوا الفلسطينيين وهم أعداء السلام ويسيطرون على بعض الأمكنة الإسلامية المقدسة، وبالتالي فهم في موقع المعتدي. ولكن الأقليات في العالم الإسلامي تملك الحق في ان تدير حياتها بحسب قوانينها الخاصة[٥٩].

اما يوسف القرضاوي، أحد أبرز المفكرين المعاصرين للإخوان المسلمين في مصر والعالم العربي، فهو أيضاً يقيم العلاقة مع غير المسلمين على قاعدة النيات الطيبة والعدالة، وينطبق ذلك بالطبع في حال غياب الحرب واضطهاد المسلمين. فاليهود والمسيحيون مفضّلون في الإسلام عن غيرهم، ولو ان بعضهم أحدث بعض التغييرات في الكتب المقدسة. والقرآن الكريم، يضيف القرضاوي، يدعو المسلمين الى الحوار مع أهل الكتاب ويسمح بأكل ذبائحهم ويبيح الزواج من نسائهم، الأمر الذي يعني اختلاط المسلمين وغير المسلمين، وهو ما يؤدي الى جعل النساء غير المسلمات ربات بيوت مسلمة. وينطبق ذلك أيضا على اليهود والمسيحيين الذين لا يقيمون في الأراضي الإسلامية[٦٠].

من الناحية الأخرى، يعطي القرضاوي أمثلة تاريخية على عدم تسامح الآخرين مع المسلمين. ويطلب من القارئ ان يدرس ما فعل المسلمون عندما غزوا أسبانيا وماذا فعل المسيحيون عندما تغلبوا على المسلمين بعد ذلك بـ ٨٠٠ سنة. وهو يناقش أيضاً الحملات الصليبية ونتائجها مشبّهاً إياها بالثورة الشيوعية في روسيا والنازية في أسبانيا. ويتعرض المسلمون في أثيوبيا وروسيا ويوغسلافيا والصين وبلدان أخرى اليوم للقمع والقتل، بل ان تاريخ المسيحية يشهد بعدم تسامح المسيحيين مع بعضهم بعضاً،الأمر الذي أدّى الى الكثير من الحروب والجرائم. ويهدف القرضاوي من عرضه هذا الى القول بأن المسيحية تاريخياً أقل تسامحاً من الإسلام، وان التهم الموجهة ضد الإسلام هي التهم نفسها التي يمكن توجيهها للمسيحية والغرب، فالإسلام يتسامح مع الأديان الأخرى في حين أن الآخرين لا

يتسامحون مع الإسلام[٦١].

ويدعو القرضاوي الحركات الإسلامية الى ان توسع نطاق خطابها بحيث يشمل الآخرين وخصوصاً الخصوم الفكريين والسياسيين. فهو يعتقد أن الوقت قد حان لتدخل هذه الحركات في الحوار مع المجتمع، بما في ذلك الخصوم والأعداء ،وينبغي أن يكون الغرب أيضاً طرفاً في هذا الحوار، وذلك بغضّ النظر عن الخلافات الدينية القائمة. فالغرب هو في موقع المسيطر ويحكم العالم الإسلامي ،سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، بل إنه من المستحيل بناء " المدينة الفاضلة" بشكل معزول عن العالم نظراً للتقدم التكنولوجي الحاصل. وهكذا فإنه من واجب المسلمين أن ينفتحوا على الغرب ليوضحوا الرسالة الحقيقية للحركات الإسلامية. ذلك ان الغرب ينظر الى المسلمين من المنظار الذي طوره الصليبيون، وذلك إضافة الى دعمه لإسرائيل واضطهاده المسلمين في فرنسا والسودان والفيليبين، على سبيل المثال. حتى ان تركيا التي اتبعت خطى المسيحيين لم يسمح لها بالانضمام الى السوق الأوروبية المشتركة، لان سكانها هم من المسلمين. إلا ان هذا لا يعني، بالنسبة الى القرضاوي، بأنه على المسلمين ألاّ يحاولوا شرح قضاياهم بل وأن يبنوا أيضاً علاقات جيدة مع الغرب او بين الحضارات، فالبشرية ملزمة بالعيش معاً وبالتالي فهي ملزمة بالتعاون والتعايش[٦٢].

وفي الختام، يرتبط تشكّل الحركات الإسلامية ورؤيتها للعالم الغربي في العصر الحديث بمسائل الهوية والحضارة والاقتصاد والغرب وإسرائيل. ان الأصولية الراديكالية تعتبر ان المشاكل الحقيقية نجمت عن الانقسام الاجتماعي وعن الاستغلال الناتج عن الاستعمار والإمبريالية وعملائهما والأقليات، بالاضافة الى العنف السياسي وعدم شرعية الأنظمة، فهذه الحركات قامت بتحويل خطابها السياسي، وهو ما حصل غالباً في ظروف التعذيب غير الإنسانية، الى ثيولوجيا تطهّرية رافضة للسياسة ومسوّغة للعنف، وبالتالي فان كل دين يتحول الى نظام سياسي، وكل الأنظمة تتنافس في ما بينها سعياً للسيطرة على العالم. وهذا ما يفسر، بحسب الأصولية الراديكالية، لماذا ينهض الإسلام في السياق السياسي، الأمر الذي يعني

بالضرورة الصدام بين الأنظمة وبالتالي الصدام بين الأديان.

والراديكاليون الإسلاميون ينظرون بعين الريبة الى الأقليات، ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل على الصعيد الديني أيضا، وبالتالي فإن التسامح والتعايش مع الأديان الأخرى هي كلمات غير موجودة في قواميسهم. كما وان آراءهم في هذا المجال أكثر راديكالية من الآراء التقليدية التي كانت تتسامح مع الأديان الأخرى بوصفها ذات اصل ربّاني، على الرغم من إفساد البشر لها. وهم، أي الراديكاليون، قلبوا الآراء التقليدية رأساً على عقب، إذ اعتبروا ان الآيات القرآنية التي تدعو الى التسامح هي الاستثناء ،في حين ان الآيات القرآنية التي تدعو الى الحرب هي القاعدة. وهم بالتالي يحولون النزاعات السياسية التي حصلت بين الأديان الى نزاعات تيولوجية بين أنظمة سياسية. وهكذا فإن الأصل في العلاقة مع المسيحية واليهود والغرب هو النزاع الدائم.

من الناحية الأخرى، فان إتجاه الأصولية المعتدلة ما زال يدعو الى السماح له وللآخرين بالاشتراك في الحياة السياسية والانضواء في مؤسساتها الرسمية. ولا يزال ينظر الى الانخراط في شؤون المجتمع المدني والى دعوته الى التعددية بوصفها طريق خلاص المجتمع والأديان والأفراد. وان آراء هذا الاتجاه المعتدل الاستيعابي لا تقيم عداوة أبدية وإلهية بين الإسلام ومؤسساته ونظمه ،وبين الأديان الأخرى ،ولا مع الغرب ومؤسساته ونظمه. فما هو غربي يصبح لدى أصحاب هذا الاتجاه إسلامياً بالفعل. وقد بدأ الأصوليون المعتدلون في المزج بين ثقافة الشرق وثقافة الغرب، كما انه في وسعهم، وفي ظل ظروف معينة، ان يدفعوا في اتجاه التسامح الديني والسياسي المتبادل. فهم يوفرون حججاً إسلامية لمشاركة الأديان الأخرى وليس للاستبعاد المتبادل، كما يفعل بعض الراديكاليين الدينيين والعلمانيين في الشرق والغرب. فالنزاع بين الإسلام والأديان الأخرى وبين الغرب والشرق إنما ينظر اليه على انه أساساً نزاع سياسي واقتصادي وليس نزاعاً دينياً أو ثقافياً. فالإسلام والأديان الأخرى الموجودة أيضا في الغرب يملكان أسساً توحيدية مشتركة يمكن أن تشكل قاعدة لبناء تعاون وتعايش ديني متعدد الثقافات.

أما اليهود والمسيحيون الذين يعيشون في المجتمعات الإسلامية فهم

يُعتبرون جزءاً من الجماعة نفسها ،ويتمتعون بحقوق وواجبات سياسية ودينية متماثلة. ذلك ان الفكر الإسلامي المعتدل يجعل من الآيات القرآنية التي تدعو الى التسامح والتعايش ،الأساس الذي تُبنى عليه موقفها من الأديان الأخرى. بل انها توسع نطاق التسامح التيولوجي والفقهي التقليدي بحيث يشمل الحقوق السياسية والأحزاب والانتخابات والتمثيل. وبكلمات أخرى، فإن المواطنة المتساوية تتحول الى ضرورة لا غنى عنها لقيام دولة إسلامية حديثة ،والتي ينبغي ان توفر لجميع مواطنيها، بصفة كونهم مواطنين، الحقوق والضمانات القانونية والاقتصادية والدينية والسياسة.

إن هذا القرن الواحد والعشرين، هو عصر التكتلات العظمى أو الوحدات الصغرى، كما هو واقع العرب والمسلمين اليوم. وسيكون للتكتلات العظمى دوراً حضارياً كبيراً، اما الوحدات الصغرى فستتحول إلى بؤر صراع ونزاع تزيد من تخلفها. فالتكتلات العظمى تتطلب وحدة حضارية متنورة، لا عقدية ضيقة ومتزمتة، وكذلك وحدة القضايا والمصالح والثروات، والتكامل الاقتصادي، ومصالحة الأنظمة لشعوبها، والقبول بتعدد المصالح وعدم العمل على إلغاء الآخر، وتفعيل المؤسسات القومية (كالجامعة العربية) والإقليمية (كمنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس التعاون الخليجي). من الناحية النظرية، فان المسلمين والعرب يقفون على صخرة قوية من التاريخ المشترك والمصالح المشتركة والتحديات المتشابهة والاقتصاد المشترك والأعداء المشتركين. ومن هنا ضرورة وعي الحاجة إلى رؤية استراتيجية كبرى للمسلمين والعرب تأخذ في الحسبان إرادة الشعوب وضرورات الأنظمة والعولمة، وتغيير دور الدولة وبنيتها في النظام الجديد. ومن حيث التاريخ والجغرافيا، فإن المسلمين، وخاصة العرب ، يملكون من الجغرافيا والتاريخ والإرث المشترك والقوة الجامعة، من إسلام وقرآن ولغة عربية، ما يؤهلهم ليكونوا في مصاف الأمم العظمى التي تدخل العولمة وتساهم فيها وتتجاوزها في المستقبل البعيد. والمطلوب اذاً ليس مجرد قراءة جديدة للتاريخ بل نظرة مستقبلية متجددة تقوم خارجياً على إنشاء منظومة إسلامية إقليمية، وداخلياً على المجتمع المدني للتخلص من القوالب التاريخية والسياسية المعولبة والمتعلقة والمتجزئة. هذا يتطلب اذا، وفي المجال الإسلامي والعربي، إعادة النظر في الجغرافيا السياسية.

هوامش

١- النهار، الثلثاء ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠١.

2- "Fear of Fundie", The Economist Feb, 15 1992, pp. 45-46.

3- Abraham's Other Children: Is Islam an Enemy of the West?", Policy review, 50 "Islam Fondamentalism, a New Red Scare?", New York Times, Jan. 29, 1992.

4- "Washington's Algerian Dilemmas", Washington Post, Feb. 6, 1992.

5- Washington Post, Jan. 19, 1992.

6- David Ignatius, "Islam in the West's Sight: The wrong crusade?", Washington Post, March 8, 1992.

7- New York Times, Jan.26, 1992.

8- Washington Post Feb. 28, 1992.

9- Timothy Sisk, Islam and Democracy (Washington D.C.: United States Institue Pres, 1992) VII.

10- New Perspective Quarterly, 20-37.

١١- المصدر نفسه، ص٣.

١٢- المصدر نفسه، "Media Mongols"، ص١٠.

13- Huntington "Islamic - Confucion Connection" p. -Huntington, "The Clash of civilization" pp. 22-49, "Will Democracy Survive" p.149.

١٤- المصدر نفسه.

15- Judith Miller, "The challenge of radical Islam" Foreign Affairs 72, No.2 (1993): 43-55.

16- "One Man, One Vote", New Perspective Quarterly, 10, No.3, 1993, p.49. Bernard Lewis, "Islam and Liberal Democracy". Atlantic Monthly, 271 (1993): 89-98.

١٧- المصدر تفسه

18- Augustus R. Norton "Inclusion Can Deflate Islamic Populism", New Perspective Quarterlym 10, No.3 (1994):50.

أنظر كذلك مقالة غسان سلامة

"Islam and the West", Foreign affairs, 90 (spring 1993): 22-37

19- Dale Eickelaman, "Changing Interpretation of Islamic Movements", In Islam and the political economy of meaning edited by William Roff, 13-30 (London: Croom Helm, 1987).

20- William Zartman, "Democracy and Islam", Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, 524 (1992): 191.

21- John Esposito and James Piscatori, " Democratisation and Islam", Middle East Journal 45 (1991): 427-40.

٢٢- رفعت السعيد: حسن البنا مؤسس حركة الأخوان المسلمين، بيروت - دار الطليعة، ط٤، ١٩٨٦، ص ٩٣-١١٦. أنظر أيضاً:

Ishaq Musa Al-Husseini, MoslemBrethren (Beirut: Khayat's College Book, 1956), Richard Michell, The Society of Muslim Brothers, Oxford University Press, 1964).

راجع أيضاً أفكار عمر التلمساني في كتاب رفعت سيد أحمد. النبي المسلّح: الرافضون (لندن: دار رياض الريّس للكتب، ١٩٩١، ١٩٩-٢٠٠.

٢٣- الحياة، ٢ شباط ١٩٩٣، ص٢.

٢٤- السفير، ٢٩ أيار ١٩٩٣، ص٧/ السفير ٢٠ آذار ١٩٩٢. ص٩.

٢٥- السفير، ٣ آذار ١٩٩٣. ص٧.

٢٦- مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد ١٣ شتاء ١٩٩٣.

٢٧- مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٦ شباط ص٥٩ - ٦٧ والسفير ٢ آب ١٩٩٤ ص، ١١.
٢٨- مجلة الدراسات الفلسطينية، ص٩٠ الحياة ٢٩ آذار ١٩٩٢ ص١٠.
٢٩- السفير، ١٠ أيار ١٩٩٣ ص ٩ الحياة، ٢٩ آذار ١٩٩٢ ص١٠.
٣٠- السفير، ٢٩ نيسان ١٩٩٣ ص ٣.
٣١- ١٩٨١، علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩١٤)، بيروت: الاهلية للناشر ص٢٣ - ٣٤.
٣٢- ماجد فخري، الحركات الفكرية وروادها اللبنانيون في عصر النهضة (١٨٠٠ - ١٩٢٢)، بيروت: دار النهار للناشر، ١٩٩٢
٣٣- صالح زهر الدين، «نهضوية الامير شكيب ارسلان»، الفكر العربي، ع ٣٩ - ٤٠، سنة ٦، ١٩٨٥، صفحة ١٧٠ - ٢٥٠.
٣٤- زهر الدين، نهضوية، صفحة ١٧٢ - ١٧٦.
٣٥- عبد الرزاق عيد، ازمة التنوير ص١٥
٣٦- محمد اركون، تاريخية الفكر الاسلامي (بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٨٦)، صفحة ١٣٦ - ١٣٨
٣٧- سيد قطب، معالم في الطريق (بيروت: دار الشروق، الطبعة السابعة ١٩٨٠) ص ٦٥
٣٨- المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦٤، ٥٤ - ٥٧. انظر ايضا حول الكنيسة في الولايات المتحدة ص٨٠ - ٨٨ لقطب، خصائص التصور الاسلامي ومقوماته (بيروت: دار الشروق، الطبعة السادسة، ١٩٧٩) ص ٦٨ - ٦٩.
٣٩- قطب، مشكلات الحضارة، ص ١٧٨ - ١٨١. انظر ايضا قطب، خصائص التصور الاسلامي ومقوماته، ص ٣٤ - ٣٩.
٤٠- قطب، خصائص التصور الاسلامي ومقوماته، ص ٧٠ - ٧١ ويعزو قطب تمرد لوثر على الكنيسة وعلى مبادئ اخرى تأثره بالاسلام الذي نقلت تعاليمه الى الغرب بواسطة الصليبيين واسبانيا.
٤١- قطب، خصائص التصور الاسلامي ومقوماته، ص٢٨ - ٣٣.
٤٢- قطب، خصائص التصور الاسلامي ومقوماته، ص ٢١٤ - ٢٢٠.
٤٣- المصدر نفسه ص٨٤ - ٩٢.
٤٤- سيد قطب في التاريخ فكرة ومنهج (بيروت: دار الشروق، الطبعة التاسعة، ١٩٩١) ص٧.
٤٥- سيد قطب، في التاريخ.. فكرة ومنهج، ص٧
٤٦- سيد قطب نحو مجتمع اسلامي (بيروت: دار الشروق الطبعة السادسة ١٩٨٣) ص ٩٤ - ٦٩.
٤٧- سيد قطب نحو مجتمع اسلامي ص٩٤ - ٩٦.
48- Ahmad Moussalli, Radical Islamic Fundimentalism: The Ideologial and political Discourse of sayyid Qutb (Bierut, universaty of Bierut, 1992,) P.P. 1992 - 24 And passim.
49- Moussalli, Radical Islamic Fundimantalism, P.P. 92 - 30.
٥٠- المصدر نفسه، ص ص ٤٢ - ٤٤ - ٤٨، ومحفوظ، الذين ظلموا، ص ص ٨٣ - ١٢٠ - ١٢٣ - ٢٣٣ - ٢٤٢،
٥١- عبود الزمر، الوثيقة الثالثة في الرافضون، صص ١٢٢ - ١٢٣.
٥٢- محمد عبد السلام فرج، الفريضة الغائبة، ص ص ١٢٧ - ١٣١.
٥٣- البنا، مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٨٤) ص ص ٤٨ و٦٥ - ٦٠، البنا، مجموعة، ص ص ١٤ و١٦٢ و ٣٠٠ و ٣٣١ و٣٣٥، البنا، كلمات خالدة (بيروت: ١٩٧٢) ص ٤٥.
٥٤- البنا، مجموعة رسائل، ص ص ٩٥ - ٩٦ و١٦٥ - ١٦٧ و٣١٧ و٣٢٠ - ٣٢٣ و٣٢٥ و٣٢٨.
٥٥- البنا، مجموعة رسائل، ص ص ٩٦ - ٩٧ و ١٦١ - ١٦٣ و١٦٧ و١٦٩ والبنا رسائل الامام ص ٥٣. البنا نظرة في اصلاح النفس والمجتمع (القاهرة: مكتبة الامام ١٩٦٩) ص ١٩٤ والبنا، منبر الجمعة ص ص ٢٤ - ٢٥ و٧٢ و٣٤٧ والبنا، مجموعة رسائل، ص ١٣٧ والبنا، رسائل الامام، ص ٥٣ - ٥٥ والبنا، والايمان الشهيد، بيروت، ص ١٥ - ١٧.
٥٦- البنا، السلام في الاسلام (بيروت: منشورات العصر الحديث) ص ٢٧ - ٢٩. وحول الموافقة على التعددية

انظر عبد الخير محمود عطا «الحركات الاسلامية وقضية التعددية» المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد ٧٩٦/ ابريل ١٩٩٢ ص ١٥٥ - ١١٦. حول اعلان البنا قبوله بالحقوق المتساوية والتعددية، انظر الاسلام والسلام، ص ٣٧ وامكنة اخرى.

٥٧- البنا، مجموعة رسائل، ص٣٠٨ - ٣١٠ والبنا، السلام في الاسلام، ص ٤٩ - ٥٦

٥٨- المصدر نفسه، ص ٦٣ - ٧٤،

٥٩- عمر التلمساني، مقابلة، الرافضون، ١٩٩ - ٢٠٢

٦٠- يوسف القرضاوي، غير المسلمين (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣) ص ص ٥ - ٧

٦١- المصدر نفسه ص ٦٩ - ٧٨

٦٢- محمد سليم العوا، الحياة، ٣ آب ١٩٩٣، ص ١٩. انظر ايضا العوا، «التعددية من منظور اسلامي» منبر يوسف القرضاوي، اولويات الحركة والحوار، السنة السادسة. العدد العشرون، شتاء ١٩٩١ ص١٣٤ - ١٣٦، الاسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة الطبعة ١٩٩٢، ١٣) ص ١٦٠ - ١٧٨.

الدفاع الوطني

المياه والصراعات حولها في دول المشرق العربي

د. عبد الأمير دكروب *

إذا كان الماء والهواء عنصران حيويان بالنسبة لحياة البشر لا يمكن العيش بدونهما، فإنه في ما يخص الهواء يعتبر متوافراً لأي كان بشكل مجاني في أي بقعة من بقاع الأرض. اما الماء العنصر الحيوي الذي لا حياة بدونه لكائن ما كان من انسان وحيوان ونبات فإنه غير متوفر في كل رقعة من بقاع الأرض، واذا توفر فإن وجوده وتوزيعه يختلف من منطقة الى اخرى ومن قارة الى قارة، بل داخل الدولة الواحدة، تبعاً للظروف المناخية والطبيعية، والاقتصادية والديمغرافية وغيرها من العوامل التي تتحكم في توزيع المياه.

والحقيقة انه حتى الوقت الراهن كُتِب الكثير حول موضوع المياه، وظهرت العديد من الدراسات سواء من افراد او مؤسسات او مراكز مختصة في العالم العربي وغيره. ومعظم هذه الدراسات كانت تأخذ الطابع الجيوسياسي، وان كانت بحاجة اكثر الى طابع علماني، سواء من حيث تقدير كميات المياه السطحية والجوفية، والمقارنة بين الموارد المائية المتوافرة والاستهلاك، والتنبؤات المستقبلية، الترشيد والمحافظة على هذه الثروات وكيفية تقاسمها... ويرجع ذلك الى غياب البيانات والمعلومات الدقيقة الكافية لأداء المهام البحثية. وهذه بحاجة الى مؤسسات متخصصة على صعيد الدولة والمنطقة كما في الدول المتقدمة وإلا اصبحت هذه الكتب والدراسات ضحلة تجتر ذاتها كما هو حاصل

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية

الآن الى حد كبير.

واذا كان العالم محظوظ ببعض بقاعه بوفرة المياه ، فان مناطق أخرى تعتبر محرومة، او ذات موارد محدودة ومنها شرقنا العربي.

ولذا نرى ان معظم الدراسات عن المياه تؤكد ان مطلع هذا القرن سيكون مرحلة صراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط لأسباب شتى ,وان وضع المياه في هذه المنطقه والصراع حولها سيكون أعقد من مرحلة الصراع على النفط فيها. وقد عزّز هذا الرأي ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر الدولي حول المياه والبيئة والمنعقد في دبلن عام ١٩٩٢ والقائل "بأن الوضع المائي سينتقل من حالة الوفرة الى حالة الندرة، خصوصاً في المياه العذبة وسوء استخدامها. كما أشار البيان الى "ان صحة الإنسان ورفاهيته والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الأيكولوجية معرضة جميعاً للخطر ما لم تتم ادارة الموارد المائية العالمية حالياً ومستقبلاً بفاعلية تفوق الأدارات السابقة.

كذلك أكد مؤتمر ريو دي جنيرو عام ١٩٩٢ على ضرورة وضع استراتيجية دولية لحماية نوعية موارد المياه العذبة وامداداتها بهدف حماية البيئة والتنمية المستدامة"[١].

أهمية المياه وارتباطها بمشاريع التنمية:

من المؤكد انه في النصف الثاني من القرن العشرين، حدثت تطورات هائله على صعيد الكره الأرضية. سواء كانت تطورات صناعيةً وتكنولوجية او عمرانية او سكانية، رافقها استغلال كبير للأراضي والموارد المائية المتوافرة. وقد حصلت هذه التطورات ولو بنسب مختلفة في شرقنا العربي، حيث تزايد عدد السكان بشكل هائل، وأصبحنا بحاجة الى ما يسمى بالأمن الغذائي. ويكفي ان نعرف ان الصادرات الزراعية العربية كانت تغطي أقل من ٢٤ ٪ من الواردات الزراعية عام ١٩٩٨، وان العجز في الميزان التجاري الزراعي لذلك العام بلغ ٦, ٢١ مليار دولار في هذه الدول[٢].

هذه الأرقام تظهر الصورة الهشة للأمن الغذائي العربي، ومدى التبعية الغذائية العربية وارتباطها بالخارج. ولكي يتوفر الأمن السياسي لأية دولة لا بد ان يكون مدعوماً بالأمن الغذائي، الذي كي يتحقق، لا بد من توفر الأكتفاء الذاتي

والقيام بعملية تنمية متكاملة. ولتنفيذ مشاريع التنمية، والزراعية منها على وجه الخصوص، لا بد من توفير الموارد المائية والمحافظة عليها، او بالأحرى تحقيق الأمن المائي.

لكن تحقيق الأمن المائي في دول المشرق العربي هو من أعقد الأمور وأصعبها، اذ ان القسم الأكبر من اراضي هذه المنطقه يصنف مع الأراضي الجافة وشبه الجافة. كما ان سقوط الأمطار فيها يتميز بالتذبذب والتغير من عام لآخر. واذا كان العالم العربي يشكل ١٠,٢٪ من مساحه العالم و٥٪ من عدد سكانه، إلا ان موارده المائية العذبة لا تمثل اكثر من ٠,٥٪ من المياه العالمية المتجددة. ويعتبر العالم العربي الأفقر ماءً بالمقارنة مع باقي المناطق الكبيرة في العالم، اذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه العذبة فيه حوالي ١٠٠٠م٣ سنوياً مقابل ٧٧٠٠م٣ في العالم[٣].

الى ذلك فإن العجز الهائل في الميزان الغذائي في الدول العربية، تلزمه كميات هائلة من المياه لتغطيته. وكلما مرّ الزمن ودارت عجلة التطور والتنمية وزاد عدد السكان، فإن الموارد المائية القليلة اصلاً في العالم العربي سوف تعجز عن تلبية الأحتياجات. وفي هذه الحالة سوف تتم تغطية العجز المائي بمزيد من استيراد المواد الغذائية مما يزيد العجز عن تحقيق الأمن الغذائي.

واذا كنا نتكلم عن الدول العربية والأمن المائي، فالمشكلة أعقد في شرقنا العربي، اذ يكفي ان نلاحظ ان معظم المياه السطحية القادمة الينا تتمثل بالأنهار الرئيسية الثلاثة: دجلة والفرات والنيل، ومنابع هذه الأنهار تقع خارج حدود الدول العربية. ولا يمكن لهذه الدول ان تتحكم بمنابع دجلة والفرات القائمة في تركيا، ولا في المشاريع الهائلة المتمثلة بالسدود الضخمة المقامة عليها كما هو حاصل في تركيا. وبالتالي فالأمن المائي لهذه الدول هو مخترق. ومن الممكن اذا زاد خرقه أن يؤدي الى معارك على موارد المياه، وكذلك الأمر بالنسبة لنهر النيل، بل هو أعقد، كون منابع النيل تقع في أثيوبيا وغيرها من الدول الافريقية.

اما على الصعيد الداخلي في هذه المنطقة، فتوجد عدة أنهار داخلية مهمة مثل العاصي والليطاني ونهر الأردن الذي يعتبر من اهمها، ومعظم منابعه في سوريا ولبنان. لكن اسرائيل تستأثر بالقسم الاكبر من مياهه، إما بالسرقة او باستخدام سياسة القوة. لذا فإن الدول العربية المشرقية في حالة لا تحسد عليها، وهي

مضطرة ان تحقق الحماية لأمنها المائي، سواء على الجبهة الخارجية مع الدول المتحكمة بالمنابع، او على الجبهة الداخلية المتمثلة بالعدو الأسرائيلي الذي من صلب عقيدته واستراتيجيته السطو على مياه جيرانه، وهو الطامع المتربص بالمياه الداخلية في كل بلد عربي مجاور، وعلى سبيل المثال تربصه التاريخي والمتواصل بنهر الليطاني. ولا يمكن الحفاظ على الحق المائي العربي إلا بتظافر الجهود العربية وإيجاد استراتيجية عربية موحدة تجابه المخاطر الخارجية على هذه الثروة المائية. وذلك يكون بالمحافظة على هذه الثروة وترشيد استخدامها لحمايتها من الشح والنضوب.

من الواضح مدى الترابط بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وهذا الأخير بحاجة الى استراتيجية عسكرية وعوامل قوة لتأمين الحفاظ عليه.

واذا قلنا بتوازن القوة، فهذه القوة لن تتوفّر في ظل أنظمة فقيرة ذات اقتصاديات متواضعة. فالقوة العسكرية يجب ان تكون مدعومة بقوة اقتصادية. وللوصول الى الحفاظ على الأمن المائي لا بد من تحقيق الأمن الغذائي. وهذا الأخير مرتبط بعمليات التنمية المستدامة. والمياه عصب هذه التنمية. فالزراعة حتى تنهض في بلادنا لا بد لها من المياه، كون معظم الدول العربية تعتمد في زراعتها على الريّ. واذا كانت الدول النامية ومنها البلاد العربية قد اعطت الأولوية في برامج تنميتها الى الصناعة والمظاهر العمرانية في المدن، فإنها عادت وتراجعت نسبياً عن هذا الخطأ، اذ بعد وقوعها في الفجوة الغذائية الهائلة اضطرت الى إيلاء الزراعة بعض حقها، والى التوسع في مشاريع الريّ واستصلاح الأراضي مما يتطلب كميات هائلة من المياه.

والزراعة وان كانت اكثر القطاعات الاقتصادية حاجة الى المياه في عملية تنميتها، فالصناعة لا تقل عنها حاجة، وكذلك الخدمات على اختلافها. واذا أخذنا بالحسبان الزيادة السكانية الهائلة مع عملية التنمية البشرية من جميع وجوهها، الى التقدم الحضاري وارتفاع مستوى المعيشة ,فكل ذلك من شأنه زيادة الطلب على المياه في ظل عمليات التنمية. واذا كانت بعض الدراسات تشير احياناً الى ان الموارد المائية في المنطقه قد تكون كافية على الأقل في المستقبل القريب، شرط ان يتم استهلاك المياه بإشراف سياسة رشيدة، فإن آراء بعض المتخصصين

لا تتوافق مع ذلك، ويرى بعضهم ان "هذه الموارد ليست موزعة بين بلدان المنطقة بالتساوي وبشكل يتناسب مع حاجاتها، اضافة الى ان القسم الأكبر من مصادر المياه في المنطقة هو عبارة عن انهار عابرة للحدود. ومن هنا خطر البعد الإقليمي المتزايد على مسألة المياه. وبما ان لهذا البعد الأقليمي، اضافة الى الجانب الاقتصادي التنموي، جوانب اخرى متعددة (سياسية، حقوقية وعسكرية)، فإن مسألة التنمية في المنطقة في جوانبها المتعلقة بالمياه اصبحت ترتبط الى حد بعيد بمسألتي التعاون والصراع بين دول المنطقة حول مصادر المياه"[٤].

أسباب تفاقم الصراع حول المياه في المشرق العربي

مما لا شك فيه انه في النصف الثاني من القرن العشرين ازداد استهلاك المياه العذبة بعشرات الأضعاف عما كان عليه سابقاً. والسبب المباشر لهذا الأستهلاك المفرط هو الزيادة السكانية الهائلة وارتفاع مستوى المعيشه لدى الشعوب. وفي الوقت الراهن ولا سيما في الثلث الأخير من القرن العشرين، تفاقمت أزمة المياه العذبة على الصعيد العالمي عموما وكذلك في شرقنا العربي. حتى قيل في مؤتمر استوكهلم عام ١٩٨٢ حول المياه :" ان المياه العذبة ستأخذ مكانها الى جانب مصادر الطاقه الأخرى ,كقضية سياسية اساسية خلال العقد القادم، وان منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر حساسيه في هذا الأمر "[٥]. وفي الوقت ذاته أفادت بعض تقارير وكاله الأستخبارات الأميركية التي صدرت في الثمانينات بأن هناك عشر مناطق في العالم مرشحة لحروب بسبب النزاع على المياه العذبة، على رأسها منطقة الشرق الأوسط (بين العرب واليهود وبين العرب والأتراك). ومن ابرز الأسباب لخلق ازمة المياه في منطقة الشرق العربي ما يلي:

١- زرع الكيان الصهيوني:

ان منطقة الشرق الأوسط تشكل واحدة من بؤر التوتر العالي في العالم. وكان زرع الكيان الصهيوني في هذه المنطقة وتشريد سكانها، السبب الأبرز في تأجيج المشاكل والأزمات وخلق ما يسمى اليوم بالصراع العربي الأسرائيلي. واذا كان هذا الصراع في بداياته يأخذ شكل المجابهة العسكرية، فإن مشكلة شحّ المياه وأطماع العدو الصهيوني صاحب الأيديولوجية الزراعية- المائية في مياه جيرانه وسطوه

عليها ,فتح الصراع على جبهة اخرى هي جبهة المياه.

٢- تقسيم المنطقه الى كيانات سياسية:

اذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد بقيت هادئة لفترة طويلة على جبهة المياه، وكانت كل دوله تأخذ احتياجاتها من المياه سواء منها السطحية ام الجوفية بدون أية مشاكل، فالسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى الى قلة عدد السكان آنذاك من جهة والى وجود هذه المنطقة في ظل سلطة مركزية واحدة، فلا يمكن ان ينشب صراع مثلاً على مياه دجلة والفرات بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة اخرى، كون السلطة العثمانية كانت هي المسيطرة على كل هذه المنطقة.

لذلك فإذا اردنا ان نبحث اسباب تفاقم الصراع في المنطقة على المياه من الجائز القول بأن اتفاقية سايكس - بيكو التي قسّمت المنطقة الى دويلات، وجعلت لكل دويلة مصالحها المائية المنفردة، فكان ذلك من الأسباب الواضحة في تأجيج الصراع على المياه. وكما نرى فإن القانون الدولي لم يدخل في كل هذه التفاصيل الدقيقة في توزيع مياه الأنهار المشتركه وبقيت هنا الغلبة للأقوى، بينما لم تكن المشكلة مطروحة بالأساس لو كانت المنطقة ضمن ادارة سياسية واحدة.

٣- الظواهر المناخية:

بأستثناء لبنان الذي يعتبر واحة الدول العربية حيث تتلقى معظم اراضيه كمية لا بأس بها من الأمطار تسمح بقيام زراعات بعلية، فإن الصحارى تسيطر على اراضي معظم الدول العربية التي تزيد مساحتها عن ١٤ مليون كلم٢ ولا تشكل الأراضي الزراعية او الصالحة للزراعة فيها أكثر من ١١٪ منها. وهناك ٦٩٪ من هذه الأراضي يقلّ فيها معدل الأمطار عن ١٠٠ملم سنوياً، و٢٠٪ منها يتراوح هذا المعدل فيها بين ١٠٠و٤٠٠ ملم سنوياً[٦].

ومن المعروف ان المناخ في معظم البلاد العربية يتّسم بارتفاع درجات الحرارة أغلب أشهر السنة، ويسيطر الجفاف اكثر كلما اتجهنا نحو الداخل الصحراوي. ويزداد المدى الحراري الفصلي واليومي، ويقل عدد الأيام الماطرة. واذا كانت السنة اصبحت تتميز بفصلين واضحين هما الصيف والشتاء، فإن فصل المطر يعتبر قصيراً نسبياً. واذا كانت الأمطار تتساقط في فصل الشتاء، فهي تتميّز بالذبذبة بين عام وآخر. واذا كانت الحاجة الى المياه في فصل الشتاء قليلة نسبياً

في ما يخصّ الزراعات المروية، فإن هذه الحاجة تبلغ أوجها في فصل الصيف الذي يعتبر فصل الجفاف حيث يخف تصريف الأنهار وتقل المياه الجوفية وتزداد حاجة النبات الى المياه.

ومما يزيد من حدة الأزمة ان هذه الظروف المناخية الصعبة والمتذبذبة ترافقها موجة من التصحّر تتمثل بغزو الكثبان الرملية للمناطق الهامشية المحاذية للصحراء ,مما يقلّل من مساحات الأراضي الزراعية، وتدهور حالة المراعي الطبيعية وتراجع مساحتها من عام لآخر، يضاف الى ذلك تراجع في مساحة الغطاء النباتي المتمثل بالغابات الطبيعية.

٤- التزايد السكاني:

يعتبر هذا المؤشر من أهم عوامل زيادة الصراع على المياه في المنطقة العربية، اذ يكفي ان نعرف انه على صعيد العالم العربي كان عدد السكان سنة ١٩٧٠ حوالى ١٢٢ مليون نسمة[٧]،فأصبح عام ١٩٨٥ ، ١٩٠ مليون نسمة ,و٢٧٣ مليون نسمة عام ١٩٩٩[٨] وإذا أخذنا بمعدل النمو السكاني الذي هو حالياً ٢,٤ ٪، فإن عدد السكان حالياً هو ٢٩٣ مليون نسمة في العام ٢٠٠٢.

هذه المؤشرات تكفي لأن نعرف بأن الموارد المائية التي كان ينالها ١٢٢ مليون نسمة عام ١٩٧٠ اصبح يتقاسمها اليوم ٢٩٣ مليون نسمة، واذا ما استمرّ هذا التزايد بالوتيرة نفسها حتى العام ٢٠٢٥ فأي موارد مائيه سوف تكفي هذه الأعداد والهائلة في ظل موجات التصحر والجفاف؟

لا شك بأن مثل هذه الزيادة السكانية سيكون لها مضاعفات هائلة على حياة البشر في هذه المنطقة من حيث أمنهم المعيشي والغذائي والإجتماعي وعلى تأجيج حدة الصراع بينهم على الموارد المائية. فتأمين الغذاء لهذه الأعداد المتزايدة من السكان يعتمد على توسيع الرقعة الزراعية، والتوسع في استصلاح الأراضي يحتاج الى موارد مائية كبيرة في منطقة تعاني من التصحر والجفاف بينما الموارد المائية فيها محدودة.

اضافة الى ذلك فإن اسرائيل بعد احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ اصبحت تضم في ذلك الوقت ٣,٧٢ مليون نسمة من عرب ويهود، وارتفع هذا العدد الى ٦,٤٣ مليون نسمة عام ١٩٩٠ ومن المقدر له ان يكون قد فاق

ثمانية ملايين نسمة عام ٢٠٠٠[٩]. وقد بلغ عدد السكان العرب في فلسطين المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ٣,١ مليون نسمة عام ١٩٩٩. إن اسرائيل في حالة الركود السكاني سابقاً قد اشعلت حروباً ومدّت يدها الى المياه العربية في كل من سوريا والأردن ولبنان. فكيف بها اليوم وهي تتعرض لهذا السيل الهائل من المهاجرين خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. نجد ان تفكيرها وطموحها يذهب الى أبعد من حولها حيث منابع الأردن واليرموك ليصل الى الليطاني بل الى منابع النيل ودجلة والفرات. وهذا من صلب عقيدتها وشعارها الذي يشير الى حدودها من النيل الى الفرات. ومثل هذه الأمور لا يخفيها باحثوها وسياسيوها في جميع اقوالهم وكتاباتهم. بل جعلوها قضية دولية يروّجون لها ويدرجونها على طاولات المفاوضات.

٥- التقدم الحضاري وارتفاع مستوى المعيشة:

لا شك بأن التقدم الحضاري والإجتماعي والصحي وارتفاع مستوى المعيشة والوعي لدى الشعوب سوف تزيد جميعها من مستوى الأستهلاك البشري للمياه ومواردها. وفي العقود السابقة عندما لم تكن معظم الأرياف مجهزة بشبكات المياه، وكانت وسائل نقل المياه من الأنهار والينابيع بالطرق البدائية، كانت حاجات الفرد من المياه حينذاك حوالي ٢٠ ليتراً في اليوم. وهذا الرقم يعتبر متواضعاً جداً مع ما تعتبره المنظمات الدولية كحد ادنى لاستهلاك الفرد اليومي والذي يقدر حالياً ما بين ١٥٠-٢٠٠ ليتر يومياً. بينما معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ ليتر يومياً. وفي اسرائيل يبلغ المستوى ٤٠٠ ليتر يومياً بينما في سوريا لا يتجاوز ١٠٠ ليتر. وعلى العموم فإن نسبة الأستهلاك المائي المتوفر للفرد العربي حالياً لا تتجاوز ١٤٪ مما هو متوفر للفرد في أوروبا[١٠].

اضافة الى ذلك يشير احد تقارير البنك الدولي عن المياه في المنطقة العربية. بأن كمية المياه المتوفرة لهذه المنطقة سنة ١٩٦٠ كانت ٣٣٠٠ مليون م٣ ولسوف تنخفض هذه الكمية الى النصف في العام ٢٠٢٥، ويعتبر التقرير ان بعض دول المنطقة تقوم بتدمير مياهها الجوفية مما يعجّل في نضوبها، كونها تقوم بسحب كميات اكثر مما يجب. كما يذكر التقرير بأن ندرة المياه سوف يصاحبها التلوث

لأن مياه الصرف تتجه الى الأنهار والبحيرات[١١]. كل هذه العوامل سوف تزيد من حدة الصراع على المياه في الشرق العربي. واذا كانت حصة الفرد من المياه المتجددة في مطلع الستينات داخل المشرق العربي عالية نسبياً، فإن هذه الحصة هي في تراجع مستمر. والجدول التالي يوضح ذلك.

الموارد المائية في بعض دول المشرق العربي وحصة الفرد منها*

اسم البلد	صافي الموارد المائية (مليار م٣)	نصيب الفرد ١٩٦٠ (م٣)	نصيب الفرد ١٩٩٠ (م٣)	نصيب الفرد ٢٠٢٥ (م٣)
مصر	٥٨,٣	٢٢٥١	١١١٢	٦٤٥
العراق	١٠٠	١٤٧٠٦	٥٢٨٥	٢٠٠٠
فلسطين	٢,١٥	١٠٢٤	٤٦٧	٣١١
الأردن	٠,٨٦	٥٢٩	٢٢٤	٩١
سوريا	٥,٥	١١٩٦	٤٣٩	١٦١
لبنان	٣,٩٤	٢٠٠٠	١٤٠٧	٨٠٩

د. منذر خدام "الأمن المائي العربي" مرجع سابق ص ٢٦.
* هذه التقديرات مأخوذة من تقريرين ١- تقرير التنميه في العالم ١٩٩١

٦- حاجات القطاعات الإقتصادية الى المياه:

تختلف التقديرات حول توزيع المياه على القطاعات الإقتصادية المختلفة. لكنها تجمع على ان الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه في جميع بلدان العالم. وكون معظم الزراعات العربية منتشرة في مناطق مناخية جافة، فإن حاجتها الى المياه تكون اكبر ولاسيما في فصل الجفاف. ويشير احد التقارير ان المياه تتوزع في المنطقة العربية بين القطاعات الاقتصادية على الشكل التالي: ٨٣٪ في الزراعة، ١١,٥٪ في الصناعة و٥,٥ ٪ في الإسكان[١٢].

بينما يشير بعض المراجع الى ان الزراعة تستهلك ٨٧٪، في حين تستهلك الصناعة نحو ٧٪ والإستعمالات المنزلية حوالى ٦٪. ويظهر الجدول التالي كيفية استخدام الموارد المائية في مختلف القطاعات الاقتصادية في بعض دول المشرق العربي.

كيفية استخدام المياه، موزعة على القطاعات الأقتصادية في بعض دول المشرق العربي

اسم البلد	للأغراض المنزلية	للصناعة	للزراعة
مصر	٧	٥	٨٨
العراق	٣	٥	٩٢
فلسطين	١٦	٥	٧٩
الأردن	٢٩	٦	٦٥
لبنان	١١	٤	٨٥
سوريا	٧	١٠	٨٣
السعودية	٤٧	٥١	٢

المصدر : المصدر نفسه في الجدول السابق

واذا كانت الزراعة تستأثر بأكثر من ٨٠٪ من المياه، فإن طرق الري غيرالمتطورة تؤدي الى هدر أكثر من ٣٧,٥ ٪ من مجموع المياه المستخدمة. هذا اذا عرفنا ان الهكتار المروي في مثل هذه البلاد الجافة يحتاج الى حوالي ١٢ الف م٣ سنوياً، ويمكن تخفيض هذه الكمية الى ٧٥٠٠م٣[١٣] اذا ما احسنّا استغلال المياه وغيّرنا في طرق الري وهذا من شأنه ان يساعد على توسيع رقعة الأراضي المروية بالوفر المائي. ثم ان عمليات تطوير قطاع الانتاج الحيواني التابع للزراعة سوف يزيد من الضغط على كميات المياه المستخدمة كون مزارع الدواجن والأبقار وغيرها تحتاج الى كميات اكبر من المياه اذا تغيّرت من الطرق التقليدية الى الطرق المتطورة.

ولا زالت الصناعة في دول المشرق العربي في مرحلة النمو وليس هناك من صناعة ثقيلة وضخمة وهذه تستهلك المياه بكميات هائلة، اذ ان انتاج طن واحد من النحاس مثلاً يحتاج الى ٥٠٠م٣ من المياه . وانتاج طن من النيكل يحتاج الى ٨٠٠ م٣، وانتاج طن من الحديد يحتاج الى ٢٠٠ م٣. ومن الورق بين ٤٥٠ و١٠٠٠ م٣[١٤].

هذا عدا المشكلات التي تخلقها الصناعة في تلويثها للمياه العذبة خصوصاً عندما يعاد ضخ المياه العذبة المستخدمة في الصناعة الى المجاري المائية والبحيرات وما تحمله من مخلفات كيماوية ومواد سامة. ولا يقل خطر الزراعة في تلويث المياه عنه في الصناعة. اذ ان عمليات استخدام الأسمدة الكيماوية

ومواد الرش والمكافحة والمبيدات على اختلافها ومخلفات المزارع الحديثة كلها تؤدي الى تلوث المياه بنفايات يصعب التخلص منها إلا بأكلاف باهظة، كذلك الأستهلاك المنزلي المتزايد، وعلى الأخص في المدن الكبرى، وتنوع النفايات الحضارية كلها عوامل تؤدي الى زيادة الطلب على المياه وتلوثها في آن معاً. وزيادة الطلب هذه على موارد مائية محدودة من شأنه ان يؤدي الى خلق نزاعات وحروب بين الدول المتجاورة ذات المصادر المائية المشتركة وعلى الأخص في منطقة الشرق العربي.

والخلاصة فإن زيادة السكان والتوسّع الزراعي والصناعي والعمراني وإقامة مشاريع التنمية المختلفة، يضاف الى ذلك إهمال صيانة المنشآت المائية، وعدم استعمال الأساليب الحديثة في الريّ، والترشيد الأمثل في استخدام المياه، وعدم وجود توافق بين الدول المعنية بالموضوع، كلها أسباب سوف تؤدي الى تفاقم الصراعات حول المياه. وليست النزاعات والحروب هي الحل الأمثل لأن أي حرب سوف تؤدي الى ضرب مشاريع التنمية ويكون حصيلتها الدمار والتخلف. إن الأسلوب الأمثل ان يتم الحل بالتفاهم والطرق السليمة واستخدام الأساليب السياسية للوصول الى الحلول العادلة. وهذا كله ممكن بين الدول العربية ذاتها وبينها وبين تركيا. ولكن الصعوبة تكمن على الجبهة الأسرائيلية لأن الموضوع برمته خاضع للتسلط والسرقة والأنانية للدولة العبرية.

ميزان الموارد المائية والإحتياجات المستقبلية في دول المشرق العربي

أ- لبنان والوضع المائي:

أشرنا الى ان لبنان أشبه بالواحة في محيطه العربي. إذ ان معظم اراضيه تتلقى كمية من الأمطار تكفي لقيام زراعات بعلية، ما عدا منطقة الهرمل التي يحجب عنها جبل المكمل المؤثرات المناخية نظراً لأرتفاعه فتنخفض نسبة التساقط فيها، ما بين ٢٠٠و٤٠٠ ملم سنوياً. أما بقية المناطق اللبنانية فترتفع أمطارها من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ ملم. وهذا النطاق يشمل معظم الأراضي الساحلية والهضاب التي تليها والجنوب وقسم من البقاع. بينما تزيد كمية الأمطار في مرتفعات السلسلة الغربية وجبل حرمون من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ ملم سنوياً. وهنا لا بد من الأشارة الى ان كيول الأمطار قد بدأت في لبنان منذ نهاية القرن التاسع

عشر، حيث انشئت محطة في الجامعة الأميركية، ومن بعدها محطة كسارة في البقاع وهي تابعة للجامعة اليسوعية. واستمرت هذه المحطات في التزايد حتى بلغت في اوائل السبعينات ١٤٣ محطة، مشكّلة شبكة رصد كاملة لمعظم الأراضي اللبنانية بمعدل (محطة لكل ٧٣ كلم٢)[١٥].

اما كميات المياه والثلوج المتساقطة على الأراضي سنوياً، فتختلف تقديراتها من مرجع لآخر. ولكنها كلها في النهاية متقاربة مع فروقات قليلة، ما عدا القليل الذي يظهر فارقاً يذكر. ويقدرها المدير العام السابق للتجهيز المائي والكهربائي المهندس محمد فواز بـ٩٧٠٠مليون م٣ في السنة[١٦]. وقد ورد الرقم ذاته في كتاب: "مياه لبنان نفط لبنان" للدكتور هيام ملاط. كذلك اعتمد وزير الموارد المائية والكهربائية السابق المهندس جعفر شرف الدين هذا الرقم في كتابه "الوضع المائي في لبنان" وهذه الأرقام كما نرى تمثل الرقم الرسمي المعتمد من قبل وزارة الموارد المائية والكهربائية. اما مجلس الإنماء والإعمار، فيقدّر كمية الهطولات السنوية في لبنان عام ١٩٨٠ بحوالي٩٢٠٠مليون م٣، والأب بلاسار واضع الخريطة المائية للبنان سنه ١٩٧٠ فقد كان تقديره الأقل بين التقديرات وهو٨٢٠٠ مليون م٣[١٧].

هذا مع العلم ان هذه الكمية تشكل المعدل الوسطي، وهي عرضة للتذبذب من عام لآخر. وقد لا تشكل في سنة جافة اكثر من ٥٥٪ من المعدل الوسطي، أو قد تزيد في سنة ماطرة الى ١٥٥٪ عن هذا المعدل. واذا ما تم اعتماد الرقم الرسمي للهطولات الصادرة عن وزارة الموارد المائية، فإن كمية المتساقطات من امطار وثلوج على الأراضي اللبنانية تبلغ ٩٧٠٠ مليون م٣ في السنة ,ويضيع من هذه الكمية المتساقطة ما يلي:

٥٠٧٠ مليون م٣ بالتبخر.

٦٠٠ مليون م٣ بالتسرب الى باطن الأرض.

٤١٥ مليون م٣ الى سوريا في نهر العاصي.

٩٥ مليون م٣ الى سوريا في النهر الكبير الشمالي.

١٤٠ مليون م٣ الى فلسطين في نهر الحاصباني.

وبذلك تكون الكمية الصافية للبنان والتي يمكن استغلالها

٩٧٠٠-(٥٠٧٠ +٦٠٠+٤١٥+٩٥+١٤٠)= ٣٣٧٥ مليون م٣

والجدير ذكره ان ٧٦٪ من هذه الكمية الباقية والبالغة ٣٣٧٥ مليون م٣ تصل

في الأشهر الرطبة، والباقي يعود لأشهر الصيف الجافة التي تزداد فيها الحاجة الى المياه[١٨]. وقد ورد هذا الرقم عن الكمية المتبقية. من المياه في مرجع آخر على انه ٢٧٠٠ مليون م٣. وعلى أي حال فإن هذه الكمية سواء كانت بالتقدير المتوسط او بالتقدير الأدنى، فإنه لا يمكن للبنان بأي حال من الأحوال ان يستفيد منها كلياً. وأقصى ما يمكن الأستفادة منها في فصل الصيف هو حوالي ٨٠٠ مليون م٣ يضاف اليها ما يمكن استغلاله من المياه الجوفيه والمقدر بـ٤٠٠ مليون م٣. بالإضافة الى ما يمكن تخزينه في البحيرات والسدود الجبلية في فصل الأمطار والمقدرة بـ٥٠٠ مليون م٣. وبذلك تكون الكمية القصوى التي يمكن الأستفادة منها في الأشهر الجافة حوالي ١٧٠٠ مليون م٣. مع ان هذا الرقم يقدر في مراجع اخرى بحوالي ٢٢٠٠ مليون م٣. ومهما يكن من أمر فإنه تستحيل السيطرة على كامل المياه نظراً لجريان الأنهار اللبنانية السريع، وكلفة السدود، وجيولوجية الأرض المتشققة وغيرالقابلة للتخزين احياناً.

اما الكميات المستخدمة حالياً في لبنان من المياه فتقدر على الشكل التالي: ٦٧٠ مليون م٣ للزراعة والري، ١٥٠ مليون م٣ للشفة والإستخدام المنزلي و٤٠ مليون في الصناعة. أما في ما يخصّ الري فإن مصادر المياه السطحية تساهم بـ٤٢٠ مليون م٣ والمياه الجوفية بـ ٢٥٠ مليون م٣[١٩]. ونظراً لغياب مشاريع الري العامة التي توقفت بسبب الحرب ,فقد ازداد الضغط على المياه الجوفية من خلال حفر الآبار بدون رقابة مما أصبح يشكّل خطراً على المياه الجوفية في لبنان.

اما الأرقام الحالية فلا شك انها تختلف عن التقديرات السابقة خصوصاً بالنسبة للإستهلاك المنزلي. فإذا اعتمدنا التقدير الحالي للسكان في لبنان والذي يجاوز ٣,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠. ومعدل الإستهلاك اليومي للفرد والذي تتفاوت التقديرات حوله كثيراً. يتبيّن أن المعدل الوسطي هو ١٦٥ ليتر يومياً للفرد، وهذا الرقم معتمد في اغلب الدراسات عن لبنان ,وهو يقل كثيراً عن مستوى استهلاك الفرد اليومي في الدول المتقدمة والذي يزيد عن ٤٠٠ ليتر. فيكون بالنتيجة ان الأستهلاك المنزلي السنوي في لبنان يقدر بحوالي ٢١٧ مليون م٣ سنة ٢٠٠٠. اما الأستهلاك الصناعي فمن الصعب تقديره بسبب التعامل المباشر مع مصادر المياه وغالباً بدون رقابة حكومية. ومع أن أغلب المراجع قدّرت الطلب الصناعي على المياه بـ ٥٠ مليون م٣ سنوياً في التسعينات، إلا ان بعض

المصادر رفعت هذا الرقم الى ٢٤٠ مليون م٣ عام ٢٠١٠[٢٠].

اما في ما يخص الطلب الزراعي على المياه ، فيمكن القول ان مساحة الأراضي الزراعية التي يمكن توفرها كحد اقصى في لبنان وعلى المدى البعيد هي حوالي ٤٩٠ الف هكتار، (وكحد ادنى على المدى القصير ٣٨٥ الف هكتار). اما المساحة المزروعة حالياً عام ٢٠٠٠ فتبلغ ٢٤٨ الف هكتار، والباقي اراض زراعية متروكة او اراض يمكن استصلاحها. اما الأراضي المروية فتبلغ حالياً في لبنان١٠٤ الآف هكتار او ٤٠٪ من مجمل الأراضي المزروعة.

ومن هذه الأراضي المروية يسقى القسم الأكبر بطريقة الجر ٦٣,٥٪ و٢٨٪ بطريقة البخّ ,والباقي ٨,٥٪ بطريقة الري بالنقط(٢١). واذا علمنا ان الهكتار الواحد يحتاج ما بين ٧ الاف و١٠ الاف م٣ من المياه لريه سنوياً، فإن الأراضي المروية في لبنان تستهلك حاليا بمعدل ١٠ الاف م٣ للهكتار جرّ ,و٧ الآف م٣ للهكتار بخّ ,وتنقيط حوالي ٩٦٢ مليون م٣ معنى ذلك ان حاجات لبنان المائية حالياً للزراعة والإستخدام المنزلي والصناعة (مع التحفظ على مستوى حاجاتها التي اوردناها في الحد الأدنى) تساوي ١٢٢٩ مليون م٣ سنوياً.

فكيف لو اردنا ان نروي جميع الأراضي اللبنانية الزراعية أو الصالحة للزراعة في حدها الأدنى والتي تقدر بـ ٣٨٥ الف هكتار فمن الطبيعي اننا سوف نحتاج على قاعدة الإحتساب السابقة الى حوالي ٣٨٥٠ مليون م٣. وهذا ما لا يتوفر في لبنان من جميع المصادر المائية المتاحة والتي قدرت بـ ٣٣٠٠ مليون م٣.

أوردنا هذه المعطيات والأرقام لنتوصل الى القول بأنه مهما روّجنا لأنفسنا، بأن لبنان "قصر المياه" وان لبنان واحة الدول العربية المائية. ومهما روّج العدو من اضاليل بأن المياه اللبنانية فائضة عن حاجة البلد، وان قسماً كبيراً منها يذهب هدراً في البحر، وان لبنان مستعد لبيع قسم من مياهه لجيرانه، فإنه لا صحة لكل ذلك، اذ ان مياه لبنان اذا ما استخدمت بالشكل الأمثل في جميع الميادين التي هي بحاجة الى المياه، واذا ما طبّقت خطط التنمية في جميع المناطق اللبنانيه وظل المستوى الحضاري والإجتماعي والعمراني سائراً نحو الأفضل، فإن مجموع كمية المياه الصافية في لبنان والتي لا يمكن السيطرة عليها كلياً كما اوردنا، تعتبر غير كافية اطلاقاً. ولسنا بحاجة الى اثباتات في هذا المجال ,فالأرقام تنطق بذلك والكل يدرك حالياً ذلك اذا ما لاحظنا ان المياه لا تصل بشكل منتظم وبالكمية

المطلوبة الى جميع البيوت في المدن. وكذلك في الأرياف رغم عدم الأنتظام في توزيع المياه، إذ أن قرى عديدة لا زالت تشتري المياه بالصهاريج من اماكن بعيدة عنها. و في فصل الصيف تثور النزاعات وتتفاقم بين الفلاحين على موارد المياه لري اراضيهم.

ب- الوضع المائي في سوريا:

تتكون الموارد المائية السورية من عدة مصادر هي: مصادر تقليدية وهي عبارة عن الأمطار والمياه السطحية المتمثلة بالأنهار والينابيع. والمياه الجوفية. يضاف الى ذلك بعض الموارد المائية غير التقليدية والمتمثله بمياه الصرف الزراعي والصرف الصحي الموجود في المدن حيث تتجه الى الأنهار(بردى والعاصي)، وان كانت قد اتخذت بعض الأجراءات لمعالجة هذه المياه قبل استخدامها في الري. وقد اتينا على ذكر هذه الموارد الأخيرة المتمثلة بالصرف الزراعي والصحي كون التقديرات المائية المتأتية عنها قدّرت حسب مصادر وزارة الري السورية بـ ٩٧٥ مليون م٣ عام ١٩٩٨[٢٢].

ومع ان كميات الأمطار الهاطله على سوريا تعتبر كبيره نسبياً حيث تقدر بحوالي٥٠ مليار م٣ سنوياً، إلا ان القسم الأكبر منها او اكثر من ٧٠٪ يضيع بالتبخر. اما مياه الأنهار السورية فيمكن تقسيمها الى عدة فئات: فئة تنبع من خارج سوريا وتمر بها وهي الأنهار الرئيسية الفرات ودجلة والعاصي. وفئة تنبع من سوريا وتصب خارجها كاليرموك وبانياس. وفئة ثالثة هي أنهار داخلية. وهذه الأخيرة ليست مثار نزاعات بينما الفئتين الأولى والثانية عرضة للمشاكل والنزاعات.

وعلى كل فالإيرادات المائية المتاحة في سوريا تقدر بحوالي ٢٣ مليار م٣. وهي موزعة كالتالي: ١٠,٣٦٣ مليار م٣ مياه سطحية وجوفية. والجوفية وحدها تزيد عن ٢ مليار م٣ يضاف الى هذه الموارد مصدر هام يقدر بـ ١٣ مليار م٣ يدخل الحدود السورية من نهري الفرات ودجلة[٢٣]. وبالرغم من هذه الثروة المائية المتاحة فإن سوريا تعتبر من الدول التي تواجه أزمات في ميزانها المائي، خصوصاً بعد الزيادة السكانية العالية. ويكفي ان نعرف ان عدد السكان في سوريا كان سنة ١٩٨٥ حوالي ١٠,٣ مليون نسمة وفي سنة ١٩٩٩ أصبح ١٦,١ مليون نسمة، أي بزيادة قدرها ٥٧٪ عما كان عليه قبل ١٤ عاماً. ولا زالت سوريا تعتبر من

الدول ذات النمو السكاني العالي والبالغ ٣,٣٪ سنوياً[٢٤].

ولا شك أن أثر هذه الزياده السكانية يظهر على الأقل في دمشق وضواحيها، حيث قارب مقدار هذا المجمع السكاني ٣,٥ مليون نسمة، مما أدى الى تفاقم أزمة المياه حالياً في هذه المنطقة. هذا وقد رأينا ابان انشاء المشاريع التركية على نهر الفرات ودجلة في تركيا وتعبئة تلك السدود التي تصل قدرة تخزينها الى ٩٠ مليار م٣. أي ما يعادل مياه نهر الفرات على مدى ثلاث سنوات. وكان لذلك العمل مردود سلبي جداً آنذاك على كل من سوريا والعراق، أدى الى نشوب أزمة حادة بين الدول الثلاث المتشاطئة على النهر. ونتيجه لذلك انخفض منسوب المياه في بحيرة الأسد على الفرات في سوريا الى ادنى مستوى له وبقيت توربينة واحدة تعمل من اصل ثمانية لتوليد الطاقة، علماً بأن ٦٠٪ من موارد الطاقة الكهربائية في سوريا تتولد من تلك المحطة. وكان الضرر اكبر في المحاصيل الزراعيه في العراق[٢٥].

هذا عدا عن المشاكل الظاهرة في جنوب غربي سوريا والمتمثلة في سرقة اسرائيل لمياه الجولان ومياه اليرموك، اضافه الى موجات الجفاف التي تتعرض لها هذه المنطقة التي يسيطر عليها المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي. وهذا بدوره سيؤدي الى خفض مستوى الموارد المائية السطحية والجوفية في هذا البلد. كل هذه العوامل مجتمعة تضع سوريا في خضم أزمة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط، وتجعلها عرضة للتجاذب بين جارتها الشمالية تركيا وعدوتها الجنوبية اسرائيل، علماً بأن مواردها المائية المتوفرة اقل نسبياً من غيرها من الدول المحيطة بها، لذا تعتبر أشد حاجه اليها. فإذا قلنا ان موارد سوريا القابلة للأستثمار تقدر بحوالي ٢٣ مليار م٣ فإن ثروة تركيا السطحية والجوفية تقدر بـ ٢١٤ مليار م٣ وثروة العراق ٧٦,٥ مليار م٣.

الوضع المائي في الأردن:

يعتبر الأردن من الدول التي تعاني نقصاً شديداً في المياه، وموارده المائية شحيحة بشكل عام. وتزيد مساحة الأردن عن ٩٠ ألف كلم٢ تشكل الصحراء اكثر من ٨٠ ٪ منها، لذا فإن الجفاف يسيطر على البلد، والأمطار متذبذبة فيه من عام لآخر. وهي لا تتوزع بشكل عادل على معظم المناطق. اضف الى ذلك نسبة

النمو السكاني تعتبر الى حد ما عالية تقارب ٣٪ سنوياً. وموجات الهجرة التي يتعرض لها الأردن (كما في حرب ١٩٦٧ وفي حرب الخليج حيث تم تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين الى الأردن). ويكفي ان نعرف انه في الخمس عشرة سنة الأخيرة زاد سكان الأردن الى الضعف تقريباً. وبينما كان عدد السكان عام ١٩٨٥ حوالي ٢,٧ مليون نسمة، أصبح في العام ٢٠٠١ اكثر من ٥ ملايين نسمة[٢٦].

اما كميات الأمطار السنوية في الأردن فتتركز في القسم الشمالي الغربي من البلاد ويبلغ حجمها ٧٢٠٠ مليون م٣ . وفي السنوات المطيرة قد يرتفع هذا الرقم الى ١٢٠٠٠ مليون م٣. وتتراجع هذه الكمية الى ٦٠٠٠ مليون م٣ في سنوات الشح. واذا كان المعدل العام للأمطار في المناطق الشمالية الغربية ٥٠٠ ملم فإنه يتراجع في المناطق الجنوبية والشرقية الى اقل من ٥٠ ملم[٢٧]. وتتراجع نسبة الأمطار كلما اتجهنا نحو الداخل في العمق الصحراوي.

ويحصل الأردن على مياهه من مصدرين هامين هما: المياه السطحية والمياه الجوفية. اما المياه السطحية فهي عبارة عن مياه الأنهار دائمة الجريان والينابيع ومياه الفيضانات. اما الأنهار بالمفهوم المتعارف عليه فلا يوجد منها في الأردن سوى نهر واحد هو نهر الأردن والروافد التي له مثل اليرموك (وهو مشترك مع سوريا)، ونهر الزرقاء وبعض اودية العرب والكرك وغيرها من الأودية التي تنبع من الضفة الشرقية لنهر الأردن. وقد انشىء العديد من السدود على هذه المجاري للإستفادة بالشكل الأفضل من مياه الفيضانات والسيول والتحكم بها لأيام الجفاف.

وتقدر الكمية المتوفرة للأردن من المياه السطحية بحوالي ٧٢٠ مليون م٣ . بينما المصدر الثاني للمياه في الأردن تشكله المياه الجوفية ,ويقدر حجمها بـ ٤٤٣ مليون م٣ . وهي تتعرض الآن لعملية سحب جائرة مما يزيد نسبة الملوحة فيها. ومن هذه المياه الجوفية ما يعتبر مياها جوفية متجددة، وهذا جيد لأنها تتغذى سنوياً بمياه الأمطار. مع العلم انه في العديد من مناطق المياه الجوفية في الأردن اصبح ميزان المياه سلبياً، حيث انه يتم السحب بنسبة اعلى من التجدد. اما المياه الجوفية الأخرى فتعتبر مياها غير متجددة وربما تعود مياهها لآلاف السنين, ونسبة تزويدها بمياه الأمطار والتسرب قليلة جداً نظراً لبعدها عن مناطق سقوط الأمطار، اذ هي تتواجد على الحدود الجنوبية للأردن مع السعوديه. علماً

بأن السعودية تعتبر ناشطة في سحب المياه الجوفية القريبة من حدود الأردن الجنوبية ,مما يعرض هذه المياه للنفاد. ويظهر ان الأردن يستنزف موارده المائية الجوفية بكثافة اعلى من أي بلد آخر ,حتى ان حوالي ٣٠٪ من المياه الجوفية المستخرجة لا يتم تعويضها بالتغذية. مما يسبب هبوطاً في مستوى هذه المياه ويزيد من نسبة ملوحتها.

وكما اشرنا تعتبر كميات المياه محدودة بشكل عام في الأردن. والمستغل منها لا يفي بحاجه السكان. وما يمكن تطوير استغلاله تعتبر تكلفته باهظة نظراً لبعد مراكز الاستخراج عن مراكز الإستهلاك. وعلى الرغم ان الأردن يعتبر اكثر من غيره تطوراً في استغلال موارده المائية المحدودة، إلا أن كونه دولة شبه داخلية ولها حدود مشتركة مع العديد من الدول المجاورة، فهو دولة معرضة للمشاركة في احواضها السطحية والجوفية مع كل من سوريا، السعودية واسرائيل. وكما هو معروف ليس هناك من اتفاقيات ثابتة تحدد حصة كل دولة من هذه المياه.

وهكذا فان الاستفادة من نهر الأردن قليلة، نظراً لأن اسرائيل حولته واستأثرت بمعظم مياهه. وليس الوضع بأفضل على نهر اليرموك الذي يعتبر الرافد الأهم لنهر الأردن، والذي تبلغ طاقة تصريفه السنوية بأكثر من ٤٠٠ مليون م٣ وهو نهر مشترك بين سوريا والأردن وقد تم الأتفاق على توزيع مياهه واقامة سد الوحدة عليه بين الدولتين عام ١٩٨٧ حيث ابرمت الأتفاقية ولكنها لم تنفذ نظراً للضغوطات الأسرائيلية الكبيرة الطامعة في مياه هذا النهر.

وبعد هذا العرض يتبيّن ان اجمال الأيرادات المائية في الأردن يبلغ حوالي ١٦٠٠ مليون م,٣ ٤٠٪ منها من الأمطار، وهذه تستخدم في تطوير الزراعات البعلية ,والباقي أقل من مليار م٣ يؤمن الى حدٍ ما مناصفة من المياه السطحية ٥٤٪ من المياه الجوفية ٤٦٪[٣٨].

لقد دخل الأردن مرحلة أزمة تأمين الموارد المائية لسكانه. فقد ارتفع عدد السكان بشكل كبير، وكذلك تضخمت المساحات العمرانية والمدنية. كما ارتفع معدل استهلاك الفرد من المياه. فبعد ان كان معدله ٦٠ ليتراً يومياً في اوائل السبعينات، أصبح ٨٥ ليتراً في اوائل التسعينات. وارتفعت بشكل ملفت الحاجة الى المياه للأستهلاك المنزلي. كذلك فان الصناعة وبعد ان كانت تستهلك في اوائل السبعينات ٧ ملايين م٣ أصبحت تستهلك ٤٥ مليون م٣ في اوائل التسعينات

وهي في ارتفاع متواصل ,بينما كان يقدّر الإستهلاك المنزلي في اوائل التسعينات بحوالي ١٨٠ مليون م٣. وما يصحّ عن استهلاك المياه للعمران والصناعة يصحّ كذلك في المجال الزراعي. اذ تطورت الزراعات المروية في الربع الأخير من القرن العشرين بشكل كبير ,ولاسيما في منطقة الأغوار والمناطق المرتفعة. وتستهلك الزراعة ما مجموعه ٦٥٠ مليون م٣[٣٩]. وبذلك نرى ان الأردن يستهلك حوالي ٩٠٠ مليون م٣ من المياه في اوائل التسعينات وهي مرشحة لأن تفوق المليار م٣ حالياً.

وهكذا يتبيّن أن الحاجة الى المياه في الأردن تزداد تفاقماً، اذ ان مصادر التزويد بالمياه تقل عن الحاجات المطلوبة. ويزداد كذلك الفرق بين الطلب على المياه وبين ما هو متوفر. وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى الأردن مستمر في تطوير مشاريعه المائية. وقد انفق عليها الكثير من الاموال، وتتراوح حصة الإنفاق على مشاريع المياه بين ٩-١٥٪ من مجمل مشاريع التنمية. وتتمثل هذه المشاريع بإنشاء السدود على الأنهار واقامة الخزانات السطحية في جميع انحاء المملكة وخزن مياه الأمطار. ولا يزال الأردن يضاعف جهوده لتطوير موارده المائية وترشيد استغلالها وفرض التشريعات لمنع هدرها. وفي الوقت نفسه تحاول الحكومة الأردنية التفتيش عن مصادر رديفة مثل تحلية مياه البحر، او استيراد المياه من العراق، او الأستمطار الصناعي ,وهي مشاريع باهظة التكاليف لم يتم انجازها حتى اليوم.

الوضع المائي في اسرائيل:

عرضنا وضع المياه في كل من الدول العربية المجاورة لإسرائيل في المشرق العربي. ولا يخفى على احد المطامع الإسرائيلية في السيطرة على قسم من مياه جيرانها لتدعيم كيانها الإستيطاني التوسعي. وعامل المياه يشكل جزءاً مهماً في استراتيجية الدولة العبرية. بنت وتبني عليه احلامها التوسعية منذ بدء التفكير في نشأتها. واذا كان الصراع العربي الإسرائيلي تمثل سابقاً في حروب كثيرة دارت حول اقتطاع الأراضي العربية المجاورة، فلا شك ان المياه بدأت تظهر بشكل ابرز كوجه مهم من اوجه هذا الصراع.

وبشكل عام تعتبر فلسطين من الدول غير الغنية بالمياه. وبينما تتلقى اراضيها

الشمالية في منطقة الجليل كميات من الأمطار قد تصل الى ١٠٠٠ ملم سنوياً نجدها تنخفض تدريجياً كلما اتجهنا نحو الجنوب حتى تصل الى حوالي ٣٨ ملم في ايلات حيث يسيطر المناخ الصحراوي الجاف على هذه المنطقة المتمثلة بصحراء النقب. واذا كان القسم الأكبر من اسرائيل الى الجنوب من مدينة يافا لا يساهم بأكثر من ١٥٪ من المياه في اسرائيل فإن النصف الشمالي والواقع الى الشمال من يافا يساهم بـ٨٥٪ من مياه اسرائيل نظراً لكثرة امطاره من جهة ولأن مياه الأمطار تجري اليه من الدول العربية المجاورة (لبنان، سوريا، والأردن) من جهه اخرى. واذا كانت مياه الأمطار فوق فلسطين تقدر بحوالي ١٠ مليارات م٣ سنوياً فإن القسم الأكبر منها يضيع بالتبخر والتسرب.هذا وقد تضاربت الآراء حول الحد الأقصى الذي يمكن الإستفادة منه من هذه الهطولات. ما يتراوح بين ١٥٠٠ مليون م٣ و٣٢٠٠ مليون م٣. إلا ان معظم المراجع الإسرائيلية اجمعت اخيراً على الرقم١٨٥٠ مليون م٣. بينما حددته الموسوعة اليهودية ١٦٥٠ مليون م٣[٣٠]. هذا مع العلم ان مصادر اخرى تقدر كمية الهطولات بحوالي ٦ مليار م٣ سنويا. وهي تكفي في شمال اسرائيل لقيام زراعة بعلية ,اما في الجنوب فهي غير كافية ولا بد من الإعتماد على مصادر اخرى.

وتجمع الدراسات حالياً على ان اسرائيل هي في حالة من العجز المائي وان هذا العجز كان مقدّراً عام ٢٠٠٠ بـ ٨٠٠ مليون م٣ وان مواردها المائية ستقل بمعدل ٣٠٪ عما هو مطلوب اذا ما استمرت على هذا المسار من استهلاك المياه، حيث ان حاجات الصناعة والإستهلاك المنزلي تتزايد بوتائر عالية نظراً للتطور الصناعي ولزيادة عدد المهاجرين اليها. واذا كان الإستهلاك الصناعي والمنزلي لم يشكلا في سنه ١٩٧٤ اكثر من ٢٥٪ من حجم المياه المستهلكة في اسرائيل، فإن هذا الرقم ارتفع في سنه ١٩٧٩ الى ٣٠٪ وفي سنه ١٩٨٥ الى ٣٥٪.[٣١] وقد اشير الى هذا الرقم في مرجع آخر على انه ٣٢٪ عام ١٩٩٠. والحقيقة ان هناك الكثير من المعطيات التي تشير الى ان اسرائيل تخفي الكثير من أرقام احتياجاتها المياه او الكميات المستهلكة، لتظهر دائما بمظهر الدولة المحتاجة والتي لم تبلغ كامل حقوقها في اية مفاوضات، وإلا كيف نفسر هذا التغير في الأرقام، وأحياناً التراجع في نسب الإستهلاك، علماً ان سيل المهاجرين قد تدفق عليها بعد التسعينات واحتياجات الصناعة والسكان في تزايد مستمر الى المياه. وتعتبر اسرائيل من الدول التي تؤمن وفراً مائياً لسكانها يزيد عما هو موجود لدى جميع

جيرانها، وعلى سبيل المثال اذا كانت حصة الفرد اليومية للمياه في سوريا لا تزيد عن ١٠٠ ليتر، فإنها في اسرائيل تفوق ٥٠٠ ليتر يومياً.

واذا كانت اسرائيل حين نشأتها لم تستهلك من مياهها المتوفرة اكثر من ٣٥٠ مليون م٣ في اوائل ١٩٤٩ فإن هذا الرقم قد ارتفع الى ٢١٤٥ مليون م٣ عام ١٩٨٥ (مضافاً اليها استهلاك المناطق المحتلة في الضفة والقطاع). وقد تراجع هذا الرقم الى ١٩٠٢ مليون م٣ عام ١٩٩٠ (بدون استهلاك المناطق المحتلة)[٣٢].

ويتوزع استهلاك المياه في اسرائيل على القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالي:

استخدام المياه في المرافق المختلفة في اسرائيل عام ١٩٨٥-١٩٩٠ (مليون م٣)

القطاع	السنة ١٩٨٥	٪	السنة ١٩٩٠	٪
الصناعة	١٠٥	٥,٣	١٠٧	٥,٦
الزراعة	١٤٥٠	٧٣,٢	١٣٠٠	٦٨,٤
الإستهلاك المنزلي	٤٢٥	٢١,٥	٤٩٥	٢٦
المجموع	**١٩٨٠**	**١٠٠**	**١٩٠٢**	**١٠٠**

المصدر: المرجع رقم ٣٢.

نلاحظ من هذا الجدول ان هناك بعض الفروقات الطفيفة في العامين المذكورين بطريقة استهلاك المياه. وحيث انه زادت حصة المياه للإستخدام المنزلي وهذا أمر طبيعي نظراً لزيادة عدد السكان، نرى من جهة اخرى تناقص حصة المياه للزراعة. وهذا ما تحاول اسرائيل التخطيط له حالياً على الرغم ان القطاع الزراعي يعتبر اساساً في العقيدة الصهيونية. كذلك نلاحظ انه في هذا الجدول لم يذكر مقدار ما يستهلكه العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والذي يقدر بحوالي ١٦٥ مليون م٣ عام ١٩٨٥.

الموارد المائية في فلسطين:

اذا كان باستطاعتنا ان ندرس حاجات اسرائيل المائية وحاجات الضفة والقطاع كل على حدة، وتحديد هذه الحاجات المستقبلية، فانه من الصعب ان نفرق في

دراسة مصادر المياه لأنهم (العرب واليهود) داخل فلسطين يشتركون في شبكة هيدرولوجية واحدة، سواء منها السطحية او الجوفية. وتستقي فلسطين مواردها المائية من عدة مصادر: الأمطار والمياه السطحية المتمثلة بالأنهار والينابيع والمياه الجوفية واخيراً من معالجة المياه. وقد تطرقنا من قبل لعامل الأمطار. اما المياه السطحية فتتمثل بالأنهار دائمة الجريان والتي يأتي على رأسها نهر الأردن. ونظراً لأهمية هذا النهر وامتداد حوضه في كل من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، ولأنه لبّ الصراع على المياه بين العرب واسرائيل فلا بد من اعطاء تفصيل مبسط عن هذا النهر.

حوض نهر الأردن:

بالإستناد الى بعض المراجع فإن نهر الأردن يبلغ طوله ٢٥٢ كلم وتبلغ مساحة حوضه ٤٠ الف كلم٢ أي اربعة اضعاف مساحة لبنان. ويقع ٦٠٪ من هذا الحوض في المملكة الأردنية. ومع ان مساحة حوض نهر الأردن التي تقع في سوريا ولبنان صغيرة ولا تتجاوز ٥٪ من مساحة حوضه الا انها تتلقى اكبر كمية من مياه الحوض، اذ يتلقى في المنطقة التي يقع فيها جسر اللنبي وحتى نهاية الحوض في لبنان نحو ١٣ مليار م٣ من الامطار سنوياً. وفي هذه المنطقة تقع اهم الروافد الاساسية لنهر الأردن[٣٣].

واذا كان حوض النهر يتشكل من الجهات الأربع، فإن القسم الجنوبي منه أي عند نقطة التقائه بالبحر الميت لا تمتّ الى تغذية النهر بأية صلة. ويتلقى النهر موارده المائية من ثلاث جهات: الشمالية، الشرقية، والغربية.

وفي الشمال والشرق توجد ثلاث دول عربية هي: لبنان، سوريا والأردن. ومن هذه الدول بالذات يتغذى نهر الأردن. وعندما احتلت اسرائيل الضفة الغربية في العام ١٩٦٧ فإنها سيطرت بالكامل على حوض الأردن والمنابع الرئيسية للمياه فيه.

وفي حوض النهر الأعلى حيث بحيرة الحولة سابقاً (وقد جفّفها الأسرائيليون) تأتي الروافد الهامة للنهر من جبل الشيخ والجولان. وهذه الأنهار هي: الحاصباني وطاقته حوالي ١٥٠ مليون م٣ وهو ينبع من لبنان، ومن ثم بانياس وينبع من جبل الشيخ في سوريا ويرفد الأردن بحوالي ١٦٠مليون م٣، ثم نهر الدان الذي ينبع من سفوح جبل الشيخ في سوريا ويعتبر أغزر روافد الأردن ويغذيه

بنحو ٢٥٥ مليون م٣ وفي هذا النطاق من الحوض الأعلى للنهر يصب نهر البراغيث بطاقة ٢٠ مليون م٣ وينابيع الحولة تغذي النهر بحوالي ١٣٠ مليون م٣. أي ان النهر يتغذى في هذا النطاق بما مجموعه ٨٢٠ مليون م٣[٣٤].

هذه الكميات المذكوره سابقاً تصب في بحيرة طبريا، التي تعتبر اكبر خزان في فلسطين لتجميع المياه العذبة وتوزيعها على الأراضي الفلسطينيه حتى النقب. ويصب في البحيرة مباشرة بعض الأودية من الجولان بالإضافة الى بعض الينابيع المالحة والحارة والتي تؤثر سلباً في مياه البحيرة حيث تزيد نسبة الملوحة فيها. وبعد خروج النهر من بحيرة طبريا ولمسافة قصيرة يلتقي مع رافده الأهم ,نهر اليرموك والذي تتجمع فيه المياه من سهول حوران وهضبة الجولان وشمال غربي الأردن، حيث يغذي نهر الأردن بحوالي ٤٩٠ مليون م٣. ويتابع نهر الأردن جريانه حتى يصب في البحر الميت. وفي هذه الأثناء يتلقى روافده في الضفة الشرقية، التي ترفده بحوالي ٢٧٠ مليون م٣ وأهمها في الأردن: وادي العرب، وادي اليابس، نهر الزرقاء ووادي شعيب، ومن مجاري الضفة الغربية المحتلة فيتغذى النهر في مجراه بحوالي ٢٥٠ مليون م٣.

وهكذا يتكون الايراد المائي لنهر الاردن من حوالى ١٩٠٠ مليون م٣ معظمها من سوريا والأردن ومن ثم لبنان. والقسم الباقي من الضفة الغربية التي تعتبر ارضاً عربية محتلة بعد عام ١٩٦٧, وهي تساهم بقسم قليل بالمقارنة مع كل من الدول العربية الأخرى. وتعتبر الأراضي السورية المورد الأساسي للنهر ,يليها الأراضي الأردنية واخيراً اللبنانية. ونظراً للتفاوت الموسمي في كمية الأمطار فإن بعض المصادر تشير الى ان طاقة نهر الأردن بحوالي ١٥٠٠ مليون م٣ سنوياً[٣٥]. وبالاضافة الى نهر الأردن كمصدر للمياه السطحية في اسرائيل ,هناك عدة انهار داخلية دائمة الجريان أهمها نهر العوجا (اليركون) الذي يصل تدفقه السنوي الى ٢٢٠ مليون م٣ . بالإضافة الى انهار الزرقاء، النعامين ونهر المقطع.

الموارد المائية الجوفية في فلسطين:

تعتبر المياه الجوفية اهم مصدر للمياه في اسرائيل، ومن أصل الوارد المقدر ب١٦٥٠ مليون م٣ تشكل المياه الجوفية ٩٥٠ مليون م٣ او ما يوازي ٥٧,٥٪ ويعتبر خزان الجبل هو الحوض الرئيسي الذي يغذي المياه الجوفية في اسرائيل ,ويتكون من ثلاثة أحواض. الشرقي، الشمالي الشرقي والغربي. وهذا الأخير مركز بشكل

اساسي فوق منطقة الضفة الغربية ويعتبر الحوض الغربي المتجه الى المخزون المائي الاجمالي في الأحواض الجوفية في اسرائيل ويبلغ حوالي ٦٧١٠ ملايين م٣. تستغل اسرائيل هذه الاحواض بالاضافة الى مياه الضفة الغربية وقطاع غزة التي تقدر ٣٦٠ مليون م٣ وتعتبرها غنائم حرب[٣٦]. والخلاصة ان المياه الجوفية تعتبر المصدر الاساسي للمياه في كل من الضفة الغربية وغزة واسرائيل. والمصادر المائية الجوفية في هذه المناطق الثلاث تعتبر متداخلة بعضها ببعض.

وهذا التداخل الهيدرولوجي بين اسرائيل والضفة والقطاع من جهة وبين اسرائيل ودول الجوار المشاركه في حوض نهر الاردن من جهة ثانية، هو اكبر مثار للنزاعات حول المياه في هذه المنطقة، ولا يمكن حل تلك النزاعات إلا بالتفاهم وعقد الاتفاقيات. ولكن أين نحن من ذلك في ظل العدو الاسرائيلي الذي يحاول ان يستأثر بكل المياه لنفسه؟

بالاضافة الى الموارد المائية الاسرائيلية التي سبق ذكرها والمتمثلة بالامطار والمياه السطحية والجوفية ،هناك مصادر اخرى غير تقليدية مثل مصالحة مياه الصرف الصحي وتقدر بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون م٣. وتطوير نظام الاستمطار الصناعي وتحلية مياه البحر. والحقيقة ان اسرائيل تخفي الكثير من المعلومات عن واقع المياه عندها، سواء ما تسرقه من مياه عربية او ما تعمل على تحليته، لذا نجد ان الارقام متضاربة احياناً حول حجم الموارد المائية فيها. ويوضح الجدول التالي أهم مصادر المياه في اسرائيل حسب الموسوعة اليهودية.

مصادر المياه في اسرائيل حسب الموسوعة اليهودية

المصدر	مليون م٣	٪
نهر الاردن وروافده	٦٠٠	٣٧
المياه السطحية والجوفية من الجليل ومرج بن عامر	١٥٠	٩
المياه الجوفية في الساحل	٥٠٠	٢٩,٥
نهر العوجا (اليركون)	٢٣٠	١٤
حجز مياه الفياضانات	٩٠	٥,٥
تكرير المياه المستعملة	٨٠	٥
المجموع:	**١٦٥٠**	**١٠٠**

المصدر : المهندس صبحي كحالة "المشكلة المائية في اسرائيل" مرجع سابق.

وقد وردت هذه الموارد المائية في العام ١٩٨٥ بنسب اعلى من التقديرات السابقة. ولو ان التقدير السابق الوارد في الجدول يشير الى السقف الأعلى للسحب الآمن من الموارد المائية الاسرائيلية، ويحاول الاسرائيليون رفع هذا السقف الى ١٨٠٠ مليون م٣. لانه كلما ازداد السحب من المياه الجوفية وبلغ نسبة اعلى من مستوى التغذية ,فسوف يؤثر على زيادة ملوحة المياه. ويوضح الجدول التالي مصادر المياه في اسرائيل حسب الكمية القصوى التي يمكن سحبها.

العام ١٩٨٥

المصدر	مليون م٣	٪
بحيرة طبريا (نهرالاردن)	٦١٠	٢٨,٥
مياه الفيضانات	٩٠	٤,٢
مياه المجاري المكررة	٦٠	٢,٨
المياه الجوفية الساحلية	٤٥٥	٢١,٢
المياه الجوفية الجبلية	٧٤٠	٣٤,٥
مياه جوفية اخرى في الجليل ، النقب	١٩٠	٨,٨
المجموع:	**٢١٤٥**	**١٠٠**

المصدر: احمد هيبي، مرجع سابق ص ٣٦٤.

تشير المؤشرات السكانية اليوم الى انه يوجد على ارض فلسطين حوالي ٩ ملايين نسمة، منهم ٤,٧ مليون يهودي و٤,٣ مليون عربي[٢٧]. لا شك ان هذا العدد الكبير من السكان، مع سعي اسرائيل لجلب المزيد من المهاجرين سوف يفاقم الازمة، إذ ان الموارد المائية داخل فلسطين محدودة، ولذلك كان التمسك بالاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ التي تشكل المصدر الرئيسي لموارد المياه السطحية (نهر الاردن). يضاف الى ذلك ان السياسة الاسرائيلية تقوم على الاستيطان. ومن دون الاستيطان لا يمكن ان يقوم ويبقى الكيان الصهيوني، وواضح مدى الترابط بين الزراعة والاستيطان من جهة وبين الإيديولوجيا الصهيونية من جهة أخرى. فالزراعة بنظرهم تعني السكان والسيطرة على الارض. وقد لخّص بن غوريون تلك الاستراتيجيا بالآتي: "ان المياه هي الدماء

لحياتنا ولمجتمعنا الجديد، والوطن جذوره في مياهه وان اسرائيل تستخدم ٨٠٪ من المياه للزراعة"[٣٨].

والحقيقة ان اسرائيل تصرف الكثير من المياه على الزراعة حالياً (حوالي ٧٠٪ من مجمل الموارد المائية). والمياه المستخدمة في الزراعة مدعومة من الدولة ولا يدفع المزارع الاسرائيلي اكثر من ثلث ثمنها، لذلك يصرفها ويبذّر في صرفها. ومن المستهجن ان اسرائيل تصرف هذا الكم الهائل من المياه على الزراعة في حين تشكل الأخيره أقل من ٩٪ من الدخل الوطني. والكثير من الباحثين يعتقدون ويصرحون بأنه لو استوردت اسرائيل المنتجات الزراعيه من الخارج لكان ذلك أوفر عليها ولأستطاعت تحويل جزء من المياه المصروفة في الزراعة الى القطاعات الأخرى. وبذلك تخفف من السطو والتسلط على مياه جيرانها وتفتح ثغرة نحو السلام.

يقول احد المعلقين الغربيين المهتمين بوضع المياه والتابع لمبادرة المياه الكونية ومركزها واشنطن: "ان اسرائيل والأردن تتجهان بسرعة الى وضع تستخدمان فيه كافة موارد المياه المتوفرة لهما، ولم يبق لديهما سوى من ١٥ الى ٢٠ سنة حتى تتعرض الزراعة والأمن الغذائي فيهما الى الخطر"... ويتابع المعلق بالقول: "لقد حضرت الى المنطقة للبحث في الكارثة القادمة، ولتقصّي المخاوف التي تقوم على مقولة ان حروب المياه وشيكة الوقوع، وان الماء حل محل النفط كأكثر المواد مثاراً للخلاف والجدل في المنطقة. ويقول عن لسان أوري شامير استاذ تحليل المياه الاسرائيلي انه اذا اتجهت الأرادة السياسية للسلام، فلن يكون الماء عائقاً، اما اذا بحثت عن اسباب للحرب فسيكون الماء أفضل الأسباب لذلك[٣٩].

سياسة اسرائيل المائية فتيل التوتر للصراع العربي الاسرائيلي

منذ بدء التفكير من قبل الحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود على ارض فلسطين وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يغب موضوع المياه عن الحدود الآمنة لدولة اسرائيل، وكان يدخل في كل مشاريع ومخططات رواد الحركة الصهيونية ومؤتمراتها، ولاسيما مياه أنهار الاردن وروافده والليطاني ومياه جبل الشيخ. ففي عام ١٨٦٧ نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين، البعثة الصهيونية الاولى المكوّنة من مهندسين لتقييم الموارد المائية في المنطقة ووضعت

هذه اللجنة مياه نهري الاردن والليطاني في اعتبارها.[٤٠]

ويبدي هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية رأيه حول هذا الموضوع فيقول: "ان المؤسسين الحقيقيين للارض الجديدة-القديمة هم مهندسو الماء وعليهم يعتمد كل شيء". وقد لخّص فريش فاسد في كتابه "حدود أمة" المخططات التوسعية الصهيونية، على صعيد الموارد المائية كالآتي: "لما كانت المنظمة الصهيونية تهدف الى جمع اكبر عدد من الناس في أرض محدودة المساحة، أصبح من الواجب وضع مخططات للري واسعة النطاق. ولما كانت الموارد المائية محدودة في فلسطين، فقد جرى توسيع تلك المخططات حتى تشمل الاراضي الواقعة الى الشمال والشمال الشرقي من فلسطين. كي تصل الى منابع الاردن ونهر الليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده ..."[٤١]

وقبل الحرب العالمية الأولى اصدر بن غوريون وبن رفي كتابهما "ارض اسرائيل" واعتبرا فيه ان متصرفية جبل لبنان تشكل الحدود الشمالية للدولة العبرية. وفي الرسائل الموجهة من حاييم وايزمن الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩١٩. ومن بن غوريون بإسم إتحاد العمال الصهيوني الى حزب العمال البريطاني عام ١٩٢٠ تظهر ملامح السياسه الصهيونية للسيطرة على مياه المنطقة وتتضمن هذه الرسائل:

ضرورة شمول حدود فلسطين ، منحدرات جبل الشيخ ومنابع الاردن والليطاني، وذلك لأن الخط الذي ترسمه اتفاقية سايكس بيكو يقطع منابع المياه. وتؤكد هذه المذكرات على ان انهار ارض اسرائيل هي الاردن والليطاني واليرموك. وبنظرهم ان هذه المطالب ضرورية لتأمين زراعة ناجحة وتوفير طاقة كهربائية من جهة ثانية.[٤٢]

وتظهر جميع المصادر ان الصهاينة بقدر ما بذلوا الجهود للحصول على الأرض وانشاء وطن قومي في فلسطين، بذلوا أيضاً جهوداً اكبر لتأمين المياه لهذه الارض, لان المياه في فلسطين بنظرهم غير كافية لتأمين حاجات المهاجرين الجدد، وتثبت الوقائع ان اول عمليات التسلل الاستيطاني في العهد العثماني الى فلسطين كانت تتجه الى المناطق الشمالية بالقرب من طبريا والحولة وأصبع الجليل أي مناطق المياه او القريبة من منابع المياه.

وقد بذل الصهاينة جهوداً حثيثة لتعديل خط الحدود الذي رسمته اتفاقية

سايكس-بيكو بين كل من فلسطين ولبنان وسوريا، أي بين مناطق النفوذ الخاضعة لكلٍّ من الانتداب الانكليزي والانتداب الفرنسي. وقد استطاعوا في بعض الاحيان بواسطة ضغوطهم القوية عبر الانكليز ان يزحزحوا هذا الخط من بحيرة طبريا الى ما بعد الحوله شمالاً. وقد تقدموابالكثير من المذكرات الى مؤتمر الصلح بين الحلفاء محاولين تعديل هذه الحدود وذلك في العام ١٩١٩. وجعل هذه الحدود تمتد من مدينة صيدا غرباً الى جبل الشيخ شرقاً. وبعد التجاذب الكبير بين كل من الانكليز والفرنسيين حول المطالب الصهيونية، حيث كان كل طرف يحاول توسيع حدود انتدابه على حساب الآخر، انتقل الصراع وبدفع صهيوني لان تكون حدود فلسطين شامله لمجرى الليطاني. وقد رفض هذا الاقتراح من قبل الفرنسيين بقوة. وقد شكّلت قضية ترسيم الحدود بين فلسطين ولبنان مثار نزاع حاد بين الفرنسيين والانكليز، وبعد الأخذ والردّ والكثير من الجدل تم التوصل الى اتفاق اعتبر انتصاراً لوجهة النظر الفرنسية، وحددت فيه حدود لبنان الحالية. وفي احد بنود هذا الاتفاق نصت المادة الثانية على ما يلي: "يعين خبراء من قبل ادارات سوريا وفلسطين، ليستكشفوا بشكل مشترك، وضمن مهلة لا تزيد عن ٦ أشهر من توقيع الاتفاق، امكانيات ريّ الاراضي وانتاج الطاقة الكهربائية هيدرولوجياً من مياه الاردن الاعلى واليرموك وروافدهما، بعد اشباع حاجات الاراضي الواقعة تحت سلطة الإنتداب الفرنسي"[٤٣].

وعلى الرغم من كل ذلك استطاع الصهاينة أيام الانتداب ضم بعض الاراضي السورية القريبة من بانياس واليرموك والمحيطة ببحيرة طبريا، وكذلك ضم اكثر من ثلاثين قرية لبنانية كانت متداخلة مع سهل الخيام وأصبع الجليل في المناطق الخصبة الغنية بالمياه. وفي عهد الانتداب الانكليزي على فلسطين، أي قبل قيام الدولة العبرية، استطاع الصهاينة، وبتنسيق مع البريطانيين، ان يحصلوا على امتيازات لتنفيذ معظم المشاريع المائية التي كانوا قد خططوا لها، وفي الوقت عينه عملوا على عرقلة أي مشروع مائي يمكن ان تستفيد منه الدول العربية المجاورة ذات الصلة بالمياه المشتركة.

وفي سنة ١٩٢٦ حصلت شركة روتنبرغ اليهودية على حق استثمار مياه نهري الاردن واليرموك في نقطة تلاقيهما جنوب طبريا (عند جسر المجامع). وفي الوقت نفسه فرضت القيود على الاردن بعدم استغلال المياه هناك إلا بإذن من

الشركة اليهودية. كما حصلت شركات يهودية متعددة وفي فترات الانتداب الانكليزي، على حق استثمار العديد من الأنهار والموارد المائية الداخلية في فلسطين، وعلى امتياز تجفيف بحيرة الحوله عام ١٩٣٤ الذي كان بالأصل معطى للبنانيين، وقد استطاع اليهود بمؤازرة الانكليز الضغط عليهم وانتزاع الامتياز منهم[٤٤].

وبعد قيام الدولة العبرية اندفعت اسرائيل بسرعه نحو تنفيذ مشاريعها المائية، وكانت الدراسات جاهزة بخصوصها وذلك قبل قيام الدولة بواسطة خبرائها وبمساندة خبراء من الولايات المتحدة في مجال المياه. وأصبحت حرية الحركة لديها اكثر مما سبق بغياب أية رقابة اجنبية مثلما كان الأمر ايام الانتداب. وأصدرت التشريعات فوراً حيث أممت قطاع المياه واعتبرتها ملكا عاماً من أملاك الدولة وأسست شركات لوضع الدراسات والتصاميم وتقدير كميات المياه وتنفيذ خدمة المشاريع الاستيطانية وجلب الآلاف من المهاجرين اليهود. لقد كان واضحاً كيف ان المياه تدخل ضمن العقيدة الصهيونية، وكيف تعتمد عليها لجلب المهاجرين، وخلق القوى البشرية للتوسع والسيطرة على الاراضي العربية المجاورة، وبالتالي على موارد المياه في منطقة شبه جافة اشد ما تكون بحاجة الى المياه خصوصاً في فصول الجفاف.

المشاريع المائية الصهيونية:

إن الحركة الصهيونية منذ نشوئها ركّزت على المياه في جميع مخططاتها، وكانت مشاريعها قد بدأت باكراً، إلا ان مشروع الخبير الاميركي لودر ميلك عام ١٩٣٨ يعتبر الأهم والركيزة الاساسية لمشاريع المستقبل المائية في اسرائيل. وبشكل مختصر يركز المشروع على تحويل مياه نهر الاردن الأعلى الى سواحل فلسطين، ومن ثم نقلها الى صحراء النقب مع الاستيلاء على مياه الحاصباني وبانياس، وكذلك الاستيلاء على نهر الليطاني وريّ النقب من هذه المياه. وجسّد لودو ميلك آراءه ومشاريعه المتعددة للمياه في كتاب أسماه "فلسطين أرض الميعاد"، بحيث تستطيع هذه الخطط المائية استيعاب اكثر من ٤ ملايين مهاجر يهودي، وذلك بريّ معظم أراضي الشمال والوسط ومن ثم ريّ أراض من النقب، ونقل مشاريع الصناعة اليها بسبب توفر الطاقة الكهربائية من المشروع[٤٥].

ان اسرائيل بعد تأسيسها عام ١٩٤٨ اندفعت بسرعة في تنفيذ المشاريع المائية واعتمدت خططاً محددة للانتهاء من هذه المشاريع، شملت إقامة المستوطنات ومدّها بشبكات المياه، ومدّ خطوط المياه والشبكات بين الشمال والجنوب، وحفر الآبار في المناطق الساحلية بشكل أثّر على المياه الجوفية في الشريط الساحلي، وضخ ٥٠٪ من مياه نهر الاردن ,علماً انها لا تساهم بأكثر من ٢٣٪ في منابع النهر، وضخ المياه من بحيرة طبريا التي تتغذى من نهر الاردن باتجاه الداخل الفلسطيني والنقب.

كل هذه المشاريع مجتمعة جعلت اسرائيل تطلع الى مياه جيرانها وعلى الأخص مياه الاردن، وهذه التطلعات والتصرفات غير المشروعة أصبحت مصدر قلق واحياناً مصدر نزاع بين اسرائيل وجاراتها المشاركه في مياه نهر الاردن. وهذا الوضع جعل الرئيس الاميركي داويت ايزنهاور يقوم بارسال مندوبه ومستشاره جونستون الى المنطقة عام ١٩٥٣ للقيام بالمفاوضات والوساطة اللازمة بين الدول العربية واسرائيل، وذلك لاقناع هذه الدول بالتعاون لاستثمار مياه النهر. وقد كان جونستون مزوّداً بالدراسة التي أعدّها جوردن كلاب رئيس هيئة تنمية وادي تنسي في اميركا والتي هي عبارة عن خطة لاستغلال مياه نهر الاردن بين العرب واسرائيل. وكان الهدف من المشروع الاميركي سياسي واقتصادي لإيجاد أرضية مبدئية للتعامل المباشر بين العرب واسرائيل.

ويقوم مشروع جونستون وعنوانه "خطة نهر الاردن" على تقسيم مياه نهر الاردن بين العرب واليهود، ومن الطبيعي ان يكون لأميركا غايات سياسية من وراء ذلك بأن تكون شريكاً سياسياً في المنطقة، وان يعترف العرب بحقوق اسرائيل المائية، إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين من ضمن هذا المشروع. وقام جونستون ما بين العامين ١٩٥٣ و١٩٥٥ بأربع زيارات متعاقبة للمنطقة، واعتمد في رحلته الاولى على مشروع المهندس الاميركي تشارلز مين. وقد قدّر هذا الخبير مياه حوض الاردن حينها بـ ١٢١٣ مليون م٣. في حين قدّرته المراجع العربية بـ١٣٦٩ مليون م٣. بينما نجد مراجع اخرى تشير الى ما بين ١٢٨٠ و ١٣٠٠ مليون م٣.

وقد تضمن مشروع جونستون المستند الى مشروع تشارلز مين نقاطاً متعدده تتعلق بإقامة سدود على نهر الاردن، وتحويل المنابع وإنشاء القنوات، وتوليد الطاقة الكهربائية وريّ الاراضي الزراعية... على أن تكون إدارة المشروع بإشراف هيئة دولية تابعة للامم المتحدة. وقد اعتمد المشروع الرقم الذي وضعه تشارلز

مين والذي يقدر طاقة نهر الاردن بـ١٢١٣ مليون م٣. وقد وزع هذه المياه على الشكل التالي: سوريا ٤٥مليون م٣ علماً بان اراضيها هي المصدر الرئيسي لمياه نهر الاردن، واعطى الاردن الحق بـ ٧٧٤ مليون م٣ واسرائيل ٣٩٤ مليون م٣. وبالرغم من ان الروافد الاولى لنهر الاردن تبدأ بالحاصباني والوزاني في لبنان، فلم يلحظ التوزيع الاول أي حصة للبنان.

وقد سلّم جونستون مشروعه المتكامل الى كل من الدول العربية واسرائيل، لدراسته وابداء الملاحظات عليه. ولكنه عندما عاد الى المنطقة عام ١٩٥٤ وجد أمامه مشروعين: واحد من قبل العرب وضعته جامعة الدول العربية والثاني من قبل اسرائيل، وهذه المشاريع توزع مياه النهر كل حسب وجهة نظره ويوضح الجدول التالي:

توزيع مياه حوض الاردن حسب المشاريع المختلفة ١٩٥٣-١٩٥٥

المشروع	مشروع جونستون		المشروع العربي		المشروع الإسرائيلي (كوتون)	
الدولة	المياه مليون م٣	٪	المياه مليون م٣	٪	المياه مليون م٣	٪
سوريا	٤٥	٣,٧	١٣٢	٩,٥	٣٠	١,٣
لبنان	–	–	٣٥	٢,٥	٤٥٠,٧	١٩,٢
الاردن	٧٧٤	٦٣,٨	١٠٤٧	٧٥	٥٧٥	٢٤,٥
مجموع الدول العربية	٨١٩	٦٧,٥	١٢١٤	٨٧	١٠٥٥,٧	٤٥
اسرائيل	٣٩٤	٣٢,٥	١٨٢	١٣	١٢٩٠	٥٥
المجموع	**١٢١٣**	**١٠٠**	**١٣٩٦**	**١٠٠**	**٢٣٤٥,٧**	**١٠٠**

المصدر: اليشع كامي "المياه والسلام" ترجمة رنده حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩١، ص ٢٠.

يظهر من هذا الجدول مدى التضارب بين المشاريع الثلاثة ,ففي حين أعطى المشروع الاميركي ٣٢,٥٪ لإسرائيل من مياه الاردن على الرغم من انها لا تساهم اطلاقاً في منابع هذا النهر ,فانه في نفس الوقت لم يلحظ حصة للبنان. اما

المشروع العربي فيعطي اسرائيل ١٣٪ من مياه النهر و٢,٥٪ للبنان ويزيد من تقدير تدفق النهر. والمشروع الاسرائيلي هو الأكثر جشعاً ومبني على الهرطقة، وقد سمّي باسم المهندس الاميركي الذي كان يعمل مستشاراً لدى الحكومة الاسرائيلية واسمه جون كوتون. وقد بالغ هذا المهندس في تقدير مياه الاردن، بل أضاف الى مشروعه نهر الليطاني، وهو نهر لبناني صرف ينبع ويصب في لبنان. وقد اعطى المشروع الاسرائيلي حصة من المياه للبنان تقدر بـ ٤٥٠ مليون م٣. علماً ان هذه الحصة هي اقل من موارد نهر الليطاني وحده والتي تقدّر بحوالي ٧٥٠ مليون م٣. وبذلك يكون المشروع الاسرائيلي قد اقتطع حيزاً كبيراً من المياه اللبنانية في الليطاني وأخذ كامل تصريف نهر الحاصباني. وبعد هذه الخفة والاستهتار بالحقوق العربية واللبنانية على الأخص، أخذ المشروع الاسرائيلي حصة من المياه توازي ٥٥٪ من كامل إيرادته، أو ما يوازي مدخول نهر الاردن بكامله. وبعد أن أعطى المشروع الاميركي الحصة الأكبر للاردن من مياه النهر (حوالي ٦٣٠٨ ٪) نجد ان المشروع الاسرائيلي كان أكثر إجحافاً بحق الاردن.

وخلال جولات جونستون الأربع في الشرق الأوسط ظلت مشاريعه واقتراحاته عرضة للتجاذب. وكان في كل مرة يحاول ان يرفع من حصة اسرائيل من مياه الاردن تجنباً لمعارضة الاسرائيليين لمشروعه. وقد تكشّف مشروعه النهائي في العام ١٩٥٥ ولم ينشره حينها بشكل رسمي، وحدّد في هذا المشروع حصة اسرائيل بـ٤٠٠ مليون م٣ (٣٧٥ مليون م٣ من نهر الاردن و ٢٥ مليون م٣ من نهر اليرموك)، بينما يحصل الاردن على ٣٧٧ م٣ من اليرموك و ١١٠ ملايين م٣ من نهر الاردن، وتحصل سوريا على ١٣٢ مليون م٣ من الاردن وبانياس واليرموك . بينما يحصل لبنان على ٣٥ مليون م٣ من الحاصباني[٤٦].

رفض مشروع جونستون:

بالرغم من كل الجهود التي بذلها جونستون ، وبالرغم من كل الإغراءات المادية بتمويل المشروع، إلا أن جهوده باءت بالفشل. فقد رفض المشروع من كلا الطرفين العربي والاسرائيلي. اما الجامعة العربية التي رفضت المشروع بصيغته السابقة وصيغته اللاحقة عام ١٩٩٥، إنما رفضته لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية منها: ضآلة حصة سوريا ولبنان، اعتماد بحيرة طبريا مكاناً للتخزين بحيث تزيد نسبة

ملوحة المياه المأخوذة منها مجدداً وتضع المصالح المائية العربية بأيدي اسرائيل، كما ان الفوائد الناجمة عن توليد الطاقة هي في صالح اسرائيل.

كذلك فان الهدف السياسي وراء المشروع كان الأخطر، اذ انه يرمي الى التطبيع الاقتصادي والسياسي مع اسرائيل، والاعتراف بالكيان الصهيوني وحقوقه في المياه العربية.

وكما رفضت الدول العربية مشروع جونستون رفضه كذلك الاسرائيليون. واذا كان العرب قد رفضوا المشروع من منطلقات معينة تتعلق بحقوقهم التاريخية في الارض والماء، فإن اسرائيل رفضته من منطلقات مغايرة، إذ كانت تعد لمشروعها الخاص والذي يتضمن ريّ النقب، وفي الوقت نفسه كانت لا تسقط من حساباتها مياه الليطاني وجنوب لبنان في مشاريعها الداخلية. وأكبر دليل على ذلك انها أدخلت مياه الليطاني في مشروعها الخاص، مشروع كوتون. وكانت ترى في مشروع جونستون حلاً مؤقتاً لا يحقق طموحاتها الاستراتيجية، بالاضافة الى ذلك كان الاسرائيليون يرون أن الحرب هي افضل وسيلة كي تفرض اسرائيل شروطها على العرب في موضوع المياه. وتؤكد ذلك إحدى الوثائق الأميركية التي تقول: "لقد اخفق مشروع جونستون، ليس لرفض العرب للمشروع، ولكن لرفض اسرائيل له. لقد وقفت اسرائيل مع المشروع بشروط أهمها ان تحصل على كميات أكبر مما قرره المشروع من مياه الاردن. ولكن السياسة الاسرائيلية في الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٣ كانت تدفع باتجاه الحرب، اما العرب فقد كانوا منقسمين في الرأي حول المشروع"[٤٧].

حرب ١٩٦٧ والسيطرة على حوض الاردن

في الوقت الذي كانت اسرائيل تفاوض فيه جونستون خلال جولاته المكوكية، كانت تسير قدماً وبشكل منفرد في خططها المائية. وفي حين انها كانت تخطط في المرحلة الاولى لجرّ ٥٤٠ مليون م٣ من مياه الاردن، عادت وعدّلت هذا الرقم ورفعته الى ٧٠٠ مليون م٣، على ان يكون الهدف الأهم نقل هذه المياه الى النقب بواسطة قناة من بحيرة طبريا الى بئر سبع، وكان ذلك في العام ١٩٥٩. وفي العام ١٩٤٦ أعلن الاسرائيليون انهم على وشك إتمام هذه المرحلة من مشروعهم، فثارت ثائرة الدول العربية من جديد. وطلب البعض بمنع اسرائيل بالقوة من تحويل نهر

الاردن، ومعنى ذلك الدخول في حرب معها. إنما فضّل البعض الآخر العمل بطريقة مختلفة: وكان اجتماع مؤتمر القمة في القاهرة عام ١٩٦٤ والذي كان من أهم نتائجه تحويل روافد الاردن في سوريا ولبنان قبل ان تصل المياه الى مجرى النهر. وتتلخص العملية بأن يتم تحويل مجرى الحاصباني في لبنان الى نهر الليطاني، ومجرى بانياس في سوريا الى وادي الرقاد احد روافد اليرموك وذلك عبر الجبهة السورية في الجولان بواسطة قناة يبلغ طولها ٧٠ كلم[٤٨].

وفي ربيع ١٩٦٥ عندما بوشر العمل العربي بمشروع التحويل ,هاجمت اسرائيل المشروع وما كان فيه من تجهيزات وجرّافات ودمّرتها ووضعت حداً لمشروع التحويل العربي الذي اعتبرته من أخطر الامورالتي تهدّد مشاريعها المائية المستقبلية. وكانت هذه الخطوات مقدمة لحرب حزيران ١٩٦٧ ان لم تكن من أهم اسبابها. وبعد هذه الحرب استطاعت اسرائيل ان توسع رقعتها الجغرافية وتحتل الجولان السورية التي تحتضن أهم منابع الاردن، مثل بانياس وسريد؛ وبعد ان كانت جبهتها على اليرموك لا تزيد عن ١٠ كلم عند مصبه، أصبحت هذه الجبهة على طول مجرى النهر المحاذي للجولان المحتل، أي مقابل الاردن. كذلك تمّ الاستيلاء على الضفة الغربية بكل ما فيها من روافد الاردن الغربية وبمياهها الجوفية. وفي العام ١٩٨٢ اجتاحت اسرائيل جنوب لبنان واحتلت منطقة الحاصباني، وبذلك ضمنت السيطرة الكاملة على نهر الاردن، ثم راحت تتصرّف بمياهه على هواها بدون أي رادع.

لبنان في لبّ الصراع المائي العربي الاسرائيلي

من الواضه أن اسرائيل ربطت مستقبلها وتطورها ومشاريعها كلها بمسأله المياه، وواضح كم أن عامل المياه،مهم واستراتيجي في حياه الدولة العبرية، ومن المعروف أن مصادر المياه في اسرائيل غير كافية اطلاقاً لتحقيق طموحاتها، لذلك ومنذ نشأتها رسمت مخططاتها القريبة والبعيدة المدى على صعيد المياه. واذا قلنا البعيدة المدى فالقصد هنا مياه نهري النيل والفرات. وتظهر الوثائق والمراجع التي تخوض في موضوع المياه الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل ونيّة جرّها عبر سيناء الى صحراء النقب، أو مشروع أنابيب السلام التي يريد لها الإسرائيليون أن تصل من الفرات الى اسرائيل. واذا ذكرنا الخطط القريبة المدى فإنه يمكن ذكر ثلاثة

محاور لها: نهر الأردن، الضفة الغربية، ومياه جنوب لبنان. وقد استطاعت اسرائيل ان تحقق نجاحات كاملة على المحورين الأولين، أي السيطرة على كامل حوض نهر الأردن وعلى المياه السطحية والجوفية في الضفة الغربية، وهذا ما يضمن لها اكثر من ٧٠٪ من مواردها المائية، اما المحور الثالث وهو مياه جنوب لبنان، فهو محور قديم-جديد رافق الحركة الصهيونية منذ نشأتها. وبالرغم من النكسات والهزيمة النكراء التي لحقت بها على هذا المحور جراء العمل البطولي للمقاومة اللبنانية، إلا انها لم تسقط هذا المحور من حساباتها وهي تتحين الفرص، وسوف تظل متربصة له.

اما أهم مصادر المياه في جنوب لبنان فهي أنهار: الليطاني، الحاصباني، الزهراني الأوّلي، إلى العيون والينابيع المتفرقة. ومن بين كل هذه الموارد يبقى الليطاني الغنيمة الأهم والأسمن التي تطمح اليها إسرائيل.فهو أهم الأنهار اللبنانية الداخلية طولاً وطاقة. وهو نهر لبناني صرف منبعاً ومصباً، يبلغ طوله ١٧٠ كلم، وتبلغ مساحة حوضه ٢١٦٨ كلم٢ تقع أربعة أخماسه في الجهة العليا من القرعون. وبينما يبلغ تصريفه السنوي في بحيرة القرعون ٤١٠ ملايين م٣ يصبح عند الخردلي ٦٥٠ مليون م٣ بعدما تضاف اليه مياه الينابيع هناك خصوصاً مياه عين الزرقاء التي يفوق تصريفها ٧٠ مليون م٣. وحتى يصل الى مصبه عند القاسميه يفوق تصريف الليطاني ٧٠٠ مليون م٣[٤٨].

من خلال استعراضنا لتاريخ اسرائيل المائي، لا تخلو وثيقة من وثائق الصهيونية تقريباً وحتى تصريح لأحد زعمائها التاريخيين من الاشارة الى نهر الليطاني. فهذا ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيومية كان بعث برسالة الى السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٣ يعرض عليه مبلغ مليون ليرة تركية لقاء موافقة السلطان على حق اليهود في الاستقرار في منطقة الجليل وصولاً الى أرض لبنان الجنوبي. معلناً ان نهر الليطاني يشكل مركزاً للمخططات اليهودية الرامية الى نشر الازدهار في المنطقة. وفي العام ١٩٠٥ قام المهندس ويلوش بدراسة حوض الاردن وخرج بنتيجة مفادها ان مياه هذا النهر لا تفي بحاجات فلسطين المائية. لذا اقترح تحويل مياه الليطاني الى الحاصباني لترفد هذا النهر، كون الحاصباني أحد روافد نهر الاردن. وفي العام ١٩٢٠ تقدّم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية بعدة مطالب. الى وزير خارجية بريطانيا قال في احدى رسائله: "اذا حُرمت

فلسطين من نهر الليطاني ونهر الاردن ونهر اليرموك لا تعود كياناً مستقلاً في المستقبل، وستكون فقيرة ولا تخدم أية قوة"[٤٩].

وكذلك فان مشروع لودر ميلك عام ١٩٣٨ كان يقضي بالاستيلاء على منابع الاردن وعلى نهر الليطاني وتحويله الى اسرائيل. وفي الإجابة على مشروع جونستون رأينا كيف ان اسرائيل تقدمت بمشروعها المضاد، أي مشروع كوتون الذي يتضمن نهر الليطاني واقتطاع نصف مدخوله لاسرائيل مع مياه الحاصباني. وفي العام ١٩٦٤ قامت اسرائيل بضرب وتعطيل الإنشاءات لتحويل منابع الحاصباني الى نهر الليطاني.

وقد تنبّهت الحكومة اللبنانية الى الأطماع الاسرائيلية في مياه الليطاني، فأنشأت "مصلحة الليطاني" عام ١٩٥٤، وخطّطت لبناء مشروع على النهر ينفذ على مرحلتين ,وقد نفّذت المرحلة الأولى من المشروع وذلك ببناء سد القرعون الذي يحجز وراءه اكثر من ٢٠٠ مليون م٣ من المياه، كما انشأت محطات توليد الطاقة التابعة للمشروع. ولكن المرحلة الثانية التي تقضي بأنشاء سد الخردلي بين النبطية ومرجعيون وريّ اراضي الجنوب على ارتفاع ٨٠٠ م لم تنفذ. ومن الطبيعي ان يكون ذلك نتيجة للضغوطات الصهيونية والغربية، ووقف التمويل لأي مشروع يجعل اللبنانيين يستفيدون من مياههم. كل ذلك واضح ولا يخفى على احد. فاذا استغل اللبنانيون مياه النهر بالكامل وهذا حقهم وهم بأمسّ الحاجة اليه، عند ذلك تنتفي حجة اسرائيل بان مياه نهر الليطاني تذهب هدراً في البحر، وان اسرائيل أولى بهذه المياه.

وهكذا ظلت احلام اسرائيل بالليطاني متواصلة، وظنت ان حلمها تحقق بعد الاجتياح لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ وسيطرتها على المنطقة بالكامل وعلى جميع موارد المياه فيها بما فيها نهر الليطاني. وقد عومل الجنوبيون باسوأ معاملة يقوم بها محتل، إذ تواصلت عمليات القتل والتدمير والتهجير. لان اسرائيل كانت تريد ارضاً بلا شعب وتريد ان تبني المستوطنات. وقد جرّبت ذلك وفشلت عندما حاول أول مستوطن ان يبني بيتاً على الارض اللبنانية. وعندما تراجعت في المرحلة الاولى عام ١٩٨٥ عن جزء من جنوب لبنان، احتفظت لنفسها بالشريط الحدودي والذي يضم جزءاً كبيراً من مجرى الليطاني وفي أقرب نقطة للحدود اسرائيلية. وعندما كانت تجري المفاوضات حول تطبيق القرار ٤٢٥ والانسحاب من الاراضي

اللبنانية، كانت اسرائيل تصرّ على ضمان جرّ ثلث مياه النهر عند منطقة الخردلي اليها وهذا ما تؤكده المراجع الاجنبية.

اما ما دار ويدور من جدل حول سرقة مياه الليطاني فإن عشرات المقالات من عربية وأجنبية اكدت هذه المعلومات من حفر انفاق عند الخردلي وجرّ المياه بالجاذبية نحو اسرائيل... ولا يتسع المجال لذكر آراء الباحثين الغربيين حول هذا الموضوع. كل ما يمكن قوله ان هذا البحث ليس ميدانياً، ولم يجر التأكد من هذه المعلومات بقياس تصريف النهر السنوي. والدولة اللبنانية هي الجهة القادرة على تأكيد او نفي هذه المعلومات، وهي الجهة المخولة سياسياً بالتصريح عن ذلك.

لقد كان الرد العملي سابقاً من قبل الحكومة اللبنانية على المطامع الاسرائيلية هو إنشاء سد القرعون والمشاريع المرتبطة به. وهذا الرد لا يخلو من البعد السياسي. والآن نأمل أن يستمر هذا الرد وذلك بإتمام المرحلة الثانية من مشروع الليطاني واقامة سد الخردلي وتوزيع مياه النهر على ارض الجنوب وعلى اهل الجنوب. وتلوح اليوم بشائر الأمل بعد التحرير بتمويل هذه المرحلة من قبل دولة الكويت.

المراجع

١- د. محمود الأشرم " اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم " مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الاولى بيروت ٢٠٠١ . ص ٩٧.
٢- " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ٢٠٠٠، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ٤٤.
٣- نفس المرجع السابق ص٣٦.
٤- د. نجيب عيسى، البعد التنموي لأزمة المياة، "مشكلة المياه في الشرق الأوسط" الجزء الثاني مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٤ ص ٢٧٠.
٥- د. عبد المالك التميمي:" المياه العربية التحدي والأستجابه " مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٩ ص ١٦-٢٢.
٦- محمد الخشن "التصحر وتأثيره على الأمن الغذائي "عالم الفكر مجلد ١٧ عدد٣ الكويت وزارة الأعلام ١٩٨٦، ص ٥٦.
٧- اوراق اقتصادية، الأتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة العربية عدد (٢) ١٩٨٦ ص ٦٩.
٨- التقرير الأقتصادي العربي الموحد. مرجع سابق ص ٢٣.
٩- مجلة الدراسات الفلسطينية العدد رقم ١- ١٩٩٠ ص ١١٨.
١٠- د. نبيل السمان. "حرب المياه من الفرات الى النيل" ص ٨٠.
١١- د. عبد المالك التميمي "المياه العربية الأستجابة والتحدي" مرجع سابق ص ٣٧.
١٢- تخطيط التنمية الزراعية في العالم العربي. منشورات مجلس الوحدة الأقتصادية العربية. الأمانة العامة. عمان ١٩٨١ ص١٠.
١٣- التقرير الأقتصادي العربي الموحد: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٨٧ ص ٥٠.
١٤- حسن الشويكي: "الأمن المائي العربي" مجلة الوحدة العدد ٧٦ الرباط ١٩٩١ ص ٢٩.
١٥- بسام جابر: "مشكلة المياه في الشرق الأوسط" الجزء الأول، مرجع سابق ص ٢٧.
١٦- محمد فواز "سياسة لبنان المائية" منشورات نادي تشرين الثاني. بيروت، ص ٢٧.
١٧- مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٩.
18- Reconstruction of Lebanon. A.W. B/ CDR. May30-1991.P5.
١٩- لبنان الواقع وحاجات التنميه ، مؤسسه الحريري بيروت ١٩٨٧ ص٢١.
٢٠- زياد الحجار "دوافع الأستثمار الفني والأداري" ورقة قدمت في حلقة دراسية حول المياه ١٩٩٢ في بيروت ص ٤٢.
٢١- النتائج الأجمالية للإحصاء الزراعي. وزارة الزراعة. منظمة الفاو بيروت سنة ٢٠٠٠.
٢٢- منذر خدام "الأمن المائي العربي" مرجع سابق ص ١٥٥.
٢٣- نبيل السمان: مرجع سابق ص ٦٩.
٢٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠ مرجع سابق ص ٢٥٣.
٢٥- نبيل السمان، مرجع سابق ص ٣٣.
٢٦- التقرير الأقتصادي العربي ٢٠٠٢. الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية. ص ١٠.
٢٧- الياس سلامة. مشكلة المياه في الشرق الأوسط. الجزء الأول. مرجع سابق ص ٦٦.
٢٨- الأمن المائي العربي. مرجع سابق ص ١٧٦.
٢٩- الياس سلامه "مشكلة المياه في الشرق الأوسط". الجزء الأول. مرجع سابق ص ٨١.
٣٠- صبحي كحالة "المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي" مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
٣١- عطا الله ابو سيف. اسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلة. مجلة العلم والتكنولوجيا العدد ١٧-١٨ تموز ١٩٨٩ ص ١٥٣.

٣٢- احمد هيبي: ازمة الثروة المائية في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ٥ شباط ١٩٩١ ص ٣٦٤.
٣٣- د. منذر خدام. "الأمن المائي العربي" مرجع سابق ص ١٦١.
٣٤- نفس المرجع السابق ص ١٦٢.
٣٥- شريف الموسى: المياه في المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٧. ص ٢١.
٣٦- منذر خدام "الامن المائي العربي" مرجع سابق ص ١٦٥.
37- Le nouvel observateur.N0 1953, 11 avril 2002 p.50
٣٨- د. عبد المالك التميمي "المياه العربية التحدي والأستجابة". مرجع سابق ص ٧٢.
٣٩- نفس المرجع السابق ص ٧٣.
٤٠- عبد المالك التميمي، مرجع سابق ص ٥٣.
٤١- اسعد رزق "اسرائيل الكبرى" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٥٨٢.
٤٢- د. سامي مخيمر، خالد حجازي "أزمة المياه في المنطقة العربية" عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٠٩، ص ١٢٠.
٤٣- د. عصام خليفة "لبنان الحدود والمياه ١٩١٦-١٩٧٥" بيروت ١٩٩٦، ص ٤٧.
٤٤- صبحي كحالة، "المشكلة المائية في اسرائيل" مرجع سابق. ص ٧.
٤٥- عطا الله ابو سيف، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٧-١٨ مرجع سابق ص ١٥٤.
٤٦- اليشع كامي، المياه والسلام. مرجع سابق ص ٢٢.
٤٧- د. عبد المالك التميمي: المياه العربية، مرجع سابق ص ٦٨.
٤٨- صبحي كحالة، مرجع سابق، ص ٢٨.
٤٩- د. عبد المالك التميمي، مرجع سابق، ص ٩١.

الحرب الأميركية على العراق: الأسباب والأهداف

د. حسن كريّم *

لقد أصبح أكثر وضوحاً خلال الأشهر الماضية، ومنذ أحداث ١١ ايلول في العام المنصرم، أن هناك تحولاً في السياسة الاميركية حول العراق. وجوهر هذا التحول يكمن في التراجع عن سياسات الاحتواء والردع التي مارستها الولايات المتحدة منذ الحرب الباردة وامتداداً الى ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، نحو سياسات هجومية تدخلية تهدف الى إسقاط نظام صدام حسين في العراق وإحلال نظام حليف للولايات المتحدة مكانه يقوم بتلبية مطالب واشنطن في تصوّرها لترتيب أوضاع المنطقة بشكل إجمالي.

لقد استفادت الولايات المتحدة من المناخ الذي خلّفته أحداث ١١ ايلول داخل الولايات المتحدة وخارجها لكي تقوم بتبنّي سياسات تدخلية عسكريتارية في الخارج في حربها ضد الارهاب في افغانستان وسواها، كما في الداخل في إنشاء منظومة أمنية متكاملة، واستحداث وزارة للأمن القومي، وصعود التيار المحافظ والمتشدد وإمساكه بزمام الأمور الداخلية.

إلا أن هذه النظرة تظل قاصرة عن فهم هذا التحول لأن السياسات في الولايات المتحدة لا تُرتجل، بل هي تكون امتداداً وتطويراً لسياسات قائمة وتعبيراً عن مصالح استراتيجية ثابتة.

لذلك فإن مراجعة السياسات السابقة تجاه العراق،

(*) أستاذ محاضر في العلوم السياسية المقارنة في دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة في الجامعة الاميركية في بيروت.

وخصوصاً في ضوء فشلها في إنتاج الأهداف المرغوبة للولايات المتحدة، ثم أهمية العراق وموارده وموقعه الاقليمي، وخصوصاً النفطي، إضافة الى اتصال موضوع ترتيب وضع العراق بترتيب أوضاع المنطقة بشكل عام، والصراع العربي- الاسرائيلي بشكل خاص، كلها أهداف ثابتة للولايات المتحدة الاميركية وتجيب عن السؤال المحوري: لماذا الهجوم على العراق الآن؟

ولكن على الرغم من ذلك، لا بد من معاينة اسئلة اخرى متصلة بهذا السؤال، وهي: هل الحرب حتمية على العراق؟ وماذا سيحدث للعراق بعد تغيير النظام؟ وما هو مستقبل العراق والمنطقة في ضوء هذه التغييرات؟

أولاً: السياسة الأميركية تجاه العراق منذ عام ١٩٩١ وفشلها

بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية تمّ إخضاعه عبر قرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي وحسب الفصل السابع الذي يسمح باستخدام القوة لتطبيق القرارات، إلى نظام كامل من الوصاية طويلة الأمد من جهة، وعبر تدخل عسكري أميركي-بريطاني في شماله وجنوبه، وإعلانهما مناطق محظورة على الطيران العراقي.[1] كان يمكن للقوات الاميركية وقوات التحالف الغربي أن تستمر بحربها عام ١٩٩١ لإسقاط نظام صدام حسين، لكنهم اختاروا أن يفرضوا نظام الوصاية هذا عوضاً عن ذاك. وحين قامت انتفاضة شعبية عفوية ضد النظام في مناطق الجنوب والشمال، سُمح للنظام باستخدام طائرات الهليكوبتر، كونها كانت جزءاً من الاتفاق حول وقف إطلاق النار، من أجل نقل الضباط والجنود، وقام النظام بقمع الانتفاضة وأعاد سيطرته المطلقة على مناطق الجنوب، بينما حمت الأمم المتحدة المناطق الكردية في الشمال بموجب نظام خاص ودعمتها بالأموال اللازمة عبر إعطائها حصة ١٣٪ من مداخيل بيع النفط في صفقة "النفط مقابل الغذاء" التي بوشر العمل فيها عام ١٩٩٦.

وفي القرار الصادر عن مجلس الامن رقم ٦٦١ عام ١٩٩٠ وضع العراق تحت عقوبات كانت الأقسى في تاريخ الأمم المتحدة، رداً على غزوه واحتلاله الكويت. وخلال السنوات الأولى لتطبيق هذه العقوبات التي أغلقت العراق عملياً وأبعدته عن العالم، بدأت ملامح الكارثة تظهر في التدمير المنهجي لقطاعات العراق الاقتصادية وبنيته التحتية وأجياله الطالعة في صورة تزايد وفيات الأطفال

وغياب الأدوية والحليب ونقص النمو فضلاً عن التشوّهات والأمراض الناتجة عن الحرب والتلوّث. تحت هذا الضغط، وافق العراق على صيغة النفط مقابل الغذاء التي تسمح له ببيع النفط عبر الموانئ التركية مقابل الدفع لحساب تتحكم به الأمم المتحدة وتوزّعه على الشكل التالي: ٥٩٪ من اجل تلبية المطالب الانسانية من غذاء ودواء وحاجات اساسية للسكان في وسط وجنوب العراق؛ ١٣٪ لثلاث محافظات في الشمال؛ و٢٥٪ لدفع التعويضات لمتضرري الحرب العراقية على الكويت (ولقد كانت ٣٠٪ في السابق)؛ و ٢و٢٪ لإدارة الأمم المتحدة لهذا البرنامج، و ٨, ٠٪ لإدارة لجنة التفتيش عن الاسلحة. لكن أثر العقوبات على الشعب العراقي والأطفال لم يتراجع، وازداد احتجاج العالم والرأي العام العربي والدولي وتقارير المنظمات المختصة في الأمم المتحدة، كاليونسيف وغيرها على هذه السياسات التي أدّت الى وفاة نصف مليون طفل عراقي خلال هذه السنوات، ولم تُضعف النظام على الاطلاق، بل انه استغلّها لمصلحته[٢].

واذا كانت قرارات مجلس الأمن ٦٦١ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٧٨ قد فرضت عقوبات إقتصادية وتجارية على العراق لإرغامه على الانسحاب من الكويت، فأن القرار رقم ٦٨٧ في نيسان عام ١٩٩١ يعتبر القرار الاساسي لعقوبات ما بعد الانسحاب من الكويت، والذي ينصّ على تدمير أسلحة الدمار الشامل من أجل رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية. ولتحقيق هذا الهدف قامت لجنة مختصة من الأمم المتحدة بإرسال خبراء تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل هي لجنة "أونسكوم". وقامت هذه اللجنة بعملها حتى نهاية عام ١٩٩٨. وبعد ما تبيّن للعراق أن تعاونه مع اللجنة لا أفق له، وليس هناك نية بإغلاق هذا الملف وإنهاء العقوبات، إضافة الى كشفه لمحاولات تجسس وتعاون مع استخبارات أميركية وبريطانية واسرائيلية من قبل أعضاء في هذه اللجنة، بدأ بعدم التعاون مع اللجنة التي لم تلبث أن انسحبت في كانون الأول ١٩٩٨ ليتبع ذلك غارات جوية قامت بها القوات الاميركية والبريطانية على مواقع عراقية.

وعلى الرغم من تسليم اللجنة وثائق مهمة من قبل منشقّين عراقيين كانوا في موقع المسؤولية المباشرة مثل حسين كامل المجيد مسؤول برنامج أسلحة الدمار الشامل، ووفيق السامرائي رئيس المخابرات العسكرية عام ١٩٩٥، واضطرار العراق لتسليم وثائق في غاية الأهمية، عقب ذلك، وتعاونه مع اللجنة لأكثر من

ثلاث سنوات، وصدور تقارير عن اللجنة تقر بتدمير الجزء الأعظم من قدرات العراق في مجالات التسلح البيولوجي والكيميائي والنووي والقدرات الصاروخية[٣]، فإن الولايات المتحدة استمرّت في تصعيد الموقف، فقامت بتوسيع منطقة حظر الطيران واستمرت بغاراتها على العراق وقامت بإصدار قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨ لدعم المعارضة العراقية المقيمة في واشنطن بمبلغ ٩٧ مليون دولار من أجل الإعداد لإسقاط النظام، واستمرت بتصريحاتها الرافضة لإزالة العقوبات عن العراق.

وبدأ نظام العقوبات ينهار ويفقد مبرراته، واندفعت الدول المجاورة للعراق والدول العربية عموما في إقامة اتفاقات تجارية مع العراق، واندفعت روسيا وفرنسا والصين الى توقيع عقود عمل مع العراق، وبدأت علاقات العراق مع جيرانه تتحسن تدريجياً، وأعلنت تركيا والسعودية رفضهما استخدام أراضيهما للقيام بغارات جوية على العراق عام ١٩٩٨. وأوضحت دول الخليج، بما فيها الكويت، انها لا تؤيد الحرب على العراق، وفعلت مثلها بقية الدول العربية، إضافة الى اعتراض العديد من الدول الأوروبية، إلى الصين وروسيا، وبدء تغير موقف الرأي العام الأوروبي والعالمي والعربي ومطالبته برفع العقوبات عن العراق. كذلك فإن خسائر العراق التي تجاوزت المئة ألف انسان جرّاء حرب الخليج الثانية، وسياسة العقوبات كما التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، والتطورات الداخلية العراقية التي قسّمت العراق عملياً، وانخفاض حجم الجيش العراقي الى أكثر من النصف، وضعف تجهيزاته وقدراته، كلها بدّلت النظرة الى العراق، فلم يعد مقنعاً او مبرراً القول أن العراق يهدّد جيرانه والسلم الاقليمي، ناهيك عن السلم العالمي[٤].

لقد وصلت سياسات الاحتواء والردع الى نهاياتها ولم يعد مقبولاً الاستمرار فيها كما هي، لذلك ارتفعت الأصوات[٥] المطالبة بتغيير هذه السياسات حتى قبل ١١ ايلول ٢٠٠١، وطالب وزير الخارجية الاميركي في إدارة جورج دبليو بوش، الجنرال كولن باول باستبدال سياسة العقوبات بسياسة العقوبات "الذكية"، ولكن اقتراحه كان صعب الهضم في المنطقة وفي العالم[٦].

أمام هذا الواقع تبنّت الولايات المتحدة سياسة إسقاط صدام حسين، أي تغيير النظام وإحلال نظام صديق وحليف للولايات المتحدة مكانه.

ثانياً: ١١ أيلول وسياسة الأمن القومي الأميركي الجديدة

تنازع التوجه الأميركي في السياسات الخارجية توجهان، أحدهما عبّر ولا زال يعبّر عنه وزير الخارجية كولن باول، ويدعو الى الاستمرار بسياسة الاحتواء والردع والاعتماد على الحلفاء الدوليين والأمم المتحدة في إطار إدارة النزاعات وحلها، والآخر يعبّر عنه نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه بول وولفوفيتز، والى حد ما مستشارة الأمن القومي كونداليسارايس، والذي يدعو الى سياسة ردعية هجومية تدخلية عسكرياً حتى لو كانت وحيدة الجانب، ودون الاعتماد على الأمم المتحدة. ولقد عززت أحداث ١١ ايلول والمناخات التي خلقتها، هذه النزعة التدخلية تحت عنوان الحرب على الإرهاب، ابتداءً من الحرب على أفغانستان وحركتي طالبان والقاعدة.

في ما يخصّ العراق، فإن رامسفيلد وزير الدفاع الحالي مع نائبه وولفوفيتز كتبا عام ١٩٩٨ الى قيادة الحزب الجمهوري يحذران من إمكانية استخدام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل لكي يصبح القوة الفاعلة المحرّكة للمسار السياسي في الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٠٠ كشف تقرير كتبه رامسفيلد وتشيني وولفوفيتز ونشر في "مشروع القرن الاميركي الجديد" أن هناك حاجة لنشر قوات أميركية واسعة في الخليج[٧].

ولقد عيّن رامسفيلد بعد تولّيه وزارة الدفاع كلاً من ريتشارد بيرل، وهو عضو مجلس ادارة جريدة جيروزاليم بوست الاسرائيلية اليمينية، في منصب رئيس مجلس ادارة لجنة سياسة الدفاع في الولايات المتحدة، ودوغلاس فايت، وهو مقرّب من بيرل، وكيلاً لوزارة الدفاع للسياسات.

وفي أيلول من العام الحالي أصدرت الإدارة الأميركية إعلانها عن استراتيجية الأمن القومي الجديدة أو ما اصطلح على تسميته بـ"عقيدة بوش"، وأهم ما فيها انها تستبدل سياسة الاحتواء والردع بسياسة الضربة الاستباقية (preemption) للتهديدات المحتملة أولاً، وهي تعتمد القوة العسكرية الاميركية لتطبيقها، مما يعني أن إعادة هيكلة العالم ليصبح مكاناً آمناً للولايات المتحدة ولحماية مصالحها، يستدعي فرض الهيمنة الاميركية على العالم عبر القوة العسكرية، حتى ولو كانت منفردة، وعبر ترتيب أوضاع المناطق بضربات "وقائية" لتهديد محتمل مستقبلي[٨].

ولا تقول هذه الاستراتيجية بتفعيل المعاهدات الدولية أو الالتزام بها من أجل الحدّ من انتشار اسلحة الدمار الشامل التي ينظر اليها بأنها هي التهديد الأكبر[٩].

لقد ساعدت أحداث ١١ أيلول من العام ٢٠٠١ في تغيير المزاج الشعبي الأميركي الذي أحس بتهديده في أمنه في نيويورك وواشنطن، وأصبح أكثر تقبّلاً ودعماً للسياسات التدخلية العسكرية تحت حجة القضاء على الإرهاب، واستغل اليمين الجمهوري المتشدد هذا التغير لصالحه فانتقل الى سياسة الضربات "الوقائية" والتغيير المنهجي وترتيب أوضاع المناطق الملتهبة، بدءاً من أفغانستان. وعلى الرغم من عدم انتهاء هذه المرحلة التي حققت نجاحات أكيدة ضد حركتي طالبان والقاعدة، فقد انتقل الحديث الى «محور الشر» الذي تمثّله الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهي ايران والعراق وكوريا الشمالية وسوريا. ولقد ساعدت اسرائيل واللوبي الصهيوني هذا الجناح المتشدد في الادارة الاميركية بحملات إعلامية صاخبة ضد الفلسطينيين وسوريا والعراق. والتقت مصلحة اسرائيل بقيادة شارون مع المصلحة الاميركية في الحرب على العراق، وفي ربط هذه الحرب بالحرب على الإرهاب، لا بل في ربط الفلسطينيين ونضالهم من أجل تحرير أرضهم مع الإرهاب. ولإسرائيل مصلحة أكيدة في ضرب العراق وإضعافه كونه يعتبر في نظر محلليها العسكريين، العمق الاستراتيجي لسوريا ولبنان وفلسطين، وبالتالي فإن إضعافه وإخضاعه سيسهل مهمة إخضاع الأطراف الأخرى. كما ان مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق مسألة لا تغيب عن بال الاسرائيليين، ولا عن بال صنّاع القرار الأميركيين أنفسهم، وهذه المهمة تصبح أكثر واقعية عقب ضرب العراق وإخضاعه[١٠].

أما الدافع الاميركي الأهم فهو تحقيق هيمنة سياسية وعسكرية على منابع النفط وسيطرة فعلية على انتاجه وتسويقه وأسعاره.

ولا يتم ذلك دون إقامة قواعد عسكرية ووجود مباشر في المنطقة بدأته الولايات المتحدة عام ١٩٩١ في الخليج والجزيرة العربية عموماً، بعد تركيا وبالطبع اسرائيل، ولا تستكمل حلقاته من دون إخضاع العراق أولاً ومن ثم ايران.

ثالثاً: الدم مقابل النفط

يصل الاحتياط النفطي الاستراتيجي في العالم الى حوالي ألف مليار برميل

تستحوذ خمس دول هي السعودية (٢٦٥ مليار برميل) والعراق (١١٥ مليار برميل) والكويت (٩٨ مليار برميل) وإيران (٩٥ مليار برميل) والإمارات العربية المتحدة (٦٣ مليار برميل) على حوالي ثلثي هذا الاحتياط الاستراتيجي[١١]. ويصرّح المسؤولون العراقيون، ويدعمهم بعض الخبراء، بأن حصة العراق قد ترتفع الى حوالي ٣٠٠ مليار برميل في نهاية عمليات استكشاف الحقول النفطية في اراضي العراق. كما أن انتاج العراق حاليا لا يتجاوز ثلاثة ملايين برميل في اليوم وهو متوقع ان يرتفع مع ارتفاع الطلب على النفط الى حوالي ٦-٨ مليون برميل في اليوم[١٢]. والأهم ان كلفة انتاج النفط من حقول العراق منخفضة للغاية بحيث لا تتعدّى ٩٧ سنتاً للبرميل الواحد، مما يجعل العقود النفطية مع العراق مغرية للغاية للدول وللشركات النفطية العملاقة[١٣]. ومن المعروف ان نظام صدام حسين قد وقّع عقوداً مع شركات روسية وفرنسية وصينية لتطوير واستكشاف حقول نفط في الجنوب والشمال، يصل تقدير احتياطها الى أكثر من ٤٤ مليار برميل، مما يعني حسب القيمة الجارية للبرميل الواحد حاليا وهو ٢٥ دولاراً، عقوداً بقيمة ١١٠٠ مليار دولار.

ومن جهة أخرى يتزايد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد إذ سترتفع الحاجة إليه لتلبية حاجات الولايات المتحدة المتضاعفة، فهو يغطي حاليا ٥٠٪ من حاجاتها، لكن المطلوب منه سيرتفع حتى يغطي ثلثي حاجاتها عام ٢٠٢٠[١٤]، ولأن الحاجة ستزيد الى نفط الشرق الاوسط، كما يشير التقرير، فإن على الولايات المتحدة أن تؤمن وصول هذا النفط وتدفقه من المنطقة. كما أن أحداث ١١ أيلول والخوف من اضطرابات في المملكة العربية السعودية وهي المصدر الرئيسي للحاجات الاميركية من النفط، سيزيد من أهمية العراق كمصدر احتياطي للنفط السعودي. كذلك فإن سيطرة الولايات المتحدة على حقول النفط في العراق سيضعف منظمة أوبك وسيؤدي حتماً، مع الوجود العسكري المباشر في الخليج والجزيرة والعراق، الى تقرير سياسة أسعار النفط بشكل مباشر من قبل الولايات المتحدة.

ولا يخفي الكثيرون من المحللين العسكريين اهتمامهم بالنفط في سيناريوهات الحرب المتعددة التي يطلقونها. فأحد هذه السيناريوهات يدعو الى احتلال حقول النفط أولاً، وذلك تحت ذريعة أن نظام صدام حسين قد يعمد الى وقف انتاج

النفط بل حتى الى حرق الآبار لخلق أزمة طاقة عالمية، لذلك لا بد من احتلالها أولاً[١٥]. كما لا يغيب عن تلك السيناريوهات المحتملة لمرحلة ما بعد الحرب، وخصوصا في الفترة الأولى التي يخضع فيها العراق لحكم عسكري بقيادة جنرال أميركي، أن يتم استخدام أموال النفط لدفع كلفة الحرب، مما يستدعي استمرار نظام النفط مقابل الغذاء حتى بعد الاطاحة بنظام صدام حسين ولفترات زمنية قد تطول لسنوات[١٦].

ومن المعروف أن برنامج النفط مقابل الغذاء بدأ في أوائل عام ١٩٩٦، وقد أمّن للعراق من مبيعاته النفطية المشروعة حسب هذا البرنامج دخلاً وصل الى ٥٨ مليار دولار، إلا أن العراق لم يستلم منها إلا ٣٤ ملياراً، وتم اقتطاع الباقي لتمويل عمليات الأمم المتحدة في العراق ولادارتها وللغذاء للأكراد في الشمال وللإنفاق على التعويضات لمتضرري الحرب من جراء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠[١٧].

وبدأت الولايات المتحدة بالضغط على روسيا وفرنسا والصين عبر التهديد مباشرة، أو بشكل غير مباشر في تصريحات المعارضين العراقيين من واشنطن، أن على هذه الدول التعاون من أجل الإطاحة بصدام حسين وإلا فإن الحكومة التي ستخلفه لن تحترم العقود التي أبرمها نظام صدام حسين.

لقد أُعطيت شركة توتال الفرنسية حق تطوير حقل "مجنون" النفطي وهو أكبر الحقول في العراق، كذلك فقد وقعت شركة لوك أويل، وهي كبرى شركات النفط الروسية، عقداً بقيمة ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٧، وذلك لتصوير حقل غرب القرنة. كما أن الشركة العملاقة زاروبزنفت (Zaraubezhneft) حصلت على عقد بقيمة ٩٠ مليار دولار لتطوير حقل بن عمار النفطي. وحصلت الصين على عقود لتطوير حقل الرميلة النفطي. هذا عدا عن العقود المتعلقة بالبناء والصناعة وما يسمح به نظام العقوبات من مواد يمكن استيرادها من هذه الدول[١٨].

كذلك، يتعزز الاعتقاد بالإستهداف النفطي عبر قيام الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش بتعيين مهندس الحرب الافغانية زلماي خليل زادة كسفير لدى المعارضة العراقية، وهو الذي عمل لدى شركة النفط أونوكال "Onocal" التي ترعى مشروع خط أنابيب الغاز التركمانستاني عبر افغانستان الى باكستان في المحيط الهندي، وعمل كمبعوث شخصي للرئيس الاميركي الى أفغانستان وذلك بعد سبعة أيام من دخول قوات تحالف الشمال الى كابول. كما أن كونداليسا رايس مستشارة الأمن

القومي نفسها، معروفة بعلاقاتها مع شركات النفط، وقد عملت كمستشارة لشركة شيفرون (Chevron) في كازاخستان. هذا فضلاً عن تمثيل الرئيس بوش ونائبه تشيني لمصالح نفطية لا تخفى على أحد في جنوب وسط الولايات المتحدة الأميركية نفسها[١٩].

رابعاً: إستهداف العراق والربط بين الحرب على الإرهاب والحرب على العراق

بعد ثلاثة أيام فقط من وقوع أحداث ١١ أيلول، وقبل الوصول الى أية حقائق في التحقيق، قام نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز باستهداف العراق عبر قوله "ان مواجهة الإرهاب لا تعني اعتقال الناس فقط بل كذلك إنهاء الدول التي ترعى الإرهاب"، كما ان المدير السابق للمخابرات المركزية الأميركية جايمس وولسي تحدث عن "الزواج المثمر بين صدام حسين وأسامة بن لادن".

وبعدها بأيام تسرّب تقرير (تبين أنه غير صحيح على الاطلاق)، ونفته الحكومة التشيكية، عن اتصال محمد عطا، أحد خاطفي الطائرات، مع ضابط مخابرات عراقي في براغ، وعن احتمال ان يكون نظام صدام حسين قام بتمويل هذه العمليات.

وفي ٢٠ ايلول قامت الطائرات البريطانية والاميركية بغارات جوية على مواقع دفاع أرضية عراقية في جنوب العراق، وفي اليوم التالي كتبت صحيفة الواشنطن تايمز عن مسؤولين أميركيين قولهم أن صدام حسين اتصل بأسامة بن لادن قبل هجوم ١١ أيلول بأيام. وفي أول تشرين الأول أعلن الملك الأردني عبدالله بن الحسين أن الرئيس جورج بوش وعده بعدم مهاجمة العراق كردّ على هجمات ١١ أيلول. وفي التاسع من تشرين الأول هدّد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بمهاجمة العراق إذا ثبت أن له علاقة بظاهرة انتشار فيروس الانثراكس.

ولمّا لم تكن هناك دلائل مقنعة بتورط العراق وصلته بأحداث ١١ أيلول أو بالقاعدة، ولعدم اقتناع الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم، ناهيك عن العالم العربي بهذه الحجج، انتقل المحافظون الجدد في الادارة الأميركية الى حجة جديدة في ١٩ تشرين الثاني من العام المنصرم، وهي امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وبدأت تصريحات الرئيس بوش منذ ذلك الوقت تركّز على العراق وضرورة عودة المفتشين الى العراق. وشاركت بريطانيا في هذه الحملة عبر رئيس

وزرائها ووزير خارجيتها.

وفي خطابه الى الأمة في ٢٩ كانون الثاني من هذا العام أدرج الرئيس بوش العراق مع ايران وكوريا الشمالية وسوريا في ما أسماه "محور الشر" الذي يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل[٢٠].

لقد بدأت الولايات المتحدة بالتحضير للحرب على العراق منذ ذلك الوقت بحملات دعائية واسعة وبجولات سياسية عسكرية، يساعدها في ذلك طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا الذي تحول للعب دور المبعوث الخاص للرئيس بوش الى روسيا والدول الأوروبية والعربية. وبدأت تقارير المعاهد الاستراتيجية عن العراق بتضخيم الخطر العراقي، واستخدمت الحكومة البريطانية تقارير منظمات حقوق الانسان بشكل سياسي لخدمة الغرض الأميركي بتبرير استهداف العراق الآن. وأخذت الصحف الأميركية والبريطانية بالكلام عن الديمقراطية وحقوق الانسان وتحرير الشعب العراقي من الاضطهاد والتسلط الذي يعاني منهما. ووجدت هذه الحملة مادتها الدسمة في ممارسات النظام العراقي في بغداد منذ عام ١٩٦٨، على الرغم من ان الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص قد دعما النظام ومدّاه بكافة الأسلحة والتكنولوجيا الضرورية لتطوير ترسانته خلال حربه مع ايران، كما ان الولايات المتحدة سكتت على قمعه لانتفاضة آذار عام ١٩٩١ في الجنوب والشمال وعلى هجومه على المناطق الكردية عام ١٩٩٦. إلا أن سجل النظام العراقي في خنق الحريات، وعدم احترام حقوق الانسان والعنف المبالغ به في مواجهة معارضيه، وتهجيره القسري للسكان وتهجير أكثر من ثلاثة ملايين من الشعب العراقي الى خارج العراق، واستخدامه الفعلي للأسلحة الكيميائية ضد ايران وضد الأكراد في حلبجة في شمال العراق، واغتياله لأهم المعارضين الدينيين والعسكريين والمدنيين، واعتقاله لعشرات الآلاف من أبناء شعبه في السجون، كلها ساعدت في محاولة خلق تبرير أخلاقي لاستهداف العراق[٢١]. لكن الولايات المتحدة الأميركية كانت وما تزال تقول "كلام حق يُراد به باطل". ذلك ان الخيار الأميركي يُسقط على العراق وعلى المنطقة وعلى العالم وكأنه "الديمقراطية"، بالقوة وبالإكراه لا بل أنه "الديمقراطية" بالاحتلال والسيطرة.

وفي هذا الوقت عملت ادارة الرئيس بوش على تجميع المعارضة العراقية في محاولة للاستفادة من تعاونها، ومن اجل ضمان نتائج عملية لمصالحها في العراق،

ووضعت وثيقة "مبادئ" طلبت من المعارضة تبنّيها في مؤتمرها المزمع عقده في لندن (بعد أن تأجل عدة مرات)، في العاشر من كانون الأول ٢٠٠٢. وتنص وثيقة المبادئ على تشكيل "مجموعة استشارية"، وعلى الالتزام بالقرار ٦٨٧ في ما يخص أسلحة الدمار الشامل، وكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بحق العراق، لكنها لا تحبذ قيام حكومة مؤقتة في المنفى، ولا برلمان، ولا يذكر شكل النظام المستقبلي أو الفيدرالية كحل، بل يدعو الى عراق متعدد الاثنيات وديمقراطي[٢٢]. وعملت الادارة الاميركية على الحصول من مجلس الشيوخ والكونغرس الأميركيين على تفويض باستخدام القوة ضد العراق، وحصلت عليهما بأغلبية واسعة ومريحة. ودار جدل واسع بين وسائل الاعلام وفي داخل الادارة الأميركية حول سبل تغيير النظام القائم في بغداد. فيما دعى الجناح المحافظ والعسكريون من نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع ونائبه ومستشارة الأمن القومي الى استخدام الحرب واللجوء الى أعداد ضخمة من الجنود قد تصل الى أكثر من ربع مليون رجل، كان وزير الخارجية كولن باول ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) جورج تينيت يحاولان كبح جماح هذا الجناح بمعلومات وتقارير تسعى الى إضعاف التوجه الحتمي نحو المواجهة والحرب. كما أن الحرب كمواجهة عسكرية ليست هدفاً بحدّ ذاتها، والمطلوب إيجاد أساليب أخرى للإطاحة بنظام صدام حسين والذي هو الهدف الرئيسي المتفق عليه.

ولقد بيّن هذا النقاش ضعف الحجج والبراهين، أو حتى غياب الاثباتات عن الخطر الذي قد يمثّله العراق ضد الولايات المتحدة. لا بل ان جورج تينيت ناقش في شهادته أمام الكونغرس كيف أن الهجوم على العراق قد يعرّض الولايات المتحدة لخطر استخدام أسلحة دمار شامل من العراق أو عبر تسرّبها الى مجموعات إرهابية، بينما ردع العراق حتى الآن قد نجح في احتواء هذا الخطر[٢٣]. كذلك فإن الادارة الأميركية وجولات بلير على العواصم لم تقنع روسيا وفرنسا والكثير من الدول الأخرى، (ولا حتى الرأي العام البريطاني الذي أخذ موقفاً ضد الحرب على العراق وانطلقت مظاهرة من أكبر المظاهرات التي شهدتها لندن تهتف ضد الحرب). ولاعتبارات داخلية ولخوف من التأثيرات الاقتصادية والإقليمية، عارضت تركيا وايران والدول العربية خيار الحرب على العراق. هذا بالإضافة الى الموقف الفرنسي والروسي والصيني المعترضة كلها

على استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة بهذا الشكل الأحادي.

وارتفعت أصوات كثيرة الى جانب وزير الخارجية كولن باول تدعو الى العودة الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والى عدم استخدام القوة من طرف واحد، لأن ذلك سيؤثر على برنامج الحرب على الإرهاب والتحالف الدولي في مواجهته، وهي معركة لم تنته بعد لا في أفغانستان ولا في المناطق الأخرى، وما يزال أسامة بن لادن يرسل تهديداته عبر وسائل الاعلام، ولا يزال خطر القاعدة ماثلاً، وهناك مؤشرات على استعادتها المبادرة في عمليات ضد الأميركيين في الكويت والأردن واليمن، وضد المصالح الاسرائيلية في كينيا.

ونظراً لاختلاف الوضع بين أفغانستان والعراق، حيث العراق أكبر وأقدر على المقاومة من أفغانستان من جهة، وحيث ان المعارضة العراقية أضعف من تحالف الشمال في أفغانستان، فإن التورّط العسكري يستدعي جيشاً كبيراً وميزانية قد تصل الى تريليون أو ألف مليار دولار، بعد حساب الخسائر المباشرة وغير المباشرة، هذا إضافة الى الخسائر التي قد تتحملها تركيا[٢٤] والأردن والمنطقة بشكل عام ولا طاقة لها على تحمّلها، مما يعرض المنطقة الى حالة عدم الاستقرار ومن الاضطرابات الداخلية. في هذه الأجواء خاضت الولايات المتحدة معركة ديبلوماسية لانتزاع قرار من مجلس الأمن عدّلت في صياغته فرنسا وروسيا بعد معارضة مديدة.

خامساً: القرار ١٤٤١ وعودة المفتشين الى العراق

بعد ثمانية أسابيع من المفاوضات الصعبة بين أعضاء مجلس الأمن وخصوصاً الاعضاء الدائمين، وبالأخص بعد الدور الذي لعبته كلّ من فرنسا وروسيا، تمّ تعديل المشروع الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل ينزع تلقائية الحق في استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة، ويطالبها بالرجوع الى مجلس الأمن في حال أقر المفتشون في تقريرهم أن العراق قد أخلّ بمسؤولياته.

وحصل القرار ١٤٤١ الذي يطالب بعودة المفتشين الفورية الى العراق، وينصّ على إزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق، وعلى موافقة بغداد خلال اسبوع، وتقديمه تقريرا وافياً عن أسلحة الدمار الشامل وبرامجه خلال شهر وتعاونه الوثيق مع المفتشين وحصل على الإجماع في مجلس الأمن[٢٥].

ووافق العراق على القرار بعد خمسة أيام من صدوره وعاد المفتشون. ويتعاون العراق حالياً مع المفتشين في كل ما يقومون به، ولقد قدم تقريره الى لجنة المفتشين "أنموفيك" وهو تقرير يصل الى ١٢ ألف صفحة في يوم ٧ كانون الأول ٢٠٠٢.

ويهدف العراق من وراء كل ذلك الى نزع فتيل الحرب وكسب الوقت لإبعاد شبح الحرب عنه. أما الولايات المتحدة فإنها تهدف من وراء تطبيق القرار ١٤٤١ الى إضعاف النظام العراقي وخلخلته من الداخل، وتشن حرباً نفسية وإعلامية متواصلة ضده من أجل الوصول الى غايتها وهي تغيير النظام العراقي. وقد تنتظر فرصة تلاعب النظام العراقي وخرقه المادي لبعض أجزاء القرار، أو فرصة استجواب علماء عراقيين في خارج العراق ليدلوا بشهاداتهم ضد النظام، أو فرصة غلطة يرتكبها النظام العراقي، لكي تقوم بهجومها عليه. وتقوم بتسريب سيناريوهات عديدة للهجوم والخطط العسكرية والتي تتضمن قوات ضخمة احياناً، وضربات سريعة احياناً أخرى، وقوات تدخل خاصة تقوم بتصفية صدّام شخصياً في بعض السيناريوهات الأخرى[٢٦].

إن التهديد بالحرب وممارسة الحرب الدعائية والنفسية ضد العراق يهدف الى الوصول الى النتائج المرجوة من دون الاضطرار الى خوض حرب واسعة. فهي من جهة تضعف معنويات النظام العراقي وتضعه تحت التهديد المستمر والضغط الدائم وتجرّده من قدرته على الحركة والمقاومة. وفي النهاية إما أن يستجيب لمتطلبات تطبيق القرار ١٤٤١، ممّا سيساعد على بلورة قيام نظام عراقي جديد يتمتع بتسليح منخفض ويخضع للرقابة الدولية ولنظام وصاية صارم، ويفقد وسائل التهديد والسيطرة مما يسمح لحركات المعارضة العراقية داخل العراق وداخل الاجهزة العسكرية وخارج العراق الإطاحة بالنظام الحالي، أو ألاّ يستجيب النظام العراقي للقرار ١٤٤١ وتقوم الولايات المتحدة بتشكيل تحالف قد لا يكون كبيراً، وتعمل على استصدار قرار من مجلس الأمن أو توصية باستخدام القوة لإجبار العراق على الإذعان، وبالتالي تقوم بشنّ حربها من أجل تغيير النظام.

إن التحركات الحالية للقوات العسكرية الأميركية والتي وصلت الى حوالي ٦٠ ألف عسكري في المنطقة، كما أن المناورات التي يقوم بها الجنرال تومي فرانكس و ٦٠٠ ضابط من هيئة الأركان في قاعدة «العديد» في قطر، هما مؤشران على

جدية الولايات المتحدة في التحضير لحربها على العراق. وإذا كان القرار ١٤٤١ قد أجّل الحرب فأنه لم يلغها تماماً. والنظام العراقي يدرك هذه الحقيقة ويتصرف على هذا الأساس[٢٧].

إن السيناريو المحتمل للهجوم على العراق قد وضعه الجنرال تومي فرانكس مع وزير الدفاع رامسفيلد ونائبه بول وولفوفيتز. وهو ينقسم الى مراحل ثلاث تبدأ بالقصف الجوّي والبحري المركّز للمواقع الدفاعية للنظام وأجهزة الاتصالات وقصور الرئاسة ومقرات الحرس الجمهوري، بشكل يقطّع أوصال النظام، وتبدأ المرحلة الثانية بالهجوم بالطائرات المقاتلة وطائرات الهليكوبتر على مقرات التحكم والقيادة في بغداد وتكريت ومراكز اختباء واحتماء صدام حسين والحرس الجمهوري، وستقوم بها القوات الخاصة. ويمكن أن تشارك في هذه المرحلة قوات معارضة عراقية في الشمال وفي الجنوب بانتفاضة ضد النظام تحميها القوات الأميركية وتحركها المخابرات المركزية، ثم يبدأ الهجوم البرّي في المرحلة الثالثة بشكل انقضاض سريع على المباني الحكومية والمنشآت العسكرية داخل بغداد وفي ضواحيها والمنطقة الوسطى، وتبدأ عملية الحصار والدعوة الى الاستسلام لإنهاء الحرب بأقل وقت ممكن. وقد تستغرق هذه العملية عدة أسابيع. إلا أن مقاومة النظام العراقي للاستسلام، وقراره بالحرب والمقاومة قد تؤدي الى اختلال السيناريو وتعرض الجيش الأميركي المؤلف من قوات خاصة لا تتجاوز الستين ألفاً الى خسائر، والى ضرورة نقل قوات أخرى، والى قصف مواقع مدنية وإيقاع خسائر بين المدنيين قد تثير غضب الرأي العام العربي والعالمي[٢٨].

كما أن اضطرار الولايات المتحدة الى انتظار تقرير المفتشين في نهاية شهر شباط من العام ٢٠٠٣، ثم نقاش مجلس الأمن للموضوع، وتحضيرها للحرب، قد يتعارض مع توقيت الربيع حيث ترتفع الحرارة وتؤثر على عمل الآليات والجنود، مما قد يستدعي تأجيلاً للحرب الى بداية الخريف، مع ما قد يصاحب هذا التوقيت من تغيرات في الخطط وفي المناخ العالمي والرأي العام العربي والعالمي[٢٩].

لكن ما يمكن الجزم به أن قرار الإطاحة بنظام صدام حسين قد صدر والعمل يجري على تنفيذه والتفكير بمرحلة ما بعد صدام.

سادساً: مستقبل العراق والمنطقة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين

توقف الاندفاع الأميركي والغربي عسكرياً في حرب الخليج الثابتة عام ١٩٩١ عند نقطة إسقاط النظام في العراق، ولم يكمل لأنه كان لا يريد إدخال العراق والمنطقة في أتون صراعات داخلية يتورط هو بها وتضر بحلفائه. فتركيا لا ترغب في رؤية الأكراد يطالبون بدولة مستقلة، ولا كذلك ايران وسوريا، لأن المسألة الكردية لا تنتهي في العراق، وتخاف دول الخليج والجزيرة العربية من قيام نظام شيعي موال لإيران في جنوب العراق مما يزيد من حجم التهديد لها. لذلك وانطلاقا من هذه الاعتبارات تعمل الادارة الأميركية على إرسال تطمينات الى حلفائها من تركيا الى السعودية الى الأردن الى كل الدول المحيطة، بأنها لا تستهدف وحدة العراق ولا تسعى الى إنشاء دويلات فيه، ولا حتى الى فرض الفيدرالية عليه. ولكن المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة هي ضعف المعارضة العراقية الموالية لها، وعدم قدرتها على القيام بإنجاز عملية التغيير بنفسها، والخوف من اندلاع اضطرابات داخلية يصعب السيطرة عليها. لذا فأن سيناريو ما بعد الاطاحة بصدام يبدأ في مرحلة أولى من الحكم العسكري بقيادة جنرال أميركي (يعتقد انه سيكون تومي فرانكس)، وقد تمتد هذه المرحلة ما بين ستة شهور وسنة. ولكن ثمة خلاف حول هذه الفترة الزمنية، وثمة معارضة عراقية لها من قبل بعض أطراف المعارضة والشعب العراقي عموماً، ومعارضة عربية لإعادة الاستعمار بهذا الشكل المباشر. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تدويل الأزمة وإعطاء إدارة دولية حق الاشراف على العراق وتحضيره ليحكم نفسه بنفسه، وقد تمتد لحوالي سنة كذلك. ثم تأتي الفترة الأخيرة حيث يتم اعتماد دستور جديد وتُنتخب حكومة جديدة متعددة الأثنيات وتلتزم بعراق خال من أسلحة الدمار الشامل[٣٠].

لكن استمرار نظام الوصاية على العراق والسيطرة على موارده، وخصوصاً النفط، وصعوبة السيطرة على الصراعات الداخلية العراقية، قد تؤدي الى تطور حالة من الفوضى والحرب الأهلية والمقاومة المتنامية للمشروع الأميركي. كما أن هذا التدخل بتحديد مستقبل العراق سيؤثر على استقرار الأنظمة المحيطة ويدفعها الى تصليب سياساتها، خصوصاً أن لهذا التغيير أثره على موازين القوى في الصراع العربي-الاسرائيلي. وستحاول اسرائيل الإستفادة منه الى أقصى

الحدود على حساب الأطراف العربية وخصوصاً في صراعها مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان.

كما أن هذا التغيير سيؤثر على إيران ويسعّر الصراع الداخلي الذي تعيشه، وستحاول الولايات المتحدة الانتقال الى إيران بعد العراق التي تعتبرها أخطر من العراق في محور الشر.

وفي ظل غياب ديناميكية عربية للتغيير نحو أنظمة ديمقراطية ومجتمعات متماسكة وموحدة، فأن برنامج "الديمقراطية" بالإكراه وبالاحتلال وبالقوة قد يمتد الى غير أنظمة عربية أخرى من أجل إطباق الولايات المتحدة على المنطقة، وتأمين سيطرتها على مواردها، وتأمين أنظمة تناسب مصالحها وقيمها. وهكذا تستكمل دورة ترتيب أوضاع المنطقة بكاملها.

ولكن عودة الاستعمار والاحتلال العسكري والهيمنة المباشرة على الموارد، ستلاقي حتما مقاومة شديدة قد تبدأ ضعيفة وغير منظمة، وتنتهي الى حركة عامة متصلة مع قوى وحركات اجتماعية وأنظمة في كل العالم تقاتل ضد هذا التسلط وهذه الهيمنة المتعجرفة للامبراطورية الأميركية المتوسعة.

الهوامش

١-بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالاعلان من جانب واحد، عن تطبيق مناطق حظر الطيران جنوبي خط عرض ٣٢ وشمالي خط عرض ٣٦، ثم جرى توسيع المنطقة الى جنوبي خط عرض ٣٣ عام ١٩٩٦ تحت حجة حماية السكان المدنيين من قمع النظام في كل من الشمال الكردي والجنوب الشيعي، خصوصا بعد فشل انتفاضة آذار ١٩٩١ وقمعها كلياً من قبل النظام. وهذا الحظر لا سابق له في الممارسات الدولية ويتناقض مع القانون الدولي ولا يحظى بموافقة الأمم المتحدة، ولقد انسحبت منه فرنسا وبقيت الولايات المتحدة وبريطانيا مصرتان على تطبيقه.

٢-انظر الأمم المتحدة، مكتب برنامج العراق "النفط مقابل الغذاء"

Internet, http: //lwww.un.org.depts/oip/reports/basfact.

٣- لجنة اونسكوم أقرت بتدمير ٣٨ ألف سلاح كيميائي و٤٨٠ ألف ليتر من المواد الكيميائية و ٤٨ صاروخ و ٦ منصّات إطلاق صواريخ و٣٠ رأس صاروخ معدلة لتحمل أسلحة كيماوية أو بيولوجية والمئات من التجهيزات ذات العلاقة. كما أن ريتشارد بتلر مدير الأونسكوم صرّح في نهاية عام ١٩٩٧ بأن اللجنة حققت تقدما مهما وبأن ٨١٧ من أصل ٨١٩ صاروخ روسي الصنع طويل المدى قد تمّ تدميرها. وبأنه يعتقد أنه ما زال هناك حوالي ١٢ صاروخاً عراقياً لكن هذه الصواريخ مشكوك بقدراتها.

راجع: المرجع السابق نفسه.

كذلك راجع:

Bymar, Daniel "After the Storm. U.S. Policy Toward Iraq since 1991î, political science quarterly, winter 2000, v. 115, 4, p. 493- 501.

٤- حتى أن بعض المصادر تقدر بأن القدرات العسكرية العراقية لا تتجاوز ٢٠ بالمئة من قدرتها عام ١٩٩٠.

راجع Bymar، المرجع السابق، ص ٤٩٩ز

٥-وهذا ما كتبه عسكريان رفيعان يعملان مع وزارة الدفاع الأميركية.

Donaher, William F. and De Blois, Ross B., "Is the Current UN and US Policy toward Iraq Effective", parameters, winter 2001, v 31, 4, p. 112-125.

٦- كولن باول تحدث امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في ٨ آذار من عام ٢٠٠١ فأقر بأن النظام العراقي لم يعد يمثل تهديداً للولايات المتحدة الأميركية.

Internet, http: //usinfo. State. Qov/ regional/ nea/ iraq/ offsts/ Iraq policy mar 0810. Htm.

٧- أهداف سويف "نهاية مغايرة لرواية حول نظام عالمي جديد من أصحاب القلوب الكسيرة" الحياة، ٢٠٠٢/١١/٣، ص ١٠.

8- Hertzberg, Hendrik. Maniferto. The New York oct. 14, 2002, v18, #31.

9- Wright, Robert. The New York Times, Sept. 29, 2002, p.13.

١٠- مرزوق الحلبي، "اسرائيل وحرب (ها) على العراق، الحياة، ٢٠٠٢/١١/٢٤، ص ٩.

١١-ادارة المعلومات في وكالة الطاقة الاميركية، كانون الثاني ٢٠٠١.

12- AlNasrawi, Abbas. Oil, Sanctions, Debt. And the Future, Arab Studies Qwarterly, Fall 2001, v23, #4, pp. 1-14.

13-Cholomondeley, Tom. ìOver a barrel" The Guardian, 22/11/2002.

١٤- وذلك حسب التقرير الوطني للطاقة المعروف بتقرير تشيني نائب الرئيس الاميركي، والذي اصدره البيت الأبيض في شهر أيار من عام ٢٠٠١.

١٥-هذا ما كتبه كينيت بولاك وهو عضو رئيسي في مجلس العلاقات الخارجية ونائب مدير دراسات الأمن الوطني.

Pollack, Kenneth M."Next Stop Baghdad" Foreign Affairs, March-April. 2002, v81, #2, p. 37.

16- Kevin Shitelaw; Thomas Omestad; Mark Mazzetti. After the Fall U.S. News and World Report, 2/12/2002. P.18.

١٧- انظر، الحياة، ٢٠٠٢/١١/٢٤، ص ١١.

١٨-انظر: The Guardian مرجع سبق ذكره ٢٠٠٢/١١/٢٢.

The observer, 6/10/2002 and 3/11/2002

١٩- السفير، ٢٠٠٢/١٢/٥، ص ١٣.

20- Jeffery, Simon. Iraq: Countdowns to War? The Guardian, 30/7/2002.

٢١- من أجل مزيد من التفاصيل عن سياسات النظام العراقي راجع كتاب Tripp, Charles. A History of Iraq, Cambridge; Cambridge University press, 2000. Pp.193-284.

٢٢- الحياة، ٢٠٠٢/١١/١٩ ص ٢.

23- The Middle East, November 2002 p.6.

٢٤- تعتبر تركيا ان خسارتها من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والعقوبات التي فرضت على العراق أحد أهم شركائها في التجارة والأعمال وخصوصا تدفق النفط عبر خط الأنابيب التركي قد وصل الى مئة مليار دولار وانها قد تخسر ١٥٠ مليار دولار في حال وقوع حرب جديدة.

The Middle East, Nov. 2002, p.10

٢٥- الحياة ٢٠٠٢/١١/٩، ص ٢.

٢٦-بدأت خطط الهجوم على العراق بالتسرب الى الصحف الأميركية بعد أيام على صدور القرار ١٤٤١ ودعا رامسفيلد الى حرب قد تدوم ٥ أيام او ٥ أسابيع أو ٥ أشهر ولكنها لن تطول أكثر من ذلك. الحياة، ٢٠٠٢/١١/١٦، ص ٢.

27- Klare, Michael T. "War plans and pitfalls, The Nation, 21/10/2002, v 275, #13, p. 14-15

٢٨- المرجع السابق ص ١٦.

29- The New York Times, 10/11/2002, p.13.

30- World News & World Report Dec, 2, 2002 p. 18-20.

٣١- مرجع سبق ذكره.

الدفاع الوطني

النمط الإستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية

د. كمال حمّاد*

١ - تعريفات الأزمة:

تُعرّف الأزمة بأنها حدّ يبلغه التناحر الدولي يؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه. لهذا السبب تُحدد طبيعة الأزمة وفقاً لطبيعة النظام[١]. اما الأزمة من الناحية الإصطلاحية فهي نقطة تحوّل مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسين ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لا بد ان تزول لتحلّ محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمّية ونوعية في هذا الحدث[٢].

الأزمة كمصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية الى الطب الاغريقي - «نقطة تحول» بمعنى انها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض - وهي تُطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الانسان. في القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في المعاجم الطبية، وتم اقتباسه في القرن السابع عشر للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة. وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامها للدلالة على ظهور مشكلات خطيرة أو لحظات تحوّل فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تحدث كارل ماركس في كتاباته عن «الحتمية التاريخية» وعن أزمات الإفراط في الانتاج، وتفاقم كل من هذه الأزمات عن سابقاتها. وفي العام ١٩٣٧ عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأزمة

(*) أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان (قيادة الجيش).
استاذ القانون الدولي العام في الجامعة اللبنانية - كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بأنها «حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال»[٣].

ولقد استعمل المصطلح بعد ذلك في مختلف فروع العلوم الانسانية وبات يعني «مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الاشياء[٤]، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما الى الأفضل، أو الى الأسوأ (مثل الحياة أو الموت، الحرب أو السلم) لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها. كما عرّف (ألستار بوخان - Alastair Buchan) الأزمة في كتابه «إدارة الأزمات» بأنها تحدّ ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة اطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.

ويعرّفها (أوران يونغ - ORAN YONG) في كتابه الوسطاء -Intermediaries- بأنها أحداث سريعة تؤدي الى زيادة عدم الإستقرار في النظام القائم الى درجة غير عادية تزيد من احتمال استخدام العنف. أما (كورال بل - Coral Bill) فإنها تعرّفها في كتابها (إتفاقيات الأزمة - A study in diplomatic Management, the Conventions of Crisis) بأنها ارتفاع الصراعات الى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات الدولية أو بين الدول[٥].

وللأزمة الدولية مفاهيم متعددة منها: «إنها سلسلة التفاعلات المتبادلة بين حكومات دولتين أو أكثر ذات سيادة في صراع حاد هو دون مستوى الحرب الفعلية، ولكنه في الوقت نفسه ينذر باحتمال وقوع الحرب. ويشير (روبرت نورث Robert North) إلى ان الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد جاد للفعل ورد الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي الى إذكاء درجة التهديد والإكراه. ويشير نورث الى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها الى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تجمّد أو تهدأ، على أنه يمكن دراستها على اعتبارها اشتراك دولتين أو أكثر في المواجهة نفسها[٦].

كما يعرّفها (جون سبانير - John Spanir) بأنها «موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول اخرى، مما يخلق درجة عالية من احتمال اندلاع الحرب[٧].

ويرى عزت عبد الواحد ان هناك اعتبارات يجب مراعاتها في التعريف بالأزمة

الدولية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

أ - عالمية نطاق الأزمة، بمعنى امتداد آثارها لتشمل العديد من البلدان فلا تقتصر على أطرافها المباشرين، بل تطول مصالح العديد من الأطراف غير المباشرة.

ب - أن تنطوي الأزمة على آثار حالية وأخرى مستقبلية قابلة للظهور في الزمن المقبل.

وفقاً لذلك فإن الأزمة هي «موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، او نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعدّه الطرف الآخر المدافع، يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، مما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية[٨]».

أما الأدوات المنهجية لتناول الأزمة فهي تختلف باختلاف المذاهب الفكرية في علم اجتماع السياسة الدولية. ويقع أول خط فصل منهجي حول مسألة رسم أنموذج نظري معمم للأزمات الدولية. فوفقاً (لريمون أرون - Raymond Aron) مثلاً يتعذّر على عالم السياسة إيجاد قوانين عامة يخضع لها السلوك السياسي لأطراف الأزمة الدولية، لأن حقل النظام الدولي بالغ التعقيد لا يمكن إرجاعه الى عامل أساسي واحد. فالمحددات الأساسية تختلف باختلاف الدول الداخلة في هذا النظام، ومنها ما يتحدّد أساساً بالدوافع الاقتصادية، ومنها ما يولي البعد الايديولوجي او الثقافي اهمية تعلو على الأبعاد الاقتصادية. وطبعاً لا يمتنع أرون عن تصنيف العوامل المؤثرة في قوة الدولة وفي قرارها، لكنه يمتنع عن تقديم أنموذج مسبق، وبمعزل عن الدراسة العينية للوقائع.

في ضوء ما تقدم من تعريفات يكون النظام الدولي، إذاً، محكوماً علمياً بتفسيرات متعددة تجعل القوانين العامة ضرورية وقاسماً مشتركاً بين التعريفات. وهذا منطلق منهجي لمنح النظام الدولي طبيعة دولية عامة وموحدة، ولو أن تبياناً يفرّق بين الانظمة الدولية المختلفة ويزيد في تحويل خلافاتها الى أزمات. هكذا تبدو الدول في النظام الدولي وحدات مماثلة لا تختلف باختلاف أنظمتها (داخلياً) بل باختلاف مواقعها في هذا النظام[٩].

٢ - مفهوم إدارة الأزمة:

جاءت إدارة الأزمات مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم. وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الانساني مع المواقف الطارئة او الحرجة التي واجهها الانسان بعد ان جوبه بتحدي الطبيعة أو غيره من البشر. ولم تكن تعرف آنئذ -بطبيعة الحال- بإسم إدارة الأزمات وإنما عرفت تسميات اخرى مثل الحنكة الدبلوماسية، أو براعة القيادة، أو حسن الإدارة... الخ. وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الانسان على مواجهة الأزمات والتعامل مع المواقف الحرجة بما تفجره من طاقات إبداعه، وتستفزّ قدراته على الابتكار، هذه القدرات التي جعل منها (تشارلز رووتر - Charles Rooter) في كتابه «فن الديبلوماسية» الأصل في نشأة الديبلوماسية[١٠].

فالمفهوم البسيط لإدارة الشيء، هو التعامل معه للوصول الى أفضل النتائج الممكنة، بما يحقق مصالح القائم بالادارة. ومن هنا فإن إدارة الأزمة تعني «التعامل مع عناصر موقف الأزمة باستخدام مزيج من أدوات المساومة - الضاغطة والتوفيقية - بما يحقق أهداف الدولة ويحافظ على مصالحها الوطنية. وهي أيضا عبارة عن «محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الاشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على الأزمة والتحكّم فيها وتوجيهها وفقاً لمصلحة الدولة[١١].

٣ - إنعكاسات «الحرب الباردة» على إدارة الأزمات الدولية

استناداً لمضمون إدارة الأزمات والتي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم الأزمات الدولية، أو التدخل لوضعها تحت سيطرة القوانين الدولية، اختار المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة الخيارات التالية في إدارة الأزمات الدولية:

- منع الأزمات الدولية.
- حلّ الأزمات الدولية.
- قمع الأزمات الدولية[١٢].

وهذه الطرق الثلاث نصّ عليها ميثاق الامم المتحدة، وتُشكّل في مجموعها نظاماً متكاملاً لإدارة الأزمات الدولية ومن بينها:

أ - النظام الأصلي وفقاً للتطور الوارد في الميثاق وهي:

١ - مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي يتعيّن على الدول احترامها والسير على هديها وفي أولها التعهّد بعدم استخدام القوة أو التهديد بها فعلاً كأسلوب لحلّ المشكلات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

٢ - مجموعة من الآليات انشأها الميثاق لمساعدة الدول على تسوية النزاعات في ما بينها بالطرق السلمية. فقد نصّت الفقرة الاولى من المادة (٣٣) من الميثاق على انه «يجب على اطراف اي نزاع، من شأن استمراره ان يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، أن يلتمسوا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، او أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها»[١٣].

إذن نستطيع أن نستنتج بأن هناك أربع طرائق مختلفة لتسوية النزاعات ودياً وهي: الطرق الديبلوماسية، الطرق السياسية، الطرق التحكيمية، والطرق القضائية.

٣ - تفويض مجلس الأمن بالتدخل، باسم المجتمع الدولي كله، في حالات وقوع عدوان او تهديد للسلم أو الإخلال به سواء لقمع العدوان أو لردعهاأو للعودة بالوضع الى سابق ما كان عليه قبل اندلاع الأزمة. وحرص الميثاق على تزويد مجلس الامن الدولي بالسلطات والصلاحيات كلها التي تمكّنه من التعامل مع كل الأزمات بفاعلية.

وبسبب من «الحرب الباردة» التي سادت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والتي انعكست على دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، وخصوصاً على التصوّر الأصلي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة حول نظام الأمن الجماعي، فشلت معظم الأزمات الدولية إبان تلك الفترة في إيجاد الحلول والتسويات لها ضمن إطار الأمم المتحدة، وذلك لغياب أو لعدم إيجاد بعض أدوات وآليات إدارة الأزمات الدولية ومنها:

١ - *عدم استكمال بناء ادوات النظام وآلياته نفسها، وتمثلت أهم مظاهر هذا النقص في:*

أ - عدم دخول المادة (٤٣) من الميثاق حيّز التنفيذ. علماً أن المادة المذكورة تنص في الفقرة الأولى منها على أن يتعهّد جميع أعضاء «الأمم المتحدة» في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدوليين، أن يضعوا تحت تصرّف مجلس الامن، بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو إتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

ب - تجميد لجنة أركان حرب التي أصبحت بلا وظيفة. وقد نصّت المادة ٤٧ من الميثاق في الفقرة الأولى على أنها «تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها ان تسدي المشورة والمعونة الى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولي ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها».

ووفقاً للمادة ٤٧ (الفقرة الثانية)، تتألف لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم. وتكون مسؤولة بإشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس[١٤].

٢ - *الإسراف في استخدام حق النقض (الفيتو):*

والمعروف انه في الفترة الأولى من قيام الأمم المتحدة ولغاية عام ١٩٦٥، قام الاتحاد السوفياتي باستخدام مسرف لحق النقض في مجلس الامن (١٠١ مرة) وذلك لتعويض النقص الحاصل لسياسته في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث كانت الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مؤيدة للولايات المتحدة ولسياستها، وبقيت تلك الحالة لغاية الستينات وبالتحديد فترة قيام الدول المستجدة في الاستقلال عقب الحروب التحررية ونيل الدول إن في آسيا أو أفريقيا إستقلالها، وبالتالي تغيّر ميزان الدول في الجمعية العامة، من دول تدور في فلك الولايات المتحدة الى دول تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، وإثر ذلك، أصبحت الولايات المتحدة تسرف في استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الامن الدولي والتي بلغت ٤٦ مرة بين ١٩٦٦ و١٩٨٥ مقابل (صفر) بين ١٩٤٦ و١٩٦٥، للتعويض عن خسارتها في الجمعية العامة. وفي الجدول (١) نموذج لتطور استخدام حق النقض (الفيتو) خلال مرحلة الحرب الباردة للأعضاء

الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

جدول رقم (١) تطوّر استخدام الفيتو خلال مرحلة الحرب الباردة

الدولة	١٩٤٦-١٩٥٥	١٩٥٦-١٩٦٥	١٩٦٦-١٩٧٥	١٩٧٦-١٩٨٥	المجموع
الصين	١	صفر	٢	صفر	٣
فرنسا	٢	٢	٢	٩	١٥
بريطانيا	صفر	٣	٨	١١	٢٢
الولايات المتحدة	صفر	صفر	١٢	٣٤	٤٦
الاتحاد السوفياتي	٧٥	٢٦	٧	٦	١١٤
المجموع	٧٨	٣١	٣١	٦٠	٢٠٠

المصدر: حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، عدد ٢٠٢، ١٩٩٥ صفحة ١٢٨

٣ - *إحلال نظام مناطق النفوذ محل نظام الأمن الجماعي*

بسبب استحالة الاتفاق عل تشكيل أداة عسكرية فعّالة توضع بتصرف مجلس الأمن، وبسبب تجميد عمل لجنة أركان الحرب، وبسبب الشلل الذي أصاب مجلس الأمن الدولي بسبب (الفيتو)، كان من الطبيعي ان تفقد الدول ثقتها في نظام الأمن الجماعي، وكان أيضاً من البديهي ألاّ تطمئن الدول الى الترتيبات التي يتضمّنها، أو تعتبرها ضمانة كافية لتحقيق أمنها الوطني، ولذلك بدأت تبحث عن ترتيبات أخرى خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة وإطارها، فوجدتها في الأحلاف السياسية والعسكرية، وأهمها حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف وارسو اللذين عكسا أجواء الحرب الباردة وتثبيتها، (وفي حين ان حلف وارسو اختفى بغياب الحرب الباردة، ما زال حلف شمالي الاطلسي فاعلاً وقد زاد عدد اعضائه بانضمام دول كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي ومنضمّة الى حلف وارسو).

٤ - *البحث عن نظام بديل أو الاتحاد من أجل السلام*

البحث عن نظام بديل او الاتحاد من أجل السلام، وهو اعطاء دور للجمعية العامة للامم المتحدة، بسبب عجز مجلس الأمن الدولي عن القيام بدوره في حفظ السلم والامن الدولي وفقاً للميثاق وذلك بسبب الإستعمال المسرف لحق النقض.

وقد كان هناك بالفعل دور كبير للجمعية العامة أثناء الحرب الكورية عام ١٩٥٠، ودور مفقود في المجر عام ١٩٥٦ ودور أفضل في عام ١٩٥٦ في مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها. ونقول الدور المفقود في المجر للأمم المتحدة بسبب عدم تصور ان توصي الدول الاعضاء بتقديم عون عسكري الى حكومة المجر بما يكفي لردع العدوان العسكري المتأتي من قبل حلف وارسو والاتحاد السوفياتي. ولذلك ظلت القرارات الصادرة عنها حبراً على ورق ومجرد نداءات لا وزن لها ولا تأثير على مسار الازمة.

أما بالنسبة للأزمة الثانية (العدوان الثلاثي على مصر) فلا شك أن موقف القوتين العظميين الرافض للعدوان الثلاثي على مصر، إضافة الى عوامل اخرى أدت الى فشل العدوان، وبالتالي فقد استطاعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولأول مرة في تاريخها أن تشكّل قوات طوارىء دولية لمراقبة وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية ثم التمركز بعد ذلك على الجانب المصري من الحدود مع فلسطين المحتلة (بموافقة مصر) للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ومراقبة حرية الملاحة في خليج العقبة.

يبدو أمراً طبيعياً إذاً إختلاف دور الأمم المتحدة، في إدارة الأزمات الدولية في اثناء الحرب الباردة، ويمكن إدراج الازمات التي شكّلت تهديداً للسلم والأمن الدوليين خلال هذه المرحلة في أنماط متعددة:

١ - الأزمات التي اندلعت داخل منطقة النفوذ المباشر لإحدى القوتين العظميين وأصبح هذا النوع من النزاع خارج إطار نطاق نفوذ قدرة الامم المتحدة على إدارته أو التأثير الفعّال على مساره وتحوّل الى ميدان محجوز للمعالجة داخل الأطر الإقليمية أو الدولية التي يهيمن عليها كلٌّ من حلف وارسو (المنظومة الاشتراكية) والإتحاد السوفياتي أو الدول التي تدور في فلكه السياسي وفي مدار نفوذه إن في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أو حلف الناتو ومنظمة الدول الاميركية (المنظمة الاقليمية)، وكذلك الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة في معظم أرجاء المعمورة.

والمعلوم أن قيام الأحلاف يخالف مبدأ الأمن الجماعي لأن الحلف يعني تقسيم العالم الى مناطق معينة ووضعها تحت الحماية الفردية ومنع أي تدخل خارجي في نطاق الحيّز الجغرافي له.

٢ - الأزمات التي كانت احدى القوتين العظميين طرفا مباشراً فيها (كالأزمة الأفغانية بالنسبة لتورط الإتحاد السوفياتي فيها) و(الأزمة الفيتنامية بالنسبة لتورط الولايات المتحدة فيها). وقد استحال على الأمم المتحدة طوال فترة الحرب الباردة إمكانية إيجاد تسوية للأزمتين ضمن أروقتها، أو ان تلعب فيها أي دور حاسم.

٣ - الأزمات الأخرى، أي تلك التي دار مسرحها الرئيسي خارج مناطق النفوذ المباشر لإحدى القوتين العظميين ولم يكن أيٌّ منهما طرفاً مباشراً فيها.

ويبدو أن هذا هو النمط الوحيد من أنماط الأزمات الدولية الذي سُمح للأمم المتحدة أن تلعب فيها أدواراً اختلفت أشكالها من أزمة الى أخرى (جهود وساطة، لجان توفيق، مساع حميدة، لجان تقصي حقائق، قوات طوارئ دولية) كما اختلفت فاعليتها من أزمة الى أخرى.

٤ - نماذج إدارة الأزمات في فترة الحرب الباردة:

أ - حالات قمع العدوان:

- نموذج قمع العدوان: الأزمة الكورية عام ١٩٥٠.
- حالات فرض العقوبات الإلزامية ضد جنوب افريقيا وروسيا.

ب - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي:

- هيئة مراقبة الهدنة عام ١٩٤٩: بدأت هذه العملية في أثناء الحرب العربية - الإسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨.
- مجموعة المراقبة العسكرية بين الهند وباكستان عام ١٩٤٨.
- قوات الطوارئ الدولية الأولى عام ١٩٥٦ في مصر على أثر العدوان الثلاثي (الاسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصر).
- عملية الأمم المتحدة في الكونغو عام ١٩٦٠.
- قوات الطوارئ للأمم المتحدة في لبنان عام ١٩٧٨.. وغيرها.

٥ - إدارة الأزمات الدولية بعد «الحرب الباردة»

بعد وصول ميخائيل غورباتشوف الى الحكم في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٦، بدأ يطرأ على النظام الدولي تغيّر ملحوظ كان له تأثيراته على الأمم المتحدة [١٥]. وقد أخذ التأثير شكلاً محدداً وهو استخدام الأمم المتحدة غطاء للتسوية السلمية لعدد من الأزمات التي قرّرت الدولتان العظميان إخراجها من ساحة الصراع على

النفوذ او الحرب الباردة بينهما. وأدى هذا الى تنشيط آليات الأمم المتحدة سواء في مجال البحث عن تسوية سلمية أو في مجال عمليات حفظ السلم. لكن الآليات الخاصة بالأمن الجماعي وردع العدوان لم تُختبر.

وفي خلال الفترة بين ١٩٨٦ و١٩٨٩ لم تجد الولايات المتحدة أي إحراج لها (بالرغم من محاولات الرئيس السوفياتي غورباتشوف إشاعة جوّ من الإسترخاء العالمي نتيجة لسياسة البريسترويكا (إعادة البناء) والغلاسنست (العلانية) التي انتهجها) في ان تعطي نفسها حق التدخل المنفرد والقيام بأي عمل عسكري حين ترى ذلك ملائماً، كما جرى في العام ١٩٨٦ بالإغارة على ليبيا، وفي كانون الأول ١٩٨٩ التدخل المسلح في بنما لإسقاط حكومة نورييغا والقبض عليه شخصياً لمحاكمته في الولايات المتحدة.

وظلّ الوضع الدولي دون التدخل المباشر من الأمم المتحدة الى الثاني من آب ١٩٩٠ حين أقدم العراق على غزو الكويت، فوجدنا الأمم المتحدة تتنكّب دوراً في هذه الأزمة يختلف جذرياً عن أدوارها التقليدية في إدارة الأزمات. ولكي تتضّح طبيعة هذا الدور تماماً يتعين أن نميّز بين ٣ مراحل:

- المرحلة الأولى: وهي الممتدة منذ بداية الغزو في ١٩٩٠/٨/٢ وحتى قبيل صدور القرار بالانسحاب رقم ٦٧٨ في ١٩٩٠/١٠/٢٩، وهي المرحلة التي لعب فيها مجلس الأمن الدولي دوراً بالغ الأهمية بدا فيه وكأنه يستعيد الدور المرسوم له في ميثاق الأمم المتحدة لفرض احترام الشرعية الدولية ومعاقبة الخارجين عليها.

- المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة منذ صدور قرار التفويض لدول التحالف من أجل تحرير الكويت باستخدام القوة وحتى إعلان دول التحالف وقف إطلاق النار في ١٩٩١/٢/٢٧، وفي خلال هذه الفترة إنتقلت الإدارة الفعلية للأزمة الى الولايات المتحدة الأميركية.

- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الممتدة منذ صدور القرار ٦٨٧ في ١٩٩١/٤/٣ والخاص بتحديد شروط وقف إطلاق النار النهائي وحتى اليوم. وهي المرحلة التي استعاد فيها مجلس الأمن دوره شكلاً في إدارة الأزمة في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار، وفقده عملياً لأنها أصبحت تدار فعليا عبر الولايات المتحدة الاميركية.

نسوق هنا بعض ملاحظات على إدارة أزمة الخليج الثانية:

١ - إجتمع مجلس الأمن الدولي مرتين على مستوى وزراء الخارجية: الأولى برئاسة وزير الخارجية الاميركي والثانية برئاسة وزير الخارجية السوفياتي، ولم يكن مجلس الأمن قد انعقد على هذا المستوى منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وحتى بداية الأزمة عام ١٩٩٠، سوى مرتين فقط.

٢ - إصدار مجلس الأمن خلال الفترة (١٩٩٠/٨/٢ - ١٩٩٠/١٠/٢٩) والتي لا تتجاوز الأربعة أشهر ١٢ قراراً دولياً، وهذا يعدّ أكبر عدد لقرارات دولية بخصوص أزمة واحدة في تاريخ الأمم المتحدة.

٣ - جاءت جميع هذه القرارات الدولية الـ١٢ مستندة الى الفصل السابع من الميثاق[١٦].

وقد أدى تعاظم القوة العسكرية الأميركية وخصوصاً في خلال وبعد إدارتها لحرب الخليج الثانية، وحيثيتها في الساحة الدولية، الى اعتبار السياسة الخارجية الأميركية بذاتها إطاراً لإدارة الأزمات الدولية. وعلى ذلك تحتل الولايات المتحدة المرتبة العسكرية الأولى في العالم بفارق شاسع عن المنافسين المحتملين (أوروبا، الصين، اليابان، روسيا) مما يمكّنها من القيام بدورها كإطار لإدارة الأزمات الدولية طبقاً لرؤية ومصالح الإدارة الأميركية. وكان بإمكان الولايات المتحدة ان تفعل ذلك من خلال الأمم المتحدة (أزمة الخليج الثانية، يوغوسلافيا، الصومال، أفغانستان، كوريا عام ١٩٥٠) غير انها قد تفضل الاستقلال عنها في حال ما اذا كان ذلك أكثر ضماناً لتحقيق المصالح الأميركية. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الولايات المتحدة مستعدة باستمرار للقيام بدور عسكري لحلّ الأزمات الدولية، غير أن المعني بالأساس هو أن الولايات المتحدة مستعدة باستمرار للحفاظ على مصالحها دون اللجوء الى الحل العسكري إلا في الحالات القصوى، وهي الحالات الخمس التي حددها (انتوني ليك - Antony Lik) مستشار الأمن القومي في محاضرة له بجامعة هارفرد الأميركية في ١٩٩٤/١٠/٢٥:

١ - الرد على هجوم مباشر على الولايات المتحدة ورعاياها في الداخل والخارج وكذلك على حلفائها.

٢ - الدفاع عن المصالح الإقتصادية الحيوية للولايات المتحدة.

٣ - الدفاع عن الديموقراطية.
٤ - منع انتشار الاسلحة النووية ومقاومة الارهاب.
٥ - إستخدام القوة العسكرية لأغراض إنسانية، وسيزداد احتمال استخدام القوة العسكرية الاميركية كلما اتسع نطاق المصلحة المعرضة للخطر.

وقد تُعدّ الحرب الأميركية على أفغانستان بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ ضمن البند الأول، وكذلك حين ضربت اليابان ميناء بيرل هاربر، ودخلت الولايات المتحدة الحرب إثر ذلك.

كما يُعدّ التدخل الأميركي في أزمة الخليج الثانية أنموذجاً لحالة التدخل العسكري المباشر طبقا للبند الثاني، ويُعدّ تدخّلها في هايتي أنموذجاً للبند الثالث، ويُعدّ تدخّلها في ليبيا عام ١٩٨٦ أنموذجاً للبند الرابع في شقّه الثاني، كما يُعدّ تدخّلها في الصومال أنموذجاً للبند الخامس[١٧].

ويُجمل (نصير عارودي) معايير استخدام الولايات المتحدة للقوة وتسويغ التدخلات العسكرية بعد الحرب الباردة في ثلاثة أنساق:

١ - نسق المصالحة، وتمتدح الإدارة الأميركية دوماً التسويات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة القائمة على التسامح بين الاشيات والتعاون والتصالح العرقي في بعض المناطق وليس كلها (جنوب افريقيا).

٢ - نسق المواجهة، يتبيّن هذا النسق في العلاقات مع العراق وإيران وليبيا والسودان وكوبا وأفغانستان (أيام الطالبان) ويذكر مدير المخابرات الاميركية السابق (جيمس شليسنجر) في مقالة نشرتها مجلة (ناشيونال أنترست - المصلحة الوطنية) في خريف ١٩٩٧، ان الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس كلينتون الأولى فقط، فرضت عقوبات جديدة من طرف واحد أو هددت باتخاذ خطوات قانونية في هذا الاتجاه (٦٠ مرة) وازاء ٣٥ دولة يشكل سكانها نحو (٤٠٪) من مجموع سكان العالم.

٣ - نسق التعاون مع خصم - مثال تطبيع واشنطن العلاقات مع الصين في مجال التجارة، والمثال الثاني هو كوريا الشمالية التي لا تريد الولايات المتحدة فتح معركة معها نظراً لاحتجاج واشنطن على برنامج تطوير الطاقة النووية[١٨].

أما التسويات التي تمت لبعض الأزمات الدولية بعد فترة الحرب الباردة فيمكن التمييز بينها على الشكل التالي:

أولاً - في جنوب إفريقيا أنجزت التسوية في ربيع عام ١٩٩٤.

ثانياً - بالنسبة لأزمة يوغوسلافيا تمّ التوقيع على اتفاق دايتون في ١٩٩٥/١١/٢١ خدمة لأميركا ومصالحها وذلك للأسباب التالية:

أ - إظهار أوروبا عاجزة عن تسوية مشكلاتها الداخلية وحاجتها الدائمة الى واشنطن.

ب - إظهار عجز الأمم المتحدة عن القيام بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ج - تهيئة الأجواء الداخلية والخارجية لتحجيم الصرب وضرب يوغوسلافيا لاحقاً وإسقاط ميلوسيفيتش والوصول ولو سياسياً إلى تخوم نفوذ الإتحاد السوفياتي وتحدي السياسة الروسية التقليدية المؤيدة للصرب.

ثالثا: في ايرلندا تم الاتفاق على اتفاقية بلفاست في ١٩٩٨/٤/١٠.

رابعاً: في منطقة الشرق الأوسط جاء إتفاق أوسلو وما جرى في اثنائه وبعده من أزمات وإشكالات وحروب تأكيداً على الفشل الذريع الذي واجهته الديبلوماسية الأميركية[١٩].

صحيح أن انتهاء الحرب الباردة خلق انفراجاً دولياً وانعكس آمالاً اقليمية واسعة لاستتباب الأمن والسلام والعدالة، لكن ذلك الإنفراج بات مؤقتاً والآمال تحولت مخاوف لعدة عوامل ابرزها:

١ - إفتقاد الوزن السوفياتي أدى الى فقدان التوازن الدولي، كما أدى الى هيمنة أميركية واسعة، والى استفراد أميركي لقوى محلية واقليمية عديدة، والى تغليب المواصفات الاميركية لمفاهيم الشرعية والعدالة والديموقراطية وفرض الشروط الاميركية للتسويات والمصالحات الاقليمية.

٢ - غياب القوة السوفياتية القطبية وانفراط عقدها حرم السلام العالمي والاقليمي من عنصر الضبط النووي، وخلق امكانية التولد والانتشار النووي على ساحة أوسع مما كانت قبل.

٣ - إذا كانت الحرب الباردة قد ذهبت بتحالفاتها، إلا ان الكثير من آثارها النفسية والمعنوية ما زالت باقية بين الدول المتجاورة أو المتنافسة، مما أدى ويؤدي الى توتر جديد ونزاع متجدد وأزمات إقليمية جديدة مثلاً ما حصل ويحصل الآن بين الهند وباكستان، الصين وفيتنام، إيران وتركيا، مصر والسودان، الصومال وأثيوبيا، أرمينيا وأذربيجان.

٤ - إن الإنحياز الأميركي لصالح إسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي، وعرقلة الولايات المتحدة لأعمال مجلس الامن الدولي بفعل (٣٥ فيتو) منذ عام ١٩٧٢ ولغاية ٢٠٠١/١٢/١٥، وذلك من أجل ايجاد آلية لتسوية أزمة الشرق الأوسط وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، كل ذلك أدى الى رفض عربي مطلق للسياسة الأميركية تجاه المنطقة خاصة بعد أن طبّق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بحذافيره ضد العراق في العام ١٩٩٠ وما زال لغاية الآن يخضع لآثار ذلك التطبيق، في حين أن اسرائيل المتهمة بجرائم إبادة جماعية في لبنان (في صبرا وشاتيلا وقانا) وفي فلسطين المحتلة وفي مخيم جنين، تبقى خارج المساءلة القانونية الدولية، وخارج العقاب الدولي، بل خارج الشرعية الدولية.

نخلص الى القول بأنه إذا كانت الحرب الباردة أخذت معها عناصر التفجير في مشكلات عديدة، فتراجعت اخطار النزاعات العقائدية والصراعات السياسية والاقليمية المرتبطة بها، فإن أخطار النزاعات الداخلية والمحلية، أي ما يطلق عليها (بالنزاعات الدولية الجديدة - في داخل الدول) قد تقدمت لتحتل مركزاً متقدماً مع استمرار أخطار النزاعات الحدودية التقليدية، فانطلقت من عقالها النزاعات القبلية والعشائرية والدينية والطائفية والمناطقية على نحو أوسع بكثير مما كان في زمن الحرب الباردة[٢٠].

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

١ - معلومات دولية، العدد ٥٧، صيف ١٩٩٨.
٢ - عباس العماري، ادارة الازمات في عالم متغير، القاهرة ١٩٩٣.
٣ - امين هويدي، ادارة الازمات في ظل النظام العالمي المراوغ، مجلة السياسة الدولية، نيسان ١٩٩٣.
٤ - عزت عبد الواحد، ادارة الازمة في السياسة الخارجية المصرية، دراسة حالة ازمة الخليج الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة ١٩٩٤.
٥ - كمال حمّاد، النزاعات الدولية، دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، بيروت، ١٩٩٨.
٦ - حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، عالم المعرفة، الكويت عدد ٢٠٢، تشرين الاول عام ١٩٩٥.
٧ - نصير عارودي، معايير استخدام القوة وتبرير التدخلات العسكرية بعد الحرب الباردة، جريدة الشعب، القاهرة تاريخ ٢٢ ايار ١٩٩٨.
٨ - فؤاد نهرا، مفهوم الازمة في النظام العالمي الجديد، معلومات دولية، العدد ٥٧، ١٩٩٨،ص٦.
٩ - هيثم ابو السعود، المجتمع وادارة الازمات، معلومات دولية، العدد ٥٧، العدد ١٩٩٨، ص١٦.
١٠ - عباس العماري، ادارة الازمات في عالم متغير، القاهرة، ١٩٩٣ ص١٨.
١١ - امين هويدي، ادارة الازمات في ظل النظام العالمي المراوغ، مجلة السياسة الدولية، نيسان ١٩٣٣، ص٥٣٧.
١٢ - كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، بيروت، ١٩٩٨، صفحة ٦٤.
١٣ - انظر نص ميثاق الامم المتحدة، الامم المتحدة، ونيويورك، ص٢٤.
١٤ - المرجع المادة ٤٧، ص٣١. ٣٢.
١٥ - منذ وصول غورباتشوف الى الحكم عام ١٩٨٦ ولغاية ١٩٩٠ لم يستعمل الاتحاد السوفياتي حق النقض في مجلس الامن، على عكس الولايات المتحدة التي استعلمته في الفترة نفسها ٢٣ مرة.
١٦ - د. حسن نافعة، الامم المتتحدة في نصف قرن، ص٣٠٥.
١٧ - احمد المسلماني، ادارة الازمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مقاربة نظرية، معلومات دولية، العدد ٥٧، صيف ١٩٩٨، ص٣٤.
١٨ - نصير عارودي، معايير استخدام القوة وتبرير التدخلات العسكرية بعد الحرب الباردة، جريدة الشعب، القاهرة، ١٩٩٨/٥/٢٢.
١٩ - علي فياض، التفاعل المتبادل بين الازمات الدولية و،الاقليمية والمحلية، معلومات دولية، العدد ٥٧، صفحة ٥٢.
٢٠ - المرجع نفسه، ص٥٩.

المراجع باللغة الانكليزية:

1- Raymond Tanter & Richard H. Ulman, Theory and policy in international Relatin, New Jersy, 1972.
2 - Robert North, war, peace, survival, Global politics and conceptual synthesis, san fracisco.
3 - John spanir, Games Nations play: Analyzing international politics, New york, 4th edition, 1972.

مستقبل النزاع العربي - الاسرائيلي في ضوء المستجدات الأخيرة على الساحة الفلسطينية

د. إدوار صيّاح*

كان لدخول الجيش الإسرائيلي أراضي الضفة الغربية الفلسطينية صدى كبير وعميق وبعيد المدى، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل على الصعيد العالمي أيضاً. فاجتياح اسرائيل عسكرياً للأراضي العربية ليس بجديد، وليست هذه هي المرة الأولى التي تدخل القوات الإسرائيلية فيها الى المدن والبلدات الفلسطينية، إنما حجم القوة العسكرية المستخدمة هذه المرة في الهجوم، والعمليات العسكرية التي قامت بها، والتي طاولت البنية التحتية للسلطة الفلسطينية في العمق، بهدف تحطيمها، كما يبدو، من أجل القضاء على فكرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان بحدّ ذاته الحدث الجديد الذي لم يسبق له مثيل.

واذا كان يمكن ردّ النزاع العربي - الاسرائيلي الى العام ١٩٤٨ الذي شهد تأسيس دولة اسرائيل ونزوح الشعب الفلسطيني الى الدول العربية المجاورة، فإن النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بالتحديد يمكن إرجاعه الى ما قبل الميلاد. ولقد بدأت ملامح مرحلة جديدة من الصراع تتبلور إبتداء من الثاني من تشرين الثاني لعام ١٩١٧، عندما أعطى اللورد آرثر بلفور، وزير خارجية بريطانيا آنذاك، وعداً للحركة الصهيونية العالمية بإنشاء دولة لليهود على أرض فلسطين[1].

وجاءت نكبة ١٩٤٨ والتي نتج عنها إنشاء دولة

(*) أستاذ محاضر في جامعة سيدة اللويزة - لبنان

اسـرائيل، ونزوح الفلسطينيين الى أراضي الدول العـربيـة المجـاورة ومنهـا لبنان. وبدأ الشـعب الفلسطيني منذ ذلك الوقت رحلة المشوار الطويل، لإسـتعادة هويته الوطنيـة التـي سُلبت منه عنوة. وكلمـا راهن على حدث معيّن للعودة الى فلسطين، كانت الريـاح تجـري عكس الأمـاني، فتـزداد خيـبـة هذا الشـعب المشـرّد من أرضـه، وتتـحطم أحـلامه فـي العودة الى دياره التـي طُرد منهـا من غيـر وجـه حق. فسلسلة الحروب الإسـرائيلية - العربيـة المتلاحقة في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، لم تحقق كلها للفلسطينيين ما يصبون اليه من تطلعات وطنية مشروعة[٢].

ومـا فشلت الحـروب العربيـة - الإسـرائيلية المتتالية في تحقيقه من إيجـاد حلٍ للقضيـة الفلسطينيـة، عـجزت بدورها الأمم المتحدة مع كل القرارات التي صـدرت عنهـا عن التوصل اليـه. فجـميـع القـرارات المتعلقـة بالقـضيـة الفلسطينيـة وبحق الشـعب الفلسـطيني فـي العـودة الى ديـاره التي هُجّـر منهـا بـالقـوة، مـثل قـرارات مـــجلس الأمن الـدولي رقـم ١٩٤، و٢٤٢، و٣٨٨[٣]، ذهبت كلهـــا أدراج الريـاح لأن اسرائيل لم تحترم أياً منهـا. ففي الوقت الذي نصّت فيـه هذه القرارات على مبدأ الأرض مقابل السلام (وهذا ما أنتهى العرب أخيراً الى المناداة به تمشياً مع الرأي العام الدولي)، نرى من جهة أخرى إسرائيل تجنح بوضوح الى فرض مبدأ السلام مـقـابل الأمن، وهذا مـا يـرفضـه العـرب جـمـيـعـاً مـن دون اسـتـثناء، لأنه يـعني حلّ القضيـة الفلسطينيـة على حساب الدول العـربيـة التي يقيـمون فيـها منذ نزوحـهم القسري عن فلسطين.

وظن الكثيـرون بأن النـزاع الإسـرائيلي - الفلسطينـي قـد بدأ يتـحلحل سيـاسيـاً وسلمياً في عام ١٩٩٤ عندمـا وُقّعت إتفاقيات أوسلو ومدريد بين الفريقين، والتي أنتقلت بموجـبـهـا منظمـة التـحـريـر الفلسطينيـة برئاسـة السـيـد ياسـر عـرفات من تونس الى الأراضـي المحتلة عـام ١٩٦٧، والتي تضم الضـفـة الغـربيـة وقطـاع غـزة، مشكّلة السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، والتي يأمل الجميع بأن تتـحول يومـاً مـا الى دولة فلسطينيـة مسـتقلة بجـانب دولة اسـرائيل. إلاّ أن الأمـور أخـذت بالتـدهـور رويداً رويداً ، منذرة بـأن الوصـول الى الحل السـيـاسـي المنشـود لهذا النزاع المتجذر في التاريخ لن تكون سهلة ولا قريبة المنال.

إن اغتيـال رئيس وزراء إسـرائيل الأسبق السـيـد إسحـاق رابين شـريك الرئيس الفلسطيني عرفات في توقيع أتفاقيـات أوسلو ومـدريد، على يد اسـرائيلي يميني

متطرف، أظهر بوضوح أن الإسرائيليين لا يزالون غير مستعدين لعملية السلام. وهذا ما أظهرته نتائج الإنتخابات العامة التي جرت في ما بعد. والتي أدت الى سقوط خليفة اسحاق رابين السيد شمعون بيريز ومعه حزب العمل. وعودة الليكود المتطرف الى الحكم في اسرائيل بزعامة السيد بنيامين نتانياهو[٤].

ولعل الحدث الأبرز في تاريخ النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني - العربي، كان هزيمة رئيس وزراء اسرائيل السابق السيد إيهودا باراك أمام خصمه رئيس وزراء إسرائيل الحالي آرييل شارون. أولاً لأن شارون هو اكثر زعماء اليمين الإسرائيلي تطرفاً وتشدداً على الإطلاق. وثانياً لأن إنتخاب الشعب الإسرائيلي له، مع علمه سلفاً بأنه لا يؤيد اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين ولا إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الإطلاق. أعطى دلالة ساطعة لا تقبل الشكوك ولا التأويل عن توجهات الشارع الإسرائيلي وعما سيكون عليه مسار النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي خلال فترة حكم آرييل شارون.

وليست الإنتفاضة الفلسطينية الحالية هي الأولى بالطبع[٥]. بل لقد حدثت من قبل انتفاضات أخرى غيرها. إلا أنها لم تكن في حجم ودموية ما يجري هذه الأيام. إن إدراك الشعب الفلسطيني لمغزى وصول شارون الى السلطة في اسرائيل. وتأثير ذلك على آمانيه وطموحاته الوطنية. جعله هذه المرة ينتفض بشكل يختلف تماماً عن السابق. فالشعب الفلسطيني يعرف جيداً بأنه من الصعب التوصل الى شيء تقريباً في ظل حكم شارون. ويفهم تماماً نوايا شارون تجاه الحقوق المشروعة للفلسطينيين وحقهم في إقامة دولتهم المستقلة على ما تبقّى من فلسطين الطبيعية. أي الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن الواضح أن شارون يرفض أي شكل من أشكال الدولة للشعب الفلسطيني. وهو يعمل جاهداً وبشتى الأساليب للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن بجانب دولة إسرائيل.

يتضح مما تقدم أن هدف آرييل شارون الإستراتيجي بعيد المدى. ربما كان ترحيل الفلسطينيين الى الأردن كوطن بديل. لذا فهو يلجأ الى مبدأ المناورة تارة والتسويف طوراً إلى أن يتمكن من تحقيق أهدافه المرسومة. والتي تكمن في تحطيم أية إمكانية أو قدرة للشعب الفلسطيني على إعلان دولته الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين التاريخية.

أضواء على الإنتفاضة وأهدافها

يبدو جلياً أن الإنتفاضة الحالية التي اندلعت في ٢٩ أيلول من عام ٢٠٠٠ وما زالت مستمرة، هي كغيرها مما سبقها من انتفاضات فلسطينية في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، تنضوي تحت هدف رئيسي واحد: «المحاولات المستمرة للشعب الفلسطيني لانتزاع حقوقه الوطنية المشروعة، والتي لا تريد إسرائيل الإعتراف بها بالطرق السلمية ووفق قرارات الشرعية الدولية». إزاء ذلك، فإنه ومن وجهة النظر الفلسطينية لم يعد هناك من وسيلة لاسترداد الحقوق المسلوبة، سوى اللجوء الى العنف[٦].

ويظهر للوهلة الأولى أن انتفاضة عام ٢٠٠٠ لم يكن مخططاً لها سلفاً، إنما هي اندلعت بصورة عفوية كنتيجة لزيارة التحدي التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون في ٢٨ ايلول عام ٢٠٠٠ الى الحرم القدسي الشريف[٧]، قبيل وصوله الى السلطة في إسرائيل. صحيح أن هذه الزيارة كانت الشرارة التي اشعلت فتيل الإنتفاضة هذه المرة، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن النار كانت تحت الرماد فاشتعلت بشكل لا مثيل له من قبل في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولقد وضع الإنفجار الفلسطيني في ٢٩ أيلول عام ٢٠٠٢ نهاية «للتمثيلية» التي كانت بدأت في أوسلو عام ١٩٩٥، والتي كان من نتائجها إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط، الرامية الى إنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي. ففي عام ١٩٩٣ راود الأمل الفلسطينيين ومعهم الملايين من شعوب العالم، بأن إسرائيل سوف تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة بحلول عام ١٩٩٨، وسوف يكون باستطاعتهم إعلان دولتهم المستقلة، وأنه في خلال فترة قصيرة من الزمن سوف يقوم الفريقان بمناقشة كل ما يتعلق بموضوع الإنسحاب الإسرائيلي، ويتوصلا الى إتفاق حول كل الأمور، ومنها الوضع القانوني لمدينة القدس، مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة أراضيهم بالقوة.

إن ميزان القوى غير المتوازن، والمائل لمصلحة إسرائيل بشكل كامل، أدى الى مفاوضات عقيمة وعديمة الجدوى لم ينتج عنها شيء على الإطلاق، مما قضى على الآمال الكبيرة التي راهن الفلسطينيون من خلالها على عملية السلام برمتها. ومن المتعارف عليه أن اعتدال ميزان القوى يقوم على خلق مبدأ التوازن

بين الفريقين، بحيث أن المواجهة بين قوتين متوازيتين يؤدي الى منع إحداهما من فرض شروطها وإرادتها على الأخرى بطريقة مجحفة وغير عادلة، ولما فيه مراعاة مصالحها القومية دون الأخذ بعين الإعتبار المصالح القومية والحيوية للفريق الآخر[٨].

إن ميل ميزان القوى لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين بل العرب مجتمعين، جعلها تتصرف بصلف وبطريقة ممعنة في الغطرسة الى أبعد الحدود، غير آبهة البتة بالمصالح العربية. إن وعي الشعب الفلسطيني لاستحالة تغيير موازين القوى وحتى تحقيق التوازن، نظراً الى استمرار الإنحياز الأميركي لإسرائيل والدعم المادي والمعنوي المستمر لها، دفعه الى اليأس، وجعله ينتفض بشكل لم يسبق له مثيل، بهدف أن يحقق من خلال الانتفاضة ما فشل في تحقيقه بالوسائل التفاوضية.

إن الإسرائيليين، وبصرف النظر عن الحكومة التي كانت في السلطة، أكانت بزعامة حزب العمل أو تكتل الليكود، مارسوا فن المراوغة واللعب على الكلمات. فمن جهة طالبوا وبشدة بإدخال تعديلات على الاتفاقيات التي كانوا وافقوا عليها منذ البداية في أوسلو ومدريد، وبعد أن تم إدخال التعديلات التي طالبوا بها هم أنفسهم، رفضوا التقيّد بها، الأمر الذي أدّى الى إصابة الشعب الفلسطيني بصدمة وخيبة أمل كبيرين عبّر عنهما بالإنتفاضة التي اعتقد بأنها قد تكون السلاح الوحيد المتبقي في يديه، لإرغام اسرائيل على التقيّد بالإتفاقيات الموقّعة، ودفع المجتمعَين الدولي والعربي إلى التدخل والضغط على القادة الإسرائيليين إنتصاراً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومما لا شك فيه ان الإنتفاضة التي اندلعت عام ٢٠٠٠ ولا تزال، كانت النتيجة الحتمية ليأس الفلسطينيين الذي يمكن إرجاعه الى سنوات من الظلم والقهر والإذلال اليومي المستمر تحت الإحتلال الإسرائيلي. فقد مضى أكثر من سبع سنوات على توقيع إتفاقيات أوسلو ومدريد، وإسرائيل ما زالت تحتفظ لنفسها بالسيطرة الإدارية والأمنية على ما نسبته ٦١,٢٪ من أراضي الضفة الغربية وعلى ٢٠٪ من قطاع غزة[٩]. وقد أتاحت هذه السيطرة لإسرائيل الفرصة من أجل مضاعفة عدد المستوطنات اليهودية، مهددة بذلك الوجود الفلسطيني حتى ضمن أراضي ١٩٦٧، ومحوّلة الفلسطينيين الى سجناء داخل مدنهم وبلداتهم.

إن من أهم الأهداف التي تتوخاها الإنتفاضة الفلسطينية، إنهاء الإحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمعترف بها دولياً، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، في مقابل مبدأ الأمن مقابل السلام الذي تنادي به إسرائيل وترفضه الدول العربية والفلسطينيون. هذه هي الطريقة الوحيدة للوصول الى سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط. فالرغبة في التحرير أقوى من أن توقفها آلة الحرب مهما كانت قوية، وطالما أن هدف التحرير لم يتحقق، فالإنتفاضة سوف تستمر ومعها ثورة الحجارة. ولقد أصبح واضحاً إن الشعب الفلسطيني أخذ خياره أخيراً، وهو الموت دفاعاً عن الحرية وليس الإستمرار في العيش تحت نير الإحتلال.

الموقف العربي من الإنتفاضة

لم يكن الموقف العربي تجاه إنتفاضة الأقصى على المستوى المطلوب، وكان ظاهراً للعيان منذ اليوم الأول، التباين الواضح بين مواقف الحكومات في الدول العربية وموقف شعوبها. ففي الوقت الذي إنفجر فيه الشارع العربي من المحيط الى الخليج غضباً وسخطاً لما كان يحصل في فلسطين، كان هناك تردد كبير وحذر رسمي مطبق من جانب معظم الحكومات العربية في اتخاذ موقف حازم حيال ما كان يجري على الساحة الفلسطينية. فالشارع العربي هو الذي أملى على الحكومات العربية المواقف التي أتخذتها، بدل أن تكون الحكومات هي السبّاقة الى تبني المواقف التي تعزز التضامن العربي تجاه الإنتفاضة الفلسطينية وتعمل على دعمها بكل الوسائل المتاحة لديها. فعندما تحركت الأنظمة العربية في نهاية الأمر، إنما فعلت ذلك بوحي من تحرك شعوبها، وربما تحت وطأة الاضرابات والمظاهرات الشعبية في غير دولة عربية.

ولقد تباينت ردّات الفعل العربية تجاه إنتفاضة الأقصى، بين دولة وأخرى. ففي لبنان عمّت المظاهرات الشعبية مختلف المناطق، وتواصلت التحركات دعماً للفلسطينيين وتنديداً بالإعتداءات الإسرائيلية عليهم. وبالإضافة الى الموقف الشعبي، كان هناك أيضاً موقف رسمي لبناني. ففي لقاء وطني عقد في «مسرح المدينة» في بيروت، أعلن وزير الثقافة اللبناني غسان سلامة أن المعركة مع المشروع الصهيوني هي معركة ثقافية. وأضاف: «نحن في لبنان أحتضنّا الثورة

الفلسطينية منذ انطلاقها، وها نحن نحتضن الإنتفاضة الثانية ونعيش اللحظات الصعبة معها، وإننا في ذلك أوفياء لأنفسنا، ذلك أن تاريخ الثقافة في هذا البلد لم ينفصل عن التزام تاريخ الأمة، وفي صدر جوهر هذا التاريخ قضية فلسطين»[١٠].

وكان موقف العراق من إنتفاضة الأقصى واجتياح اسرائيل للأراضي الفلسطينية، هو الأشد والأقوى دعماً وتأييداً للشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان الإسرائيلي المدمّر. ولقد ذكّر الموقف الذي اتخذه الرئيس العراقي صدام حسين بوقف تصدير النفط لمدة شهر، بموقف الملك السعودي الراحل فيصل بن عبد العزيز آل سعود عام ١٩٧٣، وقرار العراق بإيقاف ضخ النفط من أراضيه أدى الى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وأثار قلق إدراة الرئيس الأميركي جورج بوش، وخصوصاً في ضوء ارتفاع أسعار الطاقة خلال هذا العام[١١].

وعُقد في ٢٨ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ إجتماع طارئ في استراحة البحر الأحمر في ميناء العقبة الأردني، ضم وزير الخارجية المصري عمرو موسى ووزير الخارجية الإردني عبد الإله الخطيب ووفداً فلسطينياً يضم محمود عباس وصائب عريقات، وناقش المجتمعون السبل الآيلة الى استئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين لوقف القتال الدموي الدائر بين الفريقين منذ ٢٨ ايلول ٢٠٠٠. وكان قد سبق لقاء وزيري خارجية البلدين، إجتماع بين الرئيس المصري حسني مبارك والملك الإردني عبد الله الثاني، عُقد قبل يومين في القاهرة، حيث طالب الزعيمان بإرسال مراقبين دوليين فوراً إلى الأراضي الفلسطينية، وإنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق لاستجلاء أسباب العنف الدائر هناك. وصرّح وزير الخارجية المصري عمرو موسى بعد الإجتماع أن الانتفاضة الفلسطينية هي عمل شرعي ضد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ودعا اسرائيل الى الإنسحاب فوراً. وموقف مصر والأردن من الإنتفاضة في فلسطين كان ينبع من تخوفهما من أن يؤدي استمرار الإنتفاضة في فلسطين الى زعزعة الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأكملها[١٢].

وفي خطابه أمام مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في القاهرة عام ٢٠٠٠، طالب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الدول العربية بإعادة النظر بالقرار

الذي إتخذ في مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٦، والذي نصّ على اعتماد خيار الحل السلمي لإنهاء النزاع بين العرب وإسرائيل. وهذا الموقف المتشدد للجمهورية التونسية، كان ردة فعل على الانتفاضة وعلى اجتياح إسرائيل لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، خلافاً لكل بنود اتفاقات أوسلو ومدريد[١٣].

ورفضت سوريا من جهتها السلام مع إسرائيل بأي ثمن، حيث أعلن الرئيس بشّار الأسد بأن «قبولنا للحل السلمي للنزاع مع إسرائيل لا ينبغي أن يؤدي الى التخلي عن حقوقنا المشروعة، بل إلى الدفاع عنها، فالسلام يحتاج الى القوة التي تدعمه، والى امتلاكنا لسلاح الردع، وأسوأ شيء هو سلام الضعفاء وحرب الضعفاء. لذا هناك خيارات أخرى ممكن أن نلجأ اليها بطريقة إجماع عربية». وبعد أن ندّد الرئيس السوري بشدة بما يحدث في فلسطين، أعلن وقوف سوريا بحزم الى جانب الإنتفاضة الفلسطينية وأبطالها الذين يقاومون المحتل ويدافعون عن الحق العربي[١٤].

وظهر جلياً بأن موقف الشعب العربي في كل البلدان العربية كان أقوى وأصلب من مواقف الحكومات العربية. ففي البحرين إنفجر الشعب بشكل ملفت للنظر في شوارع العاصمة المنامة، حيث هوجم مبنى السفارة الاميركية وأُضرمت فيه النيران بشكل لم تعهده البحرين من قبل. وما حدث في البحرين، تكرر تقريبا في الإمارات العربية المتحدة، كما في السعودية والعراق وسوريا ومصر ومختلف الأقطار العربية، تأييداً ودعماً للإنتفاضة الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني في نزاعه الدموي مع الجيش الإسرائيلي المحتل لأرضه وثرواته الوطنية.

وكان للمملكة العربية السعودية، التي حافظت منذ تأسيسها في الثلاثينات من القرن الماضي، على أطيب وأمتن العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، موقف صارم وشديد اللهجة ضد السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة من الصراع الدائر في فلسطين، مطالبة الإدارة الاميركية بموقف اكثر حزماً ضد ما تقوم به القوات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني الذي لا يريد إلا السلام العادل[١٥].

وبالرغم من كل هذه المواقف والتصريحات التي صدرت من مختلف الأقطار العربية تأييداً للإنتفاضة ولنضال الشعب الفلسطيني ومقاومته للإحتلال

الإسرائيلي، فإن شيئاً لم يتغير، واستمرت اسرائيل باعتماد ذات السياسة التي درجت عليها، وهي تهويد ما أمكن من الأرض الفلسطينية، ولا سيما مدينة القدس، ووضع المجتمع الدولي أمام واقع جديد. وما كان هذا ليحدث لولا وقوف الولايات المتحدة بحزم الى جانب إسرائيل، بصرف النظر عمّا إذا كان ما تقوم به القوات الإسرائيلية له ما يبرره أم لا.

الموقف الأوروبي

تمايز الموقف الأوروبي من الإنتفاضة الفلسطينية عن الموقف الأميركي، بحيث كان يتعاطف، والى حدّ ما مع الطرف الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة، مع تجنّب أقفال الباب كلياً في وجه اسرائيل، فكانت سياسة أوروبا منذ انفجر الصراع تقوم على أساس توقف العنف بين الفريقين المتحاربين، والعودة الى طاولة المفاوضات من أجل تجنّب سفك المزيد من الدماء والتوصل الى حلول سلمية للنزاع القائم.

فالموقف الفرنسي كان واضحاً منذ البداية، ويتمثل في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وأعلنت فرنسا بوضوح أن اسرائيل قد ذهبت بعيداً في تعاطيها مع الشعب الفلسطيني، بشكل يتناقض مع إتفاقات أوسلو ومدريد ومع مبادئ العدالة الإنسانية والقانون الدولي. وقد أغضب موقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك المؤيد للحل السلمي العادل، إسرائيل والجالية اليهودية في فرنسا. ومع أن الحكومة الفرنسية لم تتبنّ أي موقف عدائي لإسرائيل، إلا أن الصحافة الصهيونية العالمية اعتبرت أن فرنسا تمارس ضمن الإتحاد الأوروبي، سياسة تتماشى مع المصالح العربية. ولقد أتهمت إسرائيل علانية فرنسا بأن موقفها المؤيد للحل السلمي العادل في الشرق الأوسط، انما ينبع من تلهف الرئيس جاك شيراك الى تعزيز دور فرنسا في عملية السلام بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة الأميركية برسم مستقبل منطقة الشرق الأوسط من دون أي مشاركة أوروبية[١٦].

والواقع أن الإتحاد الأوروبي كان عبّر بصراحة عن غضبه وسخطه من الموقف الأميركي من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومن الإنحياز الأميركي الواضح لإسرائيل. وفي بيان صدر نهار الأثنين في ٦ شباط ٢٠٠٢، أنتقد وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي بشدّة الإعتداء الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ومحاولة

آرييل شارون القضاء على السلطة الوطنية الفلسطينية، ووصفت وزيرة خارجية السويد السيدة آن ليند السياسة الأميركية في الشرق بأنها «رعناء وشريرة» واضافت «انه لمن الخطورة الى حد كبير على مصالح الولايات المتحدة أن تبقى الإدارة الأميركية مؤيدة لأعمال الحكومة الإسرائيلية بصورة عمياء، وداعمة لسياسة آرييل شارون الذي اختار المواجهة الدموية بدل العودة الى طاولة المفاوضات السلمية»[١٧].

وتواجه سياسة الدعم المطلق من قبل رئيس وزراء بريطانيا العمالي طوني بلير، لكل ما يقوم به الرئيس الاميركي جورج بوش، انتقاداً عنيفاً من قبل حزب العمّال الحاكم ومن الشارع البريطاني أيضاً. وثمة استياء واسع النطاق في المملكة المتحدة من ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، ومن التأييد الأميركي لهذه الممارسات، وعمّت شوارع لندن تظاهرات صاخبة تأييداً للإنتفاضة الفلسطينية وتنديداً بكل ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وثمة شعور عام يتبلور في المملكة المتحدة، يتحول الى إقتناع راسخ بوجوب اتّباع بريطانيا سياسة متوازنة تجاه النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

أما في العاصمة البلجيكية بروكسل فقد عمّت المظاهرات الصاخبة الشوارع تأييداً للشعب الفلسطيني، وكان العديد من بين المتظاهرين قد زحفوا الى السفارة الإسرائيلية معبّرين عن احتجاجهم على الأعمال التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، مطالبين الحكومة الإسرائيلية بأن تعود الى طاولة المفاوضات لحل النزاع بالطرق السلمية. ووصل غضب المتظاهرين الى حد اللجوء الى أعمال العنف ضد الجالية اليهودية في بلجيكا، حيث هوجم العديد من الأحياء والمراكز التجارية اليهودية مما أدى الى تدخل القوى الأمنية لوقف أعمال العنف[١٨].

وفي الواقع فإن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومستوى العنف الذي وصل اليه، قد أحرجا الأوروبيين ووضعاهم أمام أمرين أحلاهما مرّ، فإما تأييد إسرائيل وتعريض مصالحهم في العالم العربي للخطر، وإما تأييد المطالب الشرعية للشعب الفلسطيني وتعريض علاقاتهم مع إسرائيل والولايات المتحدة للخطر، مما سيؤدي الى انفراط التضامن الأميركي - الأوروبي في حملة محاربة الإرهاب العالمي التي تخوض غمارها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

ومع ذلك كان لأوروبا موقف مختلف الى حد كبير عن موقف الولايات المتحدة تجاه النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وما تقوم به إسرائيل في فلسطين، واتخذ البرلمان الأوروبي قراره المميز بتجميد إتفاق الشراكة مع اسرائيل. وأعلن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي في مدينة ستراسبور نهار الثلاثاء في ٩ نيسان ٢٠٠٢، بأن أوروبا بدأت باستخدام سياسة «العصا والجزرة» ضد الحكومة الإسرائيلية برئاسة آرييل شارون بعدما «تجاوز الكثير من الخطوط الحمر». ودعا الإتحاد الاوروبي في اجتماعه في العاصمة الإسبانية مدريد الى انسحاب إسرائيل الفوري من جميع المناطق الفلسطينية المحتلة، مبدياً قلق الدول الأوروبية البالغ من الوضع الإنساني والآلام الكبيرة التي يعانيها المدنيون في النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني[١٩].

الموقف الأميركي

لم يكن موقف الولايات المتحدة الأميركية منذ البداية تجاه النزاع العربي - الإسرائيلي، على مستوى المسؤولية التي من المفروض أن تتحملها الدولة التي تقود العالم بصورة أحادية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩. فالإنحياز الأميركي الى جانب اسرائيل كان واضحاً بشكل سافر، ووصل الى الحد الذي جعل مجلس النواب الأميركي يتخذ بأغلبية (٣٦٥ صوتا مقابل ٣٠) القرار رقم ٤٢٦، والذي يدين القيادة الفلسطينية لتشجيعها المزعوم على استخدام العنف ضد دولة اسرائيل. ولقد تضمّن هذا القرار عدة بنود كلها تدين الفلسطينيين ومن بينها: (١) التعبير عن التضامن الكامل والقوي مع دولة وشعب إسرائيل في النزاع القائم، (٢) إدانة القيادة الفلسطينية لتشجيعها الشعب الفلسطيني على القيام بأعمال العنف التي تؤدي الى خسارة لا معنى لها للأرواح البريئة، (٣) الطلب من القيادة الفلسطينية التوقف عن إثارة المشاعر الشعبية الفلسطينية ضد إسرائيل واللجوء الى الأساليب السلمية في التعامل مع الأزمة وحل المشاكل العالقة مع حكومة إسرائيل من خلال المفاوضات السلمية[٢٠].

ولقد أدى هذا الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل والمدين بشدة لانتفاضة الشعب الفلسطيني من دون الأخذ بعين الإعتبار للأسباب الكامنة وراء هذه الإنتفاضة، الى وضع زعماء الدول العربية في موقف صعب وحرج... فالمقاومة

الفلسطينية للإحتلال العسكري الإسرائيلي منذ أيلول عام ٢٠٠٠، وموقف الولايات المتحدة العدائي لتلك المقاومة، تركا آثارهما الكبيرة على علاقات أميركا مع كل الدول العربية، ومع ٣٤ دولة إسلامية في العالم. ولدى الكثيرين من الديبلوماسيين والقادة العسكريين الأميركيين في الشرق الأوسط إحساس بتصاعد حدّة العداء للولايات المتحدة بصورة لم يسبق لها مثيل، بسبب موقف أميركا المنحاز لإسرائيل بصورة تامة. ومصالح الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، من اقتصادية وسياسية وتجارية وعسكرية وإنمائية، سوف تتعرض كلها من دون شك لخطر كبير، في حال فقدان الأنظمة العربية سيطرتها على الشارع العربي الذي ينمو فيه مستوى العداء للولايات المتحدة بصورة يومية متصاعدة. وهكذا فإن محافظة الولايات المتحدة على أهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وتعزيز بل تقوية هذه الأهداف، يعتمد ولا شك، على ما إذا كان بمقدور حكومات دول المنطقة الإستمرار في تعاونها مع الإدارة الأميركية بالرغم من موقف هذه الإدارة الكلي بجانب حكومة آرييل شارون في اسرائيل[٢١].

فمنذ إندلاع الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية في أيلول من عام ٢٠٠٠، مروراً بعامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، كان التنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل على أكمل وجه، بحيث كان لكلا الدولتين موقف واحد وموحّد وهو مطالبة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بأن يضرب بيد من حديد ما أسمياه «بمنظمات الإرهاب الفلسطينية» المسؤولة عن استمرار أعمال العنف والعمليات الإنتحارية. ولقد ظهر الإنحياز الأميركي لإسرائيل بأوضح صورة عندما صوّت مجلس الأمن الدولي في تشرين الأول من عام ٢٠٠٠ بأغلبية ١٤ عضواً من أصل ١٥ بالموافقة على قرار يدين إسرائيل على استخدامها المفرط للقوة العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين، في حين أمتنعت الولايات المتحدة وحدها عن التصويت، متحدّية بذلك الرأي العام الدولي برمته، ومؤيدة لما تقوم به اسرائيل من عمليات عسكرية، مبرّرة ذلك بأنه عملية دفاع عن النفس في وجه عدوان إرهابي فلسطيني ضد أمنها القومي[٢٢].

وبالرغم من الموقف الأميركي المنحاز لإسرائيل، لم توفر الإدارة الأميركية جهداً من أجل وضع حد للنزاع الإسرائيلي - العربي الدامي منذ ٢٩ أيلول عام ٢٠٠٠. فقامت إدارة الرئيس جورج بوش أولاً بإرسال لجنة لتقصّي الحقائق في الأراضي

الفلسطينية برئاسة زعيم الأغلبية الديموقراطية السابق في مجلس الشيوخ الأميركي السناتور جورج ميتشل. لقد لحظ تقرير ميتشل الذي نُشر في ٢١ أيار ٢٠٠١، خطة عمل مبرمجة لإنهاء الصراع الدائر. وتضمّنت الخطة النقاط التالية:

(١) وقف إطلاق نار فوري.

(٢) توقف الإسرائيليين عن الإستمرار في بناء مستوطنات جديدة.

(٣) بذل القادة الفلسطينيين جهوداً أكبر في محاربتهم لنشاط المنظمات الإرهابية في فلسطين.

ولقد أملت الإدارة الأميركية بأن تقود توصيات لجنة ميتشل الى إيقاف العنف وبناء جسر جديد من الثقة والتفاهم بين الفريقين المتنازعين، مما يؤدي الى عودتهم مجدداً الى طاولة المفاوضات من أجل التوصل الى حلول سياسية للنزاع القائم[٢٣].

لقد تبنّت الولايات المتحدة بقوة، وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي، توصيات تقرير لجنة ميتشل كأساس صالح لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، طوال الفترة الواقعة بين مطلع عام ٢٠٠١ وحتى نهاية شهر أيار من العام ٢٠٠٢. ومع تجدد أعمال العنف في المناطق الفلسطينية بين الفريقين المتنازعين ابتداء من أول حزيران عام ٢٠٠٢، بدأت الآمال التي عُقدت على مهمة ميتشل تتلاشى، وازداد الشعور من قبل الولايات المتحدة بالحاجة الى التدخل مجدداً لوقف التدهور المستمر. وعندها قامت الإدارة الأميركية بإرسال مدير المخابرات المركزية جورج تينيت، لإجراء محادثات أمنية جديدة بين الفريقين المتنازعين. وبعد مفاوضات صعبة مع ممثلي الطرفين، تمّ التوصل الى ما سمي باتفاق تينيت.

ونص الإتفاق المذكور على النقاط التالية:

١ - حثّ القيادة الفلسطينية على بذل الجهود المكثفة لوضع حد نهائي لنشاطات منظمات الرفض الفلسطينية.

٢ - الطلب من اسرائيل إعادة كل القوات العسكرية والأسلحة الثقيلة الى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل بدء الإنتفاضة الفلسطينية في ٢٩ أيلول عام ٢٠٠٠.

وفي الواقع فإن كلاً من تقرير ميتشل وخطة تينيت قد نظرا الى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أنه قضية أمنية وليس سياسية تتعلق بموضوع الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يتطلّب التفتيش عن حلول

سياسية للنزاع، وليس وضع ترتيبات أمنية بين الفريقين المتنازعين[٢٤].

ثم عادت الولايات المتحدة وأرسلت مجدداً في شهر آذار من عام ٢٠٠٢ الجنرال المتقاعد أنطوني زيني الى المنطقة على أمل أن تؤدي مساعيه هذه المرة إلى وضع حد لأعمال العنف المتصاعد والتي تهدد أمن منطقة الشرق الأوسط برمّته. وأدرك زيني بأنه لا يمكن الاستمرار في التركيز على الناحية الأمنية فقط كما فعل كل من ميتشل وتينيت، بل لا بد من أخذ الناحية السياسية بعين الاعتبار. ولقد أراد الرئيس جورج بوش من وراء إعادة إرسال زيني الى المنطقة، أن يعيد الحياة الى مقترحات لجنة ميتشل وخطة تينيت. إلا أن استمرار اسرائيل في عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية والذي أدى الى رفع مستوى حدّة العنف الدموي المتبادل، جعل مهمة زيني تنتهي الى نفس المصير المحتوم كسابقاتها[٢٥].

وفي خطاب ألقاه في جامعة لويز فيل في ولاية كنتاكي الأميركية في ١٩ تشرين الثاني من عام ٢٠٠١، هاجم وزير الخارجية الأميركية كولن باول الإنتفاضة الفلسطينية مدعياً بأن لا شيء يبرر الأعمال التي تقوم بها، لأنها حسب رأيه تؤدي الى إراقة الدماء من دون التوصل الى حل لأي من المشكلات العالقة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وقال إن على الفلسطينيين أن يفهموا أن باستطاعتهم تحقيق أهدافهم، ولكن فقط بالطرق السلمية ومن خلال المفاوضات مع الإسرائيليين، وإن على إسرائيل إظهار الرغبة الأكيدة في إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، تطبيقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وإن مستقبل مدينة القدس يشكل بحد ذاته تحدياً كبيراً لكلا الطرفين المتنازعين، ولا يمكن حل مشكلة المدينة المقدسة إلا من خلال المفاوضات السلمية. وتابع إن أي حل لمدينة القدس يجب أن يأخذ بعين الإعتبار الأهمية الدينية لهذه المدينة التاريخية، وأن يحافظ على المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء[٢٦].

وفي أحدث المواقف الأميركية تجاه ما يجري في فلسطين، ما أدلى به نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى دايفيد ساترفيلد أثناء زيارته الأخيرة للمنطقة خلال شهر آب من عام ٢٠٠٢. لقد كان لجولة ساترفيلد عدة أهداف ومنها:

١ - تبريد الأجواء الأمنية في المنطقة والحؤول دون حصول أي تطورات

دراماتيكية.

٢ - التأكيد على أن الإدارة الأميركية لا تزال مستمرة في دعمها وتأييدها للمقررات العربية الصادرة عن إعلان قمة بيروت، والتي ستبقى أساسية لإعادة إنطلاق العملية السلمية في المنطقة تمهيداً للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي[٢٧].

وأجرى دافيد ساترفيلد محادثات في دمشق مع وزير الخارجية السورية فاروق الشرع تناولت تفصيلاً الوضع الإقليمي والحالة الفلسطينية والعلاقات السورية - الأميركية. وأدلى ساترفيلد خلال زيارته لدمشق بتصريحات إيجابية حول عملية السلام وضرورة إحلال سلام شامل مُؤسس على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة السلمية الصادرة عن القمة العربية في بيروت، والتي وصفها بأنها إيجابية جداً ومحل تأييد من قبل الإدارة الأميركية[٢٨].

يتضح مما تقدم بأن الموقف الأميركي منذ بداية الإنتفاضة الفلسطينية في ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، يتصف بالغموض وتضارب الآراء وتشابكها، والتناقض في وجهات النظر بين الأطراف والمواقع المختلفة في الإدارة، فبالرغم من إستمرار الهجمة الإسرائيلية الشرسة على الفلسطينيين والتطورات المأسوية التي تنتج عنها يومياً في الأراضي الفلسطينية، نرى مواقف المسؤولين الأميركيين التي تتسم بعدم الإنصاف والتلاعب بالمشاعر على أشدها، وهذا الأنحياز الأميركي الواضح الى جانب اسرائيل، جعل الكثيرين من المسؤولين العرب ينتقدون وبمرارة الولايات المتحدة ويتهمونها علانية بتعقيد الأمور في المنطقة وليس العمل على إيجاد حلّ عادل يوازي ويساوي بين الفريقين المتنازعين[٢٩].

إنعكاس الأحداث الأخيرة في فلسطين على سياسة مصر الخارجية

تأثرت السياسة الخارجية لجميع الدول العربية المحيطة بفلسطين بالإنتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكانت مواقف تلك الدول على الصعيد الدولي، تحت تأثير مسار النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني منذ شهر أيلول من عام ٢٠٠٠، وكانت مصر من بين الدول التي وجدت نفسها في وضع حرج للغاية، وهي التي تربطها مع اسرائيل إتفاقيات كمب ديفيد التي رعاها الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر. وقد تبنّت مصر خطاً سياسياً متعارضاً مع الموقف الأميركي، ورفضت بشدة الحملة التي أطلقتها الولايات المتحدة من أجل الإطاحة بياسر

عرفات واستبداله بقيادة فلسطينية جديدة. وتعليقاً على دعوة الرئيس الأميركي جورج بوش الى تغيير القيادة الفلسطينية، قال الرئيس المصري حسني مبارك وبوضوح بأنه ضد هذه الدعوة، وأن مصر تعتبر بأن الرئيس عرفات هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، لأن الشعب هو الذي اختاره في انتخابات شعبية عامة. ودفعت مصر ثمن هذا الموقف المعارض للولايات المتحدة، بحيث إن الإدارة الأميركية أوقفت دفع المساعدات المالية التي درجت على تقديمها لها منذ إتفاقيات كمب ديفيد في أواخر السبعينات من القرن الماضي.

ولقد عبّر وزير الخارجية المصرية عمرو موسى عن موقف السياسة الخارجية المصرية تجاه الإنتفاضة الفلسطينية، رافضاً وبشكل قاطع موقف الولايات المتحدة وإسرائيل المتهم للفلسطينيين بأنهم يقفون وراء عملية تعطيل السلام. وقال الوزير موسى بأن الانتفاضة هي ضد الإحتلال الإسرائيلي وضد سياسة الحصار والتجويع للشعب الفلسطيني، إلا أنها مع السلام العادل الذي يرضي الطرفين المتنازعين. ولقد أرسلت الإنتفاضة رسالة واضحة الى كل الدول الفاعلة على المسرح الدولي، بأن على إسرائيل وبصورة نهائية ان تختار «إما السلام وإما الأرض». فالسلام العادل لا يجمع بين الأمرين إطلاقاً، ويجب أن يُؤسس هذا السلام العادل والدائم على قاعدة «الأرض مقابل السلام»[٣٠].

وتجلّى بوضوح تأثير الإنتفاضة على السياسة الخارجية المصرية أثناء زيارة وزير الخارجية الأميركية كولن باول للمنطقة في نيسان ٢٠٠٢، بحيث لقي استقبالاً فاتراً وغير ودّي في القاهرة خلافاً لزياراته السابقة. فقبيل وصوله الى مصر قام المتظاهرون في جامعة الأزهر الإسلامية بحرق أعلام أميركا وإسرائيل. وبعد اجتماع مطوّل عقده مع الرئيس المصري حسني مبارك، أعلن كولن باول بأنه سيجتمع مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بعدما كان أعلن قبل مغادرته واشنطن عن عدم رغبته في رؤية عرفات. وهذا يُظهر أصرار مصر على اعتبار ياسر عرفات الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وضرورة التعامل معه على هذا الأساس. إن ما حدث في الشارع المصري من تحرك غاضب وهيجان ضد الولايات المتحدة وإسرائيل لم يسبق له مثيل، وشكّل ضغطاً هائلاً على السياسة الخارجية المصرية. فمفتي مصر العام الشيخ أحمد الطيّب انتقد موقف الرئيس الأميركي جورج بوش الذي أعلن بأن «منفذي العمليات الفدائية هم قتلة ومجرمون» بقوله صراحة، بأن هؤلاء الأبطال

المجاهدين هم «شهداء من الدرجة الأولى»[٣١].

إنعكاس الأحداث الأخيرة في فلسطين على لبنان وسوريا

كان معروفاً منذ اللحظة الأولى لاندلاع الإنتفاضة في فلسطين، بأن لبنان ومعه سوريا سوف يتأثران بما سيجري هناك والى أبعد الحدود. فلبنان هو البلد العربي الثاني بعد الأردن من حيث عدد اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أرضه، أما سوريا فهي راعية السلم الأهلي في لبنان منذ اتفاق الطائف، والمخيمات الفلسطينية المنتشرة في انحاء مختلفة من لبنان تعج بالمقاتلين الفلسطينيين المدججين بكل أنواع الأسلحة، ولا بد من أن ينعكس ما يجري في فلسطين عليهم باعتبار أن الفلسطينيين في الشتات هم أمتداد طبيعي لأولئك الذين في الداخل. وهذا ما يجعل الأمن في لبنان عرضة للمخاطر في ما لو أراد الفلسطينيون فيه التحرك لنجدة إخوانهم داخل الأراضي المحتلة. وبالفعل فلقد صدرت صيحات من بعض الجهات الفلسطينية، طالبت بالسماح لها بالإشتراك بالقتال ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية بغية تخفيف الضغط على الداخل الفلسطيني.

وهناك بعد آخر لما يجري في فلسطين، قد يكون من الخطورة بمكان على الكيان اللبناني. ذلك أن القضاء على الإنتفاضة الفلسطينية ونجاح إسرائيل في التخلص من إتفاقات أوسلو ومدريد وكمب ديفيد كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، يحمل في طياته خطر التوطين للفلسطينيين في الدول المقيمين فيها، وعلى رأسها لبنان. ولا تخفى المخاطر الجسيمة المترتبة على توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا سيما بالنظر الى طبيعته الخاصة وكون نظامه السياسي توافقياً مبنياً على توازن طائفي داخلي دقيق.

إن ارتباط المسارين اللبناني والسوري يجعل أي انعكاس للأحداث داخل فلسطين على أيٍّ من البلدين انعكاساً على الآخر. فسوريا هي الراعية للسلام الأهلي في لبنان، وأي ردة فعل عسكرية إسرائيلية ضد لبنان نتيجة قيام أي تنظيم فلسطيني أو لبناني بعمل عسكري عبر الحدود اللبنانية - الإسرائيلية لن تكون محصورة في لبنان فقط، بل قد تطال الجيش السوري في لبنان أو ربما داخل سوريا نفسها.

الى ذلك فإن لبنان وسوريا هما الدولتان الوحيدتان من الدول المجاورة

لإسرائيل اللتان لم توقعا سلاماً مع الدولة العبرية. وهناك مخاوف حقيقية من أن تشنّ الحكومة الاسرائيلية حرباً إقليمية بغية تخفيف الضغط الذي تتعرض له في الداخل، بحيث يكون لبنان وسوريا الهدف المفضل والمرجح لها.

وإذا ما حاول حزب الله اللبناني (والذي تقوم استراتيجيته على مبدأ إن ما يصيب الأخوة الفلسطينيين في قتالهم للعدو الإسرائيلي يصيب لبنان وشعبه) القيام بأي عمل عسكري ضد اسرائيل، فإن تبعات هكذا عمل وعواقبه لن يتحملها لبنان وحده بل ستتحملها معه سوريا أيضاً. وبالفعل فأنه في كل مرة يقوم الحزب بعملية عسكرية عبر الحدود اللبنانية، نرى بأن إسرائيل لا تقوم بتهديد لبنان فقط، بل تهدد معه أيضاً سوريا. فعندما حدثت عملية مستوطنة شلومي على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، قامت اسرائيل بتوجيه تهديد الى لبنان وسوريا معا باعتبارهما مسؤولتين عن نشاطات حزب الله الذي نفذ العملية، والذي يقوم أيضاً بإرسال أسلحة من لبنان الى الانتفاضة الفلسطينية[٣٢].

إن انفجار الوضع في فلسطين، لا يمكن إلا أن ينعكس سلباً على الوضع الأمني في لبنان. فالقضيتان اللبنانية والفلسطينية قد تداخلتا بحيث أصبح من الصعب تعافي لبنان بالكامل، قبل إيجاد حل نهائي للنزاع العربي - الإسرائيلي. وهذا ما أكده رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود غير مرة، ولا سيما عندما اتصل به هاتفياً كل من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والسفير الأميركي في لبنان فنسنت باتل، إذ قال «إن لبنان حريص على استقرار الوضع على حدوده الجنوبية، هو يطالب بالاسراع في وقف العدوان الإسرائيلي الوحشي على الأراضي الفلسطينية والذي أدى الى عودة التوتر الى المنطقة، وأحدث ردود فعل شعبية غاضبة ورافضة في كل الدول العربية، الأمر الذي يحتّم معالجة سريعة لما يجري في فلسطين لمنع تفاقم الأمور» [٣٣].

إنعكاس الأحداث الأخيرة في فلسطين على الأردن

يعيش الأردن حكومة وشعبا ومنذ فترة طويلة، في ظل هاجس فكرة «الوطن البديل» والتي ازدادت المخاوف بشأنها بعد وصول آرييل شارون الى السلطة في إسرائيل. ولقد ترددت مقولة أن «الأردن وطن بديل للفلسطينيين» لعدة أسباب، من أهمها هذا التداخل الفريد والقوي بين الشعبين الأردني والفلسطيني، والذي لا ترى له مثيلاً في اي دولة عربية أخرى. لقد وصل الفلسطينيون في الأردن الى

أعلى المراكز في الدولة، ومنهم من أصبح رئيساً للوزراء أو تبوّأ العديد من المقاعد في الحكومة والمجلس النيابي. ووصل الأمر الى حد لم يعد باستطاعة المراقبين فيه ان يفرّقوا بين ما هو أردني (ذو جذور أردنية) أو أردني من أصول فلسطينية.

وتخوّف المسؤولون الأردنيون منذ بدء الإنتفاضة مما يجري في الأراضي الفلسطينية، معتبرين أن أول البلدان العربية المجاورة والتي يمكن أن تتأثر بالنزاع العربي - الإسرائيلي هي الأردن، لذلك نراهم وقد نشطوا في تحركاتهم العربية والدولية بهدف تهدئة الأمور وإيجاد حل يحفظ للفلسطينيين حقوقهم الوطنية، حتى لا تحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن. ولقد عبّر عن ذلك أحسن تعبير رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب في مقابلة له مع جريدة «السياسة» الكويتية عندما سُئل عن احتمال إلغاء الأردن لمعاهدة السلام مع اسرائيل بسبب ما يجري في الأراضي المحتلة بقوله: «لن يقدم الأردن وتحت أي ظرف على فعل ذلك لأن معاهدة السلام مع إسرائيل مكّنته من دفن فكرة جعل المملكة وطناً بديلاً للشعب الفلسطيني». وأضاف رئيس الوزراء الأردني قائلاً: «إن المملكة الأردنية الهاشمية تدعم وبشدة الشعب الفلسطيني، وستستمر في ذلك حتى يتمكن أخواننا الفلسطينيون من تأسيس دولتهم على ترابهم الوطني»[٣٤].

والواقع أن الأردن يتأثر بصورة أساسية وبشكل عاطفي بالنزاع - الإسرائيلي بسبب امتداده الجغرافي مع اسرائيل وأراضي السلطة الفلسطينية، وأيضاً بسبب أن اكثر من نصف سكانه هم من أصل فلسطيني، ولهذا فإن تعرّض العملية السلمية في أيلول من عام ٢٠٠٠ ولغاية الآن الى خطر الأنهيار، واندلاع الإنتفاضة الفلسطينية، كان لهما تأثير كبير وانعكاس مباشر على الأردن، وأديا الى تحريك مشاعر الشارع الأردني ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية[٣٥].

مبادرة الأمير عبد الله

فوجئت الدوائر العربية والدولية بالمبادرة السلمية التي أعلنها الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وليّ عهد المملكة العربية السعودية لأول مرة في أوائل آذار من عام ٢٠٠٢. وفور الإعلان عن هذه المبادرة التي تهدف الى إنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، بدأ الترحيب بها من مختلف المصادر العالمية، وكان في المقدمة وزير الخارجية الأميركية كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. ومع أن مبدأ «الأرض مقابل السلام» الذي نصّت عليه المبادرة لم يكن

بالأمر الجديد، بل كان دائماً في صميم مفكرة الديبلوماسية العربية لحل مشكلة الشرق الأوسط، إلا أن الأهمية الكبرى التي تكتسبها المبادرة السعودية هي كونها تأتي من أحدى الدول العربية الرئيسية، بعد مضي ١٧ شهراً على بدء الإنتفاضة الفلسطينية.

إن المبادئ الأساسية التي تضمنتها المبادرة كلها تدور حول إحلال سلام عادل ودائم بين العرب واسرائيل، في مقابل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها اسرائيل في الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧. ومن بين هذه المبادئ:

١ - إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، والتي تضم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية.

٢ - في المقابل تقيم كل الدول العربية مجتمعة علاقات ديبلوماسية طبيعية مع اسرائيل، ومن ضمنها معاهدة سلام تعترف بحق إسرائيل في الوجود وبحدود آمنة ومعترف بها[٣٦].

وقد نوقشت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز السلمية في مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في بيروت في نهاية شهر آذار من عام ٢٠٠٢، حيث تمت الموافقة عليها بعد إدخال بعض التعديلات المعينة والمهمة. والواقع أن هذه المبادرة تتشابه الى حد كبير مع المبادرة السلمية التي سبق وناقشتها الدول العربية في مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩ مع اسرائيل، ومن أهم التعديلات التي أُدخلت عليها في قمة بيروت كان بند يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، ورفض الدول العربية توطين أيٍّ منهم في أراضيها.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: لماذا المبادرة الآن؟ ولماذا أنتظرت المملكة العربية السعودية كل هذه المدة لتبادر الى طرح خطتها السلمية؟

الواقع أن توقيت الإعلان عن المبادرة السعودية يُمكن أن يُردّ إلى أسباب عدة ومن بينها أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي أدت الى تغيير نظرة الحكومة الأميركية والرأي العام الأميركي إلى الأنظمة العربية القائمة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وشعبها. ففي دراسة احصائية لجريدة «واشنطن بوست» الأميركية بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠٠٢، تبيّن أن خبراء أميركيين خارج الادارة يصنّفون السعودية وشعبها كمصدر حقيقي للإرهاب العالمي. لذا فمن المناسب العمل على تلميع صورة المملكة لدى الولايات المتحدة حكومة وشعباً، وإبعاد تهمة تشجيع وتمويل

المنظمات الأصولية عنها. وبدل أن يُنظر الى السعودية من خلال منظور الإرهاب، سوف تقوم المبادرة السعودية بتقديم المملكة كدولة محبّة للسلام ومشجعة على تعايش الحضارات كصانع سلام في الشرق الأوسط[٣٧].

وقد يكون هناك الصراع المستتر أحياناً والعلني أحياناً أخرى على قيادة العالم العربي بين الدول العربية الرئيسية، وخصوصاً بين السعودية ومصر، فأرادت المملكة العربية السعودية ألاّ تبقى مكتوفة الأيدي نظراً الى ثقلها العربي والإسلامي، وألاّ تترك الساحة خالية لمصر لتستفرد بهندسة حلّ للقضية الفلسطينية بالإتفاق مع الولايات المتحدة وكأنها هي صاحبة القرار الأول والمفتاح الوحيد لأميركا في النزاع العربي - الإسرائيلي، فتغدو وكأنها الزعيمة الأحادية للعالم العربي.

ولعل توقيت مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، له علاقة مباشرة بتطورات النزاع العربي - الإسرائيلي. قد يقول البعض أن المقاومة في فلسطين تسجل انتصارات، وذلك حقيقة، ولكنها حقيقة جزئية، فهذه الأنتصارات لا يمكن أن تبقى أو تدوم الى الأبد. فهل الإستعداد قائم لأن يقتل معظم الفلسطينيين من أجل هدف قد لا يتحقق؟ ولمصلحة مَن تتابع قوافل الشهداء، لتزداد أعداد الثكالى والأيتام؟ هل يصبّ ذلك في مصلحة فلسطين المستقبل، أم هو في مصلحة العدو؟ من المحتمل أن يكون الأمير عبد الله بن عبد العزيز قد وضع كل هذا في الحسبان عندما وضع مبادرته السلمية، آخذاً بعين الإعتبار بأن الولايات المتحدة تعتبر أن اسرائيل هي جزء لا يتجزأ منها، ولن تقبل هزيمتها تحت أي اعتبار، مما دفعه إلى إطلاق فكرة السلام الشامل مع اسرائيل على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»[٣٨].

وسواء كانت هذه الاستنتاجات صائبة أم لم تكن، فإن المبادرة السعودية طرحت حقلاً واسعاً من التساؤلات والإجتهادات، حتى بعد ان تلاشى بريقها في ضباب المستجدات المتلاحقة.

ماذا تعني دعوة آرييل شارون لعقد مؤتمر دولي؟

أعتبر الكثيرون من المراقبين والمحللين اقتراح آرييل شارون بعقد مؤتمر دولي لبحث قضية النزاع العربي - الإسرائيلي، بمثابة دعوة مشبوهة وغير صادقة، يُقصد منها الإلتفاف على جميع الإتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الجانبين

الفلسطيني والإسرائيلي في مؤتمرات أوسلو ومدريد وكمب ديفيد، والعودة بالوضع برمته الى نقطة الصفر من جديد. فلو كان هذا المؤتمر الدولي الذي إقترحه رئيس الوزراء الإسرائيلي على ضيفه وزير الخارجية الأميركية مساء الأحد في ١٤ نيسان ٢٠٠٢ دعوة صادقة تهدف الى التوصل لتسوية سلمية في الشرق الأوسط، لما كانت اسرائيل قد وضعت شرطاً مسبقاً وحازماً برفض حضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وهو المفترض أن يكون في مقدمة الحاضرين في مؤتمر كهذا، الهدف الرئيسي والأساسي منه هو إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

فالإقتراح في شكله ومضمونه لا يحمل أية مقومات تجعله مؤتمراً للسلام. فما يريده آرييل شارون هو مؤتمر ترعاه الولايات المتحدة وتشارك فيه، إلى إسرائيل، كل من مصر والأردن والسعودية والمغرب ودول الخليج، بينما يرفض من جهة أخرى حضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وسوريا ولبنان. والى ذلك نراه أيضاً يستبعد لاعبين أساسيين على المستوى الدولي مثل الإتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

وأجمعت تحليلات الباحثين والمراقبين لهذا المؤتمر على أنه سيكون، ولا شك، مؤتمراً تشاورياً وليس تقريرياً، يحاول آرييل شارون من خلاله تمرير أهدافه التي هي أبعد ما تكون عن السلام. فهو يريد ان يغطي ما يرتكبه في الأراضي الفلسطينية، مع محاولة كسب مزيد من الوقت للإستمرار في حربه على الفلسطينيين، عن طريق الظهور أمام الرأي العام الدولي بمظهر رجل السلام الذي يفتش عن حلول سلمية لا عسكرية للنزاع القائم[٣٩].

إن إمعان شارون في تحطيم صورة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في المحافل الدولية عن طريق أظهاره بمهظر الإرهابي الذي هدفه التخريب والقتل من أجل القتل، إنما هدفه التملّص من الضغط الدولي عليه للإنسحاب من الأراضي المحتلة والإلتفاف على مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز السلمية التي أصبحت، بعد تبني قمة بيروت العربية لها، مبادرة عربية للسلام، وبأن يجرّ الدول العربية الى مؤتمر آخر يقوم بتبني مقترحات ورؤى مخالفة لبنود المبادرة العربية.

وفي ضوء ما تقدم نرى بأن دعوة آرييل شارون لعقد مؤتمر دولي، قد تعرضت

لانتقادات شديدة من غير طرف أقليمي ودولي. ففي تعليق لها على الدعوة الى عقد هذا المؤتمر الدولي، وصفت الإذاعة السورية من دمشق إقتراح شارون بأنه تضليل يقصد من ورائه رئيس الوزراء الإسرائيلي «إحتواء الإدانات الدولية الواسعة لجرائم الحرب التي مارسها. وفي واقع الأمر، ليس في جعبة شارون ومخططاته غير استخدام القوة العدوانية لقتل أي توجه نحو السلام العادل والشامل، واستكمال تنفيذ المشروع الصهيوني الذي لا يعني غير التشبث بالإحتلال وتوسيع الإستيطان»[٤٠].

وحقيقة الأمر أن دعوة شارون لعقد مؤتمر دولي، هي كما يقولون «كلمة حق يراد بها باطل». فهي ليست بحثاً عن السلام، بل مواصلة للحرب. لقد أراد آرييل شارون، عندما اقترح على كولن باول فكرة عقد مؤتمر دولي، أن ينفّس أي نتيجة محتملة لمهمة باول قد لا تكون في مصلحته. أما حماس وزير الخارجية الأميركية في البداية لفكرة شارون، فما هو إلا مجرد رغبة من كولن باول في إيجاد أي فكرة سياسية جديدة يمكن له أن يبحث فيها إذا ما انتهت مهمته الى الفشل.

هل هناك جديد في مبادرة السلام الأميركية الأخيرة؟

الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي جورج بوش نهار الأثنين في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، أعتبره البعض مبادرة سلام أميركية جديدة لحلّ النزاع العربي - الإسرائيلي. ويعتقد الرئيس الأميركي كما جاء في خطابه بأن الكثرة في الشرق الأوسط تريد السلام، إلا أن هناك قلة حاقدة ومليئة بالكراهية تقف حجر عثرة في طريق تحقيق السلام وتستمر في جرّ المنطقة بأسرها نحو المجهول. وشدّد الرئيس الأميركي بأن على المجتمع الدولي التصدي لأعداء السلام في الشرق الأوسط، وعدم السماح لهم بتهديد أمن المنطقة والعالم كلما أرادوا.

وفي الواقع فإن ما أعلنه الرئيس الأميركي في واشنطن ليس عملية سلام أميركية جديدة بأية صورة من الصور، كما أنه لا يتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ أي شيء، ما عدا حديثه عن أفق ثلاث سنوات لتنفيذ ما طلب من كل من الفلسطينيين والإسرائيليين وبقية الدول العربية القيام به. والولايات المتحدة الأميركية استناداً الى بيان الرئيس جورج بوش، لم تلتزم شيئاً، إلا بعض الوعود التي يمكن أن تتغير مع تغيّر الظروف السياسية الداخلية والدولية، أو مع تغير الإدارة في الإنتخابات المقبلة. لكن ما توخاه الرئيس بوش هو أن يقول للعالم: «هيا

لغزو العراق لأن هذا الهدف يفوق كثيراً في أهميته ما يحدث في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالنسبة الى أمن الولايات المتحدة ومصلحتها»[٤١].

وحملت مبادرة الرئيس بوش مفاجأة كبيرة لم تكن متوقعة، هي الدعوة الى إقصاء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كشرط لصداقة الولايات المتحدة ودعمها. كذلك فإن الرئيس الأميركي لم يقيّد نفسه بما اتفق عليه مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، بأن يقدم الى الفلسطينيين عرضاً ما، لأن ما عرضه على الشعب الفلسطيني في بيانه أو مبادرته السلمية هو دعم أو مساعدة مشروطان بإقصاء الرئيس عرفات ونبذ الإرهاب.

ومن الأمور التي تضمنتها المبادرة الأميركية للمرة الأولى، قيام دولة فلسطينية مؤقتة، (الإقتراح الذي قوبل بانتقاد الكثير من الأوساط العربية في مقدمتها عاهل الاردن الملك عبد الله الثاني بن الحسين)، ودعوة الرئيس بوش إسرائيل لإيقاف النشاطات الإستيطانية، والإنسحاب الى المواقع التي كانت فيها قبل بدء الإنتفاضة في ٢٩ أيلول ٢٠٠٠.

وتطرّق الرئيس الأميركي في خطابه الى الإرهاب، فدعا سوريا الى أن تختار الجهة الجيدة في الحرب على الإرهاب عبر إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظمات الإرهابية. وقال في اشارة الى سوريا «إن على القادة الملتزمين فعلاً العمل من أجل السلام، وقف التحريض على العنف في وسائل الإعلام الرسمية، والتنديد علناً بالإعتداءات الإنتحارية. وأي دولة ملتزمة فعلاً السلام يجب أن توقف منابع تمويل وتجهيز ودعم المجموعات الإرهابية التي تريد تدمير اسرائيل، مثل حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. وأضاف ان على هذه الدول أن توقف الشحنات الإيرانية لهذه المجموعات، وأن تواجه الأنظمة التي تدعم الإرهاب مثل العراق»[٤٢].

إن دعوة الرئيس الأميركي للشعب الفلسطيني الى تغيير قيادته المتمثلة بالرئيس عرفات، تبدو غير واقعية ولا منطقية وغير قابلة للتنفيذ. فمن غير المتوقع بتاتاً أن يبادر أي مرشح جدي للرئاسة الى تحدي ياسر عرفات، وسيتم انتخاب عرفات ثانية، وعندها ماذا سيكون موقف الرئيس الأميركي؟

الواقع أن خطاب الرئيس بوش لم يقدم أي حلول ناجعة للنزاع القائم، ومن دون مبادرة سلام جدية تتضمن حلولاً جذرية للصراع، فإن النزاع العربي - الإسرائيلي سوف يستمر الى ما لا نهاية، وقد يعرّض المنطقة بأكملها للخطر. فالرئيس بوش

لم يدعُ إسرائيل الى إيقاف العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية، ولا طالب بانسحاب الجيش الإسرائيلي الى حدود ١٩٦٧.

إن قساوة جورج بوش اللافتة في نظرته إلى الفلسطينيين من جهة، ولطفه الظاهر للعيان تجاه الإسرائيليين لا يساعدان بتاتاً على الإسراع في إيجاد حل للمأساة القائمة، بل يشكلان حجر عثرة في طريق الحلول المنشودة. وهكذا فإن خطابه لا يعكس الواقع وحقائق الأمور على الأرض في الشرق الأوسط، وهو خال من أي خطة عمل وأي جدول زمني لحل النزاع الدموي القائم.

الأحداث الأخيرة في فلسطين: عودة إلى الوراء أم خطوة نحو حلّ سياسي؟

من الصعب الجزم بما ستؤول اليه الأحداث الجارية في فلسطين، وما إذا كانت ستؤدي إلى العودة إلى الوراء، أم ستكون نتيجتها الوصول الى الحل السياسي المنشود. فهناك مؤشرات وبوادر تشير الى إمكانية تصاعد حدة النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين مع مرور الزمن، ولكن هناك إشارات اخرى، ولو ضعيفة، تشير الى إمكانية التوصل الى حل سياسي ما، ولكن ليس قبل المرور في مخاض عسير أولاً. فالحكومة الإسرائيلية التي يرئسها آرييل شارون أعلنت صراحة بأنها لا تعترف بكل الأتفاقيات السابقة التي تم التوصل إليها بين فريقي النزاع. فاتفاقيات أوسلو ومدريد وكمب ديفيد أصبحت بنظر إسرائيل لاغية وقد تخطاها الزمن، بينما الإتحاد الأوروبي والصين وروسيا والولايات المتحدة الى حد ما، لا تشاطر إسرائيل هذا الرأي وتعتبر أن هذه الإتفاقيات لا زالت سارية المفعول، وأنها يجب أن تكون الأرضية الصالحة للتوصل الى حلّ سلمي للنزاع العربي - الإسرائيلي في نهاية المطاف.

إن ما يجري في فلسطين هذه الأيام هو تدمير منظّم ومتعمد للبنى التحتية للمجتمع الفلسطيني هدفه القضاء التام على هيكلية الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهو محاولة واضحة ومكشوفة لإعادة عقارب الساعة الى الوراء وتحطيم أي إمكانية مستقبلية لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. وفي الوقت الذي تجهد فيه حكومة شارون في القضاء على كل ما قد يساعد الشعب الفلسطيني على تحقيق أمانيه وطموحاته الوطنية في الإستقلال والسيادة، ما زالت هناك أصوات ترتفع في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة، ترفض ما يقوم به شارون في

الأراضي المحتلة وتطالب بالعودة الى طاولة المفاوضات وتنفيذ الإتفاقيات السابقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وغالباً ما تخبو أصوات السلام هذه تحت وطأة استئناف القصف وهدير مدافع الدبابات وقنابل الطائرات، وكأنّ إرادة الحرب في كل مرة تكون أقوى من إرادة السلام. وها هم المحللون الفلسطينيون يتفقون على أن إعادة بناء الإنتفاضة هي السبيل الوحيد لإيجاد وسائل أقوى لمحاربة الإحتلال، ويعتقدون انه بإعادة تنظيمها سيتمكن الشعب الفلسطيني من إرغام المسؤولين الإسرائيليين على إعادة النظر في سياساتهم في الأراضي المحتلة.

إن تحقيق السلام في المنطقة هو من مصلحة اسرائيل تماماً كما هو من مصلحة العرب، وهو عامل أستقرار يؤدي الى ازدهار المنطقة وشعوبها. ولقد حدد الرئيس السوري بشار الأسد موقف بلاده من النزاع القائم في فلسطين بقوله: «إن من مصلحة سوريا أن يتحقق الإستقرار في المنطقة، وان السلام بالنسبة اليها هو مبدأ وليس تكتيكاً، وأنه لا يمكن أن تكون هناك حركة في هذا الاتجاه ما لم تكن كل العناصر المرتبطة به واضحة، فالأمن هو جزء من السلام لا ينفصل عنه، والتحرك في اتجاه السلام هو الذي يساهم في وقف العنف». إلا أن الحل السياسي الذي ينشده العرب يصطدم دائما بالموقف الإسرائيلي المتصلب، بحيث، يضيف الرئيس بشار الأسد «إن ظروف السلام غير متوافرة مع سياسات شارون الذي شكلت سياساته الإستيطانية منذ العام ١٩٩٨، الجسر نحو رئاسة الحكومة»[٤٣].

ويظهر جلياً لمن يراقب تطور الأحداث ومسار النزاع العربي - الإسرائيلي ولا سيما منذ اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأخيرة، أن الحرب والسلام يسيران جنباً الى جنب في سباق ماراثوني متكافئ ومتواز، بحيث يصعب التكهن لمن ستكون الغلبة في نهاية المطاف. فهناك من الظواهر ما يجعل البعض يظن بأن آرييل شارون ينتظر الفرصة المناسبة من أجل تحقيق فكرته القديمة - الجديدة في جعل الأردن الوطن البديل للفلسطينيين، ولكن هناك من الظواهر الأخرى ما يشير الى أن ذلك اصبح صعباً، (إنما ليس مستحيلاً)، بعد أن وقعّ الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل. ومهما يكن من أمر فإن الانتفاضة الفلسطينية لن تستمر الى الأبد، لأن ما من شيء إلا وله نهاية، والمنطقة برمتها سوف تدخل في مرحلة هدوء واستقرار، ولكن بعد أن تتعرض لهزات قوية. والسؤال الذي يطرح نفسه

هو: أيّ حل سياسي ذلك الذي سيتم التوصل اليه بين الفريقين المتنازعين؟ أهو السلام العادل القائم على التوازن والمستند الى قرارات الشرعية الدولية، أم هو الإستسلام أي السلام المفروض بالقوة من قبل إسرائيل على العرب بدعم ظاهر أو مستتر من الولايات المتحدة؟

هل الأحداث الأخيرة هي مقدمة لحلّ بالقوة العسكرية أم هناك ممرات أخرى للطرق الديبلوماسية والسياسية؟

إن حظوظ حلّ النزاع العربي - الإسرائيلي بالقوة العسكرية، تكاد تكون متوازية مع احتمالات الحل بالطرق الديبلوماسية والسياسية. فالمشكلة تكمن بأن في كل من المعسكرين المتنازعين، فريق «حمائم» يسعى للتوصل الى حل سياسي للنزاع، وفريق «صقور» يريد الحسم العسكري. فلو ترك الأمر لرئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون، فإنه من دون شك سيسعى إلى إنهاء النزاع بالقوة العسكرية، لأن هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها. إلا أن الحكومة الإسرائيلية ليست طليقة اليدين بصورة تامة، بل هناك حسابات ومصالح للولايات المتحدة في العالم العربي تحملها على الإستمرار بممارسة الضغوط على إسرائيل لمنعها من إنهاء النزاع عن طريق القوة العسكرية.

إن الأحادية المطلقة لزعامة العالم المعقودة اللواء للولايات المتحدة الأميركية «المنحازة بصورة تامة وفاضحة لإسرائيل»، تجعل الإنسان يتساءل عما إذا كان بالإمكان التوصل الى حل ديبلوماسي وسياسي للنزاع العربي - الإسرائيلي في ظل الإختلال الصارخ في ميزان القوى بين الفريقين المتنازعين. فسياسة آرييل شارون تقوم على مبدأ استخدام القوة وتهجير الشعب الفلسطيني الى الدول العربية. وليس من المستبعد في ظل الدعم الأميركي الصلب والمتواصل له، أن يمضي قدماً في تحقيق سياسته القديمة.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة هو في كفتي الميزان، بحيث يُخشى انه في ظل العجز العربي الواضح وضعف أوروبا وصمت روسيا أمام الجبروت الأميركي، أن ترجح كفة الحل بالقوة العسكرية على تلك التي بالطرق الديبلوماسية والسياسية. والواقع أنه إذا لم يتبلور موقف عربي موحد وصلب، مع دعم قوي من روسيا والإتحاد الأوروبي لثني الولايات المتحدة عن المضي في سياسة الدعم الأعمى لآرييل شارون، فأنه لن يكون من حَكَم بين

الفريقين سوى السلاح والحسم العسكري الذي يفرض فيه الأقوى إرادته والحل السياسي الذي يريده على الأضعف.

الخاتمة:

لم تكن الإنتفاضة الفلسطينية الراهنة، ردة فعل عفوية على رفض الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل لحق العودة، والذي طالب به الفلسطينيون في قمة كمب ديفيد في تموز من العام ٢٠٠٠. لقد ولدت الإنتفاضة الفلسطينية من رحم سياسة التجاهل والحرمان الذي لحق بالفلسطينيين، ومن استمرار إسرائيل في سياستها الإستيطانية الهادفة الى تهويد الأراضي العربية، وعلى الأخص بيت المقدس، الأمر الذي أدى الى إصابة الشعب الفلسطيني بالإحباط الذي تحول مع الأيام الى الانتفاضة البطولية التي نشهدها اليوم والتي من المحتمل ألا تتوقف قبل التوصل الى حل ينهي النزاع القائم.

وكلما طال أمد الإنتفاضة وسقط المزيد من الشهداء، كلما ازدادت الأمور تعقيداً واصبح النزاع العربي - الإسرائيلي أصعب. وثمة عنصر آخر يجعل هذا الصراع اكثر حدة، هو كثرة الفرقاء المشاركين في النزاع حيث لكل فريق رؤيته واستراتيجيته ووسائل الضغط الخاصة به. فلو أخذنا الفلسطينيين مثلاً لوجدنا أن رؤيتهم لأفق الصراع مع إسرائيل واضحة لا لبس فيها، وهو حقهم المشروع في إقامة دولتهم الوطنية على تراب فلسطين العربية. اما بالنسبة الى الاستراتيجية الفلسطينية فهي تستند الى الكفاح المسلح من جهة، ومن جهة أخرى إلى عدم إقفال الباب أمام أي مبادرة سلمية لحل النزاع. وتعتقد بعض المنظمات الفلسطينية المتشددة (مثل حماس والجهاد الإسلامي) بأن العمليات الإستشهادية التي تنفذها هي أكبر وأقوى سياسة ضغط على المجتمع الدولي لكي يتحرك من أجل إيجاد حل للنزاع القائم.

وبالنسبة للعالم العربي الذي يملك الكثير من الطاقات البشرية والمادية، نراه نوعاً ما في حالة ضياع وحيرة مدهشة بالنسبة لما يجري فعله لمساعدة الفلسطينيين. وبالطبع فإن الدول العربية كلها ممثلة في الجامعة العربية وتدعم الشعب الفلسطيني وتؤيد حقوقه الوطنية المشروعة في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن العرب يبدون عاجزين عن ممارسة ما يكفي من الضغط على الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف. أضف الى ذلك، فإن لكل دولة

عربية مصالحها الذاتية مع الولايات المتحدة، وهي كما يبدو غير مستعدة أن تضحي بها من أجل الشعب الفلسطيني مهما كانت الظروف. فمصر والأردن غير مستعدتين لأن تتخليا عن معاهدات السلام المعقودة مع إسرائيل، خوفاً من إغضاب الولايات المتحدة وإسرائيل وتعريض أمنهما القومي للخطر من جراء ذلك.

ولو نظرنا الى الإتحاد الأوروبي، لوجدنا بأنه اكثر تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني، إلا أنه لا يجرؤ على الوقوف في وجه الولايات المتحدة. فأوروبا لا تملك ما يكفي من وسائل الضغط في النزاع العربي - الإسرائيلي، لأن وحدتها غير متماسكة وليس هناك من توحيد للمواقف بين دولها. إن وجود دولة رئيسية في أوروبا هي المملكة المتحدة الإنكليزية، الحليف الأكثر تضامناً مع الولايات المتحدة منه مع شقيقاتها الأوروبيات، يشكل عقبة كبيرة أمام الاتحاد الأوروبي للعب دور اكثر فعالية في النزاع العربي - الإسرائيلي.

أما روسيا التي لا تزال تعتبر ربما «النّد» للولايات المتحدة الأميركية نظراً للترسانة النووية الهائلة التي ورثتها من الإتحاد السوفياتي السابق، فأنها لا تستطيع بعد أن تلعب الدور الذي كان يلعبه سلفها الإتحاد السوفياتي وذلك لأسباب عديدة. فقد خرجت روسيا بعد الإتحاد السوفياتي مثخنة بالجراح، ويعاني مجتمعها من فقر فظيع، وهذا بالطبع يضعف مكانتها على المسرح الدولي ويجعلها شبه مشلولة أمام الولايات المتحدة، خصوصاً وانها لا تزال في فترة النقاهة وفي أمسّ الحاجة الى المساعدات المالية والإقتصادية الأميركية، وليس من الممكن أو المعقول في هذه الفترة أن تقف وبحزم في وجه الولايات المتحدة، ليس في الشرق الأوسط فقط، بل في أي جزء آخر من العالم.

وفي ما يتعلق باسرائيل فإن رؤيتها لقضية النزاع مع العرب، وبالأخص مع الفلسطينيين، واضحة تماماً، ليس تصريحاً فقط، بل من خلال ما قامت وتقوم به جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في إسرائيل، سواء كانت من حزب العمل او من تجمع الليكود. إن هدف اسرائيل هو عدم تمكين الفلسطينيين من إقامة دولة ذات سيادة بجانب الدولة العبرية، بل إنشاء شبه دويلة مقطعة الأوصال محاطة بالمستوطنات اليهودية من جميع الجهات، وخاضعة لإسرائيل مباشرة. وقد يكون الأمر أخطر وأبعد من ذلك أيضاً، فوجود آرييل شارون في السلطة يزكّي المخاوف من إحياء سياسته القديمة التي تهدف الى ترحيل الفلسطينيين خارج فلسطين. واستراتيجية اسرائيل تقوم على بناء المزيد من المستوطنات واستقدام المزيد من

اليهود الشرقيين ولا سيما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي الذي كان يمنع هجرتهم، تمهيداً لتهويد كامل أرض فلسطين وخلق أمر واقع جديد. فوسائل الضغط المتوفرة لإسرائيل تكاد لا تكون متوفرة لأي دولة أخرى. ويكفي أن نتذكر بأن الدولة المهيمنة على مقدرات العالم اليوم، وهي الولايات المتحدة الأميركية، لا ترى في الشرق الأوسط إلا ما تراه إسرائيل.

وتبقى أخيراً الولايات المتحدة الأميركية التي تضطلع بدور القيادة والريادة لعالم اليوم. ولئن كانت سياستها معقدة، فذلك لأن مصالحها في الشرق الأوسط اكثر تعقيداً. إلا أن لها في نهاية المطاف ذات الأهداف التي هي لإسرائيل. وهي مصممة على سحق أي دولة أو طرف باستطاعته تهديد سلامة وأمن إسرائيل، أو حتى تهديد وضع الدولة العبرية كأقوى وأعظم قوة عسكرية في الشرق. وقد تقيم الولايات المتحدة مع بعض الدول العربية والإسلامية بعض العلاقات الجيدة، إلا أن هذا ليس إلا مناورة سياسية وحاجة تكتيكية آنية تقتضيها المصالح الأميركية. اما حقيقة الأمر فهي أن التزام الولايات المتحدة بإسرائيل لا جدال فيه، ومجرد أن تقف أي دولة أو طرف من المعتبرين من «أصدقاء أميركا» في وجه اسرائيل، فسيجدون أنفسهم في مواجهة مع الولايات المتحدة. إن استراتيجية اميركا تقوم على سحق أي قوة أو طرف يهدّد بشكل أو بآخر هيمنتها السياسية والإقتصادية على الشرق الأوسط، وأيضا على تقوية ورعاية إسرائيل ودعمها الدائم والحازم في جميع الميادين، لتبقى القاعدة العسكرية الجاهزة أبداً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وبناء على هذا الواقع يبدو أن مستقبل النزاع العربي - الإسرائيلي هو في الغالب في يد جهة واحدة هي الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي الخصم والحكم في آن معاً. ونظراً للإنحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل وخصوصا في عهد الرئيس جورج دبليو بوش يُخشى أن يُحل النزاع على حساب العرب. فنحن كما يبدو أمام مسارين اليوم، فإما ان تتخذ روسيا والإتحاد الأوروبي موقفاً اكثر حزماً في وجه الولايات المتحدة الأميركية للتوصل الى حل النزاع العربي - الإسرائيلي بشكل عادل، ولو بالحد الأدنى، وإما أن تتمكن إسرائيل وبمساندة الولايات المتحدة الأميركية من فرض السلام الذي تريده إسرائيل وبمباركة أميركية، والذي سيكون أقرب الى الإستسلام منه الى السلام الحقيقي.

هوامش

1- The Near East Since the first world war M.E.YAPP P.124) New York and London: Longman, 1996).
2- W.de st. Aubin, "Peace and Refugees in the Middle East" The Middle East Journal, III (JJuly, 1949), P.1251.
3- UN Document Security Council Resolution 242 (22 November 1967)
4- G. Usher, "Picture of War", Middle East International, no. 535 (4 October, 1996), PP. 3 - 5.
5- Rashid Khalidi, "The PLO and the Uprising", Middle East Report No. 154 (Septemper - October 1988), PP. 21 - 23.
(٦) فيوليت داغر، «العنف كمخرج أوحد ... للفلسطيني»، جريدة النهار اللبنانية، العدد ٢١٢٢٧ (٩ نيسان ٢٠٠٢)، ص ١٠٥.
7- http://www.merip.org/new - Uprising - Primer/ Primer - all - text. html, p. 3, 6-6-2002.
8- Michael Sheehan, The Balance of Power: History & Theory (London & New York: Routledge, 1996) P. 53.
9- Amira Hass, "Israel Has Failed the test" Ha, aretz, October 18, 2000.
(١٠) غسان سلامة، «المعركة مع المشروع الصهيوني ثقافية». جريدة النهار اللبنانية، العدد ٢١٢٢٧، ٩ نيسان ٢٠٠٢، ص٧.
(١١) مراسل جريدة النهار، «صدام أدخل سلاح النفط في المواجهة»، جريدة النهار اللبنانية، العدد ٢١٢٢٧، ٩ نيسان ٢٠٠٢، ص١٠.
12- Staff Reporter, "Aqaba meeting underlines support of legitimate uprising", Jordan Times, November 29,2000 PP. 1 - 3.
13- Sherine Bahaa, "Variations on a theme", Al - Ahram, 26 Oct - 1 Nov. 2000, PP.1 - 3.
14- Ibid, PP. 1 - 3.
15- Yacov Ben Efrat, "the Two - State formula has become an impossibility", Challenge, No. 65, Jan - Feb 2001, PP.1 - 6.
16- Joshua Schuster, chirac annoys Israel, French Jews, Jewish Telegraphic Agency, Oct 11, 2000, PP. 1 - 2.
17- Ghassan Joha, "Europeans express anger over US Position", The Star, Issue No. 12, January 2002, PP.1 - 3.
18- David Farer, "European Jihad", Jewsweek, July 12, 2002, PP. 1 - 8.
(١٩) جورج ساسين، «البرلمان الاوروبي يقرر تجميد اتفاق الشراكة مع اسرائيل»، جريدة النهار اللبنانية، العدد ٢١٢٢٩، الخميس ١١ نيسان ٢٠٠٢، ص ١، ١١.
20- Thomas Gourgissian, "Blaming the Victim", AL - Ahram, Issue No. 506, 2 - 8 November 2000, PP.1 - 3.
21- John Duke Anthony, "The Intifada, the U.S., and Gcc Countries", http://www.Palestine Center.org pp.1 - 3.
22-http://www.merip.org/new-uprising-primer/primer-all-text.html,6/6/2002.
23- Wendy S. Ross, "Bush Discusses Mitchel Report With Leaders of Egypt and Jordan", Washington File, 22 May 2001, PP.1 - 3.
24-http://www.merip.org/new-uprising-primer/Primer-all-text. html,6/6/2002.
25- Aaron Brown, "Assessing the zinni Mission", CNN newsnight, January 2, 2002.

26- Secretary Colin L. Powell, "Remarks at the Mc Connell Center for Political leadership", University of Louisville, Kentucky, U.S. Department of State, November 19, 2001.

(٢٧) هيام عازوري، «ساترفيلد يتمسك بمقررات أعلان بيروت»، الديار، العدد ٤٩٩١، الاربعاء ٤ ايلول ٢٠٠٢، ص ٣٠.

(٢٨) مروان المهايني، «الادارة ترفض مشروع معاقبة سوريا»، المستقبل، العدد ١٠٩١، الاربعاء ٤ ايلول ٢٠٠٢، ص١٠.

(٢٩) سليمان نمر، «الولايات المتحدة تعقد الامور في المنطقة»، الحياة، العدد ١٤٤١١، الثلاثاء ٣ ايلول ٢٠٠٢، ص٢٠.

30- Tanya Gondsouzian, "Interview with Egypt's Foreign Minister", Middle East In sight, pp 1 - 3.

31- Philip Smucker, "Powell faces changed Arab world", The Christian Science Monitor, April 10, 2002, pp 2 -3.

(٣٢) اميل خوري، «قمة بيروت: اما سلام شامل واما مواجهة شاملة»، النهار، العدد ١١٢١٢، الخميس ٢١ آذار، ص٣.

(٣٣) «لحود: وقف العدوان الوحشي لمنع تفاقم الأمور»، النهار، العدد ٢١٢٢٦، الاثنين ٨ نيسان ٢٠٠٢، ص٢.

34- "PM says Palestinians should prove ability to establish state", Jordan Times, Monday July 1, 2002, pp1-2.

35- Roger Hardy, "Analysis: Jordan's Precarious Position", BBC New, Monday 5 November 2002.

36- Roger Hardy, "Saudi Peace Initiative takes root", BBC News, Tuesday 26 February, 2002.

37- Saudi Arabia+s Op - Ed Diplomacy: A public Relations Ploy or a Serious Initiative", Jerusalem Issue Brief, Vol 1, No 20, March 2002.

(٣٨) محمد الرميحي، «لا تعدلوا المبادرة السعودية»، النهار، العدد ٢١٢١٥، الاربعاء ٢٧ آذار ٢٠٠٢، ص٢٤.

(٣٩) سحر بعاصيري، «اللااقتراح»، النهار، العدد ٢١٢٢٤، الثلاثاء نيسان ٢٠٠٢، ص١.

(٤٠) «شارون لا يرى سلاماً ممكناً مع عرفات ويرفض حضوره المؤتمر الاقليمي»، النهار، العدد ٢١٢٢٤، الثلاثاء ١٦ نيسان ٢٠٠٢، ص١٠.

(٤١) وفيق رمضان، «نمط جديد للسياسة الاميركية»، النهار، العدد ٢١٣٠١، الاربعاء ٢٦ حزيران ٢٠٠٢، ص١.

(٤٢) «طلب من سوريا طرد المنظمات الارهابية»، النهار، العدد ٢١٣٠٠، الثلثاء ٢٥ حزيران ٢٠٠٢، ص١٢.

(٤٣) عبد الهادي محفوظ، «كيف يقرأ بشار الأسد رؤية بوش وتهديد شارون»، النهار، العدد ٢١٣٠٧، الثلاثاء ٢ تموز ٢٠٠٢، ص٥.

الليكود
الكتلة الحرجة المعادية للسلام

إحسان مرتضى *

النشأة والقيادات والافكار الاساسية

تميز الفكر القومي اليميني الأوروبي بخصوصيات واعتبارات معينة، كان لها ابلغ الاثر في نشوء ونمو الفكر القومي اليهودي الصهيوني منذ قرن ونيّف. ومن أبرز هذه الخصوصيات والاعتبارات ما يلي:

١) القوة العسكرية، وتشكل العامل الحاسم في الصراعات الدولية والإقليمية والمحلية.

٢) مركزية شخصية القائد وهي الاساس السائد ومصدر الإلهام للجميع.

٣) تحتل الانتصارات موقعاً معنوياً رافعاً ومستنهضاً للهمم على جميع المستويات العسكرية والثقافية والايديولوجية.

٤) العمق التاريخي او الماضي، هما مصدر الالهام الحضاري في الفكر القومي اليميني. وهناك تواصل حضاري ثقافي بين الماضي والحاضر والمستقبل. اما الماضي فهو المرشد وموئل الخلاص.

٥) الاعتقاد بأن الأمة هي بجميع أفرادها، وبالتالي فهي أهم بكثير من المكوّنين لها. ولذلك يجب التركيز على خدمة الأمة ككل وليس على خدمة الأفراد.

والملاحظ ان هذه الخصوصية الأخيرة تبدو متناقضة مع الفكر الليبرالي الأوروبي الحالي الذي يركز على

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية

أهمية الأفراد ويمنح اهتماماً ثانوياً للأمة والمجتمع. كما وانها توضح سبب التشديد على كلمة «قومي» في أسماء الأحزاب التي تتبنى الفكر اليميني الشوفيني المتطرف.

ضمن هذا الجو السياسي ـ الفكري نشأت حركة بيتار[1] اليهودية الإرهابية في بولندا. وبعد حلّها مباشرة تمّ تنظيم أعضائها برئاسة مناحيم بيغن الذي قاد حركة «اتسل» (المنظمة العسكرية القومية) عام ١٩٣٧، وبقيت حتى عام ١٩٤٨، حين تم حلّها أيضاً إثر قيام «دولة إسرائيل» وإنشاء ما يسمى «جيش الدفاع الإسرائيلي» (تساهَل). ومنذ عام ١٩٤٣ كان قد نشأ حزب حيروت (الحرية) بزعامة «فلاديمير جابوتنسكي» أستاذ مناحيم بيغن، المعروف بتعصبه القومي، والمنحدر في الاساس من حركة بيتار الارهابية. وقد بدأ العمل من أجل المحافظة على التراث اليهودي وإحياء اللغة العبرية والتاريخ والدين اليهوديين، بالإضافة إلى رسم خطط تدريسية تلائم هذه الاهداف.

ومع أن «جابوتنسكي» كان علمانياً إلا انه آمن بان الدين هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الخاصية القومية ـ الثقافية، كما ويعتبر بمثابة الإدارة التربوية الأصلح والأنجع للشبيبة اليهودية المقاتلة.

اما بالنسبة لتوجهاته وآرائه في مواضيع المجتمع والاقتصاد، فقد تبنى في هذين المجالين ما كان قد أُنجز من فكر ونظريات في الفلسفة الفاشية والنازية، ونظر إلى القوى العمالية، ليس كقوة مضادة للبورجوازية، كما هي الحال في الفكر الشيوعي والاشتراكي، وإنما كقوى مركزية لخدمة الامة ككل.

على الصعيد العسكري والتربوي حاول «جابوتنسكي» جاهداً ان ينظم الشبّان في خلايا تربوية عسكرية، ليكونوا على أتمّ الإستعداد، عندما يحين الوقت، لاحتلال الأراضي في فلسطين وإعادة ما يسمونه الحدود التاريخية لاسرائيل. ورأى جابوتنسكي في الشباب المقاتل القوة المركزية لأي شعب لديه طموح قومي. والأهم من هذا هو بعث واستحضار الاستعداد لدى هؤلاء الشباب من اجل القتال ببسالة. وهذا الاستعداد يرتكز على خلفية ثقافية مستوحاة من الأساطير المرتبطة بشخصيات يهودية رمزية مثل شخصية باركوخفا (قائد الثورة اليهودية ضد الرومان والتي يقال إنها انتهت بانتحار جماعي لليهود) وهي شخصية ترمز الى العنف او «عبادة العنف» وتثير مشاعر الرغبة في الانخراط والمشاركة مع

الجماعة من منطلق غريزي عدواني، تماماً كما كان يدعو اليه المفكر «سوريل» احد مؤسسي الفكر الفاشي في فرنسا وايطاليا. والكلام ذاته ينطبق ايضاً على شخصية «يشوع بن نون» وما يرمز اليه من دموية وفتك بالأغيار وفقاً لرواية التوراة بشأن فتح أريحا (يريحو).

في مؤتمر حركة بيتار الارهابية عام ١٩٣٨ في بولندا، قال مناحيم بيغن، الشخصية المركزية في هذه الحركة، انه لا يمكن الاعتماد على ضمير العالم. ولهذا لا بد من الملاءمة بين سياسة الحركة والواقع السياسي. وهذا يعني انه بدلاً من الصهيونية السياسية، لا بد من تبنّي الصهيونية العسكرية. وفي عام ١٩٤٠ مات «جابوتنسكي». وعام ١٩٤٣ عندما هاجر بيغن إلى فلسطين ورث منظمة "اتسل" الارهابية المتطرفة وأصبح زعيمها الأوحد[٢].

أما الحادثة الحاسمة التي أدت الى تحويل «اتسل» من منظمة عسكرية سرية الى حزب سياسي، فهي حادثة السفينة «ألتا لينا». ففي تاريخ ٢٠ /٦ / ١٩٤٨ وبعد ستة اسابيع من اعلان «استقلال اسرائيل» وبعد أقل من شهر من الاعلان عن تأسيس الجيش الاسرائيلي، اصبح المستوطنون الاسرائيليون على حافة حرب اهلية. وكانت السفينة تقل ٨٠٠ متطوعاً وخمسة آلاف بندقية و٢٥٠ مدفعاً رشاشاً وذخيرة، قد وصلت إلى ميناء حيفا. ولكن بعد إنزال الركاب، طلب الجيش الاسرائيلي من اعضاء «اتسل» تسليم الاسلحة والذخيرة فرفضوا، وتوجهوا نحو تل ابيب حيث تم قصف السفينة واغراقها، وكاد بيغن يفقد حياته من جراء ذلك. وتمكن دافيد بن غوريون، أول رئيس حكومة اسرائيلية، من إخضاع "اتسل" لسلطة الدولة، مما اجبر هذه المنظمة على ان تحل نفسها وان تعلن عن تاسيس حزب جديد اسمه «حيروت» بقيادة بيغن. وكان هذا الحزب الوريث الايديولوجي لحزب الاصلاح، الذي كان قد أسسه «جابوتنسكي»، وقد حصل عام ١٩٤٩ في انتخابات الكنيست الاولى، على ١٤ مقعداً. وكان بن غوريون يلقب خصمه بيغن بالفاشي[٣]، مما اضطر هذا الاخير الى الانتظار وقتاً طويلاً للحصول على شرعية لدى الجمهور الاسرائيلي[٤].

كانت مبادئ حزب «حيروت» ومواقفه عند تأسيسه، هي ذاتها مواقف التصحيحيين ومواقف منظمة «اتسل» نفسها، إذ اعلن عن تمسكه بـ «وحدة ارض اسرائيل» في حدودها التاريخية على ضفتي نهر الاردن، ورفضه للتقسيم لانه

«عمل غير مشروع ولا يلتزم به الشعب اليهودي»، وإن «المهمة الاساسية هي اعادة توحيد اقسام الوطن وبسط السيادة اليهودية فوقها»، وإن «عودة الشعب اليهودي الى وطنه الام ليس فقط حقيقة واقعية بل ضرورة من ضرورات حياة اليهود اينما وجدوا»، وان «مهمة هذا الجيل هي مساعدة اليهود المشتتين في الارض كي يجتمعوا في وطنهم المحرر»[٥].

كما اعلن: «ان لكل يهودي الحق في الهجرة الى اسرائيل، وان أية محاولة للحدّ من هذا الحق، سواء على نحو شرعي أو غير شرعي، يجب ان تتحطم»، وإنه «يجب إرساء مجتمع جديد تكون التوراة دستوراً له»[٦].

وكانت صحيفة «حيروت» الناطقة بلسان الحزب، تدعو باستمرار الى مواصلة القتال ضد الانكليز والعرب معاً، من اجل الوصول الى إقامة دولة إسرائيلية يهودية على مجمل أنحاء ما تسميه «أرض إسرائيل الكاملة»، وكانت تهاجم بن غوريون ورفاقه وتتهمهم بالجبن والانهزامية. وبقيت هذه هي السمة الاساسية لحزب يفضل القيام بدور المعارضة جرياً على النهج الذي سارت عليه «حركة التصحيحيين» منذ تبلورها بزعامة «جابوتنسكي» تجاه القيادة الرسمية للحركة الصهيونية. ولكن في عام ١٩٦٥ إئتلف حزب حيروت مع حزب الليبراليين، وشكّلا معاً ما سمي تكتل «غاحال»، (غوش حيروت ليبراليم). وفي عام ١٩٦٧ حصل انشقاق صغير في حزب حيروت أدى الى انشاء كتلة برلمانية مستقلة تحت اسم «المركز الحر» وهي التي تحولت في ما بعد الى جزء اساسي من حركة «لاعام» التي كوّنت تكتل الليكود مع حيروت والليبراليين عام ١٩٧٣.

وفي شهر أيار ١٩٦٧ ايدت كتلة «غاحال» تشكيل حكومة وحدة وطنية شارك فيها مناحيم بيغن كوزير بلا حقيبة لاول مرة، ويوسف سابير عن الحزب الليبرالي كوزير بلا حقيبة ايضاً. وفي عام ١٩٦٩ انضم اللواء (في الاحتياط) عيزر وايزمان، (الذي اصبح رئيساً لاسرائيل في ما بعد) الى حركة حيروت، النواة الصلبة الاساسية في تكتل ليكود، ومثّلها في حكومة الوحدة الوطنية الثانية. وفي المؤتمر العاشر للحركة عام ١٩٧٠ انتخب وايزمان رئيساً لإدارتها بالرغم من حداثة عضويته. ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر خلافات بين نهج وايزمان ونهج زعيم الحركة بيغن. وبرزت تلك الخلافات في اكثر من مجال، منها معارضة وايزمان لانسحاب كتلة "غاحال" من حكومة الوحدة الوطنية الثانية، ومطالبته

بتوسيع التحالف في إطار «غاحال» ليشمل بعض الكتل اليمينية الاخرى، مثل المركز الحر والقائمة الرسمية وكذلك تأييده لتغيير النظام الانتخابي[٧]. هذا بالاضافة الى سعي وايزمان لتعزيز نفوذه داخل الحركة، الأمر الذي دفع بيغن للتصدي له بحزم. ونجح في هذه المواجهة وحمل وايزمان على تقديم استقالته من منصب رئيس ادارة الحركة عام ١٩٧٢، ثم أعلن اعتزاله العمل الحزبي السياسي، مما رسخ زعامة بيغن من جديد كزعيم أوحد لحيروت وبالتالي لتكتل الليكود[٨]. هذا التكتل الذي بلغ ذروة قوته عام ١٩٧٧ حين تمكن من اسقاط تجمع «المعراخ» بزعامة حزب العمل، واعتلاء سدة السلطة في الكيان الصهيوني. وقد جاء هذا التطور كنتاج لمجموعة من العوامل غيرت من وضع حيروت، ومن ثم الليكود، وزادت من حجمه في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومن اهمها ما يلي:

١-التحول المستمر داخل التجمع الاستيطاني الصهيوني في اتجاه تزايد النزعات الفاشية المتطرفة، ونشوء روح الاستعلاء العنصري، وخصوصا بعد حرب١٩٦٧ واحتلال اسرائيل مساحات شاسعة من الاراضي العربية. وهذا ما أدى الى تأجيج روح العنف والتطرف العنصري، وجعل الارض المحتلة، ولا سيما في فلسطين، موضع خلاف على تقرير وضعها ومصيرها بالنسبة للكيان، الامر الذي دخل فيه حزب حيروت كطرف اساسي يمثل الاتجاه الداعي الى ضم هذه الاراضي وعدم التخلي عن أي شبر منها في أية صورة من الصور.

٢-تكتل ألاحزاب والحركات اليمينية المتطرفة في تشكيل نيابي موحد له وزن معتبر في الخارطة السياسية، وقد اتخذ في البداية من كتلة "غاحال" عام ١٩٦٥ إطاراً له ثم تحول بعد عام ١٩٧٣ إلى تكتل الليكود.

٣-تزايد وتعاظم وزن اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني وخصوصاً في أعقاب تزايد تأييدهم لحيروت والأحزاب اليمينية بصورة تدريجية، لأسباب تتعلق بتكوينهم السياسي الناجم عن مرحلة قدومهم إلى الكيان، ولأسباب نفسية ناجمة عن عقدة الشعور بالاضطهاد والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى الثقافي[٩].

الانطلاق التنظيمي والعملي

بعد التقصير الكبير (محدال) الذي ارتكبه «المعراخ» بقيادة حزب العمل وزعامة

غولدا مئير في حرب عام ١٩٧٣، بدت آفاق الامل تنفتح تدريجياً بوجه تكتل ليكود، وتحديداً إثر استقالة غولدا مئير التي ورثها اسحق رابين، ومن ثم ما لبث هو أيضاً ان اضطر إلى الإستقالة اثر فضيحة مالية سببتها له زوجته. ومنذ ذلك الحين بدأ التدهور يأخذ مجراه.

في العام نفسه تم التوقيع على ميثاق تكتل الليكود والإعلان عن تشكيله رسمياً بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٣، إثر مفاوضات مضنية بين الاحزاب والكتل البرلمانية التالية: كتلة «غاحال» (تحالف حيروت مع الليبراليين) وكتلة حزب المركز الحر، وكتلة حزب القائمة الرسمية (وهي بقايا حزب رافي التي رفضت الالتحاق بموشيه دايان إثر فشله عام ١٩٧٣ كوزيرللدفاع والعودة الى حزب العمل)، ومن خارج الكنيست «الحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة».

وقد هدف تكتل الليكود، كما أعلن عن ذلك الفرقاء المشاركون فيه، الى إيجاد قوة بديلة لتجمع الاحزاب العمالية (المعراخ) استعداداً لخوض الانتخابات العامة للكنيست الثامن التي كانت مقررة في خريف عام ١٩٧٣، لكنها تأجلت بسبب نشوب الحرب آنذاك.

إلا أن ما تجب الاشارة اليه هنا، هو الدور المميز والخاص جداً الذي قام به اللواء(في الاحتياط) آرييل شارون، في الدعوة الى تحالف الاحزاب اليمينية العلمانية كافة من أجل إسقاط «المعراخ». وقد اشترط في حينه إدراج اسمه على لائحة «غاحال» لخوض الانتخابات كممثل لحزب الليبراليين (الاحرار). وفي حيروت حمل راية هذه الدعوة التضامنية ايضاً اللواء (في الاحتياط) عيزر وايزمان. اما من خارج غاحال، فكان أشد المتحمسين لفكرة تكتيل القوى اليمينية العلمانية، زعماء القائمة الرسمية والدوائر الصناعية والتجارية التي رأت ان الظروف مؤاتية لشن هجوم يميني موحد على معسكر العمال، خصوصا بعد نجاح اليمين في استقطاب بعض الشخصيات العسكرية اللامعة[١٠].

اما التحفظ على هذه الفكرة، فظهر في البداية في أوساط قيادتّي حزبي حيروت والاحرارالليبراليين، اللتين كان لكل منهما تجربة مريرة مع كلٍّ من زعيم حزب المركز الحر (هامركاز هاحوفشي) شموئيل تامير وآرييل شارون، وذلك خشية قيام تحالف ثلاثي بين وايزمان وشارون وشامير، بهدف إحداث تغيير في زعامة «غاحال» ومن ثم الليكود المقترح في ما بعد[١١]. لكن ضغط العسكريين من

ناحية، والدوائر الصناعية والتجارية من ناحية اخرى، بالاضافة الى عدم وجود خلافات سياسية اساسية بين القوى المرشحة لتشكيل ليكود، نجح في ازالة تلك التحفظات، او بالتحديد تليين موقف بيغن من ذلك . وبالعودة إلى سجل أحداث تلك الفترة، اي الى المفاوضات والاتصالات التي جرت بين الاطراف المرشحة لتشكيل الليكود، يتبين ان العقبتين الرئيستين اللتين أطالتا فترة التوصل الى اتفاق كانتا:

١- العلاقات الشخصية السيئة بين زعيم حيروت مناحيم بيغن وزعيم المركز الحرّ شموئيل تامير.

٢- مسألة تدريج أسماء مرشحي الكتل المختلفة في القائمة الموحدة وفقاً لنظام التسلسل بالأهمية[١٢].

وقد حصلت داخل الليكود على مدى صيرورته التاريخية عدة تطورات داخلية على صعيد تشكيلاته الكتلوية، تمثلت في انشقاق بعضها واندماج البعض الآخر، ثم انسحاب بعضها كلياً او جزئياً وربما عودتها مرة ثانية.

الحزب في موازين القوى الداخلية

في عام ١٩٧٧ تولى شمعون بيرس، المعروف بلقب «الخاسر الاكبر»، زعامة التجمع (المعراخ) فقاده نحو الخسارة المدوية، حين فاز تكتل الليكود بزعامة مناحيم بيغن بـ ٤٣ مقعداً ليصبح الكتلة الأكبر في الكنيست، وليستلم زمام السلطة لأول مرة. وبعد فترة وجيزة في العام نفسه انضمت الى حزب حيروت، حركة شلوم تسيون (سلام صهيون) التي اسسها آرييل شارون والتي كان لها مقعدان في الكنيست، ليصبح عدد المقاعد التي حاز عليها الليكود ٤٧ مقعداً، في حين لم يحصل حزب العمل في حينه سوى على٣٢ مقعداً. وكان لظهور الحركة الديموقراطية للتغيير(داش) برئاسة الجنرال يغائيل يادين، أأثر حاسم في هزيمة حزب العمل وصعود الليكود[١٣].

وفي العام ١٩٧٨ احتل آرييه دولتشين(من الحزب الليبرالي في تكتل الليكود)، ولأول مرة، منصب رئيس اللجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية العالمية.

لقد بيّنت فترة حكم الليكود المتقطعة ما بين ١٩٧٧ وحتى اليوم، حقيقة هذا الحزب ومدى صدقية مواقفه، سواء على صعيد السياسة الداخلية او الخارجية

او حتى طبيعة تركيبة زعامته، وهي مواقف كانت ترفض باستمرار السياسة الصهيونية الرسمية التي مثّلها حزب العمل، المتهم من قبل الليكود بالتهاون والمساومة والليونة، في حين كان قادة اليمين ينادون بالتصلّب وعدم التنازل مطلقاً أمام العرب ولو في الامور الشكلية.

إلا ان الممارسات العملية وموجبات السلطة السياسية والديبلوماسية، كانت تحدث تآكلاً في صدقية زعامات الحزب وطروحاته الشوفينية المتطرفة، مما جعل الصحافة الاسرائيلية تصف الحزبين بأنهما وجهان لعملة واحدة، وان احدهما في السلطة هو غيره في المعارضة، وان الميزة الوحيدة التي تميز الليكود عن العمل، هي أنه أكثر وضوحاً في نواياه وأقل ديماغوجية ومكيافيلية، وهي نقطة تسجل لصالح حزب العمل إقليمياً ودولياً، ولغير صالحه على الصعيد الصهيوني الداخلي.

وعلى الرغم من رفض الليكود أيّ شكل من أشكال التسويات السياسية في الماضي، فقد تمت في عهده أضخم صفقة سياسية في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي، وهي صفقة كامب ديفيد، التي قَبِل مناحيم بيغن بموجبها الانسحاب من سيناء واستخدم الجنود لاخلاء المستوطنين من مستعمرة «ياميت»، حين رأى ان المقابل الذي تحصل عليه اسرائيل والصهيونية، اكبر بكثير من الثمن المدفوع، وهو خروج مصر بثقلها العسكري والديموغرافي والاستراتيجي من الصراع العربي الاسرائيلي وإطلاق يد إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي مؤتمر مدريد، ناور اسحق شامير متهرباً من استحقاقات التسوية وتداعياتها بقوله إنه سوف يفاوض العرب عشر سنوات عجاف، من دون التوصل الى أية نتيجة عملية. وعلى الرغم من كل ذلك، راح بعض المعلقين الاسرائيليين يقول ان حيروت الحقيقي هو «غئولا كوهين» التي انشقت عن الليكود إثر رفضها اتفاقيتي كامب ديفيد وتأسيسها حركة «هتحياه» (النهضة).

إلا انه مع استمرار الليكود في الحكم وتردي الوضع الصحي لمناحيم بيغن، خصوصاً في أعقاب فشل عدوان عام ١٩٨٢ على لبنان، بدأت تُطرح داخل حيروت قضية الخلافة التي شارك فيها في البداية بعض العناصر الوافدة على الحزب مثل عيزر وايزمان وآرييل شارون. وبعد خروج وايزمان من حيروت، إنحصر الصراع على الخلافة بشكل أساسي بين نائبي رئيس الحكومة (إسحق

شامير) وهما: وزير الخارجية دافيد ليفي ووزير الزراعة أولاً، ومن ثم وزير الدفاع، آرييل شارون.

وكان بعض الوزراء من الصف الثاني في الزعامة يدخلون على خط هذا الصراع ومنهم يورام أريدور وموشيه آرنس وروني ميلو، الذين كانوا يميلون الى جانب اسحق شامير ليرجّحوا كفته، وهو ما حصل فعلاً عند استقالة مناحيم بيغن عام ١٩٨٣، واعتزاله السياسة في مطلع ايلول ١٩٨٣، فانتقلت زعامة الحزب مباشرة الى شامير. ولكن الصراع عاد من جديد بشكل أكثر حدة إثر حلّ الكنيست وبدء المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤، وقد انسحب دافيد ليفي من التنافس حين رأى الموازين لا تميل لصالحه، فيما أصر آرييل شارون على منافسة شامير. واستطاع ان يحصل على ما نسبته ٤١٪ من اصوات مركز حيروت، مما يعتبر قفزة بالنسبة لمكانته، ففرض وجوده على الزعامة ومنحه مركزاً مضموناً في الحكومة التي شكلت لاحقاً والتي اخذت تسمية حكومة الرأسين، وهي حكومة ائتلافية، تم الاتفاق بين المعراخ والليكود بأن تكون رئاستها بالتناوب ما بين شمعون بيرس زعيم المعراخ واسحق شامير زعيم الليكود[١٤]، وذلك بعد التقارب في عدد الاصوات التي حاز عليها كل منهما في انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨٤، إذ حصل الليكود على ٤٨ مقعداً، في حين حصل المعراخ على ٤٧ مقعداً. ومن هنا اعتبرت هذه النتائج خيبة أمل للكتلتين حيث فقد الليكود ما نسبته ٥٪ من قوته، وفقد المعراخ نسبة تزيد عن ١٪ [١٥]. وعلى الرغم من ذلك شكلت هذه النتائج مفاجأة كبيرة لليكود، ولا سيما في ضوء استطلاعات الرأي العام عشية الانتخابات، والتي كانت حكومة الليكود مسؤولة عنها الى حد بعيد. ولذلك فإن تراجع الليكود، في ضوء فشل سياسته تجاه لبنان وفلسطين، لم يكن بمقاييس الإندحار، إذ انه «خلال سبعة أعوام من حكمه، شهدنا انسحاقاً قيمياً وحضارياً في إسرائيل تجلى، من بين أمور عدة ... في الاقتصاد»[١٦]. وعدم اطلاق صفة الإندحار على قوة الليكود التمثيلية عام ١٩٨٤ يعود الى انه نجح بالتعاون مع أحزاب اليمين الأخرى في القيام بعملية غسل دماغ للناخبين الاسرائيليين ولا سيما جيل الناشئة بالاشتراك والتعاون مع الاحزاب الدينية، مما أسفر عن تعميق الكراهية للعرب لدرجة ان فئات كثيرة من المجتمع الاسرائيلي غفرت لليكود اخفاقاته كلها، إن على صعيد الأزمة الاقتصادية أو على صعيد حرب لبنان. وفي

ما يلي ملخص لأهم الاسباب التي ساعدت الليكود على عدم الانهيار الكلي منذ العام ١٩٨٤:

١-استطاع الليكود أن يرسّخ في أذهان الاسرائيليين، ولا سيما المستوطنين والمهاجرين الجدد، صورة الحزب الأشد اندفاعاً في التصدي للعرب، خصوصاً الفلسطينيين، ومواجهة المشكلات الداخلية، لا سيما وانه نصّب نفسه نصيراً للطوائف الشرقية، ناهيك بأن المعراخ لم يستطع التخلص من"وصمة المؤسسة الاشكنازية" وتعصبها وانحيازها ضد اليهود الشرقيين (مزراحيم). وفي استطلاع أجراه الاستاذ أشير آريان طرح سؤالاً: أيّ من الحزبين - المعراخ أم الليكود - يتحمل مسؤولية اكبر عن الظواهر التالية جميعا: العنف، النزوح عن البلد، التضخم المالي، مستوى الاخلاق المنخفض والفساد، الجريمة والتفاوت الطائفي؟

وقد وصف المستفتون الليكود بأنه مسؤول إلى حد كبير جداً عن التضخم المالي المرتفع، وبمدى أقل عن العنف والنزوح عن البلد والجريمة في الدولة. وبالنسبة لمستوى الاخلاق والفساد، حصلت القائمتان على تقدير متشابه. لكن بالنسبة الى التفاوت الطائفي، كانت نسبة الذين حمّلوا المعراخ هذه المسؤولية، كبيرة جداً... وعلى الرغم من ان سياسة المعراخ المعلنة هي التخلي عن بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العربية للمحافظة على الأكثرية اليهودية، وان الليكود ينادي بضم جميع المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بسكانها، فان الليكود اكتسب في اذهان الأكثرية صورة الحزب الأقدر في هذا المجال.

٢-ينسب بعض المحللين الاسرائيليين استمرار تمكن الليكود من الاحتفاظ بشعبيته الداخلية، الى استمرار التعصب القومي الذي يميّز المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة متجاوزاً التقسيم الطائفي. وسبب هذا التعصب يعود إلى خوف ممزوج بالكراهية تجاه العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً ولا سيما في نفوس أبناء الطوائف اليهودية الشرقية.

٣-عملت التغييرات الديموغرافية خلال العقد الاخير لصالح الليكود. وقد استغل قادة هذا الحزب مشكلة اضطهاد الطوائف الشرقية من قبل حزب العمل، حتى ولو على حساب إثارة النعرات الطائفية وإشاعة الأكاذيب مثلما حصل مع نتنياهو.

٤-بقي الليكود اكثر انسجاماً مع شعاراته وأيديولوجيته من حزب العمل. وقد

انتقل تكتيكياً في اللحظات الحرجة، كما هي الحال اثناء تشكيل حكومات الوحدة الوطنية، من المعسكر القومي المنفصل، إلى التكتل القومي الجماعي، في حين كان حزب العمل يخسر المزيد من صدقيته مع ناخبيه بسبب قبوله بتضييق الهوة السياسية والايديولوجية مع خصمه الليكود.

في العام ١٩٩٠ حصل الليكود على ٤٠ مقعداً في الكنيست في حين حصل المعراخ على ٣٨ مقعداً. وتم تشكيل حكومة يمينية برئاسة إسحق شامير. وفي العام ١٩٩٢ تراجعت شعبية الليكود بسبب شخصية إسحق شامير المكروهة وعودة بروز إسحق رابين بشخصيته المحببة شعبياً. كما ويعود سبب تراجع الليكود أيضاً الى ما تورط به الحزب من فضائح الفساد مثل تلقي الرشاوى وارتكاب أخطاء فادحة، وهي أخطاء ارتكبها آرييل شارون كوزير للزراعة ومن بعده نتنياهو كرئيس للحكومة باسم الليكود عام ١٩٩٦، هذا بالاضافة الى الخصومات والصراعات الشخصية وتزايد عدد الاحزاب القطاعية المتنافسة على كعكة الموازنة العامة للدولة.

في العام ١٩٩٢ وبنتيجة الانقلاب الذي جاء بحزب العمل بزعامة اسحق رابين إلى السلطة، حصلت في الليكود هزة عنيفة أدّت الى استقالة أبرز قياديه وبالأخص إسحق شامير وموشيه أرنس، والى صدور المطالبات والدعوات حول إعادة بناء الحزب من جديد، بعدما انهكته الصراعات الداخلية وحروب المعسكرات والكتل، وذلك على أسس جديدة، على أمل العودة الى السلطة.

و على الرغم من الفوز الذي أحرزه بنيامين نتنياهو على منافسيه داخل الحزب (بيني بيغن وموشيه كتساف ودافيد ليفي) فقد اتضح من الاستطلاع الذي أجري في نيسان ١٩٩٣، اي بعد سنة على حكومة رابين، وجود تعادل في المفاضلة بين رابين ونتنياهو لرئاسة الحكومة بلغ ٣٨٪ لكل منهما، في حين رأى ٢٤٪ ان كليهما لا يصلحان لهذا المنصب.

مهما يكن من امر فان نتنياهو منذ تسلمه مقدرات الحزب حرص على ان تكون بين يديه صلاحيات واسعة، تمكّنه من إصلاحه وإعادة بناء مؤسساته التي كانت تعاني من الفوضى وتمر بأزمة مالية شديدة. وقد استغل كل ذلك من اجل شنّ حرب لا هوادة فيها على خصومه السياسيين، وفي مقدمتهم دافيد ليفي وآرييل شارون.

وكان الليكود قد تحول في آخر حقبة شامير الى حزب، أقرب ما يكون الى الوسط في الخريطة الحزبية السياسية في اسرائيل، منه الى حزب يميني قومي. وحاول نتنياهو تبني سياسة معارضة متشددة تستطيع ان تكتل حول الاحزاب اليمينية والدينية الأصولية، مما جعله يحظى بتأييد الجمهور القومي المتشدد، ولا سيما جمهور المستوطنين، الأمر الذي أبعده الى حد ما عن قاعدته الحزبية العريضة من العلمانيين واليهود الشرقيين. وقد أدّت هذه السياسة الي انشقاق دافيد ليفي عن الحزب وتأسيس حزب جديد يمثل مصالح اليهود الشرقيين وينقذهم من التهميش المتعمد، وإسمه «غيشر» أي الجسر، معلناً رغبته في المنافسة على منصب رئاسة الحكومة الذي لم يشغله أيّ يهودي شرقي مطلقاً منذ تأسيس اسرائيل. وتبيّن لدايفيد ليفي ومؤيديه، ان الليكود ايضاً، لم ينجح في تبني سياسة اجتماعية قائمة على المساواة بين الطوائف والأثنيات. واثناء انتخابات ١٩٩٦ عاد ليفي مجدداً، ومن موقف الضعف، للإئتلاف مع الليكود بزعامة نتنياهو الذي اعطاه منصب وزير الخارجية إثر فوزه على شمعون بيرس. لكن سرعان ما تبيّن لليفي ان نتنياهو عاد للتعامل معه باستخفاف وتهميش فاستقال من منصبه وهو يحمل له الحقد والكراهية.

في أعقاب ذلك، وبسبب سياسات نتنياهو الشخصانية والاعتباطية والخاطئة في كثير من الاحيان، راح الليكود يتراجع ويتفكك، فاستقال منه روني ميلو رئيس بلدية تل أبيب والذي كان شغل منذ العام ١٩٧٧ مناصب حكومية عديدة من بينها وزارة البيئة ووزارة الشرطة، وكذلك فعل دان مريدور وبيني بيغن وإسحق موردخاي، الذين اسسوا معاً، ما سمي حزب الوسط بمشاركة رئيس الاركان الأسبق آمنون شاحاك.

و في انتخابات ١٩٩٩ مُني نتنياهو بهزيمة ساحقة امام خصمه إيهود باراك زعيم حزب العمل. أما بالنسبة للانتخابات الداخلية التي جرت في اللجنة المركزية لليكود من اجل اختيار مرشحي الحزب للكنيست وترتيبهم في القائمة الانتخابية في العام نفسه، فقد تلقى الوزيران الليكوديان الأرفع مقاماً في قيادة الحزب وحكومة نتنياهو: آرييل شارون وزير الخارجية وموشيه آرنس وزير الدفاع، صفعة مدوية، إذ حلّ شارون في المكان الثامن وحل آرنس في المكان السادس والعشرين، مما ألحق ضرراً بالغاً بسمعة الحزب وهيبته. ورأى المراقبون ان

الصفعة لم تكن موجهه الى شارون وآرنس بقدر ما كانت موجهه ايضاً الى نتنياهو نفسه الذي قرّب شارون اليه ونفض الغبار عن آرنس.

اما حزب العمل فتحالف مع الجهات الناقمة مثل حزب غيشر وحزب الوسط وحزب ميماد الديني تحت اسم «اسرائيل واحدة». وفي المقابل ولدت جبهة جديدة مكوّنة من أحزاب أقصى اليمين مثل حزب حيروت الجديد بزعامة بيني بيغن (ابن مناحيم بيغن) وحزب تكوماه الخاص بالمستوطنين اليهود في الضفة الغربية بزعامة أوري أورئيل، وحزب موليديت (وطن) بزعامة اللواء في الاحتياط رحبعام زئيفي المعروف بعنصريته المفرطة وتاييده لطرد الفلسطينيين، وقد اغتيل انتقاماً لاغتيال أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى.

لقد خسر تكتل الليكود الكثير من قوته بسبب التصويت الإثني والديني بشكل خاص، فذهبت أصوات كثيرة من اليهود الشرقيين لصالح حزب شاس، ومن أصوات المهاجرين الروس الى حزب «يسرائيل بعلياه» (إسرائيل في الهجرة) وحزب اسرائيل بيتنا، ومن أصوات المتدينين القوميين الذين فضّلوا حزب مفدال، ومن الأصوات العربية ايضاً على خلفية قومية.

وكان من اسباب ضمور قوة الليكود في الساحة السياسية الاسرائيلية ايضاً، الخلافات الشخصية التي برزت بسبب ممارسات نتنياهو وهو في السلطة والتي أدّت الى انسلاخ مستشاره الشخصي افيغدور ليبرمان، الذي ما لبث ان اسس حزب "اسرائيل بيتنا" بالاضافة الى خلافاته مع دافيد ليفي وآرييل شارون الذي صيغت لارضائه وزارة جديدة اسمها «وزارة البنى التحتية الوطنية». وقد انتزعت صلاحياتها من عدة وزارات أخرى وذلك تحت ضغط وابتزاز دافيد ليفي الذي هدّد بالاستقالة اذا لم يتم إرضاء شارون. وقد استغل إيهود باراك هذه الأجواء العكرة من الانقسام والصراعات الشخصية في الليكود، وتمكن من الفوز بالسلطة عام ١٩٩٩ مستفيداً من نظام الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة. إلا أن باراك عاد الى اخطاء نتنياهو ذاتها وسقط في حالة من العجز والشلل السياسي، وفشل في تحقيق الأمن والسلام للشعب الاسرائيلي، فاستقال تاركاً باب السلطة مفتوحاً على مصراعيه لصالح آرييل شارون، الذي استغل فشل باراك ونتنياهو معاً وعجزهما السياسي، فقام بأول خطوة من خطواته الاستفزازية الاستعراضية بانتهاكه حرمة المسجد الاقصى، مما ادى إلى اندلاع نيران انتفاضة الأقصى، التي

اسقطت باراك وهزت اركان سلطة شارون بالرغم من «سوره الواقي».

الليكود وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي

يتميز تكتل الليكود بمواقفه الصقرية في مجالي الخارجية والأمن. ويبني هذا التكتل استراتيجيته السياسية بالتركيز على الموضوع القومي ومعارضة اليسار بشدة، مما أدى إلى تعميق الشرخ الاجتماعي والاقتصادي، كما وإنه يعارض التوجهات الدينية الارثوذكسية، وهدفه السياسي النهائي هو الوصول الى أغلبية يهودية واضحة ودائمة مع حدود لما يسمى «ارض اسرائيل التاريخية الكاملة».

وقد ظهرت صقرية حزب حيروت، النواة الصلبة لتكتل ليكود، وتشدده منذ معارضته اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ ثم معارضته الإنسحاب من سيناء وغزة عام ١٩٥٦، ومعارضته مبدأ الأرض مقابل السلام الوارد ضمن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ والصادر عام ١٩٦٧ .

ومنذ العام ١٩٧٧ أيدّ حزب حيروت، وبالتالي الليكود، تعزيز بناء المستوطنات وعملية ضم الجولان وشنّ حرب لبنان عام ١٩٨٢، في حين أنه قام عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ بعقد اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية الصلح المنفرد مع مصر (وذلك بهدف عزلها استراتيجياً وعسكرياً واستفراد الجبهة الشرقية، التي تضم سوريا والعراق والأردن). وهكذا حصلت «عملية الليطاني» عام ١٩٧٨ ضد لبنان، ومن ثم جرى ضم هضبة الجولان عام ١٩٨٠، وقصف المفاعل النووي العراقي عام١٩٨١، والعدوان البربري على لبنان عام ١٩٨٢، ثم عدوانا ١٩٩٣ و١٩٩٦ وما الى ذلك. وما من شك في ان وجود حكومة ليكودية في سدة السلطة في اسرائيل يعني اموراً كثيرة اهمها:

-الخطر على أيّ عملية استراتيجية للتسوية، وذلك بتجميدها او اعادتها إلى نقطة الصفر وصولاً الى إضاعة اتجاهها.

-الخطر المتفاقم على الفلسطينيين ووضعهم على هامش الأحداث في قضاياهم الوطنية.

-زيادة الاستيطان، من اجل استيعاب المهاجرين الجدد، الذين ينوي الليكود استحضارهم كونه يفكر في رفع عدد اليهود الى عشرة ملايين، تحقيقاً لرغبات وافكار قادة الصهيونية، ووصولاً الى اسرائيل الكبرى.

وبالنسبة الى القضية الفلسطينية بالذات، يرفض الليكود بصورة قطعية قيام دولة فلسطينية غربي الاردن، حتى لو حاول شارون مؤخراً الإيحاء بغير ذلك، مثل حديثه عن القبول بدولة فلسطينية على نحو ٤٢٪ من أراضي الضفة الغربية، بشرط ان تكون منزوعة السلاح ومحدودة السيادة ومقطّعة الأجزاء. وبالتالي فالتكتل يرفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، كما يرفض الانسحاب من اي شبر من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويرفض ان تكون القدس موضع مفاوضة، ومن هنا كانت حملة شارون الشعواء ضد اتفاق أوسلو، وذلك انسجاماً مع مواقفه المنهجية السلبية على مدى تاريخه العسكري والسياسي بأكمله منذ مطلع الخمسينات وحتى اليوم. وفي ما يلي استعراض لأهم مواقف شارون من قضايا الصراع:

-١٩٧٩ (يعارض في الحكومة التي ترأسها بيغن) معاهدة السلام مع مصر ويصوّت ضدها.

-١٩٨٥ يعارض في تصويت حكومي انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان.

-١٩٩١ يعارض الذهاب الى مؤتمر مدريد ويحيط رئيس الحكومة إسحق شامير بما سمي (الوزراء الأطواق) اي المعرقلين لأية تسوية سياسية مع العرب.

-١٩٩٣ يعارض في تصويت برلماني إتفاقية أوسلو الاولى.

-١٩٩٤ يعارض صيغة معاهدة السلام مع الاردن، ويمتنع عن التصويت عليها في الكنيست.

-١٩٩٥ يعارض اتفاقية أوسلو الثانية في تصويت برلماني.

-١٩٩٧ يعارض من داخل الحكومة (برئاسة نتنياهو) إتفاقية بروتوكول الخليل.

-٢٠٠٠ يعارض الطريقة المهينة التي ميزت خروج الجيش الاسرائيلي مما كان يسمى الحزام الامني او الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان[١٧].

كل هذا الرفض كان تحت ذريعة «مصلحة الامن والوطن» ووفقاً للمصالح القومية بحسب تعبير شارون «المحب للسلام» حسبما وصفه الرئيس الاميركي جورج بوش!!.

الملفت للنظر ان اتفاقية واي ريفر عام ١٩٩٨، كانت الاتفاقية السياسية الوحيدة بين اسرائيل والفلسطينيين التي حظيت بتأييد شارون، الذي شارك مع الوفد الاسرائيلي في التفاوض برعاية الرئيس الاميركي بيل كلينتون، وكان قد

أصبح في حينه وزيراً للخارجية والساعد الأيمن لنتنياهو. ولعله ليس من باب الصدفة ان هذه الاتفاقية لم يطبق منها أيّ شيء على الإطلاق[١٨].

حالياً يترك رئيس الحكومة الاسرائيلية آرييل شارون كل الاتفاقات المعقودة، مثل أوسلو وواي ريفر ومفاوضات واي بلانتيشن مع السوريين وتفاهمات كامب ديفيد ٢٠٠٠ وطابا ٢٠٠١ مع الفلسطينيين وغيرها من الموضوعات الساخنة، خلف ظهره. وهذا ما بدأه عملياً منذ تدنيسه الحرم القدسي في ٢٠٠٠/٩/٢٨ وما جرته تلك الخطوة الاستعراضية من انفجارات وتداعيات مأسوية مستمرة حتى اليوم. ومع ذلك فثمة من يزعم ان شارون وحده القادر على صنع «السلام الآمن» في المنطقة، أما على أيّ أساس سيتم بناء هذا السلام المزعوم فيجيب شارون بما يلي: القدس الكبرى الموحدة وغير المجزّأة، بما فيها المسجد الأقصى، عاصمة إسرائيل الأبدية، والمستوطنات باقية في مكانها، واللاجئون الفلسطينيون باقون حيث هم في الشتات العربي، وغور الاردن باق تحت السيادة الإسرائيلية. وأقصى ما يمكن ان يتساهل به شارون هو عدم إعادة إحتلال نابلس وجنين وأريحا وسواها من المدن والقرى ذات الكثافة السكانية العربية. وهو من دعاة إنشاء المناطق العازلة والفاصلة ١٠-٢٠ كلم شرقي الخط الأخضر، بالإضافة الى منطقة امنية اخرى غربي الخط الأخضر عرضها ٥-٧ كلم. وكذلك سائر المحاور والنقاط الاستراتيجية والأماكن المقدسة هي كلّها للشعب اليهودي[١٩]، فأين هي المساحة المتبقية للدولة الفلسطينية؟

خلال حملة شارون الانتخابية الاخيرة عام ٢٠٠١ نشرت الصحف الاسرائيلية خطته السياسية للحل وهي كالتالي:

- اتفاقية مرحلية طويلة الامد مع الفلسطينيين تنفّذ على مراحل، ودولة فلسطينية(منزوعة السلاح) في الضفة والقطاع على مساحة ٤٢٪ من الارض.
- لن تنقل الى الفلسطينيين مساحات إضافية من الارض.
- اسرائيل تسيطر على كل منطقة أمنية في غور الاردن وعلى امتداد الخط الأخضر.
- لن تخلى اية مستوطنة ولن تبنى مستوطنات جديدة.
- حرب موضعية ضد «الارهاب» وامتناع عن العقاب الجماعي والإغلاق.
- إقامة سلسلة مستوطنات جديدة في رمال «حليصة».

- إقامة المزيد من التجمعات السكنية اليهودية في الجليل وتوطين نصف مليون يهودي إضافي فيها.
- لن يتجدد المسار السوري قريباً.
- المواقف التي عرضها باراك في مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ (وطابا ٢٠٠١) غير ملزمة[٢٠].

ويفسر الصحافي آري شافيط[٢١] مشروع شارون الآنف الذكر بقوله ان شارون مضطر للحديث عن السلام، ولكنه «السلام العدائي» وحتى لو كان كذلك فـ«انه يبعد الحرب، وهو العارف بويلات الحروب». وبالتالي فإن التفكير السياسي لدى شارون -حسب رأي شافيط- لا يذهب أبعد من صيغة «عدم القتال»، لكنه ليس على الاطلاق تفكيراً باتفاقيات سلام نهائية بل ترتيبات باعثة على «الاستقرار والردع وعدم القتال»، مع مراعاة عامل الارض كمركّب أساسي في كل ذلك. ان ما يشغل بال شارون هو «كيف سترد اسرائيل على حالات يتضح ان تقديراته حيالها كانت مغلوطة». اما خلفية كل هذه الافكار والمخاوف فهي عدم ثقته بالعرب والفلسطينيين، واستعلاء شخصي قائم على نشوة القوة والغطرسة والتفوق العسكري والتكنولوجي.

وفي المقابلة ذاتها، يوضح شافيط ما يعتري نفس الرجل من شكوك وما يداعب خياله من سيناريوهات مفترضة عن حروب قادمة فيقول: «آرييل شارون سمع ايضاً عن تلك الأجهزة النووية البسيطة ووسائل الاطلاق البالستية التي يتحدث عنها إيهود باراك. انه قلق جداً مما يجري في العراق، ومما يتطور في إيران. كذلك فإن تطور الجيش المصري يقلقه كثيراً. مرة تلو أخرى يعيد التذكير بالصواريخ الألف التي لدى سوريا. من يملك ألف صاروخ في هذا العالم؟! الدول العظمى فقط. لكن استنتاجات شارون تختلف عن استنتاجات باراك. فهو يفكر بأنه في عهد الصواريخ بالذات، توجد أهمية كبيرة للارض. وان اسرائيل، في أي حال من الأحوال، لا تستطيع السماح لنفسها بفقدان القليل من العمق الاستراتيجي الذي لديها...»

وحتى يخرج شارون من شكوكه وحيرته يقترح «ترتيبات انتقالية» تواصل اسرائيل بموجبها المكوث في «مناطق أمنية» في الشرق: غور الاردن، وفي الغرب: جبال الضفة الغربية، وكذلك في محاور الطرق وفوق مستودعات المياه الجوفية.

ويرى شارون في المقابلة ان «المتفاوضين في أوسلو لم يعرفوا بماذا يبحثون البته... تفكيرنا السياسي سطحي للغاية. كذلك لا يوجد تفكير استراتيجي منتظم. في حالات كثيرة تحسم الأمور من دون تروٍ. بتسرع وبدافع الرغبة في إرضاء الاخرين. شعب جاد لا يدير أموره بهذه الطريقة. شعب جاد لا يتخذ قراراته هكذا»[٢٢].

في المقابل يتحدث شارون عن كيف ان العرب «يطبقون بحكمة القرار ١٨١، انهم لا يطالبون بتطبيقه الفوري، بل يقومون بإدخال عناصر منه طيلة الوقت. هكذا هي الحال ايضاً بالنسبة للقرار ١٩٤»، وهو يقول في هذا المجال: «بينما نحن نخوض صراعاً عادلاً على الخليل وجنين وبيت إيل، نجدهم يقضمون داخل الخط الاخضر»[٢٣].

وأمام هذه الرؤية لا يجد شارون من حلّ مع الفلسطينيين والعرب سوى تبادل الرسائل الدموية. ويعلق الصحافي عوزي بنزيمان[٢٤] على ذلك بالقول: «لقد أثبت (شارون) انه لا يعرف تقبل النقد الموضوعي، وانه لا كوابح لديه في قراراته ولا في تنفيذ مخططاته، وانه يرد بوحشية وبأسلوب يدعو الى الرعب عندما يحس بالاهانة». وكتبرير لذلك يقول شارون في مذكراته: «وضع البلاد كان يقلقني باستمرار. وشعرت بصوت يستدعيني. الزمن لم يبقَ على حاله. والمنطلقات الجديدة آخذة بالظهور. وانا لا أريد ان أتخلّف عن الركب»[٢٥]. كان اسحق شامير يقول عنه انه لا حدود لأعماله غير المتوقعة، بينما استنكر بيريس حملاته المتواصلة ضد زملائه في الوزارة، وفي وقت ما، اتهمه نتنياهو بالسعي لتقويض اركان حكمه والجلوس في مكانه.

مساء السادس من شهر شباط ٢٠٠١، عندما ظهرت نتائج التصويت لمنصب رئاسة الحكومة في التلفزيون الاسرائيلي، لم يفاجأ أحد، وكانت التساؤلات تدور فقط حول النسبة المئوية التي سيهزم بها شارون خصمه السياسي باراك. وكانت نسبة مذهلة ولم يسبق لها مثيل: أكثر من ٢٥٪ من أصوات الناخبين، حيث قرر الشعب الاسرائيلي الانقطاع عن كل ما هو واقعي وحقيقي في هذا العالم. وهذا ما شهدت عليه حكومة "الوحدة الوطنية" التي ضمت الليكود (١٩ نائباً) وشاس (١٧ نائباً) والمفدال (٥ نواب) والاتحاد القومي واسرائيل بيتنا (٧ نواب) وإسرائيل في الهجرة (٤ نواب) ويهودية التوراة (٥ نواب) بالإضافة الى أصوات حزب العمل

وشركائه من ائتلاف اسرائيل واحدة (٢٦ نائباً).

إن كل من يعرف ماضي شارون العسكري، يدرك بان هذا الشخص كان يلجأ باستمرار الى الحروب لتجاوز أزمات سياسية ذات طابع امني، ولكنها كانت في الوقت نفسه، تستهدف تحقيق إنجازات إضافية في حركية الصراع مع العرب، على الصعيد الجيو سياسي. وفي هذا السياق يقول عن العرب انهم مقاتلون جيدون لكن: «يجب ضربهم ضربة كبيرة لكي نجتث من داخلهم الرغبة في القتال».

إن ليكود آرييل شارون لا يقف عند الخطوط الحمر، وهو يريد ابتلاع اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية والعربية بالاستيطان في الضفة والقطاع والجولان (ومن يدري أين ايضا؟) وهو من دعاة ممارسة القبضة الحديدية ضد المجتمعات المدنية مثلما حصل منذ وقت قريب في جنين ونابلس، ومثلما حصل من قبل في مجازر صبرا وشاتيلا في بيروت. إن النزعة العسكرية القائمة على القوة المتوحشة والمغطاة بالتضليل السياسي والديبلوماسي والاعلامي، هي اليوم أشد خطورة على حقوق العرب من أكثرالاسلحة الاسرائيلية فتكاً وتدميراً.

وفي ما يتعلق بالجولان يبدي شارون تقديره استحالة الانسحاب من هناك، حيث الاستيطان اليهودي بات في نظره من اجمل ما ابدعته الصهيونية. وهو يقول ان ما يحافظ على الهدوء هناك، هو قرب الهضبة من دمشق. ولذلك يزعم انه اذا ما ادار مفاوضات مستقبلية مع السوريين، فسوف يطالب بهضبة الجولان وتقليص الجيش السوري، خصوصا في مجال السلاح الكيميائي والبيولوجي، حسب زعمه، وبخروج الجيش السوري من لبنان، وتفكيك قوى المقاومة بجميع صورها فيه، وعزله عن محيطه العربي، وفرض ترتيبات أمنية مجحفة بحقه...

إن مشروع بيلين- أبو مازن مرفوض من قبله، ولا يستحق البحث فيه لانه لا يحتوي على أية مناطق عازلة ولا تُراعى فيه السيطرة الاسرائيلية على المياه[٢٦]. اما بالنسبة للبنان فهو يطلق التهديدات والتحذيرات ويعد بان لديه «حلولاً ممتازةً» تمثلت اولاً وليس آخراً بشبكات الاغتيال والتجسس وزرع الرعب والفتن كعادته دائماً.

الصحافي الاسرائيلي بن كسبيت[٢٧] يلخص أوضاع شارون الحالية بأنه رجل من دون خطة، لأن ما يفكر به لا يوجد له مثيل في العالم. ويضيف أنه بالرغم من

استمرار شعبيته فهو لا يكشف عما يريده حقاً لانه يعيش دائماً هاجس الخوف من منافسيه في مركز الليكود وخصوصاً نتنياهو.

دور الليكود الحالي على ضوء حرب القيادات

اتسم وضع الليكود الداخلي على مدى العقد الاخير بكثير من الصراعات والخلافات السياسية والشخصية، وذلك إثر مرحلة طويلة من الاستقرار في ظل زعامة مناحيم بيغن، الذي كان راسخ المكانة في حزب حيروت، وكلمته كانت الكلمة الفصل في تقرير خط الحزب السياسي والايديولوجي وتحديد قراراته الاساسية. لكن عندما تولّى إسحق شامير رئاسة الحزب، بعد اعتزال بيغن السياسة عام ١٩٨٣، فشل في توطيد دعائم زعامته، وانقسم الحزب في عهده الى ثلاثة معسكرات (معسكر شامير-آرنس ومعسكر شارون ومعسكر ديفيد ليفي المكوّن باغلبيته من أبناء الطوائف الشرقية) ظلت تتنازع في ما بينها بشأن النفوذ والمناصب، وظل زعماؤها يتنافسون على المواقع الأولى في الحزب حتى خسارته الحكم عام ١٩٩٢.

وتوالت الانسحابات من الحزب على اثر هذه الخسارة، وفي المقدمة موشيه آرنس، الذي كان من بين قادة معسكره، شاب طموح وعنيد، هو بنيامين نتنياهو الذي تمكن من التغلب على رجالات المعسكرين الآخرين وفي مقدمتهم آرييل شارون ودافيد ليفي، ففاز برئاسة الحزب عام ١٩٩٣، في حين راح شارون وليفي يبذلان كل ما بوسعهما لاطاحته.

في اواخر شهرآذار ١٩٩٥، انفجر بين ليفي ومؤيديه وبين نتنياهو، كقائد للحزب، خلاف حاد بشان أمور تنظيمية، أعلن ليفي على إثره أنه لم يعد يعتبر الليكود بيتاً له وانه سيشكل حركة جديدة لخوض انتخابات عام ١٩٩٦ كمرشح لرئاسة الحكومة. لكنه لم ينسحب من كتلة الليكود في الكنيست، وبقي فيها بناء على اتفاق بينه وبين زعامة الحزب. وانضم الى ليفي في تحركاته هذه، أنصار الطوائف الشرقية في الليكود. وفي التوقيت الملائم أعلن عن انشاء حزبه الجديد باسم «غيشر»، كما سبق وذكرنا، وهو الحزب الذي ما لبث ان انضم الى تجمع جديد مع حزب العمل وحزب الوسط ضمن ما سمي «تجمع اسرائيل واحدة».

في العام ١٩٩٦ فاز نتنياهو بمنصب رئاسة الحكومة في انتخابات مباشرة من

قبل الشعب، جرت للمرة الأولى بهذه الطريقة تطبيقاً لتعديل القانون الأساسي الخاص بالحكومة والذي كان قد تم اقراره عام ١٩٩٢. وبالنسبة لانتخابات الكنيست خسر ما يسمى معسكر اليسار وفاز معسكر اليمين القومي الديني. وصدرت تحليلات سياسية لما حصل، ربطت فشل بيريس امام نتنياهو، بامتناع عشرة آلاف عربي إسرائيلي عن منح اصواتهم له، احتجاجاً على جريمته الشنعاء التي ارتكبها في قانا ضمن ما سمي عملية «عناقيد الغضب». وبفوز نتنياهو بدأ العد العكسي لسياسة أوسلو، التي كان قد بدأها اسحق رابين منذ عام ١٩٩٣، وقبل اغتياله على يد شاب يهودي أصولي بموجب فتوى شرعية عام ١٩٩٥، كتعبير عن مدى التطرف الديني والسياسي اليميني الذي اجتاح المجتمع الاسرائيلي في موجات هستيرية من التعصب والحقد لم يسبق لها مثيل.

كان وصول نتنياهو الى السلطة إيذاناً بانتهاء البراغماتية، التي ميزت نهج حزب العمل تجاه العالم العربي والقضية الفلسطينية، وإعادة للتشدد الايديولوجي، الذي ترجع جذوره الى الصهيونية المتجددة، والذي عبّر عنه نتنياهو بكل وضوح وحدّة في كتابه «مكان بين الأمم» الذي استلهم افكاره من تعاليم «جابوتنسكي» استاذ والده بن تسيون نتنياهو. وكانت فكرته الاساسية هي حق اليهود في كامل ما يسميه «أرض إسرائيل» أي كامل الأرض الفلسطينية من البحر المتوسط وحتى نهر الاردن في أقل تقدير، لان من بين شعارات الليكود التاريخية مقولة «ان للاردن ضفتين: هذه لنا وتلك الأخرى لنا ايضاً» وبالتالي عندما يسكت اليهود عن المطالبة بشرق الاردن فهذا تنازل ما بعده تنازل، لان العرب هم الذين اغتصبوا هذه الارض بالتواطؤ مع البريطانيين(!؟) وقد عَنون نتنياهو الفصل الخاص بالانتداب البريطاني على فلسطين بـ«الخيانة»، وصوّر علاقة اسرائيل بالعالم العربي على انها صراع دائم لن ينتهي بين «قوى النور وقوى الظلام». ولم يحتوِ كتابه على أية إشارة إيجابية تجاه العرب والمسلمين أو تجاه حضارتهم وتاريخهم وحسن معاملتهم لليهود في بلادهم. وظهرت الأنظمة العربية في كتابه بأنها مثال للدكتاتورية وممارسة العنف ضد الآخر سواء أكان عربياً أم أجنبياً. وادعى نتنياهو ان «الارهاب الدولي» هو المنتج التصديري الاول للبلدان العربية. واعتبر ان بعض الحكام العرب، الذين يبدون الود والتقرب من الولايات المتحدة، لا يعكسون عاطفة شعبية حقيقية، بل إنهم يمثلون فقط «قشرة رقيقة على سطح

مجتمع عربي واسلامي متفجر»[٢٨].

لقد ادخر نتنياهو الكثير من حقده وسمومه للفلسطينيين، وشن هجوماً عنيفاً على الرأي القائل ان القضية الفلسطينية تمثل لب الصراع في الشرق الاوسط. وبالنسبة له، هذه «قضية مصطنعة»، هدف العرب الوحيد من ورائها تدمير اسرائيل. وبالتالي انكر على الفلسطينيين اي حق لهم في تقرير مصيرهم ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها، بالنسبة الى اسرائيل، بمثابة حصان طروادة يركبه العرب للقضاء على الدولة الصهيونية[٢٩].

ويضيف في كتابه، مكان بين الأمم، بأسلوبه البعيد كل البعد عن الموضوعية والصدق: «لا سابقة اطلاقاً لمثل هذه الظاهرة التي يطالب فيها معتد مهزوم باستعادة ما فقد في الحرب. ناهيك بكون العرب يطالبون بالاراضي نفسها التي كانت منطلقاً للعدوان». إن العرب، بالنسبة لثقافة الليكود المشوهة والمسمومة، يحرّفون التاريخ، فاليهود هم الضحايا والعرب يريدون طردهم من أرض أجدادهم ورميهم في البحر، وقد استفادوا من الدعم الشيوعي لمحاربة إسرائيل الصغيرة والمتحضرة، وتحدّوا الإرادة الدولية ورفضوا قرار التقسيم، وحولوا الشرق الأوسط الى برميل بارود، وجلبوا الألم والضائقة للإنسانية بخلقهم أجواء العداء والتطرف والأصولية»!!

من هنا يستعيد نتنياهو فكرة جابوتنسكي القديمة بالفصل بين اسرائيل والعرب بجدار حديدي يتضمن أيضاً مرتفعات الجولان وجبال الضفة الغربية بحجة الضعف الجغرافي الذي تعاني منه اسرائيل، ويتناسى هنا رأي العديد من الجنرالات الاسرائيليين، الذين رأوا ان السيطرة على الضفة الغربية، ليست لها أية ضرورة عسكرية[٣٠]. اما النتيجة التي وصل اليها شخصياً فهي: «ان تقسيم هذه الارض الى أمتين غير مستقرتين وغير آمنتين، ومحاولة الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه هو دعوة لكارثة. واقتطاع الضفة الغربية من اسرائيل يعني تقطيع أواصر اسرائيل[٣١].

لقد اتفق نتنياهو مع آرييل شارون في اتهام الغرب ببيع اسرائيل للعرب كما باع تشيكوسلوفاكيا لألمانيا النازية أثناء الحرب العالمية الثانية (بموجب صفقة حصلت ما بين تشمبرلين وهتلر في ميونخ عام ١٩٣٨). وهما يحاولان معاً إعطاء إنطباع بأن اسرائيل المدججة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل وكل أشكال

الطائرات والصواريخ القادرة على حمل هذه الاسلحة حتى آلاف الكيلومترات، إنما هي مجرد واحة ديمقراطية صغيرة معرضة للخطر في حال تخلت عن قطعة صغيرة من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وقد اتفق نتنياهو وشارون على القضاء على اتفاق أوسلو عن بكرة أبيه. وكانت البداية بالتعاون بينهما على شنّ حرب تكفير وتخوين ضد عرّابي أوسلو رابين وبيرس. وهكذا تمّت تصفية رابين جسدياً واحتواء بيرس سياسياً.

من هنا تنافس الرجلان على قيادة ائتلاف واسع يضم، الى جانب الليكود، تجمع اسرائيل واحدة بما في ذلك حزب العمل بالاضافة الى مجموعة مميزة من الأحزاب الشوفينية والدينية المتطرفة وغيرها من الاحزاب الصغيرة تحت عنوان كبير هو الإجماع الاستراتيجي الوطني ضد قيام دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة، وضد عودة اللاجئين الفلسطينيين من الشتات، وضد تفكيك المستعمرات، وضد البحث في تقاسم السيادة على القدس، وضد التراجع عن فرض السيادة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان، وهذا كله تحت مظلة الحماية الاميركية المكوّنة من حرب كونية شاملة ضد «الارهاب»، بالرغم مما يشوب هذا المصطلح من التباس ونوايا مبيتة تنطلق من قاعدة الكيل بمكيالين ومقولة ان القوة أصدق من العدالة.

لقد قيل عن أسلوب نتنياهو في التعاطي مع القضايا السياسية الاقليمية انه لا يفاوض إلا نفسه، في حين قيل عن آرييل شارون انه يفاوض نفسه والمتطرفين الآخرين في حكومته.

و من هنا أفضى هذا النهج الى معادلة حسابية موضوعية هي انه، كلما تكالب الاسرائيليون على مزيد من الأرض الفلسطينية، حصلوا على سلام وأمن أقل في هذه الارض المحتلة. وكل فعل له ردة فعل مساوية في القوة ومعاكسة في الاتجاه. فعملية ريشون لتسيبون على سبيل المثال، هي ردة فعل طبيعية على مجزرة جنين، ووصف شخص دموي وإرهابي من طراز آرييل شارون زوراً وبهتاناً بانه رجل سلام، يمكن اعتباره آخر مشهد من مشاهد السياسة الاميركية في مسرح اللامعقول، تجاه هذه المنطقة المنكوبة بنعمة النفط، وكارثة وجود الكيان العدواني الصهيوني.

إن دعوة القمة العربية الاخيرة في بيروت، ودعوة القمة الضيقة الثلاثية في

شرم الشيخ، من أجل السلام ووقف العنف، قوبلتا بحملة مزايدات هستيرية بين كل من شارون ونتنياهو، في التعبير عن الحقد والكراهية والاستخفاف بنوايا العرب وحقوق الفلسطينيين، وتساوت «دولة» شارون الفلسطينية المزعومة والممزقة والفاقدة لأي شكل من أشكال السيادة بـ«لا دولة» نتنياهو. واختصر الخلاف بين الرجلين على تبادل الاتهامات الشخصية بمصافحة يد عرفات او عدم مصافحتها. فنتنياهو صافح عرفات في واي ريفر، اما شارون فارسل اليه ابنه عومري ولاطفه بقصة التشابه الاسمي بين «ابو عومري وابو عمار». وقد توجت اللجنة المركزية لتكتل الليكود هذا الخلاف الشخصي بمباركة وتاييد الرجل الاكثر تطرفاً وحقداً على العرب والفلسطينيين، بنيامين نتنياهو، وبتكريس الرفض الجماعي والمطلق لمجرد التفكير في إقامة دولة فلسطينية حتى على جزء يسير من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد سبع ساعات من المناقشات والحوارات الحادة.

خلاصة واستنتاج:

إن تكتل الليكود في اجتماع لجنته المركزية الاخيرة في مطلع شهر أيار المنصرم، قد أكد من جديد سياسته وأيديولوجيته الراديكالية السلبية جداً من الحقوق الوطنية والإنسانية والقانونية للشعب الفلسطيني. والخلاف الشخصي بين نتنياهو وشارون بشان قبول او عدم قبول مبدأ قيام دولة فلسطينية، ما هو سوى مشهد من مشاهد هذه الدراما الساخرة التي تبدأ بالاغتصاب وتنتهي بالاغتصاب.

لقد لخّص زعيم المعارضة الاسرائيلية يوسي ساريد سياسة حكومة شارون الحالية بقوله: «ليس لدى هذه الحكومة أيّ شيء سوى العمليات العسكرية: ليست لديها مبادرة سياسية، وهي تقول لكل المبادرات الاخرى لا. لا للمبادرة السعودية، لا للمبادرة المصرية، لا للمبادرة ألاميركية، لا للخطوات السياسية من طرف واحد ولا للخطوات السياسية الثنائية، لا للسياج الفاصل وإخلاء مستوطنات، ولا للقوة المتعددة الجنسيات على حدود ١٩٦٧ ولا للانتداب الدولي في المناطق»[٣٢]. واعتبر ساريد ان الاحتلال وما يسمى «الارهاب» يغذي أحدهما الآخر. وفي السياق نفسه كتب باتريك سيل يقول: «ينبغي ان يقال للولايات المتحدة، المرة تلو الاخرى،

ومن دون كلل أو ملل، إن جذور الارهاب لا توجد في المجتمعات الاسلامية، ولا في فشل الدول العربية في التاقلم مع النموذج الغربي للديموقراطية، بل هي موجودة في السياسات الاميركية في الدعم اللامحدود لإسرائيل، في اضطهاد الفلسطينيين، في الاستمرار في معاقبة العراق بعد مرور ١٢ سنة على حرب الخليج، في الوجود العسكري المتطفل للولايات المتحدة في الخليج العربي، دعماً للمخططات الاميركية في الهيمنة الاقليمية». ويضيف سيل :«يتوجب على الرئيس بوش ان يدرك اليوم ان انتصاره او هزيمته في محاربة الارهاب يقرّران في الاراضي الفلسطينية المحتلة. لقد تجاهل الموضوع وأشاح بوجهه حينما اختطف رئيس وزراء اسرائيل آرييل شارون برنامجه ضد الارهاب. ويبدو انه لا يريد ان يفهم ان هدف شارون من تدمير السلطة الوطنية لياسر عرفات، ليس هو إيقاف الهجمات الإرهابية الانتحارية- وفي واقع الامر ان شارون يعمل على التحريض عليها من طريق الاستفزازات وعن سابق تصور وتصميم- بل هو استبعاد المفاوضات الجادة التي يمكن ان تفضي الى قيام الدولة الفلسطينية»[٣٢]. وبعد، عندما يجد الشعب الفلسطيني نفسه عالقاً دون معين او مسعف، في هذه الدوامة العبثية القاتلة، هل يُلام على استمراره ببذل الروح والجسد من أجل الوطن؟!.

المصادر:

١- هو تنظيم شبابي صهيوني تصحيحي أسسه في بولندا يوسف ترومبلدور عام ١٩٢٣ وكان هدفه إعداد أعضائه للحياة في فلسطين بتدريبهم على العمل الزراعي وتعليمهم مع التركيز على العبرية والتدريب العسكري. وكان اعضاؤه يتلقون أيديولوجيا واضحة التأثر بالأيديولوجيات الفاشية التي سادت اوروبا آنذاك مثل تعليم اليهودي ان امامه خيارين فقط : الغزو او الموت. وان كل الدول التي لها رسالات قامت على السيف وحده.

٢- ايضا «استراتيجية حزب» راجع في هذا المجال مجلة الأرض١٩٧٩/٩/٢١-موضوع اعتلاء وسقوط الكذبة الكبرى- روز نيبلوم وانظر الليكود في السلام، توفيق الملحم .ص٤٢ وما بعدها .

٣- كان بن غوريون يصف أعضاء حيروت بأنهم: (القذارة والفاشية، والإجرام والوحشية، وأكلة لحوم البشر، الحشرة التي لا تجلب سوى الضائقة والسآمة التي تخرق القلب والعظم)، المصدر السابق.

٤- لمزيد من التفاصيل في هذا المجال أنظر كتاب «حقيقة بيغن وشركائه» يسرائيل شاحاك - مقتطفات وثائقية - إعداد وتقديم محمد إسماعيل - منشورات دار العودة بيروت ١٩٧٩.

٥- الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني -حبيب قهوجي- مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية -دمشق -الطبعة الأولى - ١٩٨٦ ص -٢٥.

٦- المصدر نفسه.

٧- من الإرهاب إلى السلطة - مناحيم بيغن - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٧٧ص ٥٥.

٨- المصدر السابق.

٩- الأحزاب الإسرائيلية - حبيب قهوجي - مصدر سابق -ص ٢٥٤ .وانظر ايضا الدين والسياسة في اسرائيل -عبد الفتاح محمد ماضي -مكتبة مدبولي ص١٨٧ وما بعدها.

١٠- تمثل الليكود في الكنيست من حيث عدد المقاعد كالتالي : الكنيست الثامن (١٩٧٣) - ٣٩ مقعدا . الكنيست التاسع (١٩٧٧) -٤٣ مقعداً - الكنيست العاشر (١٩٨١) - ٤٨ مقعداً. الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) - ٤١ مقعداً. الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) -٤٠ مقعداً. الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) - ٣٢ مقعداً. الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) - ٣٢ مقعداً. الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) ١٩ مقعداً أي بخسارة ١٣ مقعداً دفعة واحدة - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - المجلد الثالث - ١٩٧٣ - ص ٥٨٢-٥٨٣ .

١١- المصدر السابق .

١٢- مجلة شؤون فلسطينية - العدد ٢٦ - ١٩٧٣ -أضواء على انتخابات الكنيست الثامن ص ٢١.

١٣- لمزيد من التفاصيل أنظر: دليل إسرائيل العام - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الأحزاب الإسرائيلية ص ١٤١ وما بعدها.

١٤- انتخابات الكنيست الحادي عشر - الأبعاد السياسية والاجتماعية - سمير جبور - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ص ١٧٨ .

١٥- المصدر نفسه.

١٦- يديعوت أحرونوت ١٩٨٤/٧/٢٧ الليكود كاد يفقد السلطة يشعياهو بن بورات .

١٧- طريق شارون -محمد حمزة غنايم - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) طبعة ٢٠٠١ ص ٨٦.

١٨-المصدر نفسه .

١٩- المصدر نفسه.

٢٠-المصدر نفسه ص ١٠٠ .

٢١- هآرتس - ٢/ ٢٠٠١/٢- مقابلة خاصة مع شارون أجراها آري شافيط .

٢٢- المصدر السابق.

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- هآرتس ٢٠٠٢/٢/٢
٢٥- طريق شارون - مصدر سابق ص ١٠٢ .
٢٦-السفير ٢٠٠١/٢/٥ ماذا سيحدث مع اليهود: إسرائيل وفق شارون.
٢٧- معا ريف - ٢٠ /٥ /٢٠٠٢ - وماذا مع خطة شارون ؟ بن كسبيت.
٢٨ - مكان بين الأمم - بنيامين نتنياهو - ترجمة محمد الدوبري ص ١٤ وما بعدها . دار الجليل - الأردن - عمان .
٢٩- المصدر نفسه .وانظر أيضا استراتيجية حزب الليكود في السلام-العقيد الركن توفيق الملحم.
٣٠- يقول جابوتنسكي : "لن نستطيع أن نقدم لا للفلسطينيين العرب ولا للعرب من البلدان الأخرى تعويضاً عن فقدهم أرض إسرائيل ... أن الصهيونية ستبقى اعتماداً على السيف خلف جدار حديدي لا يستطيع السكان المحليون اختراقه . أنظر التنافر في صهيون - ما يكل جانسن ص ١٠٤.
٣٠- الحائط الحديدي - آفي شلا يم - ترجمة ناصر عفيفي - مؤسسة روز اليوسف - ص ٥٤٠ .
٣١- المصدر نفسه .
٣٢-السفير ٢٠٠٢/٦/٧ -حلمي موسى -الخطة الاميركية.
٣٣-الحياة -٢٠٠٢/٦/٧ -باتريك سيل -هل يقودالرئيس بوش العالم الى كارثة؟

شرف. تضحية. وفاء

Ekeus, "Yes, Let's Go Into Iraq - With an Army of Inspectors," Washington Post, September 14, 2002.

24- January 31, 2002, Reuters, "Iraq Co-Operated with Nuclear Inspection - IAEA" http://dailynews.yahoo.com/htx/nm/20020131/wl/iraq_nuclear_iaea_dc_1.html

25- Paul J. Nyden, "Bush's war plans are a cover-up, Byrd says," The Charleston Gazette, September 21, 2002, p. 1.
www.wvgazette.com/display_story.php3?sid=200209213 The entire speech presents many excellent questions that server to derail the plunge toward war. Also see Alexander Cockburn, "The Dogs of War, The Bears of Wall Street," Counterpunch, September 25, 2002.
www.counterpunch.org/cockburn0925.html

26- These include: if Iraq attacks any of its neighbors; if Israel is attacked; if U.S. forces are attacked with chemical or biological weapons; if the United States military encounters targets impervious to conventional weapons; and in the event of "surprising military developments." See excerpts from the text at www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dod/npr.htm

27- UNSC 1435 demanding an end to the siege of Ramallah. The US alone abstained. For other UNSC Resolutions on Iraq and US vetoes of enforcement, see http://jerusalem.indymedia.org/news/2002/09/77001.php.

28- BBC News, "US Ready To 'Go It Alone,'" February 2, 2002, news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/1798132.stm; Naveed Raja, "Rumsfeld: US will Go It Alone on Iraq," The Mirror, August 28, 2002.

29- John L. Allen Jr., "Criticism of war on terror dominates interfaith meeting ," National Catholic Reporter, September 13, 2002, http://natcath.org/NCR_Online/archives/091302/091302d.htm

30- Harris Poll, October 9, 2002. www.harrisinteractive.com/harris_poll/index.asp; See also, "Public Support for Iraq Attack Steady - Poll," Reuters, October 12, 2002. http://abcnews.go.com/wire/Politics/reuters20021012_214.html

31- See Leslie Wayne, "America's Secret For-Profit Army," The New York Times, October 13, 2002. It is arguable that the maintenance of this army violates Article I, Sec 8, Cls 15-16 of the US Constitution.

Anniversary: Tonkin Gulf Lie Launched Vietnam War," Fairness and Accuracy in Reporting [FAIR], July 27, 1994. www.fair.org/media-beat/940727.html

9- The entire speech is available at: www.whitehouse.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html

10- For the official UN text of this offer, see: www.un.org/Docs/sc/letters/2002/s2002-1034.pdf

11- "Iraq made concession to UN over interviews, Blix letter shows," Yahoo News, October 9, 2002. http://sg.news.yahoo.com/021009/1/33kts.html

12- For a brief and biting summary of the US coercion of the UNSC vote, see John Pilger, "Diplomacy?" in The New Statesman, September 19, 2002.

13- See the quote from Senator Lugar, below.

14- In August, the US added the East Turkestan Islamic Movement (opposed to Chinese rule) to its list of proscribed terrorist groups. For a list of other "deals" expected to be made, see Tom Raum, "Bush Administration's Iraq Campaign Includes Behind-Scenes Bartering ," AP September 21, 2002, http://story.news.yahoo.

15- For example, the US has offered to remove the phrase "all necessary means" from the enforcement clause of the proposed UNSC resolution, and replace it with "consequences." This would be interpreted by the US , especially in the light of the wording of HJ Res. 114, as warranting a ground invasion. See also: Steve LeBlanc, "Annan: U.N. Security Council Will Likely Adopt Two-Part Iraq Resolution," AP, October 11, 2002.

16- 16[23] George P. Shultz, Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State, (New York: Charles Scribner's Sons, 1993), pg. 238. Cf. also, Noam Chomsky "What We Say Goes": The Middle East in the New World Order, A Post-War Teach-in April 4, 1991, published in Z Magazine, May 1991 , Vol. 1, No. 5; www.zmag.org/chomsky/index.cfm

17- 17[25] As reported by Robert Fisk, "Saddam Hussein: The last great tyrant," The Independent, December 30, 2000. www.independent.co.uk/story.jsp?story=40447

18- Leon Eisenberg, M.D, "The Sleep of Reason Produces Monsters -- Human Costs of Economic Sanctions," New England Journal of Medicine, Vol. 336 (17).Apr 24, 1997,p. 1248.

19- Barton Gellman, "Allied Air War Struck Broadly in Iraq; Officials Acknowledge Strategy Went Beyond Purely Military Targets," The Washington Post, June 23, 1991, Sunday, p. A.1.

20- Edward Cody, "Under Iraqi Skies, A Canvas Of Death; Tour Of Villages Reveals Human Cost Of U.S.-Led Sorties In 'No-Fly' Zones," The Washington Post, June 16, 2000 ; p. A01

21- Office of the Coordinator for Counterterrorism, "Patterns of Global Terrorism," May 21, 2002. www.state.gov/s/ct/rls/pgtrpt/2001/html/10249.htm

22- Available at www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203/

23- For a professional evaluation of the effectiveness of the inspections, see Rolf

concerned with the possible abrogation of the Constitution, specifically in the recent passing of warmaking powers from the Congress to the President and increasingly, in the operation of a mercenary army not under the control of Congress.(31)

Endnotes

1-http://byrd.senate.gov/byrd_newsroom/byrd_news_oct2002/rls_oct2002/rls_oct2002_3.html. The text of the Joint Resolution can be found at: http://msnbc.com/news/816034.asp.

2- [www.newsday.com/news/local/wire/ny-bc-ny--warprotest-clinto1010oct10.story]

3- Jim Abrams, "House Approves Iraq Resolution," The Washington Post, October 10, 2002.
www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A7726-2002Oct10.html.
www.c-span.org/capitolspotlight/vote.asp

4- The complete speech may be found at
www.whitehouse.gov/news/releases/2002/10/20021007-8.html

5- Detailed critiques of the President's speech can be found at "Detailed Analysis of October 7 Speech by Bush on Iraq." Institute for Public Accuracy www.accuracy.org/bush/, Robert Scheer, "Truth on Iraq Seeps Through," Los Angeles Times, October 8, 2002, www.latimes.com/la-oe-scheer8oct08,0,5814986.column, Robert Jensen, "Bush's Leaps of Illogic Don't Answer People's Questions About War ," http://commondreams.org/views02/1008-08.htm, Robert Fisk, "What the US President Wants Us to Forget," The Independent, October 9, 2002, http://argument.independent.co.uk/commentators/story.jsp?story=340836, Anthony Arnove, "Bush Peddles War," ZNet Commentary, October 9, 2002, www.zmag.org/sustainers/content/2002-10/09arnove.cfm, Simon Tisdall, "America's Great Misleader," The Guardian, October 8, 2002, www.guardian.co.uk/elsewhere/journalist/story/0,7792,806965,00.html

6- A revealing and disturbing report of this pressure can be found in Warren P. Strobel, Jonathan S. Landay and John Walcott, "Officials' Private Doubts On Iraq War," Philadelphia Inquirer, October 8, 2002.
www.philly.com/mld/inquirer/4234259.htm

7- See for example, Julian Borger, "White House 'Exaggerating Iraqi Threat,': Bush's Televised Address Attacked by US Intelligence," The Guardian, October 9, 2002. www.guardian.co.uk/international/story/0,3604,807194,00.html

8- A 1964 uncritically accepted, yet false report by the Lyndon Johnson administration of an attack on U.S. ship, to justify a massive increase of military attacks on Vietnam. See Jeff Cohen and Norman Solomon, "30-Year

When Jimmy Carter received the 2002 Nobel Peace Prize, Nobel committee chair Gunnar Berge said the judges' choice of the former USA president "can and must be interpreted as a criticism of the position of the administration currently sitting in the USA towards Iraq."

In early September 2002, Sant'Egidio, a lay Catholic movement famed for conflict resolution and promotion of human rights, called its annual interfaith meeting. Among the over 400 attendees, condemnation for the US "war on terror" was intense and virtually universal. Chaldean Catholic Archbishop Ramzi Garmo of Tehran, Iran, asked, "If Sept. 11 had happened anywhere else, would it have had the same impact?" Garmo asked. "Take Iraq as an example. Hundreds of thousands have died because one very powerful nation wants the embargo to continue. What is the difference between Iraqi children and the victims in New York? Is American blood worth more than blood in other countries?" His question drew "strong applause."[29]

Experience has shown that, unfortunately, America cannot expect such a strong stance from the Christian leadership of the US, with the possible exception of the Presbyterian Church. In fact, Archbishop Diarmuid Martin, apostolic nuncio of the Holy Sea to the United Nations, has criticized American Catholic leaders' response to the crisis: "Instead of `Holy God We Bless [sic] Thy Name,' many were singing `God Bless America,'" Martin said. "We can't allow other things to slip into our message."

What to do? Despite claims of "working through the UN," US armed forces are being built up massively in the Gulf area. This activity imparts a psychological, economic and military momentum to invasion that is difficult to resist. It is difficult to believe that anything will deter the present administration from an invasion of Iraq.

Finally, people of the world are beginning to consider the question whether the US government has become less and less truthful and less and less representative of the people. Legislative offices reported receiving faxes, emails and phone calls that ran five and ten and even twenty-t- one against the resolution eventually adopted by Congress. Recent polls show the US populace is opposed to an invasion without support from the UN or allies.[30] Even more, many American citizens are concerned with the irregularities of the last presidential election, when the Supreme Court effectively appointed the President. They are

"imposing democracy" is a contradiction in terms.) The British Sunday Herald has called the possible "successors" to Saddam, "Corrupt, feckless, and downright dangerous. Some say they even make the `Butcher of Baghdad' look good." One of them, General Nizar Al-Khazraji is accused by many human rights groups of heading the chemical attack on Halabja in the Kurdish area of Iraq.

Americans should have no illusions, therefore, about the USA government's intentions for Iraq. Congressman Tom Lantos of California, leader of the Democratic Party caucus in the House of Representatives' International Affairs Committee, recently said to a member of Israel's Knesset: "We'll be rid of the bastard [Saddam] soon enough. And in his place we'll install a pro-Western dictator, who will be good for us and for you." His pro-dictatorship remarks reiterate the US policy which supported Hussein in the first place, and should prompt us to examine the myth proposed by President Bush in his September 12, 2002 speech to the UN, that "The United States supports political and economic liberty in a unified Iraq."

Further, it is possible that Iraq might split up, with an ensuing civil war. Such a war, involving the Kurds (whose population spans four states) and the Shi'a Muslims, might spread throughout the region. How much would the USA have to invest in personnel and resources to control Iraq after such an invasion? How long would the people stand for any imposed government? The mythical "Afghanistan model" doesn't work. As James Rubin, former assistant secretary of State points out, the USA doesn't control Afghanistan; it barely controls the capital Kabul. Such a lawless attack can only encourage more lawlessness in international relations. Especially for peoples without military and economic power, this lawlessness would take the form of what American would call "terror."

Finally, the Immorality. In a magnificent and courageous statement, 2500 British church leaders, including Rowan Williams, Archbishop-elect of Canterbury, wrote to Prime Minister Tony Blair, declaring that an invasion of Iraq would be "deplorable," against UN conventions and Christian principles. Calling for Mr. Blair to support a peaceful and legally justified solution to the problem of Iraq, the statement added: "American deplore any military action that regards the deaths of innocent men, women and children as a price worth paying in fighting terrorists, since this is to fight terror with terror."

Palestinians, in defiance of scores of UN resolutions most recently September 24, 2002.27 Additionally, the USA has exercised sole veto against dozens of resolutions that would have sanctioned Israel for defying the resolutions passed by the UNSC, and the threat of the USA veto has killed many more. At best, the Arab countries see a double standard at work between the unconditional support for Israel's policies, and the cruel attack on the people of Iraq. An invasion would at least mean immense and lasting turmoil in the rest of the Middle East, with more repression in response, and might even precipitate attacks on Israel as well. The head of the Arab League, Amr Moussa, has said a U.S. strike would "open the gates of hell" in the Middle East.

All the Arab nations (including Saudi Arabia and Kuwait) have, in the Arab League, called for an end to the sanctions on Iraq. This solidarity with Iraq was reiterated at the Beirut Summit in March 2002. Looking at all those factors, together with the "war on terrorism" the Arab countries have begun to decrease their trade with the USA significantly in the last year.

Further, Arab states have formally rejected participation in the USA invasion. Saudi Arabia has refused to allow the USA to use its soil for bases for the attack, unless approved by the entire international community. Americans should note that these nearby nations do not feel the "threat" from Iraq that the USA seems to feel.

Fourth, (the Cost). The USA insistence that it will, "do it alone", in Iraq[28] means that 100% of the low estimate of $70 billion will have to be borne solely by USA taxpayers. (80% of the $60 billion price tag for the 1991 Gulf War [$80 billion in 2002 dollars] was borne by USA allies; the rest by the USA alone.) American could ask if this money might be better spent domestically, especially if there are nonviolent and more effective ways of dealing with the problems.

Further, a "spike" in Middle East oil prices could lead to a worldwide recession. Such a spike has preceded every recession in the past 30 years. Even the normally conservative IMF has cautioned that the invasion of Iraq would "not be a very healthy development."

Fifth, the "Day After." Even if invasion of Iraq were successful in overthrowing Saddam Hussein, Americans need to consider the consequences. What kind of regime would replace the present regime? The USA is not known for establishing democracies. (Of course,

the UN supports the US plan for invading Iraq. In fact, Nelson Mandela called the USA a "threat to world peace" in its actions toward Iraq.

Britain's Prime Minister Tony Blair is supportive, but his backing is weak. Even after Bush's UN speech and Blair's endorsement, British polls showed a majority against the invasion. And this was before Iraq's unconditional acceptance of the return of UN inspectors. Blair commissioned a group of Whitehall lawyers to establish a case for the invasion, but it backfired: the lawyers agreed that it would be against international law to invade. He finally acceded to a debate in Parliament, but refused to allow a vote. Both Robin Cook, Leader of the Commons, and Clare Short, Secretary of State for International Development, have "broken ranks" with Blair. The presentation of his "dossier" about Iraq's crimes still hasn't convinced the British public to back the US invasion of Iraq. On Saturday, September 28, 2002, British protestors staged what The London Independent called "one of the biggest peace demonstrations seen in a generation" (9/29/02). Estimates of the rally ranged from 150,000 (police) to 400,000 (the organizers, and some London newspapers). Predictably, The New York Times and The Washington Post failed to give it much attention, assigning one sentence, and two sentences, respectively, in the middle of other articles.

The UN Security Council is in favor of having its resolutions obeyed in Iraq as with all nations. No one, however, has acceded to any military action (including bombing) in Iraq if the UNSC demands are not met. A further note on the UNSC's reaction to Bush's speech: by "agreeing" that Iraq might be an "international threat," the UNSC kept the discussion of Iraq under its own jurisdiction. If it were not a matter of international security, then the issue would no longer be under the authority of the Security Council and would be a matter for the General Assembly. The Security Council especially the five permanent members would be quite reluctant to have the question of Iraq pass out of its control. Thus the planned invasion can be seen as a widening of the USA break from international law and conventions, and therefore threatening to the already fragile international community structure.

Third, the Middle East. The Arab world watches as Israel (which possesses WMD) presses on with its program to eliminate the

Americans have seen that initiating a ground attack against Iraq would be entirely unjustified. I hope American have seen that maintaining the genocidal siege of sanctions is unjustifiable as well. If Americans need to present the case against an invasion, there are other arguments as well.

First, the loss of lives. Iraq will be attacked with the now standard American military policy of "overwhelming force," or, as Bush put it, "the full force and fury of the United States military will be unleashed." In effect, this policy entails a total obliteration of any possible military opposition or threat. Any honest military officers will tell you that their job is to achieve this objective with little or no loss of troops. That means that if an officer suspects that a grove might have weapons to kill troops, artillery will be called down on it. The same goes for a village, town or city. Thus any ground invasion will mean massive loss of life, mostly Iraqi civilian lives. This loss will be intensified by the utter collapse of whatever life-sustaining civilian infrastructure the Iraqis have been able to cobble together. Further, according to the January 2002 "Nuclear Posture Review," the U.S. has considerably lowered the threshold for a nuclear attack against Iraq.[26]

The Iraqis may be intimidated by such an invasion, but it is sheer delusion to think that after 12 years of US-led bombing, sanctions, vetoes, and hundreds of thousands killed, they would then embrace the invading USA troops as they kill more Iraqis. I cannot see that the "direct casualties" of USA invasion troops would be great, though Major General Patrick Cordingley, who led the British Armoured Brigade in the 1991 attacks against Iraq, has estimated 37,000 casualties among the 250,000 invading forces. This is the standard figure (15%) for casualties for invaders. I believe that the figure for direct casualties in this case is high, since the Iraqis have no real defense. Since the 1991 attacks against Iraq, 7,758 Gulf War veterans have died, and nearly 200,000 have filed for medical and compensation benefits. If the USA post-war casualties in any way resemble the post-war casualties of the 1991 attacks, America can expect significant suffering and death for the invaders. Any death or suffering Iraqi or American is tragic, especially if it could be avoided, and especially if it is for economic gain.

Second, International Law and the UN. With the exception of England, Israel and perhaps Turkey, none of the 184 other nations in

Center for Strategic and International Studies in Washington, said that the issue for the USA was as much the security of the Gulf as access to particular oilfields: "You are looking down the line to a world in 2020 when reliance on Gulf oil will have more than doubled. The security of the Gulf is an absolutely critical issue." Gerald Butt, Gulf editor of the Middle East Economic Survey, said: "The removal of Saddam is, in effect, the removal of the last threat to the free flow of oil from the Gulf as a whole."

During the July 31-August 1 hearings on Iraq in the USA Senate Foreign Relations Committee, the ranking representative of the Republican Party, Senator Richard Lugar, submitted a strategy for urging other countries to join the USA in invading Iraq: The USA should tell other countries that " Americans are going to run the oil business. Americans are going to run it well, Americans are going to make money; and it's going to help pay for the rehabilitation of Iraq because there is money there." The USA could then put pressure on other countries by saying, ". . . furthermore, if you want to be involved in that business, whether you're Russians or French or whoever, you must be with us in the beginning of this business. Americans are going to set up the business together. Americans are going in together. Because once American get there, Americans are going to control the oil business."

In a revealing article, reporters Dan Morgan and David B. Ottaway write, "A U.S.-led ouster of Iraqi President Saddam Hussein could open a bonanza for American oil companies long banished from Iraq," noting that "American and foreign oil companies have already begun maneuvering for a stake in the country's huge proven reserves of 112 billion barrels of crude oil, the largest in the world outside Saudi Arabia." The USA could use its control of these oil fields to coerce members of the UNSC into cooperation for an invasion.

With the US troops finding themselves increasingly unwelcome in Saudi Arabia, it would make sense to transfer them to a post-invasion Iraq. The USA continues to give many reasons for the siege reasons that prove specious upon the slightest examination. But the 12-year siege has failed to change the Iraqi regime. With the failure and possible collapse of the siege, the USA is now considering intensifying its ongoing war for the oil resources of Iraq with a massive ground attack.

them. Let's imagine that, while the Kurds in the north of Iraq killed a few animals in a closed room with ricin and were detected by the US, this enormous undertaking by Iraq has somehow managed to escape US attention. What if somehow, Iraq really does have weapons of mass destruction? Then an invasion would surely be the wrong way to go about getting them, in fact, would probably assure their being used.

The government of Iraq had such weapons during the 1991 attacks of the Gulf War. It did not use them, though it had used them before in war. They restrained themselves in this war evidently because the USA threatened massive retaliation with WMD if Iraq did use its WMD. This deterrence had force, because a national government wants to stay in power; even dictators tend to want to have a country to dictate over. But if a ground invasion goes forward, and the "regime change" is about to take place, then the force of deterrence is lacking. The regime, now having nothing to lose, would use these weapons.

In another and very likely scenario (given the aftermath of the Afghanistan attacks), a ground invasion could cause Iraq to implode into civil war, with rival factions struggling for control. If such a faction or factions gained control of these WMDs, deterrence would have no force on them, since they are not in charge of the whole country. Some faction(s) may even be suicidal, simply wishing to destroy enemies at all costs. And the weapons would be used. Or people may steal the weapons, escape with them through borders made porous by the collapse of the government and by the movement of refugees.

Thus an invasion for "regime change" would increase the likelihood of the Iraq's use of WMD to near certainty. An invasion would be exactly the wrong thing to do if Iraq did have WMD. The fact that the US military is planning such an invasion is, I submit, the surest sign that the US knows that Iraq doesn't have them. The best way to address the problem of WMD remains a return of weapons inspectors, certainly not invasion. OK, so if the sanctions and bombing and vetoes are not about weapons inspections, or terror, what are they for? It may be, as Sen. Robert Byrd suggested, invasion plans distract the American public from domestic problems the falling stock market, job loss, housing problems.[25]

How true it is, however, that the USA wants to control Iraq's oil the second largest oil reserves in the world? Anthony Cordesman, of the

to read the entire story of this misinformation, including The Washington Times' observation: "Many news agencies including The Washington Times reported Mr. Bush's Sept. 7 comments as referring to a 1998 IAEA report. The White House did not ask for a correction from The Times." The point, I believe, is to cultivate fear, which requires a certain degree of ignorance.

Finally, Ritter has been touring the US, telling people that the US used the information he uncovered during his investigations to bomb civilian targets in an attempt to assassinate Saddam Hussein and his cadre. Now that Iraq has agreed to let the weapons inspectors back in, American might ask what guarantees Iraq would have that the inspections would not again be used to further the declared US plan to remove or assassinate Iraq's leadership? When Iraq requested such assurances from Kofi Annan, the UN Security Council refused to consider them. Americans might ask: What does "unfettered access everywhere" mean? Every field, every church, every mosque, every home? How could such an inspection regime ever be concluded? How could it ever be completely complied with? It is a legitimate concern that such specious "non-compliance" would now be used to justify an invasion.

To summarize, what led to the collapse of the first inspections regime was not Iraqi noncompliance, but US interference. This interference continues to this day, as the US holds up the inspections while seeking a stronger resolution. When Hussein finally yielded to threats of invasion (and to the pleadings of the Arab League, and past UN officials) and offered to re-invite the inspectors "without conditions," the "news made United States officials furious," and the USA undertook the two-part strategy for invasion described at the beginning of this essay. It looks as though, to put it bluntly, "The White House's biggest fear is that UN weapons inspectors will be allowed to go in."

But what if the weapons inspectors (who spent almost 8 years with "unfettered access" in Iraq), and the ongoing International Atomic Energy Agency inspections, and the monitoring by the spy satellites, are all wrong? Let's imagine that Iraq has managed (with little money and less materiel) to rebuild its factories, and to research, develop, test, weaponize and store and then deploy quantities of WMD sufficiently massive to be used in warfare, and to acquire the means to deliver

construction activity (the more if it were underground, as some fantasies would have us fear). Iraq would have to store and then deploy quantities of WMD sufficiently massive to be used in warfare, and also acquire the means to deliver them. Presently, six billion-dollar USA spy satellites make twelve passes over Iraq every 24 hours. These satellites, which have a day-time imaging resolution of four to six inches, would have spotted such an enormous undertaking. Yet they have discovered nothing in Saddam Hussein's Iraq.

In fact, USA intelligence did discover a facility testing the poison gas ricin, in northern Iraq late this summer. But "U.S. officials decided it was not enough of a threat to justify taking military action." Why not? American should note that this activity was in the Kurdish north, a place not under Hussein's control and, more significantly, among a people the USA hopes to enlist for their attacks against the rest of Iraq.

Thus, when the USA discovers actual WMD development and testing among its potential allies in Iraq, it does nothing. However, when it has no evidence of WMD destruction in the rest of Iraq and even expert testimony to the contrary it is prepared to undertake a massive attack, killing thousands, or tens of thousands of Iraqis.

Furthermore, the International Atomic Energy Agency of the UN has continuously inspected Iraq for nuclear weapons. These inspections have proceeded even after Butler withdrew the UNSCOM inspectors. The last was in January 2002, when the chief inspector Anrzey Pietruzewski reported that Iraq had cooperated fully with the inspectors. "During our inspection, representatives from the Iraqi Atomic Energy Commission were present for the whole time and all help that is necessary to perform the inspections was provided by Iraqi authorities."[24]

For the record, the IAEA never reported that Iraq was "six months away" from producing a nuclear weapon. This charge was repeated by Tony Blair in a September 7 news conference, and confirmed by President Bush. Much of the press took this to mean that Iraq was six months away in 1998. "Clarification" from White House Deputy Press Secretary Scott McClellan was that the President was referring to the initial report from the IAEA in 1991. However, IAEA spokesperson Mark Gwozdecky refuted both statements on behalf of the IAEA, saying that the IAEA had never issued any such report. It is instructive

all attempts to link them have failed.

As for Hussein's "gassing his own people" in the Kurdish village of Halabja in March 1988, the record is not as clear as the media would like us to believe. Dr. Stephen Pelletiere, recently retired as professor of National Security Affairs at the USA Army War College, studied the gas attack on the Kurds and published "Lessons Learned: The Iran-Iraq War,"[22] along with Leif Rosenberger and Lt Colonel Dr. Douglas Johnson. That report became "the handbook- the bible - that was issued to all US military units for strategic and tactical guidance during Operation Desert Storm," Pelletiere said. The report states that "Most of the civilians killed at Halabja - and it's very unlikely that as many as 5,000 died - were killed by Iranian poison gas." Pelletiere ends the interview by stating quite frankly: "Bush and Blair want a `regime change' simply because if sanctions were to be lifted then Saddam's regime would favour Russian and French oil companies rather than USA or British multinationals. This dispute has little to do with any war on terrorism. And it is quite wrong that American should base public policy on propaganda and lies."

But why did Hussein kick out the weapons inspectors in the first place? In fact, it was Richard Butler who ordered the weapons inspectors out, as reported in the Times by Josh Friedman on Dec. 17, 1998: "Butler abruptly pulled all of his inspectors out of Iraq shortly after handing Annan a report on Baghdad's continued failure to cooperate with UNSCOM." Butler presented his report to the UN after days of "consultation" with American leaders. He ordered the inspectors pulled out without authorization from the UN Security Council, a move that was condemned by Russian Ambassador Sergei Lavrov. Further, according to chief weapons inspector Scott Ritter, the Iraqis were "set up" to fail the inspections requirements.

Besides, Ritter asserts, Iraq had been effectively disarmed from its WMD by 1996. Other weapons inspectors, like Raymond Zalinskas and Rolf Ekeus,[23] agree with him. All WMD production facilities were destroyed. All means for long-range delivery were destroyed. In the four years since the weapons inspectors have been in Iraq, Iraq did not have the economic resources to a) rebuild its factories, b) research, c) develop, d) weaponize, and e) test such weapons. Even if it did, such manufacture would require a distinctive infrastructure railing, a network of access roads, immense power sources and massive

allow Turkish helicopter gun ships and troops into northern Iraq to kill Kurds. Recently, Rumsfeld announced an increase in the bombing, and an increase in the targets in Iraq, apparently "softening them up" for the coming invasion. On September 26, 2002, one of the members of the Iraq peace team reported the bombing of the Basra airport. Yet in all those years, Iraq has never been able to shoot down a single jet over its own territory. How then can it possibly threaten the US?

But isn't Saddam Hussein just a bad guy? Doesn't he support terrorism? Didn't he gas his own people? No one questions that Hussein is a dictator, ruling Iraq with an iron fist, eliminating anyone who threatens his power. This in itself, however, does not provide a "just cause" for invasion. Perhaps some form of humanitarian intervention might be called for, but its first step should be elimination of the economic sanctions, which have killed 10s of thousands of times as many Iraqis as the regime has. Further, an invasion on such grounds does not consider the humanitarian disaster that would ensue.

The USA State Department has charged "Iraq provided bases to several terrorist groups including the Mujahedin-e-Khalq (MEK), the Kurdistan Workers' Party (PKK), the Palestine Liberation Front (PLF), and the Abu Nidal organization (ANO)."[21] Just a cursory examination of these groups should give us pause. The Mujahedin-e-Khalq [MEK] is a radical group seeking to overthrow the government of Iran. Perhaps support for such a group might be understandable, given the hostility between Iran and Iraq that exploded into war in 1980-88. What is less understandable is that this very same group has offices in Washington DC, not far from the White House, and is supported by several influential people, including former Sen. Robert Toricelli, Rep. Gary Ackerman, and Sen. Jesse Helms. The PKK is one of the two major groups of Kurds in the north of Iraq, vying for control of the population. The Baghdad regime of course has relations with both groups, the Patriotic Union of Kurdistan [PUK] and the PKK. Further, the PKK was one of the groups the USA encouraged immediately after the Gulf War. With all this information, it is at best difficult to determine just how seriously to take the "terrorist threat" from Iraq especially since none of these groups has expressed any desire to attack the US. The one group that has not been proven as "supported" by Iraq is al-Qaida. The resolutely secular Iraq regime and that radical religious group find themselves in direct opposition to each other, and

old folks who fall and break their hip. Just 5-year-olds and under. Half a million children dead from the US-led sanctions. On September 11, 2001, terrorists attacked the Pentagon and the city of New York, in a brutally criminal and heartless act, killing nearly 3,000 Americans and foreign visitors. Effectively, the US-led sanctions regime takes that same number of toddlers, and kills them and has done so every three weeks in Iraq for the past twelve years.

Yet, in the face such relentless killing of the Iraqi weak and vulnerable, the Iraqis have not struck at the US. They have not suicide-bombed, or attacked with anthrax, or had anything to do with the September 11th, 2001 attacks on the US. So what is the nature of the "threat" from Iraq? America can't forget that for nearly 12 years, the USA and UK have been bombing Iraq continually, the longest USA bombing campaign since Vietnam. In April 2000, The Washington Post reported that the USA and UK had flown 280,000 sorties over Iraq: sonic booming, bombing, and terror. On August 25, 2002, for example, US planes bombed the southern city of Basra, killing eight more people.

On September 30, 2002, Defense Secretary Donald Rumsfeld held a press conference stating, "Since the Iraqi letter [granting unconditional access to weapons inspectors] arrived few weeks ago, they have fired on coalition aircraft sixty seven times." He went on to assert, "That ought to tell reasonable people something." The implication is that the Iraqi actions are in violation of UN resolutions, and indicate their unwillingness to comply with weapons inspections, which are somehow connected to the US bombing in the no-fly zones.

The problem is that the "no-fly zones" are not authorized by any UN Resolution and are illegal violations of Iraqi sovereignty. Britain, France and the USA unilaterally imposed them. France withdrew in 1998, meaning that the "coalition" consists of Britain and the USA only.

The USA uses cluster bombs, which are not primarily anti-materiel weapons. Their small fragments are designed to harm hands or legs. Occasionally, though, the cluster bombs decapitate people, as was the case with young Omran Jawair, who was decapitated in an open field, while shepherding his sheep. When the villagers came out to try to rescue him, they too were cluster-bombed.[20]

Further, the "no-fly zones" are often "suspended" in the North, to

syringes. The result? The Iraqis "waste" what little money they have on things that don't work. And, the USA State Department can point to a warehouse where they store the insulin, waiting for syringes, and say, "Look, they're hoarding medicine! They have it, but they're not distributing it."

And for the record: all present and past UN heads of the oil-for-food program in Iraq, who monitor the distribution of the already inadequate goods that do manage to get into the country, report that there is no hoarding, no diversion, no leakage in the distribution. In fact, two of those program heads, Denis Halliday and Hans von Sponeck, have resigned their 30+-year commissions as Assistant Secretary Generals in the UN to protest the sanctions.

The old system of sanctions on Iraq did not meet its objectives, nor have the newest "smart sanctions" advertised as allowing more consumer goods into Iraq greatly helped the Iraqi people. In addition to items already forbidden by UNSC Resolution 687, the new UNSC Resolution 1409 is accompanied by a 300-page "Goods Review List" of items that have to go through the entire approval (and veto) process. Items not on the list still have to be approved by the IAEA, the UNMOVIC], and the Office of the Iraq Program [OIP]. Since the UN passage of the "smart sanctions," the USA has increased the value of vetoed contracts to nearly $5 billion, reduced its own purchase of Iraqi oil to nearly zero (the USA had, through various companies, been buying up to 60% of Iraqi oil), and insisted that the price of Iraqi oil be set after other companies and countries agreed to purchase it. The cumulative effect of these new measures is to reduce the income from the oil-for-food deal by about 2/3rds. And even then, the "smart sanctions" give no cash to the Iraqi people. So even if goods somehow manage to make it through all those obstacles and arrive on the shelves, the people have no money to purchase them. It is important to remember that this one program was never meant to replace an entire national economy. No amount of tinkering with it will address the fundamental problem: the sanctions have paralyzed the entire economy of Iraq.

What's the result? Three years ago, in August 1999, UNICEF did a study that concluded that the sanctions had cost the lives of half a million Iraqi children under 5 years old. They didn't count 7-year-olds, or 9-year-olds, or people suffering from heart disease, or diabetes, or

bacteriological warfare in Iraq? With the massive use of radiological weaponry, who is using WMD in Iraq?

And now, for the past twelve years, since Iraq invaded Kuwait, the United States has insisted that the UN maintain those sanctions on Iraq the most comprehensive sanctions in history effectively putting the entire nation of Iraq under prolonged siege. Fundamentally, "sanctions" mean that Iraq's sale of oil is completely controlled by the UN. Without the purchasing power to repair the vast damage of the Gulf War attacks (95% of Iraq's foreign exchange came from the sale of oil), the siege has extended and exponentially increased the effects of the bombing.

But what about the "oil-for-food" [OfF] program? This program allows Iraq to sell its oil. The money from the sale of oil goes into a UN escrow account in the Bank of Paris in New York City. The UN controls those funds, not Iraq. (That fact should put to rest charges that Iraq "uses oil-for-food money to purchase arms." Iraq may want to, but it can't access the money at all.) The UN disburses the money first for reparations, then to finance its own operations in Iraq, and finally to the suppliers with which Iraq has had to make contracts. If the OfF worked perfectly, it would allot each Iraqi about a dollar a day to exist on. But the besiegers can be clever even then.

Every contract under the "oil-for-food" deal has to be approved by a committee. Any member of that committee can veto any contract for any reason. The USA is a permanent member of that committee. And the USA has exercised the veto over 1,500 times in the last 5 years (next is Britain with a paltry 160 vetoes). Sometimes the USA exercises a "straight" veto. For example, the USA invariably vetoes spare parts to repair the water or sewage systems; invariably vetoes spare parts for oil production, always vetoes communication equipment. The USA sometimes vetoes baby milk powder because it has phosphates, and these can be used for bombs. The USA vetoes chlorine for water purification because it can be used for chemical warfare, and the same with many drugs.

But the really winning strategy is what the UN calls "the problem of complementarity." The USA allows life- support machines, then vetoes the computers needed to run them. The USA allows dentists' chairs, and then vetoes the compressors. The USA allows blood bags, and then vetoes the catheters. The USA allows insulin, and then vetoes

and peace" They actually assisted Iraq. It seems then, that Americans present moral outrage at the crimes of the Iraqi regime absent at the time is at best convenient.

After the Iran-Iraq War in 1990, Iraq attacked Kuwait, a country the USA didn't want them to attack. Shunning every attempt at peaceful resolution, the USA orchestrated "Desert Storm," dropping over 60,000 tons of bombs on Iraq, most of them on the civilian infrastructure. Specifically targeted was the electrical grid from dams to power stations. In effect, the USA unplugged every hospital drug and blood refrigeration unit, every life support machine, and every incubator in Iraq. Irrigation systems failed. Clean water couldn't be provided, and sewage systems broke down. The whole country was flooded with disease-ridden water, "leading to epidemics of cholera, typhoid fever, and gastroenteritis, particularly among children."(18)

As Professor and Holocaust survivor Thomas Nagy has discovered through his research, the USA military knew the effects of their attacks on the civilian population and proceeded with them nonetheless. As an "unnamed Pentagon source" put it, "People say, `You didn't recognize that it was going to have an effect on water or sewage.' Well, what were Americans trying to do with sanctions help out the Iraqi people? No. What American were doing with the attacks on infrastructure was to accelerate the effect of sanctions."(19)

Further, the USA and Britain used depleted uranium 660,000 pounds of the stuff in weapons such as rocket-propelled grenades (RPGs) to attack Iraq. The residue, which has a half-life of 4.5 billion years, contaminates the air, land and water, and causes chromosomal radiation damage especially to soft tissue, and pregnant mothers and their fetuses.

Though it had WMD and had used them in its wars, Iraq did not use WMD during Desert Storm probably because the USA had threatened massive retaliation with WMD if it did. But the question remains: if in the midst of this savage attack on its own civilian population, Iraq did not use WMD even on the invading USA troops, what exactly is the nature of the "threat" that the administration now feels?

In fact, American might push the question further. With the intentional unleashing of typhus, malaria, E coli, amebic dysentery, and diphtheria on Iraq's civilian population through the destruction of infrastructure and sanctions, America might ask, who is using

more than ever to understand the motivations and probable outcomes of such an action. This essay does not address the elements of the two administration's efforts (in the legislature, and at the UN) toward invasion point by point. Instead, I want to provide a broader narrative of recent US-international and US-Iraq relations, so that the reader might more clearly see the rationale behind the USA plans for invasion. I use the word "invasion" advisedly since the USA has been conducting siege warfare against Iraq for the past twelve years.

In 1979 Saddam Hussein came to full power in Iraq, by killing his opponents, but also on the strength of a massive social uplift program. Under Saddam Hussein, the Ba'ath party virtually eliminated female illiteracy, provided free universal health care, clean water, and free education through graduate level studies for all. By the end of the 1980s, the UN was calling Iraq "an emerging first world nation."

Also in 1979, Iran's Muslim movements engaged in the largest nonviolent demonstration in history to oust the Shah installed by the USA and backed by the US-trained secret police, the Savak. Obviously, then, during the 1980-88 Iraq-Iran War,"The United States couldn't allow Iran to win," explained American officials. The United States supported Saddam Hussein's Iraq even altering American laws so that US companies could sell Iraq the resources for WMDs, and helping Iraq with satellite targeting for chemical warhead attacks on Iran. This support continued through the gassing of the Kurds in Halabja, when the White House intervened to defeat the Senate's "Prevention of Genocide Act of 1988," aimed against Iraq.[16]

As Saddam Hussein's human rights violations became more and more flagrant, the USA response was to send a parade of USA government representatives to support Hussein. People like, Donald Rumsfield, Alan Simpson, James McClure, Robert Dole, and Frank Murkowski, together with US Ambassador April Glaspie. Typical of their statements is one from Senator Howard Metzenbaum, announcing himself "a Jew and a staunch supporter of Israel." He went on to tell Saddam that "I have been sitting here and listening to you for about an hour, and I am now aware that you are a strong and intelligent man and that you want peace."[17]

The Iraq-Iran war involved the use of chemical warfare, the vast militarization of both societies, and cost some 750,000 casualties on both sides. Yet Americans did not consider Iraq as a "threat to security

ensure the safety of such operations" within the zones.

5. Inspectors will be guaranteed visas on the basis of a UN certificate and neither they nor their baggage will be searched[11]

The USA government's initial response to Iraq's re-admittance of inspectors was dismissive. Even with the above "immediate, unrestricted, unfettered" access, the USA has tried to put obstacles preventing the return of weapons inspectors to Iraq. The USA is presently putting intense pressure on the permanent members of the UNSC (as it did before the Gulf War[12]) for a new resolution. This pressure takes different forms for different countries. For example, France (and other European countries) would agree in exchange for access to the conquered Iraqi oil fields.[13] Russia would want a guarantee that it would receive the $7-8 billion still owed to it by Saddam Hussein's government, and for the USA to look the other way while it pursues its attacks on Chechnya. China would want a free hand to pursue the "Islamic rebels" threatening its totalitarian power within its own borders.[14]

What is the USA seeking with its new resolution? Under the present UNSC resolutions, Iraq's disarmament would lead to a lifting of the brutal sanctions against Iraq. Under the new resolution intended by the US, weapons inspections would lead to, or themselves be, a military invasion of Iraq. That is, if the weapons inspections "fail," then the USA would want a free hand to invade Iraq to remove them. In addition, the draft of the new US-proposed UNSC resolution would allow foreign and of course USA troops into Iraq to enforce air and ground keep-out "corridors" to and from any place the inspectors might wish to go. This provision would achieve invasion by inspection.

Despite its pressure, it now appears as though the United States will not get the kind of UNSC Resolution it wants, since China, Russia and France have come out against the USA proposal for the use of force. Some new UNSC resolution may well be passed, but it will not, except perhaps in the eyes of the USA,[15] allow the USA to invade Iraq to enforce it. In the meantime Americans are left to ponder the irony that a nation so concerned with weapons of mass destruction [WMD] is prohibiting weapons inspections, the most effective means for eliminating WMD.

As the United States rushes toward invasion of Iraq, the world need

without facts or evidence,[5] despite the administration's intense pressure on intelligence agencies to "cook the intelligence books"[6] and come up with something concrete about Iraq. In fact, USA intelligence agencies have disputed or refuted many elements of that speech.[7] A study of those critiques gives one the impression that the administration has been presenting a modern-day "Gulf of Ton kin incident"[8] to the American public to justify its planned invasion of Iraq.

President George Bush addressed the UN on September 12, 2002, reciting the history of Iraq's wrongs and violations of United Nations Security Council [UNSC] resolutions. He warned "We cannot stand by and do nothing while dangers gather," and challenged the UN to "serve the purpose of its founding."[9]

Days later, Iraq, with the prompting of members of the Arab League and others, agreed to allow weapons inspectors to return to Iraq "without conditions."[10] After negotiations with Iraq, Hans Blix, head of the UN Monitoring, Verification and Inspection Commission [UNMOVIC] announced that, under the new inspections regime, UNMOVIC and the International Atomic Energy Agency [IAEA] "may conduct interviews with any person in Iraq whom they believe may have information relevant to their mandate. Iraq will facilitate such interviews." More importantly, "It is for UNMOVIC and the IAEA to choose the mode and location (emphasis added) for interviews." This allows people to be interviewed outside Iraq, and away from possible retaliatory threats from Iraq. Further, inspectors will be granted immediate, unconditional and unrestricted access to sites deemed sensitive in the past, including eight presidential palaces.

1. UN officials have the right to determine the number of inspectors required for access to any site.
2. "Iraq will ensure that no proscribed material, equipment, records or other relevant items will be destroyed except in the presence of ... inspectors."
3. Iraqi authorities will provide free escorts, transport, assistance with moving equipment, and a full-time telephone hotline staffed by an English speaker, along with security for inspectors and their equipment.
4. Iraq will guarantee the safety of all air operations outside the no-fly zones and "will take all steps within its control to

mechanized attack on Baghdad.

If one thinks of these less as distinct operations than as potential components of a single plan, then the American strategy and Iraq's potential counter operations will unfold.

At this writing, the Bush administration has succeeded in getting the U.S. congress to cede war-making power to the presidency. I use this phrasing carefully i.e. the push to attack Iraq has for the first time explicitly abrogated the Constitution: "Congress shall have the power ... to declare war" (Article I., Sec. 8, Clause. 11). In his brief speech to the Senate, Senator Robert Byrd expressed the same concern. Byrd, reported receiving nearly 20,000 phone calls and 50,000 emails supporting his position. Other legislators reported similar outpouring of resistance. In many states - and specifically in New York City- protestors "sat-in" in legislator's offices to protest the decision to grant the President power to make war.(1) Despite grassroots opposition unseen since Vietnam,(2) on October 10th and 11th, 2002, the House and the Senate, respectively, passed H.J. Res. 114 and S.J. Res. 46. The House vote was 293-133. The Senate vote was 77-23. Passage of the joint resolution that would authorize President Bush to use the U.S. military as he deems necessary and appropriate to defend U.S. national security against Iraq and enforce U.N. Security Council resolutions regarding Iraq. The president would be required to report to Congress, no later than 48 hours after using force, his determination that diplomacy or other peaceful means would not ensure U.S. national security against Iraq or allow enforcement of U.N. resolutions and that using force is consistent with anti-terrorism efforts. The resolution also states that it would give specific statutory authorization under the War Powers Resolution. The president also would be required to report to Congress every 60 days on actions relevant to the resolution.(3) The president can now use force at his own discretion if he perceives Iraq to be in breach of UN Resolutions, or a threat to the security of the US.

In his effort to convince the congress and the American public, the president delivered a speech on October 7, 2002 in Cincinnati to summarize the nature of the Iraq threat.(4) Even the supporters of the invasion admitted there was little new in this speech. Everyone agrees that Saddam Hussein is a brutal dictator. Beyond that, the present and "unique threat" of Iraq was presented by suppositions and scenarios

be fought.

3. He will retain control over Baghdad through low-tech communications solutions, and that regardless of what happens in the countryside, the U.S. military will neither directly assault Baghdad nor will it be able, for political reasons, to impose an extended siege.

The United States must so disrupt Iraq's command and control system early in the campaign that Saddam Hussein or his successor will be incapable of any coherent resistance, but a disruption of this magnitude could result in such demoralization that mass capitulation takes place. The Iraqis must survive the first phase of the attack with sufficient capabilities in place to mount a defense of Baghdad and additional cities and regions, forcing the United States into an extended campaign that strains its coalition to the breaking point, places tremendous stress on logistics and manpower and, finally, creates a crisis of confidence in Washington.

To put it simply, the United States is counting on a collapse of the regime in a sequence that permits Washington to avoid uncontrollable chaos. Iraq is counting on the failure of the United States to completely destroy its resistance and is expecting that the United States will repeat its history of ineffective endgames.

In this chess game, the United States appears to have the first move. Washington is counting on the opening moves and the endgame to coincide. Hussein is counting on surviving the opening moves long enough to create a separate and distinct endgame.

If we are to look at this war game from another perspective, and that what strategists usually do in any analysis for prospective wars, then, Washington has four basic strategic options that could stand alone or be melded into a combined strategy:

1. Operation Desert Stun: a sudden, overwhelming attack on the center using air power and Special Forces designed to force a rapid conclusion to the war.
2. Operation Desert Slice: a sequential attack on the various regions of Iraq designed to segment and stabilize the countryside, isolating Hussein in Baghdad.
3. Operation Desert Storm II: an extended air campaign designed to cripple Iraq militarily and economically.
4. Operation Desert Thunder: a multi-divisional armored and

paralyzed and destroyed. Hussein must solve this problem. He must devolve power while guaranteeing that his forces will use that authority to resist the United States.

A terrific argument is taking place within the U.S. Defense establishment, one that has been misinterpreted by the media as an argument between "hawks and doves." On the one side are those in the Air Force and the Joint Special Operations Command (JSOC) who argue that U.S. war aims can be achieved by using precision air strikes and Special Operations teams. On the other side is the U.S. Army, which argues that an attack on Iraq will require the commitment of multiple armored and mechanized divisions that alone can exploit the opportunities created by the Air Force.

Two completely different models of war fighting are thus competing for supremacy. The Air Force/JSOC argument looks at a triumphant history of air warfare over the past 15 years or so. The Army, not dissimilar to Hussein's perception, takes a much more jaundiced view of these achievements. Those in the Army argue, for example, that the Air Force was much less effective in Kosovo than it claims and that only a heavy presence in Iraq can guarantee the broader war aims

The United States must craft a strategy that chooses between the two sides. The tradition is that a compromise will be found, but this potentially could create a situation in which insufficient air power is used along with insufficient ground forces.

The American war-planning dilemma is how to leverage its superb advantage in incapacitating Iraqi command and control systems into a strategy that achieves the enabler for all other war aims: control over an integrated, pacified Iraq without a war of attrition.

The Iraqi war-planning dilemma is how to devolve command to lower echelons without allowing the Americans an opening for piecemeal negotiations that could lead to Iraqi capitulation.

The American problem is this: If the expectation that regional commanders will capitulate is not realized, then the U.S. military will have a daunting follow-on task. Hussein is counting on three things:

1. His ability to confuse American intelligence will allow him and his senior commanders to survive the first assault.
2. The devolution of command will not lead to the capitulation of all regional forces and that some major attritional battles will

With the exceptions of Panama and Haiti, both in the Western Hemisphere, the United States has consistently failed to bring conflicts to definitive conclusions. In Iraq, the U.S. military seized a significant but peripheral region -- Kuwait -- while refusing to attack Iraq proper. In Afghanistan, the United States took control of the cities but refused to commit sufficient forces to impose a solution on the countryside. Where it has forces present, such as in Kosovo, it operates in a coalition that prevents effective imposition of power. The United States has a great opening game, but it has no follow-through. Therefore, the Iraqi view is that if they can survive the initial attack, the advantage will shift to them.

The same events cause the Americans and Iraqis to come to completely different conclusions. What is for the United States a model of effective military operations is from the Iraqi perspective a consistent record of unwillingness to bear the costs of follow-on operations. Obviously, these are some of the reasons why wars occur: If the United States didn't think it could take Iraq, it wouldn't try. If Hussein didn't think he could survive an attack, he would be looking for an exit strategy and to be fare to the argument Saddam Hussein is playing on both options. Each side thinks it can win. This fact conditions the framework of this possible war. Each side also has a core operational problem that cuts directly to the heart of its war-making system. In this mode of thinking it is useful to state the following:

Iraq has a substantial armored and mechanized force. It expects to lose its ability to communicate with its dispersed forces very early in the war. The logical solution is to delegate command and control authority to lower echelons. As the Americans destroy communications, regional commanders must be granted the authority to give orders to their forces without recourse to higher command.

This military requirement flies in the face of Iraq's political system. Hussein's power is built on direct control of the armed forces and on minimizing the freedom of his regional commanders to maneuver. The U.S. military will take advantage of this. If regional commanders are left free to operate, Washington will attempt to reach political accommodations with commanders. This will neutralize their threat while retaining their power to support a new regime. If, on the other hand, Hussein refuses to devolve command, the armed forces will be

be eliminated and the perception of U.S. effectiveness in the Islamic world may not be enhanced. Any outcome in which regime destruction is not rapidly effected endangers the U.S. mission, as does any outcome in which regime destruction does not set the stage for rapid achievement of the other goals. Therefore, U.S. aims must be built on the confidence that the Iraqi national command authority can be rapidly eliminated, that an able command authority can replace it and that the Iraqi armed forces will not resist effectively.

For its part, Iraq's war plans must be built upon two pillars: First, Iraq must assure that the regime can survive the initial assault. Second, as a deterrent, it must create conditions that reduce the likelihood that any of the other U.S. goals can be achieved if Washington does destroy the regime.

All war plans are built on a core foundation: the perception of one's own capabilities and those of the enemy. In this case, it is vital to understand that both combatants will approach the war with fairly high estimates of their own capabilities. What makes this fascinating is that Washington and Baghdad achieve their perceptions through a reading of the same facts:

In recent years the United States has gained experience and confidence in power projection. In Panama, Kuwait, Haiti, Bosnia, Kosovo and Afghanistan, the United States has been able to impose its will in extremely short time frames and with minimal casualties. With the exception of Somalia, which was driven by political rather than military considerations, the U.S. military has used its advanced technology, combined with small numbers of Special Operations troops supported by infantry for holding ground, to impose satisfactory low-cost solutions. The United States perceives Iraq as inherently unstable, with outmoded armed forces, and therefore ripe for a devastating attack.

Saddam Hussein as the ultimate decision maker of Iraq has experienced defeat by the United States before and has survived. The Iraqis know that the U.S. military will open with devastating air attacks, but they think that they can survive those attacks and that the United States will decline a high-intensity conflict on the ground. From Iraq's point of view, the United States has failed consistently to achieve its political goals because it has been unwilling and unable to follow initial successes with sufficient ground forces.

destroyed, will yield all other benefits. The problem with American war aims in Iraq is that they are numerous, and they are complex. Six distinct aims can be identified already:

1. Replace Iraqi leader Saddam Hussein's regime with one compatible with American interests.
2. Maintain the territorial integrity of Iraq so that it remains a counterweight to Iran, and so that nationalist ambitions by ethnic Kurds in northern Iraq do not disrupt U.S.-Turkish relations.
3. Eliminate the threat of weapons of mass destruction by having total direct access to all of Iraq.
4. Change the perception of American effectiveness in the Islamic world.
5. Destroy collaboration between Iraq and al Qaeda (I say this on the assumption that the U.S reports on this matter are verified).
6. Minimize U.S. casualties.

Aims 1, 2 and 6 stand in tremendous tension with one another. Replacing Saddam Hussein's regime inevitably will threaten the territorial integrity of Iraq, unless the United States directly commits massive forces. That risks rising casualties. But without ensuring territorial integrity, aims 3, 4 and 5 will be imperiled. This is the war-planning problem the United States must solve.

The complexity of Washington's aims contrasts dramatically with Iraq's single goal: regime survival. For Saddam Hussein, the mere survival of his regime will constitute a victory. For the United States, simply destroying his regime does not guarantee success.

For Washington to achieve all of its goals, it needs not so much the destruction of the Iraqi armed forces as the destruction of the senior leadership of the Hussein regime, and its rapid replacement by an authority capable of both maintaining control of Iraq's territory and securing its weapons of mass destruction (WMD). Therefore, the U.S. strategy must have two key elements: The first is the rapid isolation and destruction of Iraq's national command authority. The second is the rapid generation of a credible replacement.

If the first goal is achieved without the second, then territorial integrity cannot be guaranteed, complete intelligence about and control of Iraqi WMD cannot be assured, al Qaeda's presence in Iraq cannot

world opinion. Now he is in a commanding position to order the use of force against Iraq, having won overwhelming votes in the Security Council and in Congress.

Iraq, despite the negative vote by its parliament, has pledged to comply with the Security Council resolution. By Dec. 8, it must declare any prohibited weapons or the facilities to produce them. U.N. weapons inspectors must resume their work by Dec. 23, reporting back to the Security Council by Feb. 21, 2003. But Saddam could be found in "material breach" of the U.N. resolution before then, U.S. officials say, if he fails to disclose banned weapons or weapons sites. USA officials already have prepared their own list of suspected sites, using reports from previous inspections and information from intelligence sources and Iraqi defectors.

If Iraq omits sites, that could be the provocation for an attack, U.S. officials say. The United States has agreed to additional consultations with the Security Council but says a vote on using force wouldn't be required. "The U.N. can meet and discuss, but we don't need their permission," White House chief of staff Andy Card said on NBC's Meet the Press. As stated earlier events are unfolding by the day and one needs to put all of the intentions and what is being said in academic perspective.

It is taken for granted that wars begin with war plans. Behind all war plans are war aims. Normally, the simpler the war aim, the greater the likelihood of success. The United States has quite complex war aims compared to Iraq. This is due partly to the complexity of the mission and partly to the degree of confidence the American military has in itself. Paradoxically, the same operations that are the basis for U.S. confidence also are fueling an Iraqi sense of confidence. Clausewitz teaches that the best war plans are the ones with the simplest goals: In situations where there are complex goals, the best plans are those which can identify a single center of gravity, where success can be leveraged to achieve more complex war aims without the diffusion of forces and effort. The more war aims you have, the more difficult they are to achieve and the more likely they are to be contradictory and self-defeating.

Therefore, the main goal is always to reduce the number of war aims to only the essential. Once this is achieved, a single enabling point --a center of gravity-- must be identified that, if won or

Iraq facing Harsh Trends in the New International Order

*Professor Michel G. Nehme**

Writing at this point in time, amidst the very critical sequence of events unfolding by the day, one could analyze for relevance and not for prediction about the American-Iraqi crises. The top administration officials say a military showdown with Iraq could be triggered as soon as Dec. 8, the deadline in a tough United Nations Security Council resolution for Saddam Hussein to account for any weapons of mass destruction.

"We're not going to wait until February to see whether Iraq is cooperating or not," Secretary of State Colin Powell said on CNN's Late Edition.

Close observers to the USA - Iraqi crisis assert that president Bush already has settled on a war plan that calls for bombing strikes and a ground invasion by as many as 250,000 U.S. and allied forces if the inspections process falters, this observation is supported by USA administration sources. In recent weeks, some National Guard and Reserve units have been alerted that they could be called up. The United States seems poised for war, the final piece put in place by a 15-0 vote Friday by the Security Council. Resolution 1441 - which finds Iraq in violation of its commitment to disarm and lays out a timetable for new inspections; even drew unexpected support from Iraq's neighbor Syria (Syria has its own legitimate justifications for doing that).

It was a striking turnaround for Bush. Just two months ago, critics were calling his advisers divided and his administration isolated from

* *Dean of PSPAD, Notre Dame University*

Notes:

1- Les privatisations, Xavier Denis-Judicis, Jean-Pierre Petit, édition Montchrestien, 1998, p.33
2- Idem, p.12
3- Idem, p.18-19
4- Idem, p.17
5- Idem, p.23
6- Idem, p.20
7- Les privatisations, Xavier Denis-Judicis, Jean-Pierre Petit, édition Montchrestien, 1998, p.25
8- Les privatisations, Xavier Denis-Judicis, Jean-Pierre Petit, édition Montchrestien, 1998, p27.
9- Idem, p26
10- Idem, p13
11- Les privatisations, Xavier Denis-Judicis, Jean-Pierre Petit, édition Montchrestien, 1998, p.40.
12- Idem, p42.
13- Rapport économique de la BBAC.4ème trimestre, 1999. « Bank of Beirut and the Arab Countries. SAL".
14- L'application du droit commun aux privatisations, M.Raynaud-Contamine, édition AJDA, 1987, p.309.
15- La Constitution libanaise, Ed. Rabbath, publications de l'Université libanaise, Beyrouth, 1982, p.511-512.
16- Les privatisations, M. Tabet, édition CEDROMA, Beyrouth, 1999, p.93.
17- Les privatisations, M. Tabet, édition CEDROMA, Beyrouth, 1999, p.97.
18- Idem.
19- Les privatisations, Xavier Denis-Judicis, Jean-Pierre Petit, édition Montchrestien, 1998, p.122.
20- Les privatisations, Xavier Denis-Judicis, Jean-Pierre Petit, édition Montchrestien, 1998, p. 129.
21- Informations obtenues du colloque organisé par le mouvement démocratique, débat autour de la privatisation, le 1er et le 2nd mars 2002, à Beyrouth, et auprès du député, membre de la commission parlementaire en charge des lois, Abdallah Farhat.
22- Entrevue avec le député Abdallah Farhat, membre de la commission parlementaire en charge des lois.

savoir-faire financier, commercial et de services qui le particularisent. A présent, si la paix tant attendue dans la région, s'instaure, ceci contribuera sans aucun doute, à accélérer le développement socio-économique du Liban et des pays de la région.

Malheureusement, pendant que le Moyen-Orient se bat pour la paix et se débat dans ses problèmes, les pays du reste du monde se développent à grande vitesse. Pour rattraper le temps perdu, il faut profiter de toute urgence des atouts dont le Liban dispose et amorcer rapidement une série d'actions avec l'aide principalement, de l'UE et du partenariat, pour redynamiser ses structures économiques et culturelles.

« Les défis sont énormes et les relever suppose une solidarité sociale et une cohésion nationale en vue de placer le pays définitivement sur l'orbite du développement et de la croissance, principales garanties d'une paix civile durable. »

assurés par les entreprises privées, et ceci en raison des enjeux industriels nouveaux qui se succèdent sur les marchés, qu'il s'agisse de l'alimentation en eau ou en énergie.

Egalement, les évolutions technologiques telles que déjà citées, deviennent une nécessité de la privatisation. L'extension des liaisons satellitaires permet de joindre les endroits les plus reculés de la planète. Par conséquent, les réseaux nationaux ne peuvent plus être protégés et subissent pleinement aujourd'hui, la concurrence. « Le développement des systèmes de « call back »qui abaissent de manière considérable le coût des télécommunications en les faisant transiter par des réseaux étrangers à faible coût en fournit une illustration tout comme la possibilité désormais offerte d'utiliser le réseau Internet pour téléphoner à des prix dérisoires. »

Sous cet angle, la privatisation se présente comme le moyen de nouer des alliances transnationales et d'associer les anciens monopoles nationaux en vue de les préparer à la concurrence mondiale.

Mais, par ailleurs, le processus de privatisation implique aussi des conséquences économiques qui peuvent ou ont déjà donné lieu à de fortes polémiques. Il faut dire que cette stratégie de globalisation financière insinue l'entrée de capitaux étrangers dans le capital des entreprises dont les racines sont non seulement anciennes mais surtout nationales.

Il faut surtout espérer que cette évolution aux effets irréversibles que représente la privatisation, pourra conjuguer « l'efficacité économique accrue et la justice sociale réaffirmée ».

Par ailleurs, le projet méditerranéen promu par la France, qui inclus le Liban, vise à apporter des réponses d'ordre politique, économique et culturel à la crise qui sévit au Liban et considère également que la privatisation est devenue un must incontournable pour faire face à la mondialisation et pour que le pays puisse émerger de la crise socio-économique, indemne.

Quelle place pourrait se faire le Liban dans le nouvel équilibre économique s'il arrive à réajuster sa situation interne ?

Le Liban, à l'échelle de la planète est certes un petit pays. Il se trouve à l'intersection de l'Europe et de l'Asie et se distingue par à son

économiques de par le monde et de l'importance accrue, accordée aux mécanismes du marché mondial.

Les privatisations ont constitué dès leur instauration, l'une des principales réformes de structure qui a touché le monde entier. Elles sont considérées de nos jours, comme « l'évolution imposée par la déréglementation et l'ouverture des marchés à la concurrence internationale ».

« Cet engouement illustre le renouveau des thèses économiques libérales que la crise des années 30 et l'après-guerre dominé par les idées keynésiennes avaient contribué à récuser. » Mais, à présent, les contraintes financières des Etats et les évolutions technologiques de plus en plus rapides et performantes, constituent aujourd'hui des incitations aux privatisations aussi puissantes que les nouvelles inclinations idéologiques.

Diagnostic :

« La situation économique au Liban a atteint la ligne rouge, tout conflit ayant ses conséquences négatives. Cela nécessite le dialogue et l'entente entre les responsables...Nous nous trouvons devant deux grandes échéances : le partenariat européen et la conférence des pays donateurs (Paris II). L'adhésion au marché commun européen et aux traités internationaux, nous permet de traiter avec un organisme important, telle la Banque Mondiale. Nous sommes donc contraints de nous conformer à certaines conditions économiques pour pouvoir conclure un accord de partenariat ; la plus urgente est bien l'instauration du processus de privatisation. »[22]

Les pouvoirs publics, les gouvernements des Etats, ne possèdent plus en cette ère de mondialisation les moyens financiers pour assurer et garantir le développement des entreprises que ce soit en management ou au niveau du progrès technologique. Ces mêmes entreprises qui, aujourd'hui, doivent faire face à une concurrence perfectionnée et mondialisée, si l'on peut dire.

Il est apparu également, et ceci d'une manière très claire, qu'au-delà de l'efficacité supposée plus forte des entreprises privées, les Etats ne bénéficient plus de la capacité à emprunter pour garantir les investissements sans cesse croissants des entreprises.

Par ailleurs, les services publics semblent de nos jours, mieux

Statut des travailleurs :

Au moment de la privatisation, la question se pose de savoir dans quelle mesure les salariés du secteur public seront repris par les compagnies privées et quel sera alors, leur statut. Il existe à cet égard, une grande variété de pratiques. Une enquête réalisée en 1995 par l'Internationale des services publics (ISP) indique que, dans presque tous les pays de l'Union européenne, selon les syndicats, les travailleurs concernés sont repris par le secteur privé.

Dans d'autres pays, il n'existe aucun droit ou accord de transfert vers la compagnie privée, ce qui est le cas du Liban. Toutefois, le droit à des indemnités de licenciement et autres compensations prévues ou à prévoir par la loi, les contrats et les conventions collectives doit être respecté.

Mesures visant à atténuer les effets des réductions d'emplois :

Les compressions d'effectifs s'accompagnent souvent de mesures qui sont exigées par la loi ou les conventions collectives ou qui sont même, prises spontanément pour éviter les conflits et pour parer aux critiques d'ordre social ou politique. Ces mesures devraient être prises en considération par le Conseil Supérieur de la Privatisation, au Liban. Indemnités de licenciement, primes de départ, plans de retraite anticipée, formation, recyclage et reconversion, réduction de la durée de travail, embauche de jeunes pour les empêcher d'émigrer, etc...

Les réductions d'emplois sont d'autant plus préoccupantes qu'elles interviennent souvent dans un contexte de récession économique, alors que le taux de chômage est déjà élevé, comme c'est bien le cas malheureusement au Liban.

Une réduction des emplois est parfois, ou souvent même nécessaire, à cause des sureffectifs préexistants, mais le maintien en poste du plus grand nombre possible de salariés est important si l'on veut s'assurer la confiance et la coopération de la main-d'œuvre. Ce sont autant d'éléments déterminants pour l'introduction du changement et l'accroissement de la productivité.

Depuis une vingtaine d'années déjà, les privatisations connaissent un formidable essor, aussi bien dans les pays industrialisés que dans les pays en voie de développement. Ceci est une conséquence frappante du changement et de la modification des conceptions

Le personnel :

1-Actionnariat des salariés actuels (rabais pour l'achat, échelonnement...).

2- Système de formation continue et de remise à niveau.

3- Motivation financière : salaires objectifs, bonus, stock option...

Les consommateurs :

a) Baisser dans la mesure du possible, le prix des services fournis et contrôler l'évolution future. (mesure fondamentale dans un pays en crise socio-économique aigue. Ceci pourra largement contribuer à motiver les citoyens en faveur de la privatisation).

b) Contrôler la qualité du service assuré, ainsi que la continuité et la variété qui peut être offerte.

Il faudra aussi, prendre en considération les intérêts légitimes majeurs des sociétés étrangères elles-mêmes et les investisseurs impliqués et les protéger :

Risques non-financiers.

Résolution des litiges légalement à travers les tribunaux, l'arbitrage, ADR, etc...

Le revers de la médaille : la Privatisation et la Restructuration, sources de déclin de l'emploi :

Dans le secteur public, privatisations et restructurations se sont très souvent accompagnées d'une réduction de l'emploi. Parfois, cette réduction précède la privatisation et vise à rendre les services concernés plus compétitifs et donc, par conséquent, plus intéressants pour le marché. Elle intervient souvent aussi pendant et après la privatisation.

Les raisons les plus souvent citées, en vue de justifier les importantes réductions de personnel, intervenues en période de privatisation ou de restructuration sont que les services publics en question, souffraient de sureffectifs considérables, d'où une faible productivité qui rendait critique la situation de l'institution. En outre, le personnel ne recevait pas toujours une formation suffisante pour pouvoir s'adapter à l'évolution des technologies et de l'organisation du travail. Les réductions de personnel ont donc habituellement été jugées impératives pour réduire les coûts et accroître la productivité, au moins dans un premier temps.

o Fixation du prix des actions.
o Evaluation de l'institution : critères objectifs internationalement appliqués pour les cessions d'entreprises et d'actifs sociaux.

Optimiser la rentabilité après la privatisation :
Contrôle minutieux sur le revenu de l'entité privatisée pour éviter les phénomènes de « transfer pricing »ou autres du même genre.
Impôts et taxes divers pouvant générer des revenus substantiels pour l'Etat après la privatisation : impôt sur le revenu, taxes indirectes diverses (douanes, TVA, etc...), taxes sur le transfert des actions, taxes successorales diverses, impôt sur les dividendes et les plus-values de cessions d'actions, taxation normale des salaires, impact fiscal indirect, etc...
Aspects socio-économiques :
o Intérêts socio-économiques de l'Etat et mécanismes juridiques qui les favorisent :
Eviter les « mauvais »investissements : filtrer les investissements étrangers d'origine trop concentrée en vue d'empêcher une perte de souveraineté économique.
Eviter la concentration d'une partie du capital entre les mains d'un seul groupe économique qu'il soit national ou étranger.
Favoriser des investisseurs particulièrement proches : les pays adhérant au partenariat européen.

Modernité permanente de l'infrastructure :
Contrôler la qualification des entités étrangères, la solidité financière...
Réglementer strictement l'entretien des services après la privatisation.
Contrôler certaines décisions majeures : cessions majeures d'actifs ou de filiales, fusions et acquisitions...
Dynamiser les autres secteurs économiques :
o Services financiers.
o Services économiques.
o Services juridiques.
o Services techniques.
o 'Service de promotion (marketing, recherche et développement...).

est lui-même basé. »

Nécessité d'une modernisation législative parallèle (au moins dans le domaine des affaires, en interaction directe avec la privatisation) :

Modernisation du droit de la société anonyme, indispensable pour dynamiser toute l'économie de marché.

Modernisation du droit financier : réglementation des marchés financiers, valeurs mobilières modernes, fonds d'investissements, titrisation, fusions et acquisitions, le capital-risque...

Modernisation d'autres aspects du droit d'entreprises :

o Droit social : de travail, de sécurité sociale ; créer en d'autres termes, un juste équilibre entre les intérêts mêlés des salariés, des employeurs, de l'économie nationale.

o Droit de la Concurrence : sinon ce serait de nouveau le dirigisme économique nuisible dans cette ère de mondialisation.

o Droit des sûretés, contrats, faillite, etc...

o Nécessité de l'instauration d'un organe autonome de nature a-politique, intervenant dès le lancement du processus : évaluation de l'institution, fixation des prix et choix des investisseurs stratégiques.

Optique « micro-juridique » :

o Aspects Financiers :

o Objectif fondamental :

Juste équilibre entre la maximisation de la rentabilité de l'Etat et l'attirance des meilleurs investisseurs pour le pays.

La loi-cadre présente un objectif encore plus précis et de première urgence pour le gouvernement : réduire, voire régler, la dette publique avec les revenus de la privatisation (article 13, alinéa 2), après déduction des frais.

Stratégie financière de base :

o Choisir les formes et les dates les plus appropriées.

o Vigilance nécessaire pour l'évaluation des entités et la fixation du prix de vente des actions.

o Supervision de cette phase comme en France ou au Maroc ou encore en Grèce, par une commission de privatisation a-politisée.

et appliqué les accords conclus avec le partenariat européen.

Il est clair et reconnu que l'adhésion à ces deux organismes requiert dans les 10 à 12 ans pour pouvoir exécuter toutes les conventions. Par ailleurs, pour adhérer et coopérer dans ce contexte, le Liban doit assurer une certaine transparence et des facilités dans le management de ses administrations gouvernementales, publiques.

Il s'agit aussi, d'empêcher et de contrer la politique de protectionnisme tout en rehaussant le niveau de la performance technologique. Sans doute, l'amalgame instauré par toutes ces instances, donnera lieu à une plus grande liberté politique et une meilleure application de la démocratie.

Les aspects juridiques et stratégiques du processus de Privatisation[21] :

Optique « macro-juridique » :

o La Constitution :

o Conformité de la loi-cadre n° 228 du 31/4/2000 sur les privatisations à la Constitution : Décision du Conseil Constitutionnel du 22/6/2000.

o Les objectifs stratégiques majeurs du processus sont incarnés dans le Préambule de la Constitution libanaise, introduit en vertu de l'accord de Taëf, pacte fondateur de la IIème République, elle-même : notamment le « Développement Equilibré » (section G/), la Justice sociale et l'Egalité des Droits et Obligations (section C/), la Séparation des pouvoirs (section E/) et l'équilibre entre Souveraineté Nationale et l'Ouverture internationale (sections A&B), etc...

o Les Codifications et Modernisations Législatives nécessaires pour la réussite du Processus de Privatisation :

Bref rappel des normes spécifiques à la Privatisation :

o La loi-cadre n°228 du 31 mai 2000.

o Les législations spécifiques organisant dans les moindres détails, les privatisations sectorielles en vue.

o Des rectifications de la loi-cadre peuvent se faire, e n comblant certaines lacunes de cette loi, « une loi pouvant parfaitement en primer une autre, surtout quand il s'agit de mieux respecter l'esprit de la Constitution libanaise, norme fondamentale sur la quelle tout le régime

différentes parties de la population libanaise et à consolider les fondements de la société civile libanaise. La commission assure, par ailleurs, que l'application de ces conditions garantira et attirera un pourcentage de plus en plus élevé de l'épargne libanaise qu'elle soit à l'intérieur ou à l'extérieur du pays. Par conséquent, ceci pourrait aussi servir à faire réapparaître le marché financier et boursier libanais.

A- Création d'un environnement juridico- économique propice à une dynamique de privatisation harmonieuse et contrôlée.

Comment se sont opérées les premières opérations de privatisation au Liban et suivant quelle politique ?

Les opérations de privatisation des chaînes de télévision et des deux compagnies de la téléphonie mobile, même si, elles ont eu un bon résultat comptable et une relance encourageante des secteurs concernés, ne sont pas pour autant, tout à fait conformes aux normes et principes du processus. Preuve en est, ces institutions n'ont pas élargi leur cercle d'actionnaires et la concurrence surtout en matière de téléphonie mobile est quasiment nulle puisque deux compagnies, uniquement, accaparent le marché libanais et imposent les tarifs.

Or, une commission devrait être nommée pour contrôler régulièrement la qualité du service assuré par ces institutions et protéger les droits des citoyens qu'ils soient actionnaires ou clients ; comme cela se passe ailleurs, dans les pays où le processus de privatisation est bien avancé, à savoir : en Grande Bretagne, en France ou encore en Suède, à titre d'exemple.

Le Liban a un besoin urgent d'élargir le domaine du secteur privé pour pouvoir se créer et maintenir une position concurrentielle, dans la région du Moyen-Orient ensuite dans celle qui englobe le partenariat européen et finalement, dans le monde la globalisation.

D'ailleurs, il faut reconnaître que la mondialisation qui implique la libéralisation des échanges commerciaux, la suppression des douanes, l'abolition du secret bancaire, etc...pour n'en citer que ceux-ci, est devenue une exigence incontournable imposée aux nations à travers les accords de l'OMC et les accords du partenariat européen.

Il est nécessaire, à présent de conclure et de mettre en exécution ces accords. Par ailleurs, les différents pays voisins du Liban ont déjà exprimé leur volonté d'adhérer à ces organisations. A noter que la Jordanie, l'Egypte, la Tunisie et le Maroc ainsi qu'Israël ont déjà signé

l'augmentation croissante de la dette. Une raison encore plus pressante fait pencher la balance vers l'adoption de la dite opération, l'efficacité, la performance et la facilité des divers services administratifs sont devenues, avec la mondialisation et l'ouverture des frontières, un critère fondamental pour attirer les investissements dans un pays.

Par conséquent, appliquer la privatisation au Liban, permet déjà de réprimer les considérations religieuses et communautaires. Ce qui, suivant l'avis des experts, est tout aussi important que la restructuration des administrations des services publics, ou plus encore du traitement de la dette publique.

L'essence même de la solution du problème économique et financier, au Liban, est bien l'adoption de la privatisation comme l'ont reconnu les plus grands économistes libanais, consultants auprès du gouvernement et membres des commissions chargées de l'étude des institutions à privatiser.

La privatisation est justifiée quand elle a pour objectif fondamental, la modernisation et l'évolution du pays qui l'applique. Elle doit servir à améliorer l'équilibre des finances publiques. Le preneur devrait créer, sur place, richesses et savoir-faire. Par ailleurs, les entreprises publiques servent les citoyens d'une nation. La privatisation ne doit pas signifier une dégradation du service public. Un cahier des charges doit donc, être associé à la mise en place, avec des engagements précis en matière de couverture du territoire et de respect de la concurrence.

Si nécessaire, une autorité de régulation devra être créée pour garantir la concurrence et le niveau des prix. De même, l'entreprise privatisée peut et ce, dans le cahier de charge, financer un fonds pour le service public qui assure un service minimum aux plus démunis et aux plus isolés des citoyens.

Il faut s'assurer de même, de la participation du plus grand nombre de libanais dans le financement et dans la concrétisation de l'opération. Il est aussi recommandé, toujours par les experts économistes, de limiter l'actionnariat de tout individu ou de toute personne morale à 5%. Garantir par ailleurs, aux employés sortant des institutions privatisées, l'obtention de leurs droits.

La commission officielle, chargée du processus de privatisation par le premier ministre se rend compte que les considérations économiques, bien qu'elles soient essentielles, seraient peu efficaces, si elles ne servent pas, par la même occasion, à renforcer et à unir les

plus avantageuses à l'Etat (prix de cession élevé, gestion des entreprises privatisée plus efficiente, utilisation des recettes aux fins de désendettement et d'investissement, etc...).

Privatisation et structure de financement de l'économie des Etats :

Les privatisations mènent généralement, (toutes choses égales par ailleurs), à une augmentation de la part des fonds propres dans l'économie (surtout si les opérations comprennent une augmentation de capital), avec les avantages escomptés, à savoir, une meilleure solidité, une sécurité, et une flexibilité renforcées des entreprises de manière à leur permettre de faire face aux aléas conjoncturels, aux mutations techniques, aux besoins de croissance internes et externes...En particulier, la flexibilité de la rémunération des actions ou dividendes, c'est-à-dire, son lien étroit avec la situation de l'entreprise, constitue un atout par rapport à l'endettement.

Par ailleurs, les privatisations aident au renforcement de l'épargne longue et diminuent ainsi les risques liés à la transformation (risque de taux et de liquidité principalement).

Les privatisations ont encore un rôle plus important à jouer, celui de procurer l'occasion de développer un actionnariat stable et puissant afin de ne pas fragiliser les entreprises concernées et d'éviter tout «court-termisme» dont les inconvénients sont connus, à savoir :

- Financement moins stable.
- Moins forte responsabilité des dirigeants des firmes.
- Affaiblissement des centres de direction et de recherche.
- Appauvrissement des compétences techniques.

•Au total, Obtenir de moindres performances.

La privatisation présenterait des ressources provisoires et uniques, pouvant combler une infime partie d'un passif galopant. D'où la nécessité de concevoir des techniques de privatisation adaptées (l'Etat obtiendra 51 % du Capital et les investisseurs nationaux ou étrangers 49 % + la gestion de l'entreprise privatisée et ce, suivant la nouvelle loi attendue et toujours en cours d'étude par la commission parlementaire en charge.), limitant l'ingérence du politique mais gardant à l'Etat, une participation capable de lui procurer un rôle sinon déterminant, du moins efficace dans la gestion du service public ; mais aussi et surtout au niveau de la canalisation des ressources.

La privatisation aujourd'hui, est devenue un must, et ceci, dû à

aux privatisations.

Mais il faut dire, que cette option se réalise rarement dans la mesure où les gouvernements préfèrent très souvent pour des raisons «d'affichage politique» et de réussite des opérations entreprises, de concéder un prix plutôt faible.

Le seul mérite d'une telle conception est de souligner l'équivalence qui sous-entend des marchés parfaits, capables d'évaluer parfaitement le prix d'un actif public, ce qui en soit est très difficile.

A- A présent, lorsque le capital est privé, l'on suppose que la gestion de l'entreprise sera plus efficiente. A ce moment, les anticipations de dividendes par les souscripteurs sont favorables et l'opération s'effectue à de meilleures conditions que dans le cas d'une émission obligataire.

Sans oublier de mentionner que dans ce cas, l'Etat peut compter sur des recettes fiscales supplémentaires en raison de résultats plus élevés de la part des entreprises devenues plus rentables à l'issue de leur privatisation.

a. Dans le cas d'une affectation du produit à des dépenses en capital, ceci n'entraîne pas une diminution de la richesse nette et ces dépenses sont elles-mêmes capables de générer des recettes futures.

Dans le cas d'une affectation aux fins de désendettement public, l'opération permet de moindres besoins de financement à terme, en limitant la progression de la charge de la dette publique.

Dans le cas d'une affectation à des dépenses courantes ou à des allégements fiscaux, l'effet est négatif (sauf si la baisse des taux d'imposition entraîne un surplus de rentrées fiscales).

o D'une manière générale, l'équivalence ne peut être envisagée en raison principalement des distorsions fiscales et de la «myopie» des agents économiques. Ces derniers auraient tendance à considérer les recettes de privatisation comme étant définitives, sans contrepartie, ce qui fait pencher provisoirement la balance, en faveur du choix des cessions publiques.

A noter que la présentation comptable des opérations pousse une certaine confusion. Les privatisations diminuent le recours à l'emprunt alors que les emprunts publics couvrent le besoin de financement.

En définitive, l'équivalence entre les emprunts publics et les privatisations n'est qu'approximative, mais elle a le mérite de démontrer que ce n'est qu'à certaines conditions que ces dernières sont

cession d'entreprises publiques de second rang. De 1988 à 1993, de nombreuses opérations de « respiration » ont eu lieu (421 sur la période).

« Quarante de ces opérations ont dû être autorisées par décret en vertu de la loi du 6 août 1986. En effet, les cessions d'entreprises relevant du secteur public soit de manière directe, soit de manière indirecte et dont le chiffre d'affaires est supérieur à 500 millions de francs ou l'effectif est supérieur à 1000 personnes, doivent faire l'objet d'une telle opération.

La loi du 19 juillet 1993 a porté le seuil du chiffre d'affaires à 1 milliard de francs et a remplacé l'autorisation pour les petites cessions-effectifs et chiffres d'affaires respectivement inférieurs à 50 personnes et 50 millions de francs de chiffre d'affaires- par une déclaration a posteriori intervenant dans les 30 jours suivant l'opération.

Sur les six années, allant de 1986 à 1993, les entreprises concernées ont représenté plus de 110.000 personnes et 100 milliards de francs de chiffre d'affaires. »[20]

Privatisation et situation financière de l'Etat :

Il est entendu que les privatisations ne constituent pas la solution «miracle» pour assurer à l'Etat des ressources financières sans contrepartie.

La privatisation est en fait utilisée comme un substitut à l'endettement. Si l'on se réfère au théorème de Modigliani-Miller : il part du principe que la forme de financement est neutre sur la valeur de marché d'une entreprise. Ainsi la vente d'un actif physique est équivalente à la vente d'un actif financier (émission d'un emprunt obligataire par exemple).

Par ailleurs, il y a équivalence entre des paiements d'intérêt (comme le cas d'un financement obligataire) et la non-perception de dividendes (comme lorsqu'il s'agit d'une cession d'actifs publics). Dans les deux cas, il faut dire, il y a une baisse de la richesse nette et une augmentation de la dette nette.

Mais les deux situations restent quand même peu équivalentes et ce, pour les quatre fondements de base explicités ci-dessous:

- Il y aurait un transfert positif en faveur de l'Etat si, le prix de vente des actifs publics est plus élevé que la valeur actualisée des dividendes qu'aurait reçu l'Etat, si celui-ci n'avait pas procédé

Guyard, de la recapitaliser et de lui donner le temps de se redresser avant de la privatiser. Dans ce contexte, il a donné l'exemple de l'entreprise Thomson qui a failli être vendue à un franc symbolique au coréen Daewoo. Le gouvernement a préféré la recapitaliser et lui permettre de se redresser. Elle a été mise en Bourse en l'an 2000 avec un milliard d'euros de bénéfices. Le député français a souligné le fait que « la privatisation qui se limite à une opération financière débouche sur l'échec. Elle doit s'inscrire dans une stratégie industrielle et de service public clairement définie, qui traduit le cahier de charges. »

Le secrétaire général du Conseil Supérieur des Privatisations, Ghazi Youssef, a indiqué que d'ici la fin de l'année 2002 les deux licences du téléphone mobile et de la compagnie d'électricité du Liban vont être mises à la vente, suivant, en principe, l'exemple français de Thomson.

Pour leur part, les autres experts et spécialistes étaient presque tous unanimes sur le fait que la privatisation ne doit pas être réalisée dans un but purement financier visant à alléger le poids de la dette publique. Elle devrait être surtout, accompagnée et soutenue d'un plan de réforme politique et économique global, sinon les rentrées assurées par la privatisation ne serviraient qu'à alimenter le service de la dette publique.

Or, le véritable modèle ou la structure que doit revêtir le processus de privatisation devrait être le plus possible, conforme à la structure exposée dans ce qui suit.

Les privatisations et le secteur public :

Les besoins de l'entreprise nécessitent souvent des restructurations internes ou externes, des cessions, des acquisitions ou encore des fusions. Le secteur public subit et requiert lui aussi, ce même type de changement.

Contraintes de s'adapter, les entreprises publiques se sont vues forcer, le cas échéant, à céder des filiales ou, au contraire, en créer. Déjà, la loi de 1982 prévoyait une possibilité de rétrocession des participations industrielles des compagnies financières et ouvrait la possibilité aux conseils d'administration de céder les filiales étrangères.

Mais ces dispositions ne furent guère appliquées. Une autre loi relative à la « respiration »du secteur public, sortie en 1990, permit la

pendant les séances parlementaires concernant le budget annuel 2002.

Le premier ministre et le ministre des finances ont bien insisté sur le fait que la privatisation serait une des meilleures ressources, pour assurer le remboursement d'au moins une partie, de la dette publique. Ils ont précisé de même qu'elle servirait à ouvrir la porte des restructurations des administrations et des institutions publiques. Ces changements, une fois opérés, permettront et faciliteront l'obtention d'une meilleure productivité et l'instauration de nouveaux supports technologiques qui assureront au Liban la compétitivité nécessaire pour se lancer sur le marché mondial et faire face au processus de globalisation.

A cet effet, les analystes et experts économistes et financiers ont bien fait remarquer que si le Liban devrait dans quelques mois garantir sa relance financière et socio-économique, il se verra dans l'obligation d'amoindrir le rôle du secteur public pour ce qui est des activités économiques et le forcer à restructurer ses administrations en vue d'assurer au citoyen un service efficace et rapide.

La privatisation, telle que envisagée, ici, au Liban, est une opération de base pour réhabiliter l'économie et par conséquent, la société et instaurer un renouveau qui pourrait arrêter l'émigration intensive des jeunes.

Toutefois, la privatisation qui est donc un moyen sûr d'intégration dans l'espace Euromed et l'organisation mondiale du commerce (OMC), ne peut se faire et être réussie que si ce processus est soutenu par des démarches de restructuration politiques, législatives et autres.

Services publics et Privatisation : quels choix pour le Liban ?

La privatisation ne peut se faire que sur des bases de transparence et de compétition « libres et équitables ». Pour ce, le gouvernement devrait s'engager à ce qu'aucun de ces membres ne participe directement ou indirectement aux opérations de privatisation.

Le député français Jacques Guyard, interrogé sur le sujet lors de son passage au Liban, a pour sa part évoqué l'expérience française en la matière. « Il est essentiel, précise-t-il, de poser une série de questions pour chaque entreprise avant de décider de sa privatisation ». Dans le cas où l'entreprise est sous-évaluée, il est parfois préférable, selon M.

La question que posèrent les experts à la journée consacrée à la privatisation en mars 1999 qui a eu lieu à Beyrouth, était la suivante : « Les politiciens libanais sont-ils prêts à accepter un processus de privatisation qui limiterait leur rôle dans la prise de décisions stratégiques ? » en évoquant trois « options »telles qu'ils les ont qualifiés, à savoir :

a. Première option : des technocrates, experts en économie, marchés financiers, administration, droit, questions sociales et bien sûr et surtout politique.
b. Deuxième option : un ministère responsable de la privatisation, en vue d'éviter les risques de conflits entre juridictions.
c. Troisième option : comités « ad hoc ». Problèmes d'inefficacité et de manque de transparence.

Or ce qui a été appliqué et instauré, ce n'était pas un ministère consacré à la privatisation et à l'intégration dans l'espace européen, mais une commission formée par le premier ministre, le ministre de l'économie, celui des finances et celui concerné par la privatisation sans oublier la présence d'experts et de spécialistes en la matière désignés par le premier ministre. Cette commission se charge elle-même avec l'aide des autorités nommées de garantir dans la mesure du possible, la transparence et la qualité.

Vers la fin de l'année 2001, les caractéristiques de la crise libanaise à la fois, économique et financière ont été mieux cernées par les autorités publiques et les politiciens. A présent, il y a une sensibilité nettement plus aiguë de la profondeur de la crise. Mais, malheureusement, la classe politique au Liban, comme dans la majorité des pays à régime parlementaire, ne possède pas la configuration des solutions économiques et stratégiques et les moyens de les concrétiser et d'assurer leur continuité.

C'est bien à cause de ce fossé profond qui continue à se creuser entre l'appréhension de la crise financière, économique et par conséquent sociale, et les moyens adéquats pour la traiter ; que tout l'intérêt des autorités s'est porté sur le processus de privatisation.

Par ailleurs, le fond monétaire international (FMI) ainsi que la Banque mondiale et le partenariat européen considèrent, et l'ont fait signaler, que la privatisation est un pas nécessaire et essentiel à entreprendre, pour assurer et garantir la relance de l'économie au Liban. Ces considérations, le premier ministre libanais en fit part

surtout étrangers.

Passer d'un « cercle vicieux », consistant en un déficit budgétaire et une dette publique, les deux fortement élevés, à un «cercle vertueur»:

A vrai dire la privatisation pourra :

i- Aider à la réduction de la dette publique et du service de cette dette et donc, par conséquent, réduire le déficit. Les intérêts de la dette diminueront de 150 millions de dollars annuellement, pour chaque milliard de dollars de revenus de la privatisation.

ii- Par des déficits moins importants, permettre des taux d'intérêts moins élevés. Les intérêts de la dette baisseront de 150 millions de dollars annuellement, pour toute réduction de 1 % des taux d'intérêts.

iii- Par des taux d'intérêts moins élevés, réduire le déficit et augmenter le taux de croissance.

Revenons à présent, aux réformes envisagées et qui sont primordiales pour le Liban à deux niveaux national et régional ou plutôt celui du partenariat européen.

La privatisation doit être réalisée au sein d'une politique économique générale et doit procéder comme suit :

- *Réforme fiscale :*

  Le Liban doit instaurer un processus de privatisation et ce, après avoir mis en œuvre, un programme crédible en vue de réduire le déficit budgétaire.

- *Réforme administrative :*

  La privatisation n'est pas une simplification ou une réduction du pouvoir de l'Etat, mais s'inscrit plutôt dans la redéfinition du rôle de l'Etat.

En réalité, la privatisation permettrait à l'Etat libanais de :

a) Se concentrer sur les questions essentielles et prévoir des plans de restructuration à long terme, comme les secteurs sociaux (éducation, réforme institutionnelle, etc...).

b) Faciliter la réforme administrative.

c) Redéfinir le rôle de l'Etat dans l'économie de la mondialisation.

d) Assurer et faciliter la transition d'un « Etat interventionniste » à un « Etat régulateur ».

Tout comme les autres états membres du partenariat et principalement comme le Maroc et la Grèce où l'instauration de la privatisation ne s'est pas faite sans encombres et sans restructurations ; le Liban doit envisager quant à lui, les changements qui suivent :

Avant de les expliciter, il s'agit de rappeler les principaux enjeux de la privatisation tels qu'ils ont été envisagés par les spécialistes libanais:

A- Législation.
B- Réglementation.
C- Emploi.
D- Rareté du Capital.
E- Transparence.
F- Utilisation des revenus/ Distribution des richesses.
G- Investissements futurs.
H- Gestion.
I- Préparation des « privatisables ».
J- Mode de transfert.

A présent, il s'agit d'évoquer les conditions requises et une fois encore, précisées par les spécialistes, pour garantir le succès du processus de privatisation :

A- Des objectifs clairs.

B- Une privatisation envisagée au sein d'une politique économique générale :

a. Réforme fiscale.
b. Réforme administrative.
i. L'instauration d'une unité technique consacrée à la privatisation.
ii. Une unité qui soit indépendante politiquement, tout en restant sous la tutelle du gouvernement.
iii. Enjeux sociaux de la restructuration.
iv. Autorité réglementaire indépendante.

Les analystes de même, avaient précisé dans leur étude les objectifs bien clairs que devrait se fixer le gouvernement libanais, à savoir :

- Réaliser un taux de croissance plus élevé et ceci, grâce à :
  a) Une plus grande efficacité du secteur privé.
  b) L'amélioration de l'efficacité du secteur public.
  c) L'attraction de nouveaux investissements, nationaux et

pays en voie de développement qui se situent sur le bassin méditerranéen ont consenti à suivre la stratégie de restructuration et par conséquent, de privatisation ; certains d'être sur la voie du développement. Cet engagement nécessite une modification des politiques jadis appliquées ; ainsi, la politique budgétaire devient plus rationnelle puisqu'elle tend à réduire les dépenses et à améliorer les recettes, diminuant en conséquence, les déficits publics et l'endettement.

C'est dans ce contexte qu'apparut la privatisation comme moyen d'assainissement des finances publiques. Comme le partenariat européen et les 15 pays de l'Union en particulier, ont pour objectif de base, la relance socio-économique de leurs partenaires en voie de développement, la privatisation est considérée le moyen le plus sûr et le plus puissant en vue d'obtenir l'amélioration de la performance économique et la participation du secteur privé à l'opération de développement et de progrès face à l'OMC et la globalisation.

La réflexion autour de la privatisation au Liban en vue de relancer l'économie et de faciliter l'adhésion au partenariat a suscité un grand nombre d'interrogations auprès des spécialistes en la matière, à savoir les économistes et les financiers. Leurs réflexions se présentent comme suit :

A- Le déficit public au Liban est-il dû principalement, aux défaillances des entreprises publiques ? D'après les études soumises par les spécialistes à l'opinion publique et remises aux concernés au sein du gouvernement sous forme de bilan ou de statistiques, il semble bien que cette défaillance est bien le fruit ou la conséquence des carences des politiques administratives, monétaires et fiscales.

B- Le programme de réajustement structurel prévu au Liban ne devrait pas se limiter à la solution de privatisation, mais aussi s'étendre pour englober des réformes administratives, monétaires et fiscales.

C- Recommander la privatisation la mieux adaptée à la conjoncture nationale, à savoir : celle qui se fonde sur la location, le leasing, la concession, le BOT ou les cessions partielles ou totales. En d'autres termes, envisager la privatisation de l'exploitation ou du management pour une période de cinq ans et dans le cas surtout des entreprises perdantes.

boursiers fonctionnant bien dans la plupart des pays de ces régions. Par contre, l'Asie du Sud, l'Europe de l'Est et le Moyen-Orient n'ont presque pas attiré de flux de cette nature, principalement, à cause de l'absence de marchés boursiers d'une taille suffisante et du volume relativement limité des offres de titres dans ces pays. »[19]

La dernière observation avant de clore cette partie de l'étude concerne encore l'investissement étranger direct, juste, en fait, pour signaler que l'expansion rapide de cette manœuvre provoquée par la privatisation a été due principalement dans la région du Moyen-Orient, aux grandes ventes intervenues en Egypte et au Maroc.

L'Egypte a cédé 54 % de la « Commercial International Bank »dans le cadre d'une offre publique pour 144 millions de dollars, avec la participation d'investisseurs d'Arabie Saoudite et de la Société financière internationale (SFI).

Quant au Maroc, il a privatisé sa société des ciments (CICR) qui appartient aujourd'hui, principalement, à la Swiss Holderbank. Le Maroc a aussi cédé ses participations de 50 % dans Shell Maroc et Total Maroc en les vendant à des partenaires européens, pour un total de 148 milliards de dollars.

Les investisseurs américains sont les principaux dans les flux d'investissement étranger direct, provoqués par les privatisations avec un total de 7,6 milliards de dollars en 1988-1993, soit plus d'un cinquième des apports.

La moitié des flux est venue des pays européens avec, en tête, la France suivie de l'Allemagne et de l'Italie.

Comme cela se passe généralement, chaque pays a eu tendance à favoriser et à privilégier certaines régions déterminées. A titre d'exemple, l'Amérique Latine a reçu près de deux tiers des investissements américains. En revanche, les pays européens se sont montrés beaucoup plus intéressés par les privatisations en Europe de l'Est ou encore dans les pays de la Méditerranée, ce qui explique en partie, l'idée du partenariat.

Pendant les années 80, sous le poids de l'endettement croissant de beaucoup de pays en voie de développement et celui de la raréfaction des sources de financement externe, des programmes d'ajustement structurel furent appliqués dans un grand nombre de ces pays.

Toujours dans la même optique et ce, en vue de réduire les déséquilibres macroéconomiques et ceux des finances publiques, les

les règles et conditions requises, la privatisation. Sans oublier la confrontation qui pourrait probablement avoir lieu entre ces gouvernements et certaines parties de l'électorat politique, mécontente d'une telle stratégie. A l'exemple du Brésil et de certains pays d'Afrique où les investisseurs étrangers n'ont pas pu prendre part aisément aux privatisations, en raisons de fortes réticences de l'opinion publique et politique.

Mais les études entreprises en la matière ont quand même souligné, malgré l'existence de ces problèmes, que la participation des investisseurs étrangers a été généralement importante et n'a fait que croître au fil des années. En 1988-1993, 671 des 2.279 privatisations recensées dans les pays en voie de développement ont impliqué la participation d'investisseurs étrangers.

Au cours de la période 1988-1995, les investissements étrangers ont représenté 58,4 milliards de dollars, soit 45 % du total des recettes procurées par la privatisation. Au moment où, les recettes de privatisation ont amorcé une légère baisse, en 1995, les gains rapportés des devises provenant de la privatisation n'ont pas arrêté d'augmenter, atteignant près de 11 milliards de dollars. La part des recettes en devises toujours suivant les analyses faites à l'époque, dans le total des recettes est passée de 9 % en 1988 à 50 % en 1995.

A noter, que l'investissement étranger direct a été le mécanisme de base à travers lequel les investisseurs étrangers ont contribué à l'instauration de la privatisation et du système intégré qui en découle. Durant l'ensemble de la période examinée, 37,6 milliards de dollars ont été injectés dans les pays en voie de développement sous forme d'investissements étrangers directs dans les entreprises publiques. Ces ressources ont encore augmenté en 1995, mais nettement moins que le montant des privatisations.

Il est peu profitable d'aborder dans le cadre de cette étude, les investissements participatifs de portefeuille qui ont augmenté rapidement, il est vrai dans les pays en voie de développement, ces dernières années. « Les principaux opérateurs, des investisseurs institutionnels, tels que les compagnies d'assurances et de fonds communs de placement, cherchent à diversifier leurs portefeuilles, en investissant dans les pays en voie de développement. Mais le flux de ces capitaux participatifs de portefeuille s'est surtout concentré sur l'Amérique Latine et l'Asie de l'Est, grâce à la présence de marchés

sujet politiquement délicat. Ceci s'explique par le fait que dans la plupart des pays, les principales entreprises publiques sont considérées comme appartenant au patrimoine national, relevant même de l'intérêt stratégique de l'Etat.

Il est important de signaler dans ce cas particulier, qu'un investisseur étranger direct (et non l'investisseur de portefeuille, dont la part ne pourra jamais dépasser les 10 % du capital d'une entreprise. Il s'agit en fait d'un investissement supposé être de nature purement financière) chercherait normalement à obtenir un certain intérêt stratégique afin de pouvoir exercer une influence ferme sur le fonctionnement de l'entreprise.

L'impact d'une participation étrangère peut être bénéfique et ceci à différents niveaux, tel qu'il a été prouvé dans les multiples analyses entreprises à cet effet :

- En premier lieu, il a été démontré qu'une participation étrangère renforcerait la concurrence au niveau de la vente en augmentant le nombre des soumissionnaires. L'objectif d'une telle manœuvre est généralement, l'obtention du prix le plus élevé pour l'entreprise publique et les meilleures conditions ou les plus favorables dans la rédaction du contrat de vente.
- En second lieu, les investisseurs étrangers sont généralement une importante source de moyens d'investissement et de compétences de gestion. L'une des principales raisons qui pousse à privatiser une entreprise est le fait que cette dernière n'est pas ou pas assez concurrentielle. Or, les investisseurs étrangers peuvent apporter généralement, les compétences nécessaires pour lui permettre de soutenir la concurrence, surtout au niveau du marché mondial, en cette ère de mondialisation. Ils ont la possibilité de même, d'assurer et de fournir les ressources financières indispensables pour opérer des améliorations ou encore des innovations technologiques.

En d'autres termes, la participation des investisseurs étrangers est doublement profitable. Son premier avantage est de garantir aux autorités publiques l'obtention du meilleur prix pour l'entreprise publique. Le second est de pouvoir permettre à l'entreprise elle-même, d'améliorer ses perspectives d'avenir.

Mais il est primordial de préciser que pour pouvoir profiter d'un tel avantage, les gouvernements doivent être bien décidés à opérer suivant

voie de développement.

Globalement, les privatisations dans la production, le transport et la distribution d'énergie, ont été importantes également, les ventes ayant représenté 14 milliards de dollars dans l'ensemble du monde en développement, en 1988-1995.

Les principales opérations de privatisation dans les transports ont été les ventes de compagnies aériennes nationales, qui ont rapporté 5, 4 milliards de dollars, soit 80 % du total des recettes des privatisations dans les transports.

En outre, les concessions de chemins de fer, d'installations portuaires et d'entretien de routes sont devenues de plus en plus courantes durant cette même période.

o *Le secteur financier :*

Sur la période 1988-1995, les ventes d'établissements financiers appartenant aux autorités publiques, ont représenté près de 25 milliards de dollars, soit un sixième du total des recettes de privatisation des pays en voie de développement. La majeure partie de cette somme a été le fruit de la privatisation de banques commerciales surtout en Amérique Latine.

o *Le secteur primaire :*

Aux premières étapes du développement, les pouvoirs publics de nombreux pays sont intervenus massivement dans le secteur primaire. La vente à l'extérieur des ressources naturelles, comme les minéraux ou le pétrole, était souvent l'unique moyen d'obtenir facilement des devises.

Les privatisations d'entreprises pétrolières et minières ont représenté respectivement 15 et 4,9 milliards de dollars au cours des années 1988-1995, soit plus de 80 % du total des cessions dans ce secteur.

Quel serait l'impact des participations étrangères dans les privatisations sur l'échelle économique national ?

La participation des investisseurs étrangers aux programmes de privatisation dans les pays en voie de développement surtout, est un

adéquats d'évaluation.

L'application prévue devrait se concrétiser dans un marché financier diversifié et transparent où sont supposées se trouver les normes et les mécanismes de contrôle et de suivi ; or ce dernier point, qui est d'une importance capitale, cela va sans dire, n'est toujours pas assuré.

Le processus de privatisation au Liban est déjà entamé avec la privatisation de la téléphonie mobile et de la poste ; mais les fondements mêmes, la structure de base des opérations qui ont lieu, ne sont toujours pas solides et ne répondent toujours pas aux critères mentionnés précédemment,à savoir la transparence, la concurrence etc..., les réformes administratives qui sont rejetées par les employés menacés de se retrouver dans la rue, mais aussi par une partie de la classe politique qui maintenait et continue à le faire, un sureffectif pour servir ses intérêts électoraux.

Comment s'opère la privatisation dans les différents secteurs ?

Voici la répartition sectorielle partielle, (suivant les secteurs qui intéressent surtout cette étude) des privatisations dans les pays en voie de développement telle que analysée par les spécialistes :

- *L'infrastructure :*

De nombreux économistes du développement espèrent que la privatisation des services d'infrastructure aura un effet positif sur le développement économique. Les activités telles que la production et la distribution d'énergie, l'eau, les transports et les télécommunications contribuent à définir le climat de l'investissement et exercent une influence déterminante sur les possibilités de croissance dans le reste de l'économie.

Dans les pays en voie de développement où ces activités sont encore pour certains de ces pays, entre les mains des autorités, la privatisation devient un must vu la situation actuelle de ces entreprises publiques devenues inefficaces et onéreuses. Faute d'investissements et d'une amélioration régulière des installations, ces secteurs ont pesé et continuent pour certains à le faire, défavorablement sur l'activité.

La privatisation des équipements de télécommunications, qui a rapporté près de 25 milliards de dollars en 1988-1995, est celle qui a donné lieu aux plus grandes ventes d'infrastructures dans les pays en

sens strict du terme et les institutions qui ont été, pour une raison ou une autre, incorporées au domaine public. Le service public au sens strict du terme et dans l'entendement général, est spécifiquement celui de l'éducation, de la santé, de l'aide aux groupes sociaux marginaux, etc...Ces domaines en principe, ne doivent pas figurer sur la liste des activités privatisables.

Pour le reste des institutions publiques, la priorité en ce qui concerne les étapes du processus de privatisation, devrait être accordée, en premier, à celles qui ont été héritées du secteur privé, à savoir : INTRA et compagnies affiliées, activités bancaires, à l'exception de la Banque de l'Habitat, Régie des tabacs, etc...

En second lieu, devraient être privatisées les autres institutions s'insérant dans le concept du service public au sens large du terme, à savoir : l'Eau, l'Electricité du Liban, les télécommunications (la téléphonie fixe et mobile), etc...

Les économistes insistent tous dans leur analyse concernant la situation économique du Liban, sur une réforme générale ne se limitant pas uniquement aux cibles privatisables. D'ailleurs privatiser telle ou telle cible ne prendrait sa dimension et sa portée escomptées, que si ces initiatives sont accompagnées d'une réforme de l'ensemble des institutions publiques ; une stratégie déjà mise en application.

A cet effet le fond monétaire international (FMI) et la Banque mondiale n'ont accepté d'accorder l'emprunt sollicité par le premier ministre libanais qu'à la condition d'amorcer la restructure des institutions publiques (à titre d'exemple le partenariat européen s'est engagé à avancer les fonds nécessaires à la restructure administrative des institutions publiques sur laquelle se concentre à présent le ministère des restructurations).

A noter que la SFI (la société financière internationale) a exprimé le souhait de pouvoir participer au programme de privatisation au Liban au moment où le gouvernement du premier ministre Rafic Hariri avait annoncé le démarrage.

De grands cabinets d'audit ont pris en charge l'analyse de la faisabilité de la privatisation au Liban, au sein desquels des experts libanais ont travaillé avec l'aide d'analystes étrangers. Tout l'aspect théorique de l'opération fut achevé et soumis aux instances concernées. L'étude était constituée d'un dossier technique très détaillé, l'audit, les différents bilans de l'institution traitée, des critères

économique et penser davantage à la privatisation comme échappatoire sûr. Ces institutions citées précédemment, une fois intégrées au sein du secteur public, ont été utilisées «anarchiquement» par la classe politique comme moyen de résorption de l'afflux de main-d'œuvre, résorption régie essentiellement par des rapports de clientélisme.

Dans ces conditions, travailler dans le secteur public libanais ne relevait plus d'une rationalité institutionnelle économique mais plutôt d'une rationalité, si l'on peut la traiter de telle, politico-sociale, souvent à dominances communautaire et sectaire. Il faudrait quand même reconnaître, à cet égard, que les années de guerre ont constitué une étape décisive dans le déraillement de la Fonction publique. A présent, au Liban, la taille du secteur public se présente comme suit :

d) Les dépenses publiques représentent environ 35 % à 40 % du PIB.
e) Le nombre de fonctionnaires (de tout genre) est de 16 % à 18 % de la population active.
f) La masse salariale (salaires + allocations sociales) constitue presque le tiers de l'ensemble des salaires versés dans le pays.

Pourtant, il faudrait bien prendre en considération que l'adoption de la privatisation au Liban ne devrait, en aucun cas, être liée à des soucis uniquement budgétaires. Elle va devoir plutôt s'insérer dans le cadre d'une réforme plus globale, à la fois politique, économique et administrative, ayant pour but ultime, l'amélioration des perspectives de développement à moyen et à long terme de l'ensemble de l'économie nationale.

Une redéfinition de la fonction et des interventions publiques, ainsi que des champs d'interaction entre le monde politique et l'administration, s'avèrent aussi nécessaires, afin de mieux évaluer le coût de «l'Etat» et par conséquent, mieux contrôler les surcoûts. Cette vision, toujours suivant les experts, est d'autant plus prioritaire, que la crise à laquelle le pays tente de faire face actuellement, se présente plus comme une crise de l'économie réelle qu'une crise des finances publiques uniquement.

Pour pouvoir appliquer une réforme profonde et performante, en d'autres termes un processus de privatisation soutenu et approprié, il faut tout d'abord, redéfinir le concept de service public et établir une distinction entre les institutions publiques qui relèvent de ce service au

et au Moyen-Orient, à son démarrage. Ceci était évident tant par le montant que par le nombre des opérations accomplies. Elle prit son essor et commença à augmenter rapidement depuis 1993, passant de 70 milliards en 1992 à des montants compris entre 600 et 700 milliards de dollars par depuis cette date.

La Tunisie fut l'un des premiers pays de la région à privatiser systématiquement, bientôt rejointe par l'Egypte et le Maroc qui ont, eux aussi, fait preuve d'un dynamisme relatif dans les ventes d'entreprises publiques. A noter de même, que les opérations de cession contribuent à dynamiser les bourses locales, favorisant ainsi un début de réforme des structures de financement des économies.

Complexité du cas libanais :

Dans le cas libanais, la privatisation semble aux dires de Kamal Hamdan, économiste libanais, « spécifique et très complexe ». Toujours suivant l'analyse qu'il entreprend, il précise que « d'un côté, le Liban a toujours été qualifié de pays ultralibéral en comparaison avec ses voisins qui ont connu, tour à tour, au cours de leur récente histoire, des formes d'étatisation diverses. Cet ultralibéralisme ne peut que conférer une certaine spécificité à tout processus de privatisation potentielle dans le pays. »

Il signale de même dans ses analyses se rapportant au sujet, que le secteur public au Liban a été formé par étapes successives. Ainsi, une grande partie des institutions du secteur public provient de l'héritage d'un passé antérieur à l'indépendance du pays, s'étalant de la fin du XIXe siècle à l'époque mandataire.

Créées essentiellement par les puissances étrangères dominantes, ces institutions ont été progressivement transférées à l'Etat libanais après l'indépendance. Certaines autres institutions, fondées au départ par le secteur privé libanais ou libano-étranger comme par exemple l'institution INTRA (qui détenait la banque INTRA et le Casino du Liban entre autre), sont passées, à leur tour, au secteur public, au cours de la période postérieure à l'indépendance, à la suite de faillites ou d'insurmontables difficultés.

Les avis mitigés des économistes libanais concernant la situation socio-économique au Liban se sont retrouvés tous, pour une fois, d'accord pour reconnaître les rapports de clientélisme menés par l'Etat depuis quelques décades déjà et qui ne font qu'aggraver la situation

manifeste d'investissement public.

- Réussir, enfin, à favoriser l'apport de compétences extérieures et permettre un début de rationalisation des entreprises concernées.

La stratégie de privatisation entend accroître l'efficacité des entreprises ainsi privatisée ; et à éliminer dans les budgets publics, les dépenses consacrées aux subventions aux entreprises publiques, tout en apportant dans l'immédiat des recettes nouvelles au budget de l'Etat.

Le nombre des opérations de privatisation a augmenté rapidement dans le monde entier. En 1988 il était de 62, pour atteindre en 1993 les 868. Globalement, pour un total de 93 pays, 2655 opérations ont été recensées au cours de la période 1988-1993. Le produit des ventes perçu par les pouvoirs publics s'est élevé à 271 milliards de dollars, au total. La plupart de ces privatisations ont eu lieu dans les pays en voie de développement pour un chiffre supérieur à 2200 ventes, soit environ 85 % de toutes les opérations conclues dans le monde.

Malgré la prédominance des pays industriels dans les ventes des grandes entreprises, les efforts de privatisation des pays en voie de développement ont été remarquables. Les opérations de privatisation dans ces pays ont augmenté plus vite qu'ailleurs, ceci d'après le nombre des acquisitions faites et d'après le montant des recettes obtenues. Le volume de vente qui n'était que de 2,6 milliards de dollars en 1988, a atteint un niveau record de 29 milliards de dollars en 1992.

Pour les pays en voie de développement où le poids de l'Etat était et est souvent encore prédominant, l'objectif de la privatisation est nettement plus ambitieux qu'ailleurs, puisqu'il s'agit de remettre en cause le système d'économie centralisée et planification impérative et ses échecs, à savoir : le ralentissement de la croissance, la faible productivité, la qualité et la compétitivité très moyenne des produits, le gaspillage des ressources, la dégradation de l'environnement, etc...

Les privatisations constituent un élément essentiel de la transition vers l'économie du marché puisqu'elles doivent faciliter le développement de la concurrence, de faire juger la qualité de la gestion des entreprises par le marché, de faire naître de véritables «managers» et de mieux intégrer les salariés à leur entreprise.

A noter que suivant les études entreprises sur la privatisation, les analystes remarquèrent qu'elle fut peu importante en Afrique du Nord

de la sauvegarde de l'environnement.

m) Une partie des revenus de l'institution privatisée devrait être versée dans les caisses du trésor public et servir à rembourser la dette publique.

Les aspects économiques généraux de la privatisation et de l'intégration dans l'espace requis :

La privatisation des entreprises publiques dans les pays en voie de développement se caractérisa par un mouvement de grande ampleur et ceci de l'année 1988 à l'année 1995.

Pour un grand nombre de pays en voie de développement (PVD), les années 1980 ont été caractérisées par la crise de l'endettement et la pénurie de financements étrangers. C'est bien pour cette raison que pendant plusieurs années, les institutions créancières ont fait preuve d'une grande vigilance à l'égard des PVD, de telle sorte que les flux de sortie de capitaux excédaient les flux d'entrée : ainsi, le montant des remboursements de la dette passée excédait les montants des prêts et des investissements nouveaux.

Les processus d'ajustements macro-économiques se sont fondés sur une libéralisation de l'économie, une réduction des dépenses publiques et la privatisation d'un grand nombre d'entreprises publiques. Dans ce contexte, les privatisations revêtent une importance particulière qui dépasse la seule réorganisation du tissu économique. Elles ont facilité l'apport de capitaux étrangers souvent indispensables pour pouvoir compenser le déséquilibre de la balance des transactions courantes.

Dès 1985, un certain nombre d'opérations dénommées « debt equity swap » avaient déjà permis à l'époque des apports de capitaux venant de l'extérieur. Le principe de l'opération était de consacrer ces capitaux à l'achat partiel ou total d'entreprises publiques locales. Les gouvernements de ces différents Etats trouvaient certes un grand nombre d'avantages à instaurer un système pareil, à savoir :

- Ne plus avoir la contrainte de contracter de nouvelles dettes pour subvenir aux charges de la dette actuelle.
- Avoir la possibilité, en adoptant cette politique, de convertir des actifs en remboursement de dette.
- Pouvoir arriver à dynamiser le tissu économique dans la mesure où les entreprises publiques souffraient surtout d'une insuffisance

économique du pays.

Voici les grandes lignes de la loi-cadre, qui sert à préparer le terrain pour l'accueil des nouvelles techniques de privatisation (n° 228, la réglementation des affaires de privatisation au Liban) concernant la privatisation, publiée dans le journal officiel en mai 2000. Les membres parlementaires de la commission qui a pris en charge l'organisation juridique de l'application, continuent l'étude et l'analyse des lois complémentaires à la loi-cadre du dossier de la privatisation. Ils doivent le soumettre très prochainement à l'assemblée générale, pour un ultime vote avant l'instauration du processus en question :

b) Un conseil supérieur sera constitué, composé du premier ministre et des ministres de la justice, des finances, de l'économie et du travail, sans oublier le ministre concerné par la privatisation d'une des institutions de son ministère.
c) La compétence du Conseil supérieur sera arrêtée par décret ministériel.
d) Le conseil peut se faire aider par des experts en la matière.
e) Le conseil arrêtera le fonctionnement des institutions à privatiser.
f) L'estimation des biens du service à privatiser. Programme officiel des services destinés à la privatisation.
g) Préparer et promulguer les lois et arrêts jusqu'à la réalisation des buts envisagés.
h) L'institution à privatiser sera proposée suivant les offres officielles, une partie de la propriété ou son exploitation sera cédée, toujours dans le but d'assurer à l'Etat, un bénéfice certain et sans risque.
i) Une commission sera désignée pour surveiller le bon fonctionnement du service privatisé, suivant les règlements fixés par les lois locales-la cession se fera à des personnes morales ou physiques.
j) Tout fonctionnaire engagé par le gérant est tenu au secret professionnel, même après avoir quitté le travail similaire au profit d'autres institutions.
k) L'exploitant ou acquéreur jouit aussitôt le contrat exécuté de tous les pouvoirs dont jouissait l'Etat.
l) L'acquéreur observera les règlements stricts de la protection et

leur valeur réelle, afin d'éviter de brader le patrimoine public.

L'évaluation, de toute manière, a été prise en charge par la commission dite de privatisation, formée de ministres et d'experts en la matière qui se chargent de l'analyse suivant des méthodes objectives et impartiales, précisées par la loi.

Selon quelles modalités ?

Toute privatisation exige un ajustement continuel des textes et implique un aménagement du secteur nouvellement transféré. En bref, des moyens de régulation qui font appel à autant de mécanismes qui soulèvent des questions de constitutionnalité :

b) « Tout d'abord la question dite de la « respiration du secteur public » : Une entreprise est dite appartenir au secteur public selon un critère du contrôle financier majoritaire. En d'autres termes, une société appartient au secteur public lorsque la moitié au moins de son capital social, appartient à des personnes morales administratives ou à des entreprises publiques. Il y a transfert lorsqu'une opération a pour objet ou pour effet, de faire basculer cette majorité par divers procédés (mesure unique ou opérations successives). Cette opération peut consister, enfin, en une création de filiales ou s'effectuer par une simple prise de participations financières (cession d'un ensemble d'actifs par exemple) »[17].

Sur le second point, à savoir la procédure de transfert, les opérations concernant les entreprises précédemment nationalisées et celles où l'Etat détient directement la majorité du capital, relèvent de la loi. Les autres transferts sont simplement soumis à « autorisation administrative, qui peut prendre la forme d'un décret pour les entreprises importantes ou d'une approbation ministérielle pour les autres. »[18]

c) La deuxième question concerne les « noyaux durs », c'est-à-dire ces groupes d'actionnaires stables qui détiennent une fraction du capital, qui sans être nécessairement majoritaire, est quand même suffisante pour exercer une influence incontournable. L'initiative prise par les pouvoirs publics est louable puisqu'il s'agit d'éviter toute entreprise de déstabilisation résultant de l'ouverture au privé qui viendrait perturber la gestion d'ensembles industriels et financiers essentiels au développement

limité. (Il reste que n'est pas précisée la durée de la concession et que l'on peut fort bien concevoir des concessions de 99 ans).

2) En revanche, il ne semble pas qu'un monopole [de droit ou de fait] puisse être définitivement accordé à une personne privée, même par voie législative. Reste en revanche possible, en l'absence de toute prohibition expresse de l'article 89 ou de toute autre disposition de la Constitution libanaise, le transfert total ou partiel au secteur privé de la propriété d'une richesse naturelle du pays ou d'un service d'utilité publique, à condition qu'ils ne correspondent pas à une situation de monopole. »[16]

En réalité, la Constitution libanaise n'interdit que le fait de conférer un monopole à une personne privée.

A quelles conditions ?

Il s'agit avant tout, de la préservation des intérêts patrimoniaux de l'Etat, la propriété publique peut-elle bénéficier des mêmes garanties constitutionnelles que la propriété privée ?

L'article 15 de la Constitution libanaise rappelle que « la propriété est sous la protection de la loi. Nul ne peut être privé de sa propriété que pour cause d'utilité publique dans les cas établis par la loi et moyennant une juste indemnité. »

La loi libanaise, votée en mai 2000, s'inspire de la loi française concernant ce volet. Le Conseil institutionnel français a soumis la protection de la propriété publique aux mêmes conditions que celle de la propriété privée. Cette règle procède, selon le Conseil, de deux ordres de considérations.

Elle découle d'abord, du principe d'égalité, puisqu'une vente inférieure au prix réel favoriserait les acheteurs et leur donnerait un avantage injustifié au détriment de l'ensemble des citoyens. La seconde considération se trouve dans les stipulations mêmes de l'article 17 de la Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789. C'est donc tout autant au regard du principe d'égalité que du droit de propriété que se mesure le caractère juste de l'indemnité.

Le principe d'égalité entre les citoyens est proclamé sans ambiguïté, par la Constitution libanaise en son article 7. Quant à l'exigence d'une juste indemnité, plus exactement d'un juste prix, elle ressort des termes mêmes de l'article 15 de la Constitution libanaise. Le prix de cession des biens et des services privatisés ne devrait être inférieur à

juste indemnité. » La propriété étant, de par la constitution, « sous la protection de la loi », il est par suite naturel que la privatisation ait une base législative.

Au Liban, la situation qui prévaut depuis 1926 correspond à l'état du droit français antérieurement à la Constitution du 4 octobre 1958. La loi a par conséquent, un domaine illimité et peut intervenir en n'importe quelle matière.

Ainsi, pour privatiser un établissement public crée par décret, il faudra une loi, parce qu'il y a fondamentalement, transfert de propriété. Il résulte que toute tentative de privatisation réalisée en dehors du cadre législatif, méconnaîtrait à la fois, les dispositions de l'article 15 de la Constitution et le principe de la compétence illimitée de la loi.

Mais il faut préciser que cette compétence du législateur libanais est une compétence de principe ; le législateur doit demeurer maître du processus de privatisation. Son rôle pourrait, pour autant, se limiter à poser des règles dont l'application incombera aux autorités ou aux organes prévus par la loi.

Par ailleurs les modalités de mise en application du processus de privatisation fait l'objet d'une habilitation dont l'autorité bénéficiaire et les modalités d'exécution demeurent sous le contrôle non seulement du législateur mais aussi, du Conseil d'Etat. La loi se devra alors de préciser l'autorité ou l'organisme bénéficiaire de cette habilitation.

Que privatiser ?

Dans ce cas, il s'agit de savoir si la privatisation de certaines entreprises publiques est susceptible de se heurter à des limites d'ordre constitutionnel. En droit libanais, la question se pose dans les termes que donne l'article 89 de la Constitution de 1926 : « Aucune concession, ayant pour objet l'exploitation d'une richesse naturelle du pays ou un service d'utilité publique, ni aucun monopole ne peuvent être accordés qu'en vertu d'une loi et pour un temps limité. »15 Deux propositions résument l'article 89, à savoir :

1) « Une concession ayant pour objet (i) l'exploitation d'une richesse naturelle du pays, (ii) un service d'utilité publique, ou (iii) un monopole [de droit ou de fait] peut être accordée, mais seulement par voie législative et- par définition- pour un temps

le montant des cessions d'actifs publics y ont été plus rapides. Ainsi, le montant des ventes qui était de 2,6 milliards de dollars en 1988 a plus que décuplé pour atteindre 29 milliards de dollars en 1992 et se stabiliser à 24,5 milliards de dollars, en 1993.

Privatisation et constitution en droit libanais :

La première remarque à signaler concernant ce sujet est que les principaux éléments de la loi libanaise sur la privatisation s'inspirent de la législation française.

L'examen auquel a procédé les juristes libanais, spécialistes en la matière, a révélé d'emblée une communauté d'approche à l'égard de certains problèmes qui touchent au transfert de propriété. Par conséquent, il fut possible d'établir un parallèle entre le droit français et le droit libanais, ce qui d'ailleurs avait servi à l'élaboration de la loi se rapportant à la privatisation au Liban ; une loi qui a figuré dans le journal officiel dès le 31 mars de l'année 2000 (article 228). A présent une commission législative au sein du parlement se charge de préparer les textes de la phase d'exécution de la loi.

La notion de privatisation a été retenue dans ce contexte, comme impliquant une perte de contrôle de la collectivité sur des entreprises dont la propriété est transférée à des personnes privées.

Le droit constitutionnel des privatisations, tel qu'il a été abordé, a répondu à quatre interrogations fondamentales, à savoir :

- Comment privatiser ?
- Que privatiser ?
- A quelles conditions ?
- Selon quelles modalités ?

Comment privatiser ?

La privatisation, dans son entendement propre, relève du domaine de la propriété. D'ailleurs, sa définition première est bien «l'exercice de son droit de propriétaire par l'Etat : le droit de disposer de sa chose».(14) Au Liban, le principe de la compétence législative pourrait trouver son fondement constitutionnel dans l'article 15 de la constitution libanaise ainsi libellé : « La propriété est sous la protection de la loi. Nul ne peut être privé de sa propriété que pour cause d'utilité publique dans les cas établis par la loi et moyennant une

prévus comme la solution rapide et adéquate à cette situation qui ne fait que s'aggraver.

Les aspects juridiques généraux de la privatisation :

A l'échelle de la planète, de multiples procédures juridiques existent pour réaliser des privatisations. La diversité des systèmes juridiques, l'orientation politique que souhaite donner le gouvernement à la procédure ou encore la nature des activités à céder sont quelques uns des éléments qui expliquent cette multiplicité.

La diversité des régimes juridiques et des caractéristiques économiques nationaux impose souvent le recours à un large éventail de techniques. De manière générale, une distinction se fait au niveau de la privatisation, au moins dans les pays industrialisés, où l'on observe deux grandes catégories.

1er. Les privatisations par offre publique de vente.

2e. Les privatisations de gré à gré.

En revanche, dans les pays en voie de développement ou encore en transition, des modalités très variées sont utilisées, dans la mesure où l'étroitesse du marché financier n'ouvre pas la possibilité d'une offre publique de vente.

Quand la privatisation prit son essor, c'est-à-dire depuis la fin des années 1980, un grand nombre de privatisations eut lieu de par le monde, et plus spécialement dans les pays industrialisés et développés. Les statistiques faites à l'époque, montrent la progression rapide de la privatisation. Ainsi, le nombre de privatisations dans le monde entier a augmenté passant de 62 en 1988 à 868 en 1993. 93 pays ont été concernés pour un total de 2655 opérations recensées sur la période, le produit des ventes perçu par les pouvoirs publics ayant atteint au total 271 milliards de dollars.

La plupart de ces privatisations- soit environ 85 % pour un chiffre de ventes supérieur à 2200 ventes- sont intervenues dans les pays en voie de développement. Par contre, en termes financiers, les cessions au sein des pays industrialisés ont représenté un montant sensiblement plus important : 175 milliards de dollars contre 96 milliards pour les PVD.

En dépit de la prédominance des pays industrialisés, le développement des privatisations dans les pays en voie de développement a été remarquable. Proportionnellement, le nombre et

à 7,6 milliards à la fin de 1999.

Indicateurs économiques	1995	1996	1997	1998
Croissance réelle du PIB	6,5 %	4 %	4 %	3 %
PIB aux prix courants (en millions $)	11.122	12.996	14.867	16.167
Indice des prix à la consommation	13	8,9	5,2	4,5
Balance commerciale (en millions de $)	-5.897	-5.975	-6.243	-5.800
Balance des paiements (en millions de $)	256	786	420	-488
Balance des opérations courantes (en millions de $)	-4.587	-4.507	-4.153	-5.863

Source : Ministère des Finances.

Cependant, l'activité économique a enregistré un net ralentissement en 1999, confirmant la tendance qui avait débuté en 1998, accompagné d'une réduction de l'inflation.

Indicateurs économiques	1998	1999
PIB aux prix courants (en millions $)	16.167	16.462
Indice des prix à la consommation (%)	4,5	1
Importations (en millions $)	7.060	6.206
Exportations (en millions $)	661	677
Balance des paiements (en millions de $)	-488	265,5
Avoirs extérieurs nets(or exclu)(en-millions$)	6.403	7.595
Dette extérieure totale	4.166	5.539
Taux de change US$: LL	1508	1507,5

Source : Banque du Liban et « Lebanon International Trade Exchange LITE..

Ces données montrent que le Liban se retrouve actuellement à un croissement où les politiques continues de déficits fiscaux croissants, une augmentation effrénée de la dette publique et des taux d'intérêt élevés ne sont désormais plus compatibles avec des niveaux de croissance économique élevés.

« Le gouvernement libanais tente d'inverser cette situation au moyen d'une politique d'assainissement des finances publiques »13. Les priorités du gouvernement sont la réduction des dépenses, la restructuration de la dette publique, et surtout la réduction du déficit budgétaire et de la dette publique nette. Les plans de privatisation sont

le plus souvent d'assumer une majeure partie de cette dette.

De manière générale, la réussite d'une privatisation de services publics repose sur un cadre réglementaire bien défini et sur une politique tarifaire transparente et surtout prévisible. Les marchés de capitaux exigent que l'environnement de l'entreprise leur permette de projeter des résultats sur plusieurs années avec un risque minimal d'erreur. La politique des gouvernements en matière de libéralisation, doit donc être la plus claire et la plus crédible possible.

Pour ces différentes raisons citées précédemment, la privatisation est considérée comme un « nouveau mode de régulation des réseaux ». Elle semble avoir dans le nouvel entendement mondial que des avantages applicables dans les pays du monde et particulièrement dans les pays en voie de développement comme c'est bien le cas du Liban. Mais, il s'agit avant tout de clarifier les principes même de cette privatisation et d'insister sur leur mise en pratique telle que prévue dans leur conception et leur définition, et ceci pour ne pas déboucher en fin de parcours, sur une application déformée et difficilement rentable.

(Suivant le rapport annuel de la Délégation de la Commission européenne au Liban.)

L'économie libanaise a longtemps été caractérisée par la prépondérance du secteur des services, notamment commerciaux et bancaires. Une analyse de la structure économique actuelle témoigne de la dépendance du Liban du commerce et des flux de capitaux.

Les poids de l'industrie et de l'agriculture sont limités, non seulement à cause des dommages causés par la guerre, mais aussi de l'absence de politiques économiques adéquates et de perspectives favorables de développement du secteur privé. La contribution du secteur de l'agriculture au Produit intérieur brut (PIB) est estimée à 12,4 % (données de 1995), alors que la contribution du secteur de l'industrie est de 26 % environ (part de l'industrie de transformation : 19,5 %). Le secteur des services, quant à lui, représente 61 % du PIB.

Depuis la fin de la guerre en 1991, le Liban a enregistré une reprise économique remarquable : l'inflation a été réduite avec succès de 120 % environ en 1992, à moins de 1 % en 1999, et les taux de croissance ont enregistré des moyennes de plus de 6 % pendant la période 1993-1996 ; les réserves officielles en devises ont enregistré une augmentation substantielle passant de 1,5 milliards de dollars en 1992

revenu de 10 ans à un peu moins d'un an entre 1990 et 1995.

Quelles seraient les conditions nécessaires, dans ce cas pour assurer et garantir la réussite d'une privatisation ?

L'analyse des bilans de privatisation des services publics réalisés à travers le monde souligne aussi que le résultat d'une telle démarche est fortement dépendant de la capacité de l'Etat à instaurer une autorité de régulation crédible et indépendante et à libéraliser progressivement les secteurs.

Dans les pays où le poids de l'Etat est encore très élevé dans l'activité économique, il est plus simple et plus évident de commencer par la privatisation des petites et moyennes entreprises du secteur concurrentiel. Ces entreprises qui nécessitent des restructurations moins lourdes, posent par ailleurs, des problèmes politiques moindres, et leur vente peut être assurée par des investisseurs locaux ou les marchés financiers. C'est ainsi le cas des pays de l'Europe centrale et orientale qui ont plus facilement réussi à privatiser leurs petites et moyennes entreprises que leurs grands combinats le plus souvent orientés vers les industries lourdes.

Cependant, quand la situation des services publics est particulièrement dégradée, avec des besoins en capitaux importants en vue de réussir la restructuration, que l'Etat ne peut plus assumer, (ce qui est bien le cas du Liban), la privatisation, dans ce cas, peut être l'un des moyens les plus adéquats et sûrs pour accélérer la restructuration qui bénéficiera par la suite à l'ensemble de l'économie.

La privatisation d'une entreprise conduit nécessairement à imposer à l'encadrement et aux employés, une forme de gestion plus orientée vers la performance. Mais le problème du statut du personnel est souvent signalé comme un frein à la privatisation. Mais ceci est un volet qui sera abordé dans la suite de l'étude plus longuement.

Il est essentiel de savoir, de même, que lorsque la taille d'une entreprise à privatiser est trop importante, il est préférable de procéder par étape. Ce qui signifie d'ouvrir le capital par tranches successives, l'Etat restant, dans un premier temps, majoritaire (à citer, à titre d'exemple, British Telecom, Elf, Renault et France Telecom).

Les entreprises publiques ne peuvent pas toujours être cédées au secteur privé avec l'intégralité de leur dette. Les actionnaires privés ne sont presque jamais prêts à assumer les dettes, sauf à obtenir une réduction du prix de cession à due concurrence. Les Etats choisissent

production de biens ou de services comparables. La majorité des analyses effectuées, ont été faites à la fin des années 70, début des années 80, centrées surtout sur l'évaluation des coûts. La conclusion de ces rapports produits, était que la production privée reste moins chère que la production publique. Le point marquant souligné dans ces études est l'avantage qui caractérise le secteur privé, celui de l'environnement concurrentiel.

Une étude de la Banque mondiale publiée en juillet 1994, s'est attachée à apprécier l'impact des privatisations sur l'ensemble des agents économiques. L'étude a essayé d'évaluer, d'une part les conséquences du maintien de la propriété en l'état et, d'autre part, les effets de la privatisation sur le comportement des entreprises dans le cas de douze opérations dont neuf dans un environnement non concurrentiel. La productivité aurait augmenté dans neuf cas sur douze. Le « bien être » national et international dans onze cas sur douze. Le « bien être » a été assimilé à une mesure des gains collectifs globaux pour la société. Il est calculé par la somme de différents indicateurs pour les consommateurs (surplus ou mesure de leur «utilité»), les entreprises (profit) et les administrations publiques (capacité de financement) dans les différents pays du monde. A noter que la Banque mondiale a reconnu cependant que les bilans les plus positifs se rattachent aux pays à revenus élevés ou moyens.

Un des effets positifs de la privatisation, observé dans plusieurs pays, est la réduction des charges financières pesant sur les ex-entreprises publiques et d'augmenter les revenus du gouvernement. Ceci s'explique par le surplus d'impôts qu'elles ont à payer à l'Etat, ce qui n'était pas le cas dans le passé.

Autre précision à faire, celle soulignée dans l'étude entreprise par la Banque mondiale. Elle montre que, « indépendamment des gains d'efficacité productive, le bilan est positif ou neutre pour les consommateurs ». La privatisation des compagnies d'électricité ou des compagnies de téléphone s'est bien sûr, traduite par des augmentations de prix assez importantes, mais n'empêche que ceci a permis, par un contrôle stricte, de diminuer la fraude et, surtout d'augmenter la qualité du service par la réalisation d'investissements qui étaient jusqu'à présent impossible à cause de la situation financière de ces entreprises. A titre d'exemple, le cas de l'Argentine est assez significatif. Le délai d'attente pour obtenir une ligne téléphonique est

l'économie des pays :

Une restructuration imposée presque par l'évolution technologique mondiale.

De manière générale, un grand nombre d'opérateurs de télécommunications en Europe, en Amérique ou en Asie, sont en passe d'être cédés sur le marché de la privatisation. En Europe, l'ouverture totale à la concurrence du secteur des télécommunications constitue un puissant stimulant à l'ouverture du capital des opérateurs nationaux. «L'ouverture du capital de France Telecom conduite en octobre 1997 a constitué une des principales opérations à l'échelle du globe puisqu'elle a représenté un montant de 42 milliards de francs, pour les 23,2 % du capital cédés aux particuliers, aux institutionnels et aux salariés. »[12]

Le rôle des pouvoirs publics est de s'assurer que des entreprises, quels qu'en soient les propriétaires, n'utilisent pas leur pouvoir de marché pour évincer certains consommateurs du bénéfice de produits ou de services considérés comme vitaux en imposant des prix trop élevés. La mise en place d'organismes de régulation indépendants, chargés d'une mission clairement définie par le pouvoir législatif, est nettement plus efficace que la propriété publique de l'entreprise. Cette dernière crée en effet, nécessairement, des inefficacités de gestion quand les biens ou les services concernés sont marchands.

En outre, les enjeux sont déterminants pour les opérateurs de télécommunications, pour lesquels les clés du succès reposent aujourd'hui sur la capacité à nouer des relations de partenariat avec des entreprises puissantes à l'échelle internationale pour pouvoir offrir aux clients acquis et éventuels, des services globaux à un prix concurrentiel, au meilleur prix.

Autre précision à faire pour ce qui est du secteur des télécommunications, les 50 milliards au moins qui pourraient être levés sur les marchés de capitaux à travers le monde durant les cinq prochaines années, au bénéfice des seuls opérateurs de télécommunications.

Voici, à présent, une vision générale de la privatisation des services publics de par le monde, avec les conséquences observées et analysées par les grands organismes mondiaux:

De nombreuses études empiriques ont été réalisées pour comparer l'efficacité relative d'entreprises publiques et privées pour la

But du Service Public :

Le service public est assimilé à une intervention indirecte dans l'économie d'un pays. On distingue 2 types d'interventions :

Une intervention dont l'objet est de favoriser le développement économique et elle est surtout constituée d'aides directes et indirectes visant la création d'entreprises et d'emplois et composé essentiellement de prêts à la création d'entreprises et de prêts et bonifications d'intérêts.

Une intervention dont l'objet est la protection des intérêts économiques et sociaux de la population. Cette intervention est la plus large et elle regroupe la quasi-totalité des services tels que : eau, électricité, téléphone, hôpitaux, éducation.

Plusieurs facteurs d'ordre micro-économique ont été avancés pour mettre en cause les régulations traditionnelles des monopoles publics, notamment en termes de fixation des tarifs. Dans la réglementation dite par le « coût du service »ou par le taux de rendement, une alternative s'ouvre au régulateur public.

Soit les pouvoirs publics acceptent que l'entreprise présente un compte d'exploitation déficitaire, et dans ce cas, l'Etat compense le déficit par une subvention qui incorpore un profit jugé raisonnable.

Soit l'entreprise doit parvenir à un certain équilibre, et dans ce cas, l'Etat assure à l'entreprise une rentabilité minimale, en général supérieure à celle du marché, par la fixation d'un tarif adéquat.

Il est bien clair que dans aucun des cas de figure présentés précédemment, les entreprises publiques ne sont incitées à pratiquer des efforts de gestion importants. La garantie d'obtenir un rendement minimal, grâce à la subvention de l'Etat ou à la fixation d'un tarif supérieur au coût marginal de production de service, peut même les pousser à investir excessivement et aboutir à ce que l'économiste américain Stigler définit comme « une capture du régulateur, dans le cas où l'insuffisance d'information transmise par l'entreprise au régulateur ne permet pas à ce dernier d'imposer les efforts de rationalisation nécessaires ou permis par les gains de productivité ou encore les économies d'échelle. »[11]

Vers la privatisation des services publics, en vue d'une relance de

concurrence n'est pas faussée dans le marché intérieur. » Les articles 85 et 86, portant respectivement sur les accords d'entreprise et sur les abus de position dominante, instaurent à l'échelon européen, le principe de concurrence et prévoient des sanctions en cas d'infraction. Dès lors, toute intervention publique est perçue, a priori, comme une entrave au bon fonctionnement de la libre concurrence [...] ».(9)

E- Par ailleurs, si l'on prend l'exemple des communautés européennes, la nécessité qu'elles ont éprouvée à instaurer le marché unique dans cette ère de mondialisation, l'on se rend compte de l'effort que déploie ce dernier pour créer des alliances ou encore des partenariats entre les grandes entreprises, afin de tenir et de faire face à la compétition mondiale, tel le marché asiatique ou encore américain et latino-américain pour n'en citer qu'eux. Or, le statut d'entreprise publique constitue «un handicap» dans la mesure où elle est obligée d'atteindre «une taille critique» pour soutenir la compétition mondiale. Une «taille» qu'elle ne peut acquérir ou très difficilement, à cause des différentes contraintes propres au secteur public. D'ailleurs, les entreprises privées montrent une réticence très claire à s'allier avec des entreprises publiques, que ce soit en tout ou en partie. L'exemple assez récent d'une telle alliance qui a été vouée à l'échec, celui de l'accord entre Renault et Volvo, il est vrai que ce n'était pas la seule cause mais qu'elle constituait, quand même, le fondement même du désaccord .

F- La privatisation joue la transparence dans sa démarche et mise sur la lutte contre la fraude. A noter que cet objectif est un facteur décisif dans l'adoption de la privatisation dans les pays en voie de développement, comme il a été signalé et imposé par la Banque Mondiale et le FMI qui n'acceptent d'aider ces états qu'à une telle condition.

Pour clore ce descriptif analytique des multiples objectifs de la privatisation, il serait intéressant de se référer à des statistiques pertinentes entreprises par le FMI, qui indiquent que « le montant total des privatisations dans le monde est passé de 24,7 milliards de dollars en 1988 à 47,6 milliards en 1992 pour atteindre 67,5 milliards de dollars en 1995 ».(10) Ceci résume parfaitement la tendance de l'ère de la mondialisation qui valorise la privatisation.

les employés et les clients sans oublier qu'elle ne tient pas compte ou rarement, des compétences du personnel en charge et ne leur accorde aucune importance.

B- En outre, une telle option managériale qu'est la privatisation, prend souvent la forme d'une stratégie servant à la réduction des déficits publics. Elle possède en fait, un double avantage pour les finances publiques. A savoir, la baisse du déficit budgétaire dans la mesure où la privatisation va générer des recettes supplémentaires du produit de la vente des actifs cédés principalement et aider à une diminution des dépenses de l'Etat puisque ce dernier n'aura plus à assurer ses responsabilités d'actionnaire exclusif ou principal de l'entreprise concernée et subvenir à ses besoins. Ce scénario est prévu à court terme. A présent, pour le moyen terme, les répercussions positives de la privatisation se traduiront par la réduction de la dette publique et la contrainte de solvabilité de l'Etat ; à condition, bien sûr, d'affecter les recettes de la privatisation au désendettement ou encore aux dépenses d'investissement prévues et nécessaires.

(«Cet objectif est très présent dans les années 90 dans la mesure où l'on observe depuis 1990 une progression des déficits publics et de la dette publique dans les pays occidentaux. »)[7].

C- Un autre aspect bénéfique du processus est sa contribution à la régénérescence, au renouvellement de la compétitivité et à la modernisation des places financières. « Les privatisations répondent aujourd'hui à la plus grande fluidité des flux financiers. »[8]

Elles présentent l'avantage de renforcer la capitalisation boursière d'une place en augmentant le nombre des transactions. Elles améliorent ainsi la liquidité du marché concerné et par le fait même attirent et encouragent l'épargne étrangère. L'enchaînement direct et immédiat d'une telle opération est la modernisation des marchés financiers ; à savoir, pour en citer quelques exemples, l'amélioration des infrastructures de télécommunication, de routage des ordres, ou encore la mise en place du marché continu.

D- La privatisation, facteur favorable à la libre concurrence. Un moyen efficace et sûr pour éviter les monopoles. « L'article 3 alinéa g du Traité de Rome prévoit un régime assurant que « la

céder en partie ou en totalité les entreprises publiques ? Avant de poursuivre la réflexion sur ces avantages que promet le secteur privé, il s'agit de cerner et de clarifier le concept de privatisation : Trois points de base à préciser :

Deux types de Privatisation :

Les privatisations par voie boursière. Un processus qui peut se dérouler selon deux techniques, soit par la vente par adjudication avec un prix-plancher, soit par la vente à un prix fixe.

Les privatisations hors marché. Un processus qui peut de même s'opérer selon deux techniques, soit par une cession de gré à gré, ce qui implique la vente de titres à un prix déterminé, d'une partie ou de la totalité du capital à un ou plusieurs investisseurs ; soit la reprise de l'entreprise par les employés.

Privatisation partielle ou totale :

Elle peut être partielle et implique alors la cession à des partenaires privés d'une partie du capital, d'un nombre des actions de l'entreprise publique. Elle est considérée totale quand elle est entièrement cédée au secteur privé.

Privatisation en entier ou en morceaux :

Ainsi, la privatisation d'un monopole public peut préalablement conduire à la création de sociétés indépendantes reprenant soit l'ensemble des tâches du monopole sur une base régionale par exemple, soit l'institution d'entités reprenant chacune des différentes phases du processus de production. Dans le cas d'une entreprise de production d'électricité par exemple, il est possible de concevoir plusieurs unités, l'une responsable de la production, l'autre du transport, une troisième en charge de la distribution, etc...

Les objectifs de la privatisation, propices à la relance de l'économie d'un Etat, se présentent comme suit :

L'idée de base qui sous-tend le processus est d'aboutir à une plus grande efficience de l'économie.

A- Ceci se traduit d'abord, par une suppression des rigidités rencontrées trop souvent dans le service public, dues à la lenteur des procédures, à la complication du système adopté, incontournable et fastidieux. Cette même rigidité qui démotive et

investissements ; une politique structurelle qui force les entreprises à consentir en faveur de certains types d'agents économiques, des modulations tarifaires ou divers autres avantages -à noter que cette pratique a non seulement entravé l'autonomie financière des entreprises mais aussi et surtout a conduit vers une moindre transparence des relations entre l'Etat et ces firmes, ce qui faussait évidemment l'appréciation portée sur le management de ces dernières et du service public en général.

Mais une situation pareille ne pouvait plus ainsi durer. Surtout avec l'avènement des restructurations à grande échelle qui s'opèrent dans le monde entier et qui suppriment par la même occasion les barrières protectrices de ces managements caractérisant le système de nationalisation et la gestion du service public. Il devient alors nécessaire et primordial de mener des stratégies d'ouverture qui se traduisent en alliances critiques et qui requièrent un important financement. Or, ces mêmes contraintes financières, l'Etat ne peut les supporter, ne disposant pas des moyens nécessaires et manquant souvent de volonté soutenue pour permettre de financer le développement de son secteur public et des entreprises concernées... « Lange, dès les années 30 puis dans l'après-guerre, avait montré que la nationalisation des entreprises n'était pas l'instrument le plus efficace pour maîtriser et utiliser efficacement l'ensemble de l'information économique. »[4]

En conclusion, de nombreuses analyses, menées dans les années 80 ont souligné la différence assez marquée de rentabilité qui s'est avérée positive en faveur des entreprises privées. « Des travaux comparatifs menés sur dix-huit pays au cours de la période 1961-1990 attestent l'impact favorable des privatisations sur les performances des entreprises, sans effet négatif sur l'emploi. »[5]

Le mouvement entamé donc dans les années 80, a pour objectif de base de parvenir à une plus grande efficience de l'économie. Ceci est son fondement propre. Le succès presque immédiat de ce renouveau s'explique par les principes du marché, qui viennent à l'encontre des mécanismes réglementaires et centralisés, d'allocation des ressources, soulignant ainsi l'échec « des solutions dirigistes dans les pays occidentaux, des modèles autocentrés pour le Tiers-Monde et des systèmes d'économie centralisée dans les pays d'Europe de l'Est. »[6]

Quels bénéfices reviendront à l'Etat, si ce dernier accepte de

conséquences négatives de la nationalisation qui a régi le système économique du siècle précédent et qui continue par ailleurs à le faire de nos jours, dans plusieurs pays en voie de développement (tel est le cas du Liban). A savoir, l'inexistence presque totale de la concurrence et de la compétitivité qui crée un manque certain de motivation chez les dirigeants et de même chez les employés. Sans oublier les décisions prises souvent par les dirigeants pour servir un intérêt propre et qui ne coïncidaient pas nécessairement avec l'intérêt général. La conséquence directe d'une telle attitude se traduit par des rendements très moyens des entreprises publiques. « La sphère publique tend à défendre les intérêts propres de ses membres au détriment de l'intérêt collectif. [...] La nationalisation a eu fréquemment pour conséquence, de supprimer les forces de rappel du marché. [...] Dans d'autres pays, les entreprises, en servant d'instruments politiques de l'emploi, ont vu leur productivité se dégrader fortement à mesure des embauches réalisées. »(3)

Une précision s'impose concernant le procédé de nationalisation pour expliquer et justifier le recours à la privatisation depuis deux décennies déjà. Le principe de base sur lequel se fonde une opération de privatisation est la performance d'une entreprise privée soulignée en premier lieu, et puis appréciée ou dépréciée, par le marché. Or, le rendement des entreprises publiques n'étant pas sanctionné par le marché, il ne peut pas être, à capital égal, aussi performant que celui des entreprises analogues du secteur privé. Surtout qu'il est souvent caractérisé par des rigidités et des contraintes dans sa procédure. Ces dernières sont souvent de nature administrative, politique et surtout financière.

A savoir, une lenteur légendaire dans les procédures qu'il s'agisse des décisions à prendre ou encore des changements à opérer au sein des entreprises. Ce qui semble aggraver davantage la situation interne de ces entreprises publiques, est le remplacement fréquent des dirigeants nominés à ces postes. Ceci est bien sûr justifié par un management politisé. L'emprise du pouvoir public est clairement démontrée. Ce dernier se sert du secteur public à des fins de politique économique : où l'on voit une politique de l'emploi aboutir à un sureffectif du nombre des employés et par conséquent à un surplus de frais injustifié ; une politique de prix qui n'accorde pas la possibilité aux entreprises de s'autofinancer ou encore de financer leurs

La Privatisation: vecteur dynamique...

*Ghada FARHAT - GEMAYEL**

La Privatisation, un terme qui récolte énormément d'attention depuis plus d'une décade maintenant. Quelle en est la définition exacte ? Quels en sont les enjeux ? Dans quel contexte ce type d'opération peut avoir lieu ? Quelles conséquences, un tel processus engage-t-il ? Quels sont les bénéfices à en tirer ? Et qui en est le premier bénéficiaire ?...

Pour pouvoir trouver les réponses adéquates à ces différentes réflexions, il s'agit tout d'abord de définir une opération de privatisation, de la cerner, de la situer dans un contexte qui lui soit propre et de réfléchir par la suite à son rôle efficace, ou peut être pas, dans la relance de l'économie d'un pays ou voire plutôt, dans l'économie des nations du monde, en cette ère de mondialisation...

Comment se présente une opération de privatisation ? « La privatisation est une opération de cession d'actifs publics (c'est-à-dire une vente au profit de salariés ou bien d'investisseurs nationaux ou étrangers), d'une part (privatisation partielle) ou de la totalité d'une entreprise publique (privatisation totale). »[1]

L'historique de la Privatisation souligne une volonté prononcée de diminuer, voire parfois de supprimer l'emprise d'un gouvernement sur l'économie de son pays... Le démarrage d'une telle opération a pris son essor dans les années 80 « des années marquées par le développement et même l'amplification des opérations de privatisation dans le monde. »[2]

Ceci est par ailleurs justifié, dans la plupart des cas, par les

* *Maîtrisarde en lettres françaises - Université St. Joseph. Titulaire de MBA - E.S.A*

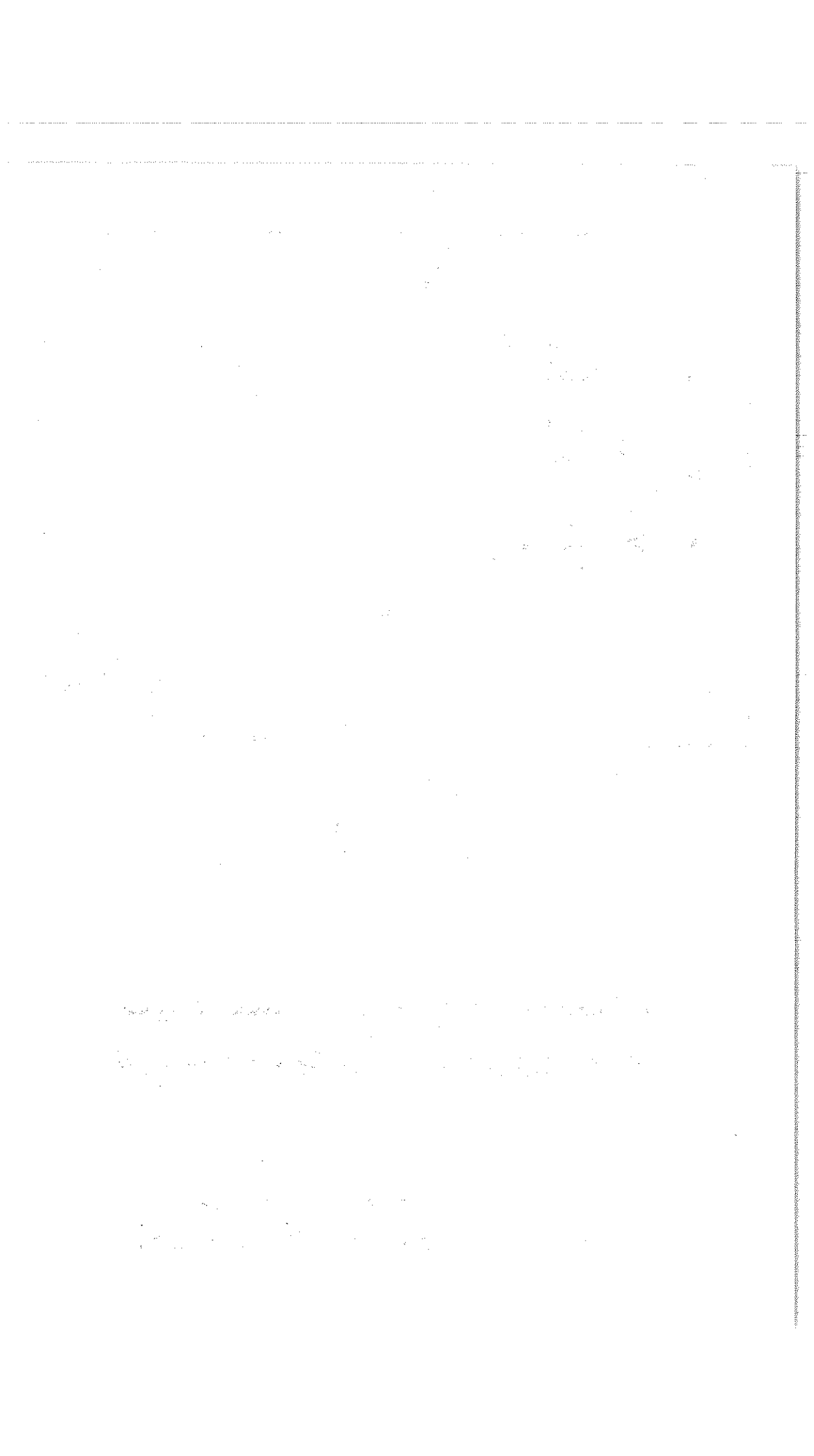

شركة ديكا انترناسيونال ش.م.ل.

استيراد وتصدير جميع أنواع الألبسة العسكرية

التزامات خاصة بقوى الأمن والجيش والأمن العام

بيروت - فردان - بناية المحمصاني - الطابق الرابع

هاتف: ٨٦٨٦٥٤ - ٠١/٨٠٧٩٢٩ - فاكس: ٨٠٧٩٢٨ - ٠١/٨٠٧٩٣٠

تنّورين ليترين
زادت المي مي

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

- Irak facing the new international order after sep. 11 ..... *Dr. Michel NEHMEH 276*
- La privatisation: Vecteur dynamique ..... *Ghada FARHAT-GEMAYEL 324*

جـودة عـالمـيـة

حازت ليسيكو، ومن أرفع مؤسسات التصنيف العالمية، شهادات إعتراف بالجودة العالية، في مصانعها وفي منتجاتها المميزة. ◁ هذا الإعتراف العالمي ساهم في إيصال ليسيكو إلى مرتبة أكبر مصدّر للأدوات الصحية في العالم.

◁ ليسيكو تقدّم الجودة والقيمة العالية والخيار الواسع، بل وتضع لها المقاييس.

lecico

كفرشيما - لبنان. تلفون: ٤٣٤٢٢٢(٥-٩٦١). فاكس: ٤٣٦٧٢٠/٢١ (٥-٩٦١). E-mail: lecico@dm.net.lb